الجمهورية التونسية

وزارة الاقتصاد والتخطيط

الميزان الاقتصادي

لسنة 2023

ديسمبر 2022

تمهيد

تنطلق تونس مع بداية سنة 2023 في تجسيد الخيارات الجوهرية لرؤية تونس 2035 والتي تؤسس لمسار تنموي يرنو إلى تحقيق نقلة نوعية لمسار التنمية يرتكز على مقومات هيكلية جديدة أساسها الارتقاء بتنافسية الاقتصاد التونسية مع التركيز على تملك التكنولوجيات الحديثة وتوظيف كل الكفاءات والميزات التفاضلية المتاحة وخلق ديناميكية متجددة للفاعلين الاقتصاديين من أجل تموقع أفضل في الخارطة وتعزيز مقوّمات التنمية الدامجة والمستدامة.

ويتزامن الشروع في تنفيذ مخطط التنمية 2023-2025 مع التقدّم في تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات والمضامين الجديدة للسياسات والاستراتيجية العمومية والتي أصبحت أكثر من ضرورية في ظل عمق التحوّلات التي يشهدها الاقتصاد الدولي والتي ساهم في تسريع نسقها الأزمات الدولية المتعاقبة وذات الأثر الكبير على الاقتصاد الدولي.

وتكتسي سنة 2023 أهمية بالغة بالنظر لعديد الاعتبارات والخصوصيات الظرفية للشأن التنموي على المستوين الدولي والوطني بعلاقة مع التداعيات الحادة وغير المسبوقة والمتواصلة لأزمتي كوفيد 19 والحرب بأكرانيا خلال السنتين الأخيرتين حيث ينتظر تواصل الضغوطات على الصعيد الخارجي ولا سيما منها تقلّص النموّ العالمي واشتداد المنافسة وشروط التمويل الدولية والمستوى المرتفع لأسعار مواد الطاقة ومنتجات الغذاء وما يفرضه من تراجع للطلب الموجّه إلى تونس وتزايد الضغوط على التوازنات المالية الجملية عموما.

وعلى الصعيد الوطني سيتّسم الوضع بتكثيف الجهود من أجل تعزيز القدرة على الصمود من خلال التحسين التدريجي للتوازنات المالية وتوفير الشروط الملائمة لاستعادة النشاط الاقتصادي وذلك بالتوازي مع تنفيذ استراتيجيات جديدة وإصلاحات معمّقة لتطوير الهيكلة الاقتصادية وتحسين أداء المنوال التنموي بما يسهم في فتح آفاق مستقبلية واعدة لبلادنا.

وعلى هذا الأساس يستند الميزان الاقتصادي لسنة 2023 الى تحسين أداء المقاربة التنموية من خلال الحرص على تعزيز استقرار التوازنات المالية وتحقيق نقلة نوعية لمقومات مناخ الأعمال ضمن خطة إصلاحية متناسقة من أجل استعادة الثقة ومزيد حفز المبادرة والاستثمار ودعم الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص في مختلف المجالات. كما ستشهد السنة القادمة التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية واعتماد استراتيجيات جديدة لدفع اقتصاد المعرفة والرقمنة والنهوض بالأنشطة الواعدة والتجديد

فضلا عن تعزيز الاندماج الاجتماعي والاستثمار في رأس المال البشري وتكريس التنمية المستدامة وفقا للخيارات الجوهرية للرؤية المستقبلية لتونس.

هذا وتبقى النتائج المتوقعة متجانسة مع طبيعة آفاق تطوّر الاقتصاد الدولي الذي لايزال يتسم بالضبابية وارتفاع درجة المخاطر من جهة والتحسن التدرجي لأداء الفاعلين الاقتصاديين بالتوازي مع تقدم برامج الإصلاحات المتعددة والتي تؤسس لمنظومة مساندة ومحفزة للفاعلين الاقتصاديين ولآفاق أرحب للتنمية الدامجة والمتوازنة على أن تشهد سنة 2024 نتائج أفضل تؤسس لنسب نموّ واستثمار وتصدير مرتفعة ومستدامة.

وفي جانب آخر ينتظر أن يسهم تنفيذ برنامج الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي في تحسين الأداء الاقتصادي ونجاعة التنمية مع توطيد التعاون الإقليمي والدولي وتمتين الثقة في الاقتصاد الوطني من أجل مزيد استقطاب الاستثمار الوطني والاجنبي باعتباره المحرك الجوهري لديناميكية التنمية المستدامة.

الفهرس

الجزء الأول : التوازنات العامة 1

الباب الأول : الوضع الاقتصادي خلال سنة 2022 3

الباب الثاني : منوال النمو لسنة 2023 23

الباب الثالث : السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2023 41

الجزء الثاني : نحو تطوير هيكلة الاقتصاد ودعم طاقته التشغيلية 57

الباب الأول : تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية 59

الباب الثاني : دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال والنهوض بالتجديد والابتكار 87

الباب الثالث : التحديث الإداري والرقمنة وإصلاح الوظيفة العمومية والحوكمة والوقاية من الفساد 101

الباب الرابع : الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة 113

الجزء الثالث : التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي 117

الباب الأول : التنمية البشرية 119

الباب الثاني : النهوض الاجتماعي 167

الجزء الرابع : تجسيم طموح الجهات 185

الجزء الخامس : التنمية المستدامة 191

الجزء الأول

التوازنات العامة

الباب الأول

الوضع الاقتصادي خلال سنة 2022

اتّسمت سنة 2022 بتواصل الصعوبات الاقتصادية التي تسببت فيها الأزمات المتزامنة ومتعددة الأبعاد وخاصة الأزمة الصحية العالمية والتي ازدادت حدّة بالتداعيات المباشرة وغير المباشرة للأزمة الروسية–الأوكرانية والتوترات الجيوسراتيجية المرتبطة بها حيث سجّلت الفترة الأخيرة تواصل اضطراب سلاسل التزويد والارتفاع غير المسبوق لأسعار الحبوب والطاقة. وتجدر الإشارة إلى أهميّة روسيا وأوكرانيا في التجارة العالمية بعنوان صادرات الغاز الطبيعي والنفط الخام والمنتجات الفلاحية.

وأدّت هذه الصدمة إلى مراجعة نسب النموّ بجلّ الدول نحو التخفيض وتسجيل تحدّيات جديدة على مستوى أسواق المواد الأولية وخصوصا الأمن الغذائي والطاقي إضافة إلى الارتفاع غير المسبوق للتضخم وماتبعه من تقلّبات أسعار الصرف وارتفاع نسب الفائدة.

أمّا على الصعيد الوطني، ولئن تمّ تسجيل بوادر انتعاشة اقتصادية خلال سنة 2021، فقد أدّى اندلاع الأزمة الروسية–الأوكرانية في فيفري 2022 إلى بروز ضغوط إضافية على مستوى التوازنات المالية بسبب التداعيات المباشرة والحينية لهذه الأزمة على مستوى نفقات الدعم واستوعبت ميزانية الدولة الارتفاع القياسي لكلفة واردات الطاقة والمواد الغذائية. كما تمّ تسجيل ارتفاع ملحوظ للعجز التجاري خاصة بسبب توسّع العجز الطاقي والغذائي إلى جانب تسارع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك خاصة مع تواصل حالة الجفاف.

كما اتسم الوضع الاقتصادي سنة 2022 بالتأخر الحاصل على مستوى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وما صاحبه من صعوبات في تعبئة موارد التمويل الخارجي.

وأمام هذه الوضعية الدقيقة، أقرّت الحكومة جملة من الإجراءات العاجلة لتنشيط الاقتصاد التي تمحورت حول دعم سيولة المؤسسات وتسريع نسق انجاز المشاريع العمومية والخاصة وتطوير الإطار المؤسساتي لمناخ الأعمال ودعم التصدير. ولقد تمّ في هذا السياق إقرار عديد التدابير لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتيسير نفاذها الى التمويل ومساندتها لاقتحام الأسواق الخارجية والمصادقة على المرسوم عدد 68 المتعلق بتحسين نجاعة تنفيذ مشاريع الاستثمار العمومي والخاص والذي تركّز على تيسير الإجراءات المتعلقة بالصفقات العمومية مع إقرار أفضلية للمنتجات والخدمات والمؤسسات الوطنية وإنجاز مشاريع الطاقات المتجددة والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص.

هذا إلى جانب التقدم في تنفيذ البرنامج المتعلق بإصلاح مناخ الأعمال وتطوير منظومة الاستثمار من خلال إعداد الأدلّة اللازمة للباعثين والعمل على تركيز بوّابة موحّدة لكامل الخدمات الخاصة باحداث المشاريع وبلورة خارطة طريق تتضمّن تقديم عروض القيمة الخاصة بالقطاعات الواعدة فضلا عن تحرير المبادرة وتيسير النفاذ إلى السوق من خلال الانتقال إلى قائمة سلبية وضبط برنامج لتبسيط كراسات الشروط المعتمدة حاليا.

وتكريسا لتلازم البعدين الظرفي والهيكلي، تمّ خلال سنة 2022 الإعلان عن البرنامج الوطني للإصلاحات والذي يرمي إلى تأمين الاستقرار الكلي على المدى القصير ودعم مقومات استدامة المالية العمومية على المدى المتوسط والطويل. ويهدف البرنامج الوطني للإصلاحات بالخصوص إلى توفير هامش مالي إيجابي للمالية العمومية والذي من شأنه أن يدعم الحركية الاقتصادية سواء من خلال سياسة جبائية داعمة للنمو أو عبر دعم مجهود الاستثمار العمومي لتوفير الرافعة الضرورية للارتقاء بمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما سيمكن هذا البرنامج الوطني للإصلاحات من تدعيم مقومات النمو والاستثمار من خلال تسهيل احداث المشاريع الاستثمارية وتكريس المنافسة الشريفة إلى جانب الارتقاء بالبنية التحتية والتكنولوجية بما يسمح بتوفير خدمات لوجستية أفضل وتدعيم دور الأقطاب التكنولوجية والمجمعات الصناعية واعتماد مقاربة تشاركية للنهوض والتجديد والبحث والتطوير لمساندة مجهود إعادة هيكلة النسيج الاقتصادي.

وحرصا على توفير متطلبات الدفع المطلوب للاستثمار الخاص واستعادة الحركية الاقتصادية، تضمن البرنامج الوطني للإصلاحات تعزيز آليات التمويل الضرورية خاصة منها لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة إضافة إلى تعزيز الاندماج المالي وتوفير خدمات الدفع الالكتروني مع تأمين الصلابة المالية للقطاع البنكي.

واعتبارا للدور المركزي للقطاع العمومي في تجسيد الخيارات الوطنية، تضمّن البرنامج الوطني إجراءات إصلاحية للوظيفة العمومية بالنظر إلى دورها المحوري في تنفيذ السياسات العمومية وخلق مقوّمات مناخ أعمال محفّز للاستثمار والأعمال. كما ستتركز الجهود على تحسين أداء المؤسسات العمومية وإعادة هيكلة التوازنات المالية للعديد منها لتكون رافدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبخصوص المجال الاجتماعي، ستتركز الإصلاحات على مزيد تثمين رأس المال البشري وتعزيز الإدماج الاجتماعي ضمن رؤية جديدة تكرّس تصويب التحويلات الاجتماعية نحو مستحقيها وتوفير آليات وبرامج التمكين الاقتصادي لصالح الفئات الضعيفة لتشريكها في دورة الإنتاج وخلق الثروة.

وكنتيجة لتداعيات الأزمات المتلاحقة، برزت الحاجة إلى تدعيم مقومات الأمن الطاقي من خلال تسريع الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي. ومن شأن النهوض بمجال الطاقات المتجددة أن يسهم في التحكم في العجز الطاقي وتوفير إمكانات للعمل الأخضر خاصة لفائدة حاملي الشهادات العليا.

ويعدّ الخيار الجوهري الرامي إلى تكريس الرقمنة في مختلف المجالات من أبرز مكونات البرنامج باعتبارها رافدا لمختلف الأنشطة الاقتصادية والخدماتية ومقوما أساسيا لمناخ الأعمال وبالنظر إلى أهمية الرقمنة في معالجة البيروقراطية الإدارية وإضفاء الشفافية وجودة الخدمات إلى جانب تعصير الحوكمة الاقتصادية من خلال التركيز على الأداء وضبط مؤشرات النجاعة واعتماد عقود الأداء للمؤسسات العمومية وتطوير منظومات المتابعة وتقييم الأثر بما يسمح بالتعديل الديناميكي والحيني لمجمل البرامج والسياسات العمومية.

وينتظر أن يبرز أثر تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات على مستوى التحكم التدريجي في التوازنات المالية لا سيما المالية العمومية على المدى القصير فيما ينتظر أن يتم تسجيل وقع إيجابي لهذه الاصلاحات على النموّ والتشغيل على المدى المتوسط والبعيد.

وتجدر الإشارة إلى أهمية التوفق في التوصّل إلى اتفاق حول الزيادة في الأجور في القطاعين الخاص والعام للفترة 2023-2025 للمحافظة على القدرة الشرائية للأجراء وخلق مناخ اجتماعي يحفز على مزيد الأداء وتحسين التنافسية.

المحيط العالمي – تباطئ النمو الاقتصادي وارتفاع قياسي لمستوى التضخم –

أدّى تتالي الأزمات في العالم وحدّة تداعياتها إلى الدخول في حالة ركود اقتصادي يفسّر بتراجع آفاق النمو تزامنا مع ارتفاع قياسي لمستوى التضخم مما تسبّب في تشديد السياسة النقدية من قبل جل البنوك المركزية إلى جانب بروز أزمة الطاقة في أوروبا.

وتشير التوقعات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في شهر أكتوبر إلى تباطؤ مستوى النمو الاقتصادي العالمي خلال سنة 2022 ليبلغ 3.2% مقابل 6.0% سنة 2021 و3.6% مقدرة أوليا في تقرير شهر أفريل 2022.

تقديرات النمو

(النمو، %)	تقديرات شهر جويلية		تقديرات شهر أكتوبر	
	2021	2022	2021	2022
العالم	**6.1**	**3.2**	**6.0**	**3.2**
أمريكا	**5.7**	**2.3**	**5.7**	**1.6**
منطقة الأورو	5.4	2.6	5.2	3.1
فرنسا	*6.8*	*2.3*	*6.8*	*2.5*
ألمانيا	*2.9*	*1.2*	*2.6*	*1.5*
إيطاليا	*6.6*	*3.0*	*6.6*	*3.2*
البلدان الصاعدة	***6.8***	***3.6***	***6.6***	***3.7***
الصين	*8.1*	*3.3*	*8.1*	*3.2*

المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي – أكتوبر 2022

أمّا على مستوى سوق الشغل وعلى الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي، فإنّ مؤشرات التشغيل بقيت مستقرة عند مستويات منخفضة نسبيا حيث تراجع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية ليبلغ 3.8% خلال شهر اوت 2022 مقابل 5.7% خلال أوت 2021 فيما بلغت نسب البطالة في منطقة الأورو 6.7% خلال شهر اوت مقابل 7.5% مسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2021. علما وأنّ تداعيات الأزمة الروسية–الأوكرانية على سوق الشغل ونسب البطالة لم تتضح بعد.

وفيما يتعلق بتطور الأسعار، فقد شهدت نسب التضخم ارتفاعا قياسيا بسبب الأزمة الروسية–الأوكرانية وما خلفته من ارتفاع لأسعار المواد الأساسية حيث بلغ مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية 8.5% خلال جويلية و9.1% خلال شهر جوان وهو أعلى مستوى منذ 1981 ممّا دفع بالاحتياطي الفيدرالي إلى الترفيع في سعر الفائدة الرئيسية خلال شهر سبتمبر 2022 بمقدار 75 نقطة وهي الزيادة الخامسة على التوالي خلال سنة 2022. كما بلغت نسبة التضخم في منطقة الأورو 9.1% خلال شهر اوت بعد ما كانت في حدود 8.9% خلال شهر جويلية.

وشهدت أسعار المحروقات ارتفاعا هاما بسبب الأزمة الروسية–الأكرانية، إلاّ أنّ مراجعة الآفاق الاقتصادية العالمية أدّى إلى تراجع أسعار المحروقات خلال الأشهر الأخيرة حيث بلغ معدل سعر البرنت حوالي 98.6 دولار للبرميل خلال شهر أوت بعد تسجيل أعلى مستوى له (120 دولار للبرميل) خلال جوان 2022. وتجدر الإشارة إلى أنّ مجموعة دول +OPEP أقرّت بتاريخ 5 أكتوبر 2022 التخفيض في الإنتاج بحوالي 2 مليون برميل في اليوم بداية من شهر نوفمبر من سنة 2022. ويعد هذا التخفيض في الإنتاج الأكبر منذ بداية الجائحة الصحية ممّا قد يؤدّي إلى ارتفاع أسعار المحروقات.

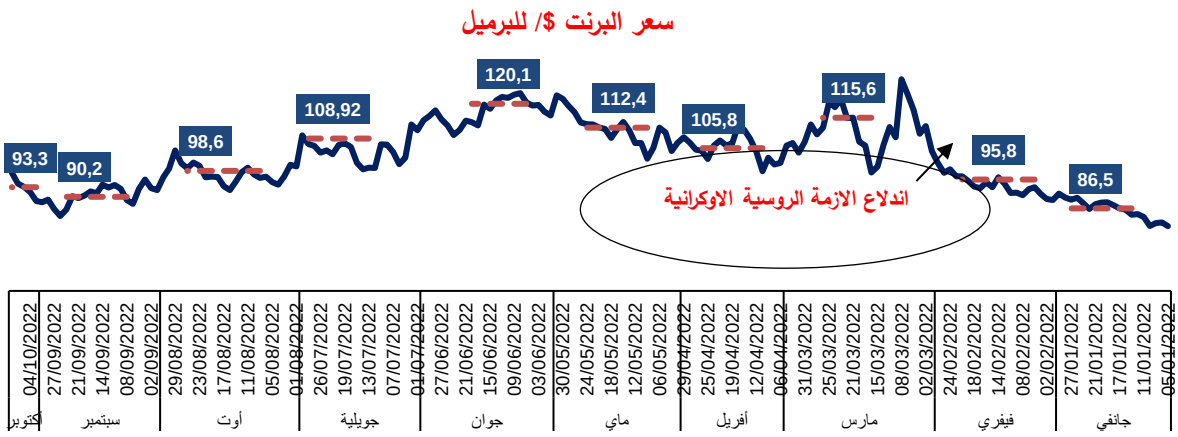

واتسمت أسواق الصرف بتراجع سعر صرف الأورو مقابل الدولار ليبلغ 0.9904 خلال شهر سبتمبر 2022 مقابل معدل 1.0128 خلال شهر أوت خاصة بسبب تأثر اليورو بمخاوف الركود الاقتصادي والتفاوت في أسعار الفائدة لا سيما وأنّ البنك المركزي الأوروبي اعتمد سياسة نقدية حذرة حيث تمّ الترفيع في سعر الفائدة لأول مرة في جويلية (+50 نقطة أساس).

يتسم المشهد العالمي بوضع جيوسياسي واقتصادي غير مستقر مع ارتفاع المخاطر المرتبطة بانسداد أفق الحلول للأزمة الروسية-الأوكرانية. وانعكس هذا الوضع على مراجعة آفاق النمو الاقتصادي العالمي خاصة بمنطقة الأورو التي تعدّ الشريك الرئيسي لتونس. ومن شأن الركود الاقتصادي المتوقع والمترتب عن انخفاض النمو وارتفاع غير مسبوق للضغوط التضخمية أن يطبع السياسات الاقتصادية خلال سنة 2023.

ويتوقع في نفس هذا السياق اشتداد الضغوط على التوازنات المالية للدول النامية بالنظر إلى الارتفاع النسبي للعجزين وأيضا انزلاق الأسعار عند الاستهلاك وما قد يترتب عنه من تفاقم المديونية وارتفاع نفقات خدمة الدين.

وأبرزت هذه الأزمة أهمية التسريع في الانتقال الطاقي بالنظر إلى دوره في ضمان الأمن الطاقي وتعديل العجز التجاري لا سيما مع التقدم في تنفيذ التعهدات بعنوان التحكم في الانبعاثات الكربون ومواكبة التغيرات المناخية.

الوضع الاقتصادي الوطني – تحسن نسبي للنشاط الاقتصادي مع تواصل تداعيات الأزمة الروسية-الاكرانية

اتسمت الفترة الأولى من سنة 2022 ببروز بوادر تعافي من الأزمة الصحية لكوفيد-19 على مستوى بعض قطاعات الإنتاج خاصة قطاع الخدمات، إلاّ أنّ النتائج المسجلة لا تزال دون المستويات المسجلة خلال فترة ما قبل الأزمة. وكان لاندلاع الأزمة الروسية-الاكرانية تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية والأولية علاوة عن الاضطرابات المسجلة على مستوى التزود بالمواد الأولية والاساسية.

وأدّت مختلف هذه التطورات إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج للمؤسسات التي لا تزال تمرّ بصعوبات ماليّة جراء الأزمة الصحية والتي تزامنت مع تراجع الطلب الخارجي الموجه لتونس من قبل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري لتونس.

الإجراءات التي تم إقرارها للتخفيض من تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية
صعوبات ناجمة عن ارتفاع أسعار أهم المواد الأولية بالأسواق العالمية واضطراب عمليات التزود بها وخاصة مادة القمح حيث بلغ سعر الطن معدل 320 دولار فى شهر مارس 2022: – تشديد المراقبة على مسالك توزيع المنتجات الاستهلاكية الحساسة وخاصة مشتقات الحبوب المدعمة. – اعتماد خطة اتصالية ممنهجة والتصدي للهفة والاحتكار فى ظل تنامى الممارسات الاحتكارية واللهفة الاستهلاكية. – ضخّ كميات إضافية من مادة القمح الصلب والقمح اللين في فترات ارتفاع الاستهلاك. – التنسيق الدوري مع الهياكل الإدارية المعنية بتزويد السوق بالمواد الأساسية وتشديد المراقبة على مسالك توزيعها. – الترفيع فى أسعار الحبوب على مستوى الإنتاج والترفيع من طاقة التجميع والخزن. – التوسع في زراعة الحبوب وخاصة مادة القمح الصلب مع توفير البذور وتوفير الأسمدة الكيميائية.

- وصـع خطة اتصـالية متكاملة حول مشـروع إصـلاح منظومة الدعم والحث على ترشـيد اسـتهلاك مادة الخبز.

صـعوبات ناجمة عن ارتفاع أسـعار النفط في الأسـواق العالمية ونقص مصـادر التزود بالمواد البترولية حيث بلغ سعر البرميل الواحد معدل 104 دولار موفّى ماي 2022:

- تعديل أسعار المواد البترولية.
- تعديل جزئي لأسعار الكهرباء والغاز.
- تطبيق أنظمة مراقبة استهلاك الوقود في القطاع العمومي.
- تفعيل البرامج التحسيسية لترشيد استهلاك المواد البترولية.

في إطار تخفيف تداعيات الأزمة على المؤسـسـات العمومية في ظل تفاقم صـعوبات التمويل والسـيولة وتأثير الأزمة على شركات النقل الجوي والبحري:

- إصـدار الأمر الرئاسـي المتعلق بالترخيص في إجراء مقاصـة بين الديون الراجعة للدولة والشـركة الوطنية للاتصالات.
- دراسة وضعيات عديد المؤسسات العمومية من اجل تشخيص حلول هيكلية لتأمين توازناتها المالية.

تقدّم نسبي في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية

اتسمت الفترة المنقضية من السنة الجارية بالتسريع في تنفيذ محاور الإصلاحات الكبرى ضمن إطار شمولي ومتناسق يسمح بالمتابعة الدورية لضمان بلوغ الأهداف المرسومة.

على مستوى الإطار المؤسساتي ودعم المسار الديمقراطي

تمّ في إطار تنفيذ خارطة الطريق السياسية استكمال المحاور التالية:

- التوفّق في استكمال الاستشارة الوطنية الالكترونية.
- تنظيم الاستفتاء الدستوري التونسي يوم 25 جويلية 2022 واصدار الدستور التونسي الجديد في 17 أوت 2022.
- اصدار المرسوم عدد 55 لسنة 2022 مؤرّخ في 15 سبتمبر 2022 يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرّخ في 26 ماي 2014 المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء وإتمامه.
- تنظيم الانتخابات التشريعية المقررة ليوم 17 ديسمبر 2022.

الإنجازات ذات الطابع الاقتصادي

اعتبارا لأهمية معالجة الإشكاليات المرتبطة بالأزمة الاقتصادية الراهنة وتجسيد الأولويات الاقتصادية للمرحلة تمّ التركيز على المحاور التالية:

تنشيط الاستثمار وتحسين مناخ الاعمال

- إصدار قائمة ثانية من التراخيص التي تمّ حذفها (25 ترخيصا) بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 317 لسنة 2022.

- استكمال مرحلة جرد كراسات شروط تعاطي الأنشطة الاقتصادية (200 كراس شروط).
- اعتماد حزمة أولى في إطار مجالس تحسين مناخ الاعمال ضمّت 27 اجراء إصلاحي.
- رصد 39 اجراء إصلاحي ضمن خارطة الطريق الاستثمارية وهي تتعلق بتحسين القدرة التنافسية والاستثمارية وتقديم عروض قيمة لاستقطاب الاستثمارات الواعدة واستثمارات إعادة التوطين (مكونات السيارات، مكونات الطائرات، الطاقات المتجددة، القطاع الرقمي، والصناعات الصيدلية والبنية الأساسية).
- انطلاق العمل بالمنصة الرقمية "النفاذ الى السوق" خلال شهر فيفري 2022 وتوفر هذه المنصة قاعدة معطيات محينة حول التراخيص وكراسات الشروط.
- نشر الدليل الرقمي للمستثمر الذي يحتوي على أهم المعلومات حول مناخ الاستثمار ومسار المستثمر.
- إطلاق المنصة الرقمية الخاصة بالبرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار "رائدات"
- إصدار مرسوم عدد 68 لسنة 2022 مؤرخ في 19 أكتوبر 2022 يتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة انجاز المشاريع العمومية والخاصة.
- إصدار النصوص التطبيقية لقانون التمويل التشاركي المتعلقة بتنظيم نشاط التمويل التشاركي عبر الاستثمار في أوراق مالية وعبر القروض وعبر الهبات والتبرعات.

تكريس المنافسة النزيهة

- تفعيل العمل بالنسخة الأولى لتطبيقات إعلامية لمتابعة حركية المعاملات في قطاعات مخازن التبريد والعجين الغذائي والسميد والفرينة.
- إصدار المرسوم عدد 14 لسنة 2022 المؤرّخ في 20 مارس 2022 المتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة لتأمين التزويد المنتظم للسوق وتأمين مسالك التوزيع.
- إصدار المرسوم عدد 47 لسنة 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصّة تتعلّق بتنظيم مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية وتدعيم مراقبتها والتصدي للممارسات الاحتكارية.
- إصدار 10 مقررات ظرفية خلال الفترة الممتدة بين جانفي وسبتمبر 2022 لتحديد أسعار بعض المنتجات الاستهلاكية وتجميد أسعار مدخلات الإنتاج الفلاحي.
- إصدار المرسوم عدد 17 لسنة 2022 المؤرخ في 24 مارس 2022 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لسلامة المنتجات الصناعية ومراقبة السوق.
- إحداث جهاز للدفاع التجاري بمقتضى المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة.

تطوير أداء وكفاءة القطاع العمومي

- اصدار الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المتعلق بضبط مبادئ اختيار وتقييم واعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين.

- اصدار القرار المؤرخ في 23 ماي 2022 المتعلق بالمصادقة على دليل إجراءات موحد لاختيار وتقييم أداء واعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين.
- اصدار المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 ينص في الفصل 20 منه على تمكين الشركات من إعادة تقييم عقاراتها حسب قيمتها الحقيقية.
- اصدار الأمر الرئاسي عدد 307 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022 المتعلق بالترخيص في اجراء مقاصة بين الديون الراجعة للدولة والشركة الوطنية للاتصالات.
- إقرار عدة عمليات تفويت في المساهمات غير الاستراتيجية في البنوك المشتركة (بنك تونس الخارجي، البنك التونسي الاماراتي، البنك التونسي الكويتي).
- دراسة وضعيات المؤسسات العمومية بغرض ضبط برامج اصلاح هيكلي تدعم توازناتها المالية.

تحديث الوظيفة العمومية

- اصدار الأمر رئاسي عدد 387 لسنة 2022 بتاريخ 18 أفريل 2022 يتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
- اصدار امر رئاسي عدد 310 لسنة 2022 مؤرّخ في 5 أفريل 2022 يتعلق بتنظيم العمل عن بعد لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت والهيئات العمومية.
- اصدار الامر الرئاسي عدد 542 لسنة 2022 مؤرخ في 13 جوان 2022 يتعلق بضبط الفئات المعنية وإجراءات وصيغ وآجال تطبيق البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية.

تكريس الانتقال الطاقي

- المصادقة على البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 2022-2025.
- إلغاء المعاليم الديوانية على توريد السيارات الكهربائية (قانون المالية لسنة 2022) والانطلاق في اعداد الإطار التشريعي لتركيز البنية التحتية للشحن الكهربائي.
- الانطلاق في اعداد الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالهيدروجين الأخضر.
- تيسير انجاز مشاريع الطاقات المتجددة ضمن المرسوم 62 تتعلق خاصة بإيجاد الأراضي المناسبة لهذه المشاريع.

تعزيز الرقمنة

- التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الرقمية بمختلف مكوناتها.
- إطلاق الهوية الرقمية للمواطن على الجوال لتعميم الامضاء الالكتروني.

الإنجازات ذات الطابع الاجتماعي

حرصا على تكريس البعد الاجتماعي للتنمية، تركّزت الجهود على دعم الادماج الاجتماعي من خلال:

- تخصيص اعتماد قدره 8 مليون دينار لتمويل مشاريع لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل منها 5 مليون دينار بميزانية الدولة لسنة 2022 و3 مليون دينار ضمن البرنامج الوطني للفئات الهشة.
- الشروع في استغلال قاعدة بيانات الفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل في اسناد مختلف المنح والمساعدات الاجتماعية.
- استكمال البحوث الاجتماعية الميدانية لفائدة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل المدرجة ببنك المعطيات الخاص ببرنامج الأمان الاجتماعي.
- الانطلاق في توزيع بطاقات العلاج الالكترونية "أمان" بداية من شهر فيفري 2022 على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل المسجلة بمنظومة الأمان الاجتماعي والمتحصلة على معرف اجتماعي.
- احداث المجلس الأعلى للتنمية الاجتماعية بمقتضى الامر الرئاسي عدد 441 لسنة 2022 المؤرخ في 25 أفريل 2022.

ضعف الإنتاج والنمو

تطور الناتج المحلي الثلاثي بنسبة 2.9% خلال الثلاثي الثالث من السنة الجارية بحساب الانزلاق السنوي مقابل 1.7% مسجلة خلال نفس الفترة من السنة الماضية. كما شهد الناتج المحلي الثلاثي ارتفاعا بنسبة 0.4% بحساب التغيرات الثلاثية وبلغت نسبة تطور الناتج المحلّي 2.5% خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية.

ويعزى هذا التطور إلى تحسن القيمة المضافة لبعض القطاعات المنتجة خاصة قطاع الخدمات بفضل تحسن أداء القطاع السياحي، خاصة نتيجة تحسن الوضع الصحي عموما، وقطاع النقل إثر تطور النقل البحري والنقل الحديدي بالعلاقة مع ارتفاع الصادرات. هذا إلى جانب تطور القطاع الصناعي بفضل ارتفاع القيمة المضافة للقطاعات الموجهة للتصدير على غرار قطاع النسيج والملابس والأحذية والجلود والصناعات الميكانيكية والكهربائية. وفي المقابل، تجدر الاشارة إلى ضعف أداء قطاعات المحروقات والبناء والتشييد والفسفاط.

تطور الناتج المحلي الثلاثي

	2021					2022		
(بحساب الانزلاق السنوي) (%)	ث1	ث2	ث3	ث4	كامل السنة	ث1	ث2	ث3
الفلاحة والصيد البحري	4.9-	2.6-	0.7-	2.6-	**2.5-**	3.1	1.9	1.1
الصناعات الفلاحية والغذائية	14.9-	2,0	2.2-	3,0	**3.5-**	9,6	0,6	6.8-
الصناعات الكيميائية	6.0-	4,4	13,6	22,3	**7,7**	2,1	2.0-	5.5-
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	4,9	56,4	1,5	2.3-	**11,3**	4,1	6,3	9,3
صناعة مواد البناء والخزف	12,5	60,9	4.3-	0,4	**13,2**	6.7-	6.9-	5,6
قطاع النسيج والملابس والاحذية	2,2	50,3	3.5-	3,4	**9,3**	10,8	16,4	13,2
قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي	23,4	13,5	28,8	16,7	**20,2**	9.5-	15.7-	13.6-
قطاع البناء	8,5	60,4	11.7-	7.6-	**7,0**	12.2-	11.6-	3.3-
قطاع المناجم	26.3-	42,3	49,2	72,2	**28,8**	57,9	6,3	19.9-
قطاع المعلومات والاتصالات	0,9	20,6	6,7	3,2	**7,4**	3,0	1,1	0,9
خدمات النقل	13.5-	42,2	0,0	14,0	**6,9**	8,6	16,0	17,7
خدمات النزل والمطاعم والمقاهي	18.9-	83,5	5,8	23,9	**12,6**	11,5	41,5	16,7
الناتج المحلي الإجمالي	**0.9-**	**16,9**	**1,7**	**2,7**	**4,3**	**2,3**	**2,6**	**2,9**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

كما تشير المؤشرات الظرفية إلى تسجيل:

- تحسن مؤشرات القطاع السياحي خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2022 نتيجة تحسن الوضع الصحي حيث ارتفع العدد الجملي للسياح الأجانب بنسبة 209.6% مقابل تراجع بـ22.3% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. وشمل هذا الارتفاع كل من السياح الأوروبيين (236.5% مقابل 19.4%) والمغاربيين خاصة منهم الليبيين وبدرجة أقل الجزائريين بعد فتح الحدود البرية في جويلية 2022 (198.6% مقابل تراجع بـ38.8%). هذا وارتفعت العائدات السياحية بنسبة 85.4% لتبلغ 3124.8 م د إلى موفى شهر سبتمبر مقابل 1685.2 م د مسجلة خلال نفس الفترة سنة 2021.
- تواصل تحسن انتاج قطاع الفسفاط بتسجيل 2719.8 ألف طن خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2022 مقابل 2087.2 مسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2021 ليرتفع بذلك الإنتاج بحوالي 30.3% وتبقى النتائج المسجلة بعيدة عن الأهداف المرسومة.
- تراجع انتاج قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي بسبب التراجع الطبيعي لعدد من الحقول وغياب الاستكشافات الجديدة علاوة عن ضعف انتاج حقلي نوارة وحقل حلق المنزل حيث تراجع انتاج النفط بنسبة 13% إلى موفى شهر سبتمبر ليبلغ الإنتاج 1277 ألف طن مكافئ نفط مقابل 1441 سنة 2021 فيما تراجع انتاج الغاز الطبيعي بنسبة 5% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 (1399 ألف طن مقابل 1473 ألف طن مسجلة خلال سنة 2021).

ومن هذا المنطلق، ينتظر أن تبلغ نسبة نموّ الناتج المحلي الإجمالي 2.2% في سنة 2022.

تباطؤ المجهود الاستثماري

تميّزت الفترة الأولى من سنة 2022 باستكمال حوكمة الاستثمار ومزيد تحسين مناخ الأعمال حيث تم إقرار برنامج شامل وعاجل لتنشيط الاقتصاد يهدف إلى استحثاث نسق الاستثمار والحفاظ على ديمومة النسيج المؤسساتي وتوفير التمويلات الضرورية إضافة إلى المصادقة على المرسوم 68 المتعلق بتحسين نجاعة انجاز المشاريع العمومية والخاصة. كما شهدت السنة الجارية إقرار جملة من الإجراءات لتحسين مناخ الأعمال تهم بالأساس تكريس مبدأ حرية الاستثمار من خلال حصر تراخيص الاستثمار وتيسير إحداث المشاريع الاستثمارية ومزيد حفز المبادرة الخاصة ومشاريع الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي.

الإجراءات العاجلة لتنشيط الاقتصاد
المحور الأول: دعم السيولة وتيسير نفاذ المؤسسات إلى التمويل
1. تسوية جزء من متخلدات الدولة تجاه المؤسسات مع إعطاء الأولوية لقطاع الأشغال العامة
2. بعث خط تمويل خارجي لإعادة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بقيمة 50 مليون دولار
3. احداث خط تمويل بقيمة 200 م د للاكتتاب في صناديق استثمارية مخصصة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة
4. احداث خط تمويل «mezzanine» بقيمة 50 م د لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعد إعادة الهيكلة
5. احداث آلية تحفيزية لتعزيز المحافظ الخاصة بتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة لدى البنوك التجارية
6. الترفيع بـ 100 م د في خط الاعتماد لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة
7. إحداث خط تمويل للتجديد والرقمنة والاقتصاد الأخضر والدائري
المحور الثاني: إعادة تنشيط الاستثمار
8. اصدار مرسوم يتعلق بسن أحكام خاصة لتحسين نجاعة الاستثمارات العمومية والخاصة
9. اعتماد مواثيق تنافسية قطاعية جديدة وتفعيل الاتفاقيات الموقعة
10. المصادقة والانطلاق في تنفيذ خرائط طريق الاستثمار في القطاعات الواعدة
11. إرساء مسار رقمي شامل لفائدة المستثمرين قبل نهاية السنة
12. إطلاق كل مشاريع الادارة الإلكترونية المحددة في إطار استراتيجية "تونس الرقمية" قبل نهاية السنة
13. تسريع وتكثيف مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة
14. تحسين الخدمات بميناء رادس للتقليص من فترة مكوث الحاويات (من 17 إلى 12 يومًا) والتخفيض من تكلفة عبور البضائع عبر الميناء بنسبة 50% قبل موفّى سبتمبر 2022
15. وضع برنامج لإحداث مباني صناعية جاهزة للاستخدام مع الاستجابة السريعة للطلبات الجديدة
16. تسوية وضعية المشاريع الصناعية المعنية بأحكام اسقاط الحق فيما يتعلق بعدم دخول المشاريع المعنية طور الإنتاج الفعلي بعد فترة 3 سنوات من تاريخ امضاء عقد البيع المنصوص عليها بالقانون عدد 34-2009 مؤرخ في 23 جوان 2009 المتعلق بإحداث الوكالة العقارية الصناعية
17. ضبط وجرد الأصول الثابتة للدولة وتقييمها من اجل حسن توظيفها في إطار المشاريع العمومية والخاصة
18. تعزيز الابتكار التكنولوجي خاصة من خلال دعم وتطوير الأقطاب التكنولوجية
19. التسريع في انجاز مشاريع تهيئة المناطق الصناعية في الجهات الداخلية
المحور الثالث: تسهيل الإطار القانوني والترتيبي لمناخ الأعمال
20. مراجعة الفصل 96 من المجلة الجزائية

21. دراسة اصدار عفو فى مادة الصرف
22. تحديث قانون الصرف
23. مرسوم يتعلق بالضمانات المنقولة (تفعيل دور المنقولات المادية وغير المادية كوسيلة ضمان وائتمان للتشجيع على التمويل)
24. مرسوم يتعلق بمجلة مؤسسات التوظيف فى رأس مال الاستثمار
25. مرسوم يتعلق بدعم الادماج المالى (تحسين نفاذ الفئات محدودة الدخل الى الخدمات المالية، حماية المستهلك، الثقافة المالية...)
26. نصوص تطبيقية تتعلق بالتمويل التشاركى «crowdfunding»
27. اصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بقانون الاقتصاد الاجتماعى والتضامنى
28. اصدار النصوص التطبيقية للمرسوم المتعلق بالمبادر الذاتى
29. اعداد قائمة سلبية لممارسة الأنشطة الاقتصادية وإلغاء بقية التراخيص قبل نهاية السنة، علما أنه قد تمت المصادقة خلال مجلس الوزراء المنعقد يوم 24 مارس 2022 بقصر قرطاج على حذف 25 ترخيصا تتعلق بمزاولة عدد من الأنشطة الاقتصادية وتراخيص إدارية لإنجاز مشروع
30. مجلة أملاك الدولة (اصدار نص موحد لمختلف الأحكام والمبادئ المتعلقة بأملاك الدولة وحمايتها وتطوير صيغة التصرف فيها في إطار مقاربة تستهدف حوكمة قطاع أملاك الدولة)
31. أمر رئاسى يحدد شروط وإجراءات كراء الأراضى غير الفلاحية لفائدة المستثمرين وفق الفصل 19 من القانون عدد 45 المؤرخ فى 29 ماي 2019
32. أمر رئاسى يحدد شروط وإجراءات البيع بالدينار الرمزي لفائدة الوكالة العقارية الصناعية حسب الفصل 20 من القانون عدد 45 المؤرخ في 29 ماي 2019
33. مرسوم يتعلق بمراجعة القانون عدد 53-2016 المؤرخ فى 11 جويلية 2016 والمتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العامة
34. تمكين الحاصلين على مقاسم فلاحية من شهادات ملكية تسمح لهم بالتصرف الكامل فى ممتلكاتهم
35. تسوية وضعية التجمعات السكنية القديمة القائمة على الملك الخاص للدولة

المحور الرابع: تبسيط الإجراءات لدفع التصدير

36. تحمل الدولة لـــ 50% من أقساط تأمين الصادرات نحو السوق الافريقية جنوب الصحراء عن طريق صندوق ضمان مخاطر التصدير
37. إحداث الشركة الدولية العقارية لتونس «SOFIT» ودعم هذا التوجه مع هياكل عمومية أخرى ناشطة فى قطاع الخدمات
38. وضع علامة "صنع فى تونس" على جميع المنتجات التونسية لتوحيد وتثمين العلامة ومزيد ترويج المنتوج التونسى
39. توسيع وتسهيل منح صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد
40. تجديد وتطوير خدمات المخاطب الوحيد المكلف بالتدخل السريع للتصدير «SOS Export»
41. رقمنة ثلاثة إجراءات تتعلق بالتجارة الخارجية عبر منصة «Trade Net» التى تديرها شبكة تونس للتجارة (شهادة الفحص الفنى عند التصدير، دفع الرسوم الجمركية والضرائب والغرامات عن طريق التحويل الإلكترونى، إثبات المنشأ)
42. العمل بحصص الاستمرار في جميع المؤسسات والهياكل المعنية بالتصدير خلال عطلة نهاية الأسبوع والعطل الرسمية.

وعلى الرغم من أهمية هذه المبادرات، لا زال نسق تطور الاستثمار لا سيما الخاص دون المأمول. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّه تمّ تسجيل تطورات متباينة للمؤشرات المتعلقة بالاستثمار على النحو التالي:

- تطور واردات مواد التجهيز وواردات المواد الأولية والنصف مصنعة على التوالي بنسبة 13.7% و41.9% إلى موفّى شهر أكتوبر من السنة الجارية مقابل 17.3% و30.8% تباعا خلال نفس الفترة من سنة 2021.
- تطور المساعدات الممنوحة للاقتصاد (قائم القروض البنكية المسندة للمؤسسات) بنسبة 8.1% إلى موفّى شهر سبتمبر سنة 2022 مقابل 5.0% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.
- انخفاض نوايا الاستثمار في القطاع الصناعي بنسبة (20.5%) خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2022 (1041.7 م د مقابل 1310.8 م د). وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه تم تسجيل ارتفاع ملحوظ في نوايا الاستثمار في قطاع النسيج والملابس بنسبة 55.4% مقابل تراجع لنوايا الاستثمار في قطاع صناعات مواد البناء والخزف والبلور والصناعات الكيميائية بنسبة تقدر على التوالي بـ 48.5% و64.6%. هذا وتطورت نوايا الاستثمار في قطاع الخدمات إلى موفى جوان 2022 بنسبة 4.8% لتبلغ 568.2 م د.
- ارتفاع نوايا الاستثمارات التي تزيد قيمتها عن 15 م د للمشروع الواحد بنسبة 17.4% إلى موفى شهر سبتمبر من سنة 2022 حيث بلغت 1633 م د مقابل 1391 م د خلال الفترة ذاتها من سنة 2021.
- ارتفاع حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة بنسبة 20.1% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 ليبلغ 1639.4 م د مقابل 1365.3 م د خلال نفس الفترة من السنة الماضية نتيجة التطور الملحوظ على مستوى الاستثمارات في قطاع الخدمات (+87.4%).
- تطور نفقات الاستثمار بعنوان ميزانية الدولة بنسبة -6.4% لتبلغ 2258.8 م د إلى حدود موفي شهر أوت من سنة 2022.

وتشير المعطيات المتوفرة حسب نتائج سبر الآراء الذي أعده المعهد الوطني للإحصاء حول آراء رؤساء المؤسسات الصناعية وآفاق نشاط مؤسساتهم إلى ارتفاع مستوى الطلب الموجّه للمواد الصناعية خلال الثلاثي الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الثلاثي الأول من نفس السنة مع توقّع استمرار الارتفاع خلال الثلاثي الثالث. ويبقى التزود بالمواد الأولية العائق الأول خاصة في ظل تواصل ارتفاع أسعارها. ويأتي ذلك تزامنا مع الأزمة الروسية الأوكرانية التي أدت إلى نقص فادح في المواد الأولية القادمة من البلدين بالإضافة إلى تضرر سلاسل التوريد في العالم.

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن يتطور الاستثمار الجملي خلال كامل السنة بنسبة 12.1% بالأسعار الجارية وأن تبلغ نسبة الاستثمار 16.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

التشغيل

بلغ معدّل البطالة 15.3% خلال الثلاثي الثالث من السنة الجارية مقابل 18.4% خلال نفس الفترة من سنة 2021. وإرتفع عدد العاطلين عن العمل ليبلغ 613.6 ألف من مجموع السكان النشيطين الذي بلغ عددهم 4011.7 ألف وبلغت نسبة العاطلين عن العمل من الشباب من الفئة العمرية (15-24) 37.8% مقابل 42.4% خلال نفس الفترة من السنة الفارطة وارتفعت نسبة البطالة من بين حاملي الشهائد العليا لتصل إلى 24.3% مقابل 25.1% خلال الثلاثي الثالث من السنة الفارطة.

وبالرغم من الجهود المبذولة خلال الفترة المنقضية من السنة الحالية من أجل دفع التشغيل والعمل المستقل وتفعيل آليات وبرامج دعم التشغيل وتنمية روح المبادرة والعمل المستقل، لا زالت المؤشرات تتسم بالتفاوت بين المناطق وحسب الجنس والمستوى التعليمي.

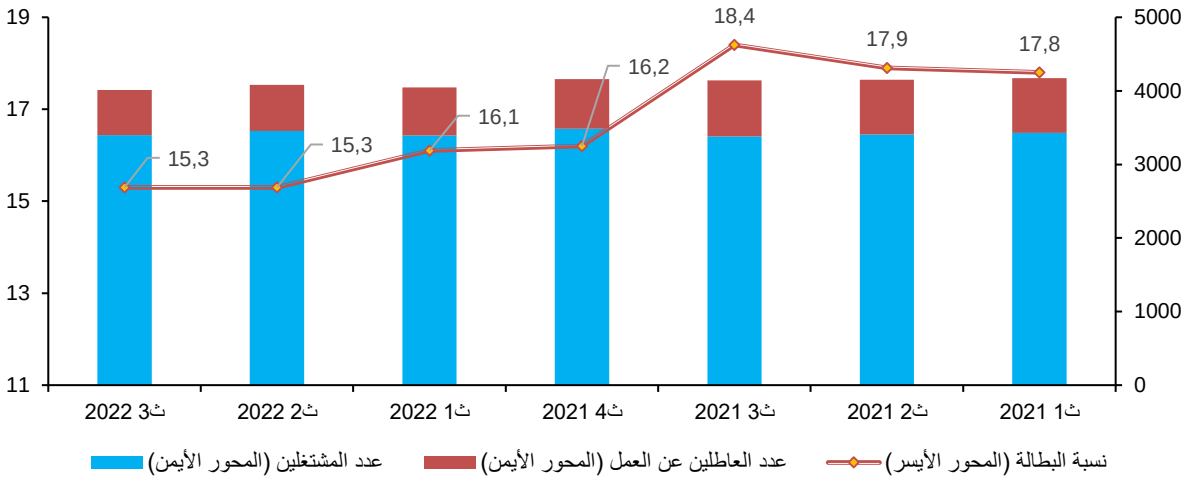

تطور المبادلات التجارية – توسّع حادّ للعجز التجاري–

أفرز الميزان التجاري إلى موفّى شهر سبتمبر من سنة 2022 عجزا بلغ 19240 م د مقابل 11974 م د خلال نفس الفترة من سنة 2021 نتيجة تسارع تطوّر الواردات بنسق أكثر من الصادرات بعلاقة مع الارتفاع الهام لأسعار واردات المحروقات والحبوب والسكّر والزيوت النباتية.

وقد سجّلت المبادلات التجارية خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 انتعاشة ملحوظة حيث بلغ حجم الصادرات 61525 م د (+25.8%) مقابل 45582 م د خلال نفس الفترة من سنة 2021. كما بلغ حجم الواردات 42285 م د (+35.0%) مقابل 33607 م د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021.

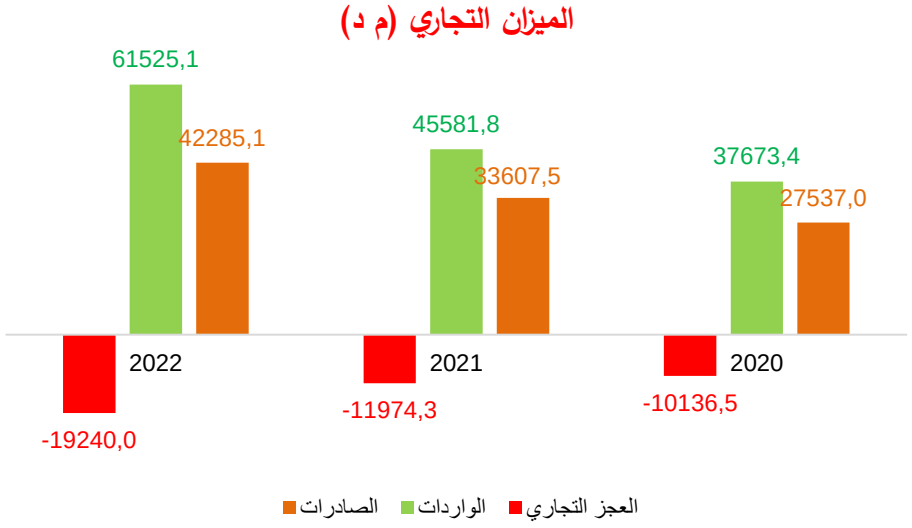

ونتيجة لذلك سجّلت نسبة تغطية الواردات بالصادرات تراجعا بـ 5 نقاط لتبلغ بذلك 68.7% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021.

تدعّم مستوى الصّادرات بنسق أقلّ من الواردات

اتّسمت النتائج المسجّلة على مستوى الصادرات خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022 بتسجيل تحسن ملحوظ لأداء كلّ القطاعات التصديرية وبالخصوص قطاع الطاقة وزيوت التشحيم بـ 84.0% والفسفاط والكيمياء بنسبة 72.1% نتيجة استرجاع نسق الانتاج بالحوض المنجمي. وقد شهد قطاع الصناعات المعملية تطوّرا هامّا بـ17.6% حيث سجّلت صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية زيادة بنسبة 13.5% مدفوعة بشكل أساسي بتصدير الأسلاك والكوابل الكهربائية وارتفعت صادرات النسيج والملابس والأحذية بنسبة 21.9% والصادرات المعملية الأخرى بنسبة 26.6%. كما عرفت صادرات قطاعي الفلاحة والصناعات الغذائية انتعاشة هامة بنحو 32.1%.

تطور الصادرات الى موفّى شهر سبتمبر 2022

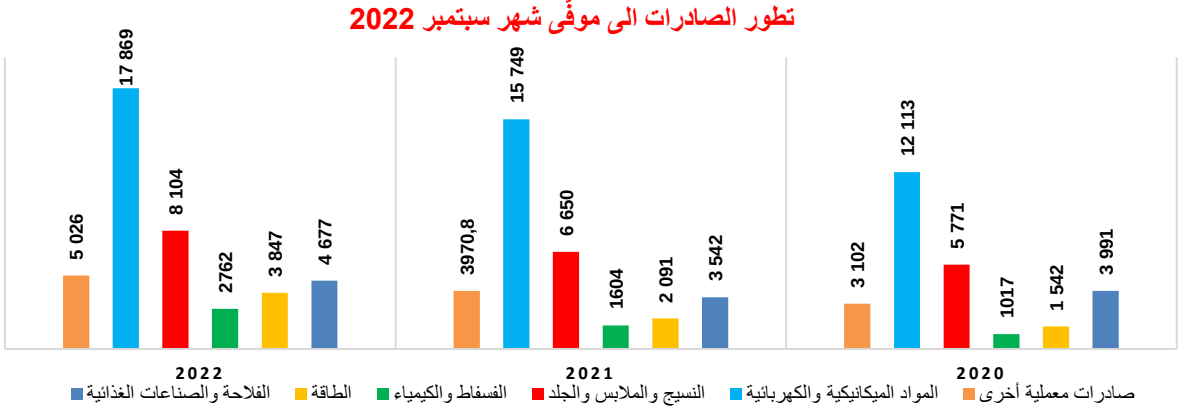

أمّا على مستوى الواردات فقد إتسمت الفترة الأولى من السنة الجارية بتواصل منحاها التصاعدي وخاصة مشتريات المواد الطاقية بنسبة 100.8% نظرا لارتفاع الأسعار العالمية للمحروقات. كما ازدادت واردات المواد الأولية ونصف المصنعة بنسبة 37.0% مقابل 32.2%خلال نفس الفترة من سنة 2021 وذلك بالعلاقة مع تواصل ديناميكية قطاعات الصناعات المعملية. وقد سجّلت واردات المواد الغذائية ارتفاعا بـ 39.9% مقابل 12.3% سنة 2021 وذلك نتيجة للأثر المزدوج لارتفاع الكميات المورّدة والارتفاع المستمرّ على مستوى الأسعار العالمية خاصّة الحبوب والزيوت النباتية والسكر.

تطور الواردات الى موفّى شهر سبتمبر 2022

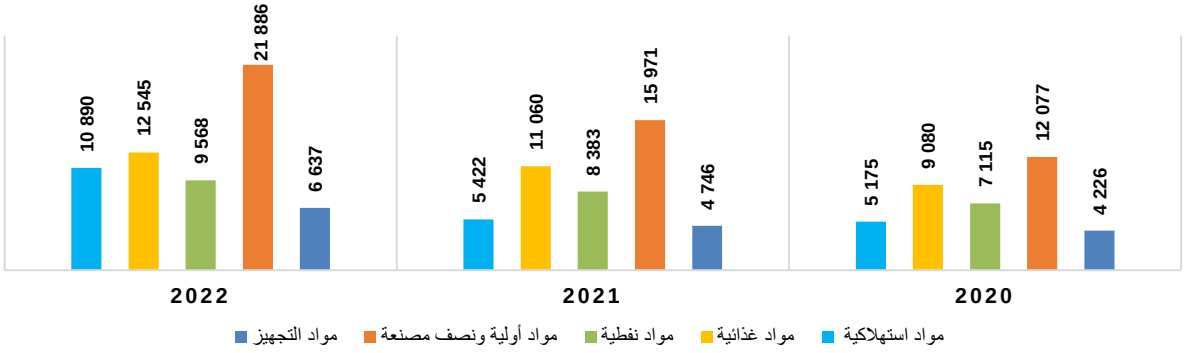

توسّع غير مسبوق للعجز الطاقي والعجز الغذائي

سجّل العجز الغذائي توسّعا ملحوظا ليبلغ 2496 م د مقابل 1556 م د أي بنسبة تجاوزت 60% خلال الاشهر التسعة الأولى من سنة 2022 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 بعلاقة مع ارتفاع قيمة واردات الحبوب والسكر والزيوت النباتية والقهوة.

تطور الميزان التجاري حسب المواد

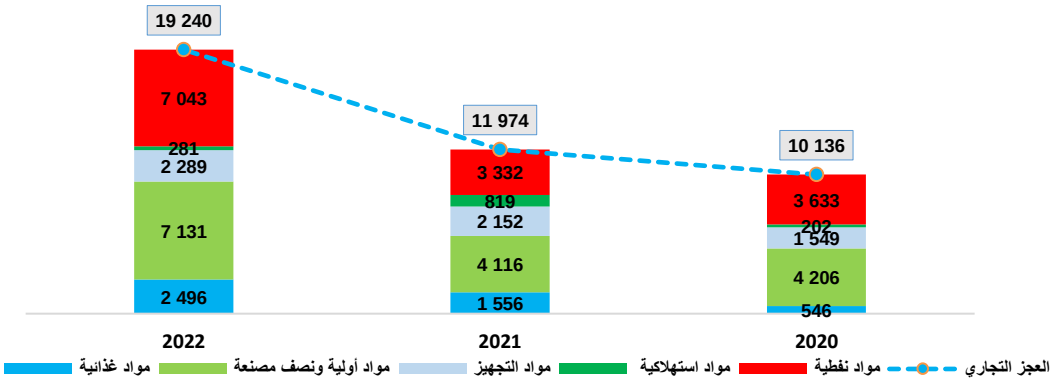

وقد شهد العجز الطّاقي ارتفاعا غير مسبوق بلغ نسبة تفوق 111% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 (7043 م د مقابل 3332 م د) ويعزى ذلك الى الارتفاع الهام لأسعار المحروقات.

تحسّن ملحوظ لميزان الخدمات

سجّل ميزان الخدمات تحسّنا ملحوظا حيث ارتفعت العائدات السياحية بنسبة 82% لتبلغ 3196.7 م د الى حدود 10 أكتوبر 2022 مقابل 1748.2 م د خلال نفس الفترة من سنة 2021، وهو ما أدّى إلى تحسّن مجموع صادرات الخدمات.

وبالتّوازي، فقد تواصل الأداء المتميّز لتحويلات التونسيين بالخارج لتبلغ 6802.5 م د أي بنسبة 14% الى حدود 10 أكتوبر 2022 مقابل 5964.2 م د خلال نفس الفترة من سنة 2021 وهو ما ساهم في تعديل تغطية العائدات الجارية للنفقات وبالتالي تخفيف الضغوط المسلّطة على العجز الجاري.

تفاقم العجز الجاري

بلغ العجز الجاري 9666 م د (أي ما يعادل 6.7% من الناتج) خلال التسعة الأشهر الاولى من سنة 2022 مقابل 5435 م د (أي ما يعادل 4.2% من الناتج). ويعزى هذا التراجع الهام بالأساس الى توسّع الميزان التجاري بنسبة تفوق 60% ليبلغ 19240 م د خلال التسعة الأشهر الأولى من سنة 2022 وذلك رغم التحسّن النسبي لميزان الخدمات ومداخيل العوامل، حيث مكّنت الانتعاشة الهامّة للمقابيض السّياحية بنسبة 82% علاوة على تدعّم مداخيل الشغل بنسبة 14% من تخفيف الضّغوطات المسلطة على الميزان الجاري. وقد بلغ تطوّر مستوى الاحتياطي من العملة الصعبة ليبلغ 23061.3 م د أي ما يعادل 105 يوم توريد الى حدود 19 أكتوبر 2022 مقابل 21013.9 م د أي ما يعادل 127 يوم توريد خلال نفس الفترة من سنة 2021.

وتجدر الإشارة الى أنّ توسّع مستوى العجز الجاري قد تصاحبه مخاطر وضغوط التمويل التي تبقى قائمة بالعلاقة مع صعوبة تعبئة موارد التمويل الخارجي الضرورية لتمويل ميزانية الدولة بسبب ارتباط السحوبات بإصدار قوانين وإبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي وتعذّر اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية بسبب تراجع الترقيم السيادي والذي تزامن مع ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصعوبة تعبئة موارد التمويل الخارجي وارتفاع مستوى تسديد خدمة الدين الخارجي.

ارتفاع قياسي لمؤشر الأسعار

شهدت العشرة أشهر الأولى من سنة 2022 تسجيل تسارع ملحوظ لنسق تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك من شهر لآخر ليرتفع 9.2% خلال شهر أكتوبر بحساب الانزلاق السنوي مقابل 6.7% خلال شهر جانفي 2022. وبلغ معدّل التضخم 8.0% خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2022 مقابل 5.5% خلال نفس الفترة من سنة 2021.

وشمل هذا الارتفاع أغلب مجموعات سلة الأسعار ولكن بالخصوص أسعار مجموعة التغذية والمشروبات (26.2% من السلة) التي ارتفعت بمعدّل 10.1% والتبغ والمشروبات الكحولية بنسبة 14.7% والتعليم بنسبة 9.5% ومجموعة الملابس والأحذية بنسبة 9.7%.

التضخم بحساب الانزلاق السنوي

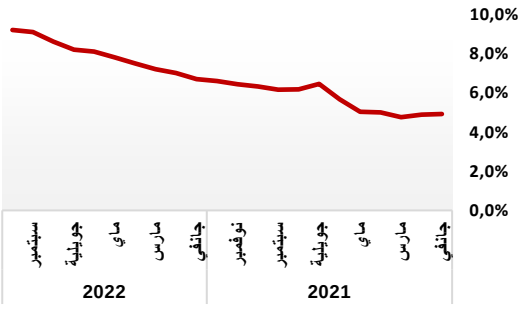

المساهمة في التضخم (10 أشهر 2022)

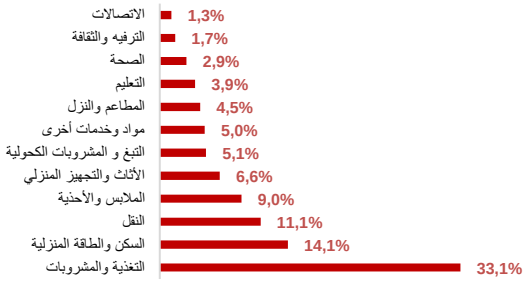

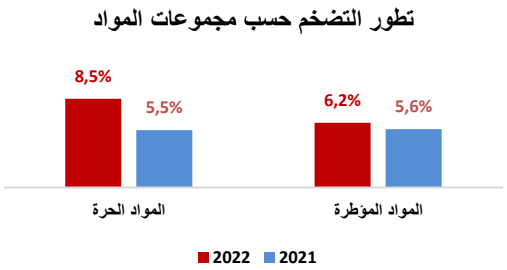

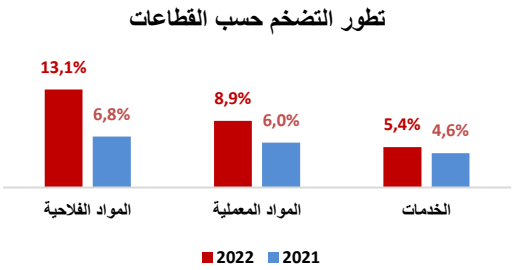

وحسب نظام تحديد الأسعار، ارتفعت أسعار كل من المكونة الحرة والمؤطرة بنسبة 8.5% و6.2% على التوالي بحساب المعدل، وشمل الارتفاع بالخصوص المواد الغذائية الحرة التي ارتفعت بنسبة 11.8% خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2022 مقابل 6.3% خلال نفس الفترة من سنة 2021 وذلك نتيجة التسارع القياسي لأسعار المواد الفلاحية (الدواجن والبيض والزيوت الغذائية والخضر والغلال الطازجة) بنسبة 13.1%. كما شهدت العشرة أشهر الأولى من سنة 2022 ترفيعا في أسعار عديد المواد المؤطرة على غرار المحروقات والتبغ والكهرباء والغاز والماء.

ويفسر ارتفاع نسب التضخم بعدة أسباب يبقى أهمها تداعيات الأزمة الروسية–الأوكرانية والتي أدت إلى تسارع كبير للأسعار العالمية لجل المواد الأساسية والأولية وخاصة الطاقة والحبوب والذي سرعان ما انتقل إلى الأسعار المحلية وأيضا اللجوء المفرط للتداين الداخلي لتغطية حاجيات تمويل الميزانية.

وبالنسبة لكامل سنة 2022 تشير التقديرات إلى تواصل المنحى التصاعدي للأسعار لتبلغ نسبة التضخم معدل 8.3% مقابل 5.7% خلال سنة 2021.

تطور الترقيم السيادي لتونس

تتمثل حصيلة الترقيم السيادي لسنة 2022 في:

- تخفيض وكالة التصنيف العالمية "Fitch" للترقيم السيادي لتونس إلى مستوى CCC في 18 مارس 2022 مقابل مستوى -B مع آفاق سلبية في 08 جويلية 2021.
- وضع وكالة التصنيف العالمية "Moody's" الترقيم السيادي لتونس في مستوى Caa1 قيد المراجعة للتخفيض في 30 سبتمبر 2022 مقابل Caa1 مع آفاق سلبية في 14 أكتوبر 2021.
- تخفيض وكالة التصنيف العالمية "R&I" الترقيم السيادي لتونس في مستوى B مع آفاق سلبية في 10 اوت 2022 مقابل مستوى +B مع آفاق سلبية في 16 نوفمبر 2021.

وتتمثّل العوامل الرئيسية التي أدت إلى تخفيض الترقيم السيادي لتونس من طرف وكالات التصنيف العالمية في:

- التأخر في التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

- استمرار الضغوط على السيولة.
- ضعف هامش التصرف فيما يتعلق بالمالية العمومية والقطاع الخارجي.
- الأثر الاقتصادي والمالي الهام للحرب الروسية الاكرانية وما ترتب عنها من ارتفاع في نسبة التضخم.

وتعتبر وكالات التصنيف أنّه من الممكن تحسين الترقيم في صورة:

- استحثاث نسق تنفيذ الإصلاحات.
- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتغيير منحى المديونية على المدى القصير.
- التوفق في تعبئة التمويلات الخارجية اللازمة لتغطية تمويل الميزانية.

ومن أهم المخاطر التي من شأنها أن تتسبب في تخفيض اضافي للترقيم تشير التقارير إلى:

- التأخر في تنفيذ إصلاحات المالية العمومية وتأثيره على استدامة المديونية العمومية.
- التأخر في تعبئة موارد التمويل الخارجي.

الاستنتاجات

اتسمت سنة 2022 بتعدّد المخاطر السلبية التي تتطلب مزيد تعزيز القدرة على مواجهتها والمتمثلة أساسا في:

- تواصل تداعيات الأزمة الصحية على الصعيد العالمي وبروز الأزمة الروسية–الاكرانية ممّا أدّى الى تسارع الأسعار العالمية وبلوغها مستويات قياسية وهو ما فرض تشديد السياسات النقدية في أغلب البلدان إضافة إلى تفاقم أزمة الغذاء وتسجيل أزمة طاقة حادة في أوروبا.
- تواصل الإشكاليات الهيكلية المتعلقة بانخفاض انتاج قطاعي الفسفاط والمحروقات على الصعيد الوطني.
- تواصل موجات الجفاف وتأثيره الحادّ على القطاع الفلاحي.
- تأثر أداء القطاعات الصناعية الموجهة للتصدير بالطلب الخارجي الموجه لتونس.
- تسجيل بطء في تنفيذ مشاريع الاستثمار الخاص والعمومي.
- ارتفاع كلفة الدعم بسبب ارتفاع الأسعار العالمية والتأخر في اصلاح منظومات الدعم علاوة عن ارتفاع التحويلات لفائدة المؤسسات العمومية التي تشكو صعوبات مالية كبرى.
- انعكاس تراجع سعر صرف الدينار على خدمة الدين.
- ارتفاع الضغوط التضخمية بسبب تراجع الإنتاج وارتفاع التضخم المستورد وتداعياتها على المقدرة الشرائية للطبقات الضعيفة والمتوسطة.

وفي المقابل، برزت عدّة فرص من شأنها تعزيز إمكانات نمو أفضل لا سيما:

- تسريع تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص خاصة في الطاقات المتجددة.

- تعزيز التحول الرقمي والطاقي.
- دفع المشاريع المهيكلة من خلال معالجة الإشكاليات المطروحة (المرفأ المالي وتونس الرياضية وميناء النفيضة).
- تشديد الرقابة الاقتصادية للحد من مظاهر الاحتكار والمضاربة والتهريب.
- مفعول الاتفاق حول الزيادة في الأجور على القدرة الشرائية واستقرار المناخ الاجتماعي.

الباب الثاني

منوال النمو لسنة 2023

تعتبر سنة 2023 سنة محورية في مسار بناء رؤية تونس 2035 والانطلاق في رسم منوال تنموي جديد يمكن من كسب الرهانات المستقبلية وبلوغ الأهداف المنشودة. وتكتسي سنة 2023 طابعا خاصا باعتبارها السنة الأولى لتنفيذ المخطط التنموي 2023-2025 والذي يتضمن برنامجا متكاملا للإصلاحات الهيكلية المعمقة يؤسس لهيكلة اقتصادية جديدة تستجيب للخيارات التنموية وتواكب التحوّلات على المستويين الدولي والوطني.

وينتظر أن تكون سنة 2023 سنة صعبة باعتبار الوضع العالمي غير المستقر وتعدّد المخاطر بما أدّى إلى تراجع نسق النمو والمبادلات العالمية مع ارتفاع نسب التضخم وما قد يصحبه من مزيد تشديد السياسات النقدية في أهم البلدان المتقدمة.

أمّا على الصعيد الوطني، فينتظر أن يتأثّر الوضع الاقتصادي بصعوبات الظرف الدولي خاصة في ظلّ تتالي الأزمات طيلة السنوات الماضية والتي أضعفت قدرة الاقتصاد على الصمود إلى جانب بروز تداعيات موجة الجفاف وتأثيرها الحاد على الإنتاج الفلاحي وقطاع الصناعات المعملية الغذائية إضافة إلى تواصل الانخفاض الطبيعي لمخزونات النفط والغاز.

كما تكمن خصوصية سنة 2023 في تعدّد التحديات وعمق التعقيدات والتي تتمثل بالخصوص في:

- انخفاض نسق النمو الكامن نظرا لضعف المجهود الاستثماري خلال السنوات الأخيرة والتأخر في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية.
- تفاقم إشكالية النقص في الموارد المائية والشحّ المائي وتبعاته على منظومات الإنتاج الفلاحي.
- تعقّد الإشكاليات التي أثّرت على انتظامية انتاج ونقل الفسفاط ودخول حيز الاستغلال للشبكة الحديدية السريعة ومشاريع الطاقات المتجددة وعديد المشاريع العمومية المهيكلة.

ومن هذا المنطلق، تتمثل أولوية العمل التنموي خلال سنة 2023 في استرجاع ودعم الديناميكية الاقتصادية من خلال دعم الاستثمار والنهوض بالتصدير والتحكم التدريجي في توازنات المالية العمومية إضافة إلى استعادة الثقة في الآفاق المستقبلية من خلال التسريع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية هذا إلى جانب الشروع في تجسيم الإصلاحات المدرجة قي إطار اتفاق القرض مع صندوق النقد الدولي.

استرجاع نسق النموّ

يفترض منوال النمو لسنة 2023 تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.8% وهو نسق يستند إلى فرضيات حذرة وواقعية تأخذ في عين الاعتبار طبيعة المرحلة على المستوى الوطني ولكن بالخصوص ارتفاع المخاطر الضمنية على الصعيد الدولي.

ورغم صعوبة الظرف الاقتصادي فإن تحقيق نموّ بنسبة 1,8% يبقى رهين رفع العراقيل أمام النشاط الاقتصادي وهو ما يتطلب تفعيل مختلف الإصلاحات القطاعية لتحسين مناخ الأعمال ورصد الإمكانات البشرية والفنية ورصد الاعتمادات اللازمة لتسريع تنفيذ برامج العمل والإجراءات المضمنة ببرنامج الحكومة لسنة 2023 فضلا عن إقرار متابعة دورية لتطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة للاتخاذ الإجراءات التعديلية في الإبان.

وستمكن عملية رفع العراقيل من:

- استرجاع انتظامية إنتاج وتصدير الفسفاط
- تحسين تنافسية القطاع الصناعي
- دخول الشبكة الحديدية السريعة طور الاستغلال
- الرفع من نجاعة الخدمات اللوجستية بالموانئ البحرية
- تحسين خدمات النقل الجوي
- مزيد تطوير القطاع السياحي
- تدعيم دور قطاع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات
- دعم التجديد والابتكار
- تكريس المنافسة الشريفة وإصلاح الهياكل التعديلية
- إدماج القطاع الموازي في الدورة الاقتصادية ومقاومة التهريب
- تحسين المنظومة القضائية
- تسريع نسق تحديث المنظومة التشريعية
- ضبط استراتيجية للديبلوماسية الاقتصادية وتفعيل دور التمثيليات التونسية بالخارج.
- دعم التوجه نحو إفريقيا وتعزيز الاندماج مع دول الجوار
- تسريع نسق إنجاز المشاريع العمومية
- دفع أكبر للاستثمار العمومي
- تحسين مردودية وانتاج القطاع الفلاحي والصيد البحري.
- تعبئة موارد التمويل الكافية للمشاريع العمومية ذات مردودية تفوق كلفة الاقتراض.
- استكمال إصلاح المنظومة التشريعية والتحفيزية للاستثمار

- تحديث منظومة الإحاطة ومرافقة المستثمرين
- الرفع من نسق الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة.
- رقمنة مسار المستثمر
- تيسير تنفيذ المشاريع بعنوان الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي
- إيجاد حلول جذرية للإشكاليات العقارية المرتبطة بالاستثمار
- تسريع مراجعة الأمثلة العمرانية
- ضبط استراتيجية فاعلة لمشاريع الشراكة
- اتخاذ القرارات اللازمة لانطلاق مشروع النفيضة بكلّ مكوناته
- اعتماد صيغة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لاستغلال الأصول غير المستعملة
- مواكبة منظومة الجباية للأولويات الوطنية المتعلقة بـ:

  - إعادة هيكلة المؤسسات وتحقيقي الإنعاش الاقتصادي
  - التشجيع على الاستثمار والتصدير
  - دعم البحث والتطوير والتجديد
  - تشغيل الكفاءات
  - عدم اثقال كاهل المؤسسات الاقتصادية بضرائب إضافية من شأنها الضغط على السيولة والتقليص من القدرة التنافسية
  - الإبقاء على الامتيازات الممنوحة إلى حين الخروج من الأزمة الاقتصادية.

التطورات الاقتصادية العالمية –تواصل الضبابية وعدم اليقين حول الآفاق الاقتصادية في العالم –

تتسم الآفاق الاقتصادية العالمية بالضبابية وارتفاع منسوب عدم اليقين وتواصل المخاطر السلبية خاصة في ظل التطورات الأخيرة للأزمة الروسية–الأكرانية. وبالفعل فقد تمّت مراجعة نسب النمو العالمية نحو التخفيض على اعتبار ارتفاع نسب التضخم وما قد يترتب عنه من تداعيات على مستوى الزيادة في كلفة الإنتاج وبالتالي المسّ من القدرة الشرائية وما قد يترتب عنه من مزيد تشديد السياسات النقدية وارتفاع نسب الفقر في العالم.

وينتظر أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.7% سنة 2023 مقابل 3.2% منتظرة لسنة 2022 و(6.0%) سنة 2021 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر 2022. وتجدر الاشارة إلى أنّ تراجع آفاق النمو ستكون أكثر حدّة في البلدان المتقدمة (1.1% سنة 2023 مقابل 2.4% سنة 2022) مقارنة مع الدول النامية (3.7% في 2023 و2022).

وتبقى هذه التقديرات رهين التوفق في الحد من مستوى التضخم المرتفع وقدرة الاقتصاد الأوروبي على الاستغناء عن الغاز الروسي وأيضا مدى تأثر الاقتصاد العالمي بتشديد السياسات النقدية المتبعة في العالم والخروج من مرحلة الانكماش الاقتصادي.

وبصفة أدق، تستند التوقعات الاقتصادية العالمية لسنة 2023 إلى:

- تباطؤ نسق نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 1.0% خلال سنة 2023 مقابل 1.6% سنة 2022 بسبب تباطء الطلب الداخلي بعنصريه الاستهلاك والاستثمار بالعلاقة مع ارتفاع الأسعار وتشديد السياسة النقدية.
- تباطؤ النموّ في منطقة الأورو بنسبة 0.5% سنة 2023 مقابل 3.1% خلال سنة 2022 بسبب الأزمة الروسية–الاكرانية وأيضا نتيجة تشديد السياسة النقدية حيث قام البنك المركزي الأوروبي بإنهاء شراءاته الصافية من الأصول والترفيع ولأول مرة منذ 2011 في أسعار الفائدة في جويلية 2022. وشمل التباطؤ جل بلدان المنطقة وخاصة إيطاليا (0.7% مقابل 3.0%) وفرنسا (1.0% مقابل 2.3%).
- شبه استقرار النمو في اليابان خلال سنة 2023 (1.6% مقابل 1.7% سنة 2022) نتيجة انتعاش الطلب المحلي المدفوع بمزيج من السياسات الملائمة وذلك رغم ضعف الطلب الخارجي.
- استقرار النشاط الاقتصادي بالبلدان الصاعدة والنامية مردّه ضعف النمو الاقتصادي في الصين بسبب تراجع قطاع البناء وتطبيق الحجر الصحي لاحتواء جائحة كوفيد–19.

النمو العالمي

(%)	**2020**	**2021**	***2022**	***2023**
العالم	**3.1-**	**6.0**	**3.2**	**2.7**
الولايات المتحدة الامريكية	**3.4-**	**5.7**	**1.6**	**1.0**
منطقة الأورو	**6.3-**	**5.2**	**3.1**	**0.5**
ألمانيا	4.6-	2.6	1.5	0.3-
فرنسا	7.9-	6.8	2.5	0.7
ايطاليا	9.0-	6.6	3.2	0.2-
البلدان الصاعدة والنامية	**2.0-**	**6.6**	**3.7**	**3.7**
الصين	2.2	8.1	3.2	4.4
الهند	6.6-	8.7	6.8	6.1

المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية – صندوق النقد الدولي– أكتوبر 2022

وينتظر أن يتباطأ حجم المبادلات التجارية العالمية ليبلغ 2.5% سنة 2023 مقابل 4.3% منتظرة لسنة 2022 بسبب تراجع الطلب العالمي بالعلاقة مع الانكماش الاقتصادي العالمي فضلا عن الاضطرابات على مستوى التزود بالمواد الأولية وارتفاع سعر صرف الدولار. وسيشمل هذا التباطؤ بدرجة أكبر صادرات البلدان المتقدمة (2.5% مقابل 4.2%) والواردات (2.0% مقابل 6.0%) وبدرجة أقل مبادلات البلدان الصاعدة والنامية من صادرات (2.9% مقابل 3.3%) وواردات (3.0% مقابل 2.4%).

وبخصوص التضخم، ينتظر أن يتم تسجيل انفراج نسبي لتطور الأسعار وإن كان دون المستويات المسجلة قبل الأزمة الروسية–الاكرانية (4.4% بالبلدان المصنعة سنة 2023 مقابل 7.2% خلال سنة 2022). كما ينتظر أن

تتواصل نسب التضخم في مستويات مرتفعة بالدول الصاعدة والنامية لتبلغ 8.1% سنة 2023 مقابل 9.9% خلال سنة 2022. هذا وتبقى المخاوف التضخمية قائمة بالنظر إلى الأثر المزدوج لارتفاع أسعار المواد الأولية والانخفاض المتواصل لسعر الصرف.

وتجدر الإشارة إلى تداعيات التضخم وخاصة ارتفاع أسعار المواد الغذائية على القدرة الشرائية بعلاقة مع هيكلة الاستهلاك حيث يبلغ معدّل الانفاق على المواد الغذائية حوالي ثلث الدخل في البلدان النامية و25% في الدول ذات الدخل المرتفع.

وستشهد أسعار المحروقات تراجعا بنسبة 13% خلال سنة 2023 بالعلاقة مع التباطؤ الاقتصادي العالمي وتخفيف القيود على العرض.

وأدّى تراجع سعر صرف أهم العملات في معظم الاقتصادات النامية إزاء الدولار نتيجة السياسة النقدية الامريكية الصارمة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والمحروقات وتفاقم أزمات الغذاء والطاقة.

منوال النموّ لسنة 2023

تُعدّ سنة 2023 سنة صعبة على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية بعلاقة مع عمق تداعيات الأزمات الاقتصادية الأخيرة وحدّة انعكاسها على الاقتصاد الوطني.

وتستدعي أولويات المرحلة القادمة تحقيق الاستقرار الاقتصادي للخروج من الأزمة والتحكم في التوازنات المالية بما يسمح تأمين استدامة مسار الإصلاحات التي تشكّل منطلقا لمنوال تنموي جديد يستند إلى تكريس النجاعة وتحسين الهيكلة الاقتصادية وتحقيق الاندماج بجميع أبعاده وتعزيز الاستدامة.

الإنتاج والنمو

ينتظر أن يتطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.8% سنة 2023 مقابل 2.2% سنة 2022. ويعزى هذا المستوى من النمو إلى تباطئ النشاط في قطاع الصناعات المعملية الموجهة للتصدير بالنظر إلى تراجع الطلب الخارجي من قبل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري لتونس إضافة إلى تواصل تراجع انتاج قطاع المحروقات فيما ينتظر أن يتم تسجيل نمو معتدل لجل القطاعات المنتجة الأخرى.

وعلى هذا الأساس، سيبلغ الدخل الفردي 13688.9 د خلال سنة 2023 (4277.8 $). وتجدر الإشارة إلى أن تونس مصنفة ضمن الدول ذات الدخل المتوسط شريحة دنيا خلال سنة 2022 حسب تصنيفات البنك الدولي.

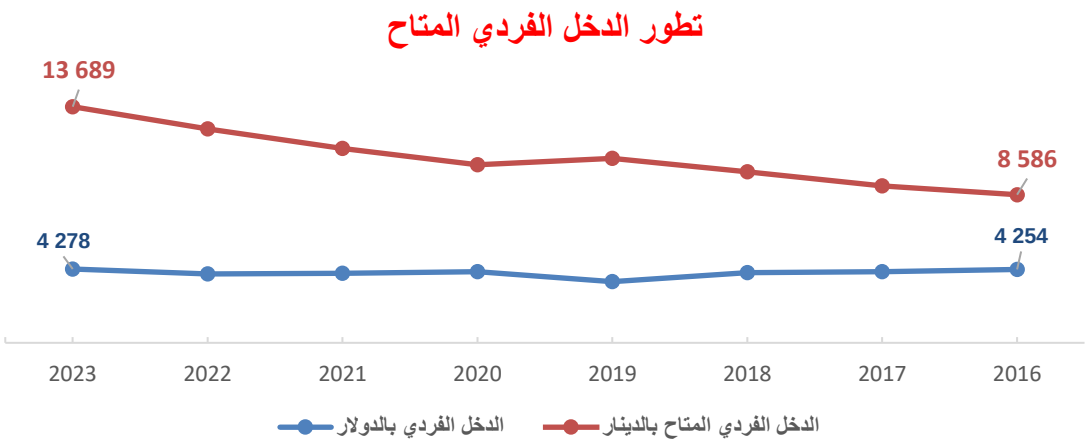

ويرتكز منوال النمو لسنة 2023 على أساس:

- ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 1.3% بالأسعار القارة استنادا إلى الفرضيات التالية:

  - إنتاج حوالي 19 مليون قنطار من الحبوب مقابل 17.9 مليون قنطار خلال الموسم الحالي.
  - إنتاج 1240 ألف طن من زيتون الزيت مقابل 1180 ألف طن في الموسم الحالي.
  - انتاج حوالي 372 ألف طن من التمور مقابل 368 ألف طن في الموسم الحالي.
  - إنتاج 480 ألف طن من القوارص مقابل 345 ألف طن خلال سنة 2022.

وستشهد السنة القادمة مواصلة الجهود لتكريس الأمن الغذائي إلى جانب تنفيذ محاور السياسة الفلاحية التي تستند بالخصوص إلى تكريس الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية مع تعزيز القدرة على التكيف مع المتغيرات المناخية والنهوض بقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية ودعم الإنتاج والإنتاجية.

- ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة 1.5% بسبب تباطؤ القيمة المضافة للصناعات المعملية الموجهة للتصدير بعلاقة مع تراجع الطلب الخارجي والتراجع الطبيعي لمخزونات المحروقات في ظل غياب الاستكشاف والبحث والتجديد.

وتجدر الاشارة إلى أهمية الجهود المبذولة لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الناشطة في قطاع النسيج والملابس والجلد بعلاقة مع اعتماد ميثاق التنافسية في القطاع. هذا إلى جانب تفعيل ميثاق الشراكة بين القطاعين الخاص والعام للنهوض بالقدرة التنافسية لقطاع تصنيع مكونات السيارات. كما ستشهد السنة القادمة أيضا التقدم في القطاعات الواعدة والتجديد والتطوير التكنولوجي فضلا عن التقدم في تنفيذ خطة العمل الرامية إلى المرور إلى الصناعة من الجيل الرابع والصناعة الذكية والنظيفة.

- نمو القيمة المضافة في قطاع الخدمات بنسبة 1.8% أي بنسق أرفع من نسق تطور الناتج المحلي الإجمالي بفضل التحسن النسبي للإنتاج في جل القطاعات المنتجة تقريبا.

وينتظر أن يسترجع القطاع السياحي سالف حيويته سنة 2023 موازاة مع مواصلة تحسين وتنويع العرض السياحي لتطوير مردودية القطاع وتدعيم تموقع تونس كوجهة سياحية فضلا عن تطوير السياحة البيئية والثقافية والصحراوية والواحية وسياحة المؤتمرات والأعمال والسياحة الطبية والاستشفائية والسياحة الرياضية وتنمية السياحة البديلة. كما ينتظر أن تشهد السنة القادمة تطور النشاط في قطاع النقل بجميع مكوناته وخاصة النقل الحديدي نتيجة دخول خط الشبكة الحديدية السريعة طور الاستغلال والنقل البري بعلاقة مع الترفيع في أسطول الحافلات.

هذا وتبقى هذه النتائج مرتبطة بمدى تسريع تنفيذ الإصلاحات الضرورية والهامة لتجاوز الأزمة الاقتصادية والاجتماعية واسترجاع النسق العادي للنمو من خلال استحثاث الحركية الاقتصادية وتطوير أداء وحدات الإنتاج.

ويستوجب الرجوع إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي المسجّل خلال فترة ما قبل الأزمة الصحية مزيد الارتقاء بنسق النمو وذلك من خلال استهداف القدرات الكامنة في عديد القطاعات وتسريع دخول حيز العمل الاستراتيجية القطاعية الجديدة وبالأخص الأنشطة الواعدة ذات القيمة المضافة العالية.

الاستثمار

ستتكثف الجهود خلال السنة المقبلة من أجل مزيد تحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال بما يسمح بتوفير بيئة استثمارية جاذبة وملائمة لاستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية مع الارتقاء بالمجهود الاستثماري إلى مستويات أرفع تستجيب لمتطلبات المرحلة التي يشهدها الاقتصاد الوطني. وستشهد الفترة القادمة تسريع نسق الإصلاحات الرامية الى حفز المبادرة الخاصة وتحرير الاستثمار بما يسهم في استرجاع ثقة المستثمرين وتوضيح الرؤية وتحرير المبادرة من أجل الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد وإرساء مقومات نمو ادماجي ومستدام.

كما سيتم اعتماد برنامج اصلاح مقومات مناخ الاعمال سيشمل 120 اجراء تمّ تحديدها في إطار تشاركي مع القطاع الخاص والهياكل العمومية المعنية.

وسيتمّ اعتماد استراتيجية جديدة للنهوض بالتجديد في إطار توظيف المهارات والكفاءات الوطنية والقدرات التكنولوجية المتاحة للمؤسسات ومنظومة البحث العلمي والتطوير.

واستنادا للآفاق والفرص المتاحة الناجمة عن الإصلاحات الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية المحفّزة للاستثمار وخاصة الدفع المنتظر لمختلف الإجراءات التي تم إقرارها لتحسين مناخ الأعمال، ينتظر أن يتطور الاستثمار بنسبة 14.0% بالأسعار الجارية سنة 2023 ليرتفع حجم الاستثمار إلى 26731.5 م د ما يعادل 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تستند التقديرات إلى تعبئة ما يناهز 2962 م د بعنوان الاستثمارات الخارجية المباشرة مقابل 2384 م د سنة 2022.

ويبرز التوزيع القطاعي للاستثمار بالخصوص:

- تطور الاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 20.9% سنة 2023 لتبلغ 1845 م د بالأسعار الجارية سنة 2023 منها 54% سيقع انجازها من قبل القطاع الخاص.
- ارتفاع الاستثمارات في قطاع الصناعات المعملية لتبلغ 3803.6 م د سنة 2023. وستشهد السنة المقبلة تدعيم الاستثمار في القطاعات الواعدة وخاصة صناعة مكونات السيارات والطائرات والصناعات الصيدلية والأحذية مع التركيز على توفير بنية تحتية صناعية وتكنولوجية متكاملة وبعث مراكز للكفاءة والبحث والتطوير في قطاع السيارات.
- ارتفاع الاستثمارات في قطاع الصناعات غير المعملية بنحو 5.9% لتبلغ 3505 م د بعلاقة مع الانطلاق في إنجاز برنامج إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة وخاصة إنتاج الطاقة الشمسية علاوة على استحثاث الاستثمار في الحوض المنجمي وخاصة فيما يتعلق بمشروع أم الخشب وفسفاط المكناسي ومشروع النقل الهيدروليكي.

وتجدر الاشارة الى أن سنة 2023 ستشهد أيضا تسريع نسق الاصلاحات الهيكلية ذات الصلة بتطوير مناخ الأعمال واستحثاث المبادرة الخاصة. وستشمل الاصلاحات بالخصوص رفع القيود المكبلة للمبادرة الخاصة ومقاومة البيروقراطية وتشعب الإجراءات الإدارية لإحداث المؤسسات. وسيتم التركيز في هذا المجال على تحرير الاقتصاد من خلال وضع قائمة حصرية في التراخيص الواجب الإبقاء عليها لتعاطي الأنشطة الاقتصادية بما يساهم في تكريس شفافية الاجراءات وتيسير اعتمادها من قبل المتعاملين الاقتصاديين والانتقال من مرحلة المراقبة القبلية إلى مرحلة المراقبة البعدية. كما ستتركز الإجراءات على مزيد تبسيط الإجراءات الإدارية والديوانية ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال التقدم في إنجاز مشاريع الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء ومشاريع اللوجيستية وأيضا مشاريع تحلية المياه.

وفي إطار تكريس قواعد المنافسة النزيهة وتكريس الاستدامة التنموية، ستتركّز الجهود لتكريس النفاذ إلى السوق وتطوير الأطر التشريعية والترتيبية والمؤسساتية للمراقبة الاقتصادية وتعزيز المنظومة التشريعية والترتيبية لمكافحة الاحتكار ومظاهر المنافسة غير الشريفة إضافة لتنفيذ مخطط رقابي يستهدف كافة أوجه الرقابة ومستجدات الأسواق والعمل على إرساء رقمنة مسالك توزيع المنتجات الأساسية للتصدي للاحتكار والممارسات المخلة بالمنافسة الشريفة.

هذا إلى جانب تحسين حوكمة منظومة الاستثمار عبر ضمان التقارب الوظيفي بين الهياكل المتداخلة في الاستثمار ورقمنة الخدمات المسداة للمستثمر علاوة على تحسين مردودية المؤسسات العمومية وتحفيز الاستثمار العمومي من خلال إعداد برنامج إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتحسين حوكمتها من خلال مراجعة الأطر القانونية والتنظيمية مما يسهم في دفع الاستثمار العمومي.

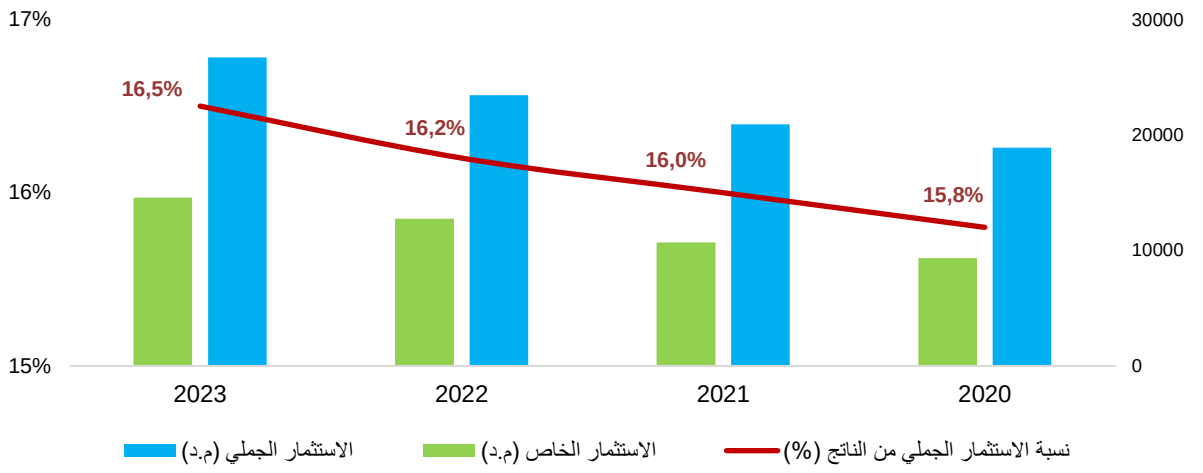

ويتطلب الارتقاء بالمجهود الاستثماري استكمال الاصلاحات النوعية لمناخ الأعمال لا سيما تحرير المبادرة وتوفير كل الإحاطة والمساندة خلال كامل مراحل إعداد المشروع وتيسير النفاذ إلى التمويل وتوفير منظومات جديدة مواكبة للجيل الجديد من الباعثين في المجالات الرائدة والمجددة.

المبادلات الخارجية

يعدّ استرجاع سلامة التوازنات المالية الخارجية من أولويات العمل التنموي خلال سنة 2023 خاصة بالنظر إلى تذبذب الأسعار العالمية وبروز السياسات الحمائية إضافة إلى تفاقم الصعوبات المرتبطة بسلاسل التزويد والامدادات.

ولقد تمّ ضبط أهداف منوال النمو لسنة 2023 على أساس تعزيز ديناميكية الصّادرات لجلّ القطاعات الاقتصادية وتعزيز النفاذ للأسواق الخارجيّة وتوفير تسهيلات على مستوى التمويل بالنّسبة للمؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة والارتقاء بجودة وتنافسية المنتوج التّصديري.

ويفترض منوال النّمو تطوّر صادرات السلع والخدمات بنسبة 7.1% بالأسعار الجارية سنة 2023 مقابل 25.6% مقدّرة سنة 2022 وذلك بالعلاقة مع تراجع الطلب الخارجي الموجه لتونس. وبالتوازي، من المنتظر أن تشهد واردات السلع والخدمات تطوّر بنسبة 4.8% بالأسعار الجارية سنة 2023 مقابل 30.6% مقدّرة سنة 2022.

ويتضمّن التوزيع القطاعي للصّادرات، تطوّر قطاع النسيج والملابس بنسبة 7.0% بالأسعار الجارية سنة 2023 مقابل 17.7% سنة 2022 بسبب تراجع الطلب الخارجي.

ومن المنتظر أن تتطوّر صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 4.8% بالأسعار الجارية خلال سنة 2023 مقابل 11.7% مقدّرة سنة 2022 ذلك بالعلاقة مع تباطء صادرات الأسلاك والكوابل الكهربائية وقطع غيار السيارات نتيجة تراجع النمو بمنطقة الأورو وارتفاع تكاليف المدخلات على المستوى العالمي.

كما يتوقع أن تتطور صادرات الفوسفاط ومشتقاته بنسبة 10.0% بالأسعار الجارية سنة 2023 بعلاقة مع تطور الأسعار العالمية وتزايد الطلب الخارجي وتحسّن الإنتاج الوطني.

وفيما يتعلق بالواردات، تستند التقديرات إلى تراجع واردات مواد الاستهلاك غير الغذائية سنة 2023 نتيجة ترشيد واردات المواد الاستهلاكية غير الضّروريّة.

كما يتوقّع أن تتطوّر واردات مواد الطاقة بنسبة 6.0% بالأسعار الجارية سنة 2023 مقابل 75.7% سنة 2022 نتيجة التراجع المنتظر للطلب وللاسعارعلى المستوى العالمي.

وينتظر أن تتطوّر واردات المواد الأولية ونصف المصنعة بنسبة 5.5% مقابل 34.1% سنة 2022 وأن تتطوّر واردات مواد التجهيز بنسبة 3.6% مقابل 13.2% سنة 2022 بالنظر إلى ارتفاع كلفة المبادلات التجارية لا سيما المرتبطة بارتفاع أسعار أغلب المواد الأولية وبخاصة المعادن.

واستنادا إلى مجمل هذه التطورات، ينتظر أن يسجل العجز التجاري تقلّصا بـ 1.5 نقطة لينحصر في حدود 15.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2023 مقابل 17.3% مقدّرة سنة 2022.

وفيما يتعلق بالخدمات، يتوقع أن ترتفع المداخيل السياحية بنسبة 50.0% سنة 2023 بعلاقة مع استرجاع النشاط السياحي سالف نسقه بفضل مفعول الجهود الرامية إلى تحفيز الطلب على الوجهة التونسية عبر تعزيز البرامج الترويجية والنفاذ الجوي والارتقاء بجودة المنتوجات والخدمات في المؤسسات السياحية وتحسين أدائها وتشجيع الاستثمار بتيسير النفاذ إلى التمويل البنكي ودعم التحول الرقمي للمؤسسات السياحية علاوة على مزيد هيكلة النقل السياحي بمختلف أصنافه.

كما ستتطور تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج بنسبة 6.0% سنة 2023 مقابل 12.5% مقدّرة سنة 2022 وذلك بعلاقة مع الصعوبات المتوقعة على مستوى الاقتصادات الاوروبية.

وإجمالا، سيمكّن هذا التّطور للمبادلات من التحكّم ولو نسبيا في العجز التجاري حيث ينتظر أن يتقلّص العجز الجاري ليبلغ نسبة في حدود 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2023 مقابل 9.4% مقدّرة سنة 2022.

واعتبارا لدقة الوضع الاقتصادي والمالي وضرورة التحكم التدريجي في التوازنات المالية الخارجية، تبرز أهمية تعبئة الموارد المالية بشروط ميسرة مع تحسين نسق السّحوبات بعنوان المشاريع الممولة من موارد تمويل خارجية إضافة إلى الاستفادة المثلى من الفرص المتاحة في إطار التّعاون الثنائي ومتعدد الأطراف.

يشكّل التحكم في العجز الجاري من أوكد التحدّيات للسنة القادمة بالنظر إلى أهميته في تقليص الضغوط على المدّخرات من العملة في ظلّ وضع يتسم بارتفاع أسعار الواردات وخاصة المواد الطاقية والحبوب. علما وأن العجز الطاقي يمثل أكثر من ثلث العجز التجاري.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية فض إشكاليات إنتاج ونقل الفسفاط نحو مصانع التحويل وموانئ التصدير باعتبار الإمكانات المتاحة للرفع من حجم صادرات الفسفاط ومشتقاته خاصة في ظل تنامي الطلب العالمي وارتفاع الأسعار.

ومن شأن اعتماد استراتيجيات فاعلة لاستقطاب السياح وتنويع المنتوج السياحي أن يدعم العائدات بالعملة إضافة إلى أهمية الاستفادة من الفرص المتعلقة بتغير مسارات الاستثمار الخارجي نحو الدول المتاخمة للأسواق الكبرى وخاصة السوق الأوروبية.

التضخم

من المنتظر أن تشهد سنة 2023 تواصل النسق التصاعدي لتطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك نتيجة تزامن عدة عوامل منها بالخصوص:

- تواصل الضغوط على الأسعار العالمية للمواد الأولية والأساسية في ظل التوقعات باستمرار تداعيات الأزمة الروسية–الأوكرانية والتوترات الجيوسياسية على المستوى الدولي.
- الانطلاق في اصلاح منظومة دعم المواد الأساسية تزامنا مع منح مالية إلى جانب مواصلة تعديل أسعار المحروقات.
- تأثير التغيرات المناخية وموجة الجفاف وضعف تساقطات الأمطار على منظومات الانتاج الفلاحي والإنتاج الفلاحي عموما والتداعيات المنتظرة على أسعار المواد الغذائية الطازجة.

وينتظر أن تسهم السياسة النقدية التقييدية تزامنا مع التحكم في نسق تطور الأجور في الوظيفة العمومية في التحكم في الطلب وبالتالي في الحدّ من تفاقم الضغوط التضخمية.

هذا إلى جانب أهمية الجهود المبذولة في اتجاه مزيد التحكم في مسالك التوزيع ومقاومة الاحتكار والتقليص من التهريب والتجارة الموازية علاوة على السهر على ضمان انتظامية التزويد.

وستشكّل سنة 2023 سنة حاسمة بالنظر إلى الصعوبات الكبيرة المنتظرة بعلاقة مع تذبذب الطلب الخارجي الموجه لتونس وارتفاع الأسعار العالمية وتواصل الضغوط التضخمية بما يستدعي بذل أقصى الجهود للمحافظة على التوازنات المالية الجملية.

الإصلاحات الهيكلية الداعمة لمنوال النمو على المدى المتوسط

تعتبر المرحلة القادمة مرحلة الإصلاحات العميقة التي تمت صياغتها بناء على تشخيص دقيق للواقع التنموي والوقوف على أبرز الإشكاليات والتحديات الدولية والإقليمية والوطنية بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمناخية والأمنية والصحية.

وينبني البرنامج الوطني للإصلاحات على تجسيم مبادئ العمل والعدالة الاجتماعية والتضامن والشفافية والثقة ومقاومة الفساد وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي وهو ما يفترض بالخصوص تعزيز القدرة على الصمود وفتح آفاق للرفع من النمو الكامن وتعزيز الاندماج واستعادة الثقة في مناخ الأعمال والرفع من نجاعة مختلف الفاعليين الاقتصاديين. وستتركز الجهود على تجاوز الصعوبات المتشابكة التي لم يسبق لتونس أن واجهتها في تاريخها الحديث والتي كانت نتاج لتراكم الإشكاليات الظرفية والهيكلية وعدم تنفيذ الإصلاحات الضرورية التي تمّ الإعلان عنها هذا بالإضافة إلى تقلب الوضع الدولي والإقليمي.

وتفرض دقة المرحلة الشروع، وفي الإبّان، في تنفيذ الإصلاحات الكبرى للقضاء على الأسباب الكامنة وراء كل هذه الاختلالات طبقا لمسار إصلاحي يرسم الخطوط العريضة لعقد اجتماعي يحمي الفئات الهشة ويكافئ العمل ويخلق الثروة ويكرس مبادئ المساءلة والانصاف.

ويستند التمشي المعتمد في تنفيذ الإصلاحات الى الأخذ بعين الاعتبار أولوية تعزيز الاستقرار المالي بدرجة أولى وذلك باستهداف النجاعة وترشيد النفقات العمومية مع تسريع مراجعة النصوص الترتيبية والمتعلقة بإحكام التنظيم والتصرّف في الشأن العمومي وتوفير مقومات الصمود في ظلّ تواتر الأزمات والصدمات.

كما يراعي التمشي الموضوعي للإصلاح خصوصيات المرحلة المتسمة باحتدام الضغوط المالية وعدم توفر الهوامش المالية والذي فرض التدرّج والحرص على ضمان التفاعلات الإيجابية بين مصفوفة الإصلاحات من خلال إحكام البرمجة والتناسق والالتقائية فيما بينها.

وتشمل الإصلاحات عدة محاور تنبع من عمق التجربة التونسية وتمّ تصورها وفقا لمقاربة شمولية وتدريجية للمسار الإصلاحي. وتهدف إلى التحكم التدريجي في التوازنات المالية وتوفير فرص أرحب للاستثمار ودفع النمو ودعم الادماج بجميع أبعاده وتكريس الاستدامة التنموية بالتوازي مع دعم رافعات التنمية كالحوكمة والرقمنة.

التحكم التدريجي في التوازنات المالية

إنّ الرفع من نسق النمو وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الأزمات يتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في التوازنات الكبرى على المدى القصير لتكريس مقومات الإقلاع الاقتصادي. وسيتسنى تجسيم هذه النجاعة الاقتصادية والتحكم نسبيا في التوازنات المالية من خلال إصلاح المنظومة الجبائية وتحديث القطاع العمومي وإصلاح منظومة الدعم بما يضمن توفير هامش مالي يضمن الاستقرار واستدامة المالية العمومية على المدى المتوسط. كما سيتم العمل على الانطلاق في تنفيذ خطة شاملة لإصلاح وحوكمة المؤسسات العمومية.

اعتبارا للدور المحوري للجباية في توضيح الرؤى أمام المتعاملين الاقتصاديين وفي معاضدة المجهود الاستثماري من خلال اعتماد سياسة جبائية داعمة للاستثمار والنمو سيتم التركيز خلال المرحلة القادمة على اصلاح

المنظومة الجبائية من أجل تحقيق استقرار السياسة الجبائية بما سيمكّن من استرجاع ثقة المستثمرين. وسيرتكز الإصلاح على تحسين قدرة الدولة على تحصيل المداخيل الجبائية ومراجعة الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل وحصرها في مستحقيها ومواصلة توسيع قاعدة الأداء وترشيد الامتيازات الجبائية ورقمنة إدارة الجباية والحدّ من الفوارق الجبائية وذلك من خلال تكريس العدالة الجبائية ودعم الشفافية.

وسيرتكز إصلاح الوظيفة العمومية على إعادة هندسة الإجراءات مع التركيز على ضمان التناسق بينها ومن ثمة رقمنة الإدارة وتوسيع مجالات الخدمات عن بعد. كما سيتم العمل على إحكام التصرف في الموارد البشرية من خلال مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية واعتماد برامج متجددة للتحكم في الموارد البشرية بما في ذلك حفز المغادرة الاختيارية ودعم برامج التنقل الوظيفي والتمديد في مدة العطلة لبعث مؤسسة. وفي إطار تحديث الإدارة سيتواصل الجهد من أجل تركيز دور الخدمات وإرساء العمل عن بعد في الوظيفة العمومية ووضع برنامج للتصرف التقديري في الوظائف والمهن ومراجعة آليات تقييم الأداء الفردي للأعوان العموميين وتطوير منظومة التأجير لتحفيز الكفاءات وربط عملية التأجير بمستوى الأداء والإنتاجية والأخذ في الاعتبار لأهمية استقطاب الكفاءات والمهارات والارتقاء بقدراتهم المعرفية والتجديدية إلى جانب تطوير المنظومات المعلوماتية وتعزيز البيانات المفتوحة.

وبهدف خلق هامش في الميزانية وتوفير اعتمادات إضافية موجهة للاستثمار العمومي باعتباره محركا أساسيا لاستقطاب الاستثمار الخاص ودفع النمو الاقتصادي والاجتماعي خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية والتدخلات الاجتماعية الموجهة وتطوير قطاعات التعليم والصحة، تبرز أهمية التحكم في كتلة الأجور وفي نفقات الدعم.

وتندرج في هذا الإطار مراجعة وتعديل منظومة دعم المواد الأساسية الذي يُعدّ مكسبا اجتماعيا يمكنّ من الحفاظ على القدرة الشرائية للتونسيين. ويرتكز اصلاح منظومة دعم المواد الأساسية إلى توجيه الدعم الى مستحقيه خاصة من العائلات ضعيفة ومتوسطة الدخل مع تعزيز القدرة الشرائية لهذه الفئات. وسيتم اعتماد تمشي تدريجي لتعديل الأسعار على مدى أربع سنوات انطلاقا من سنة 2023 وإرساء منصة رقمية مفتوحة للتسجيل الاختياري لكل المواطنين.

كما ستتكثف الجهود من أجل اصلاح منظومة دعم المحروقات بالتوازي مع التسريع في الانتقال الطاقي من خلال التوجه التدريجي نحو حقيقة أسعار المحروقات وتحرير توريد المواد البترولية حال بلوغ حقيقة الأسعار مع المحافظة على دور الشركة التونسية لصناعات التكرير في تأمين التزود وتطوير طاقات الخزن. هذا إلى جانب التعديل التدريجي لأسعار الكهرباء والغاز مع مراعاة الفئات الضعيفة موازاة مع التقدم في تنفيذ برامج الانتقال الطاقي وترشيد استهلاك المواد البترولية.

تحسين مناخ الأعمال لدعم المبادرة ودفع الاستثمار

اعتبارا لدور الاستثمار في دفع النمو الاقتصادي وخلق مواطن الشغل، تبرز أهمية التسريع في نسق تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال وذلك بهدف استعادة جاذبية تونس وتعزيز تموقعها في خارطة الاستثمار الدولية وضمن سلاسل القيمة العالمية مع إحكام توظيف الميزات التفاضلية والفرص المتاحة.

يرتكز الإصلاح على تحرير المبادرة الخاصة وتكريس مبدأ حرية الاستثمار وذلك من خلال المرور إلى القائمة السلبية للتراخيص ومراجعة كراسات الشروط المعتمدة وتطوير حوكمة الهياكل التعديلية واللجان المكلفة بإسناد التراخيص والحوافز لتسهيل النفاذ الى السوق.

هذا إلى جانب تبسيط مسار الاستثمار من خلال الرفع من مردودية الهياكل الإدارية وتطوير ورقمنة الخدمات المسداة للمستثمر عبر التسريع في إرساء منظومة معلوماتية مندمجة للاستثمار فضلا عن إقرار إطار تشريعي محفز لتطوير الخدمات اللوجستية ومنظومة التصرف في الموانئ.

وسعيا لمزيد فتح الآفاق أمام أصحاب المبادرات لبعث مشاريع صغرى، سيتمّ العمل خلال الفترة المقبلة على إرساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال توفير إطار تشريعي مبسط ومنظومة حوكمة ناجعة وآليات تحفيز مرنة لاسيما على مستوى النفاذ إلى التمويل وكذلك المرافقة والتكوين. هذا بالإضافة إلى تطوير المنظومة التشريعية والمؤسساتية للنهوض بالمؤسسات الناشئة والتجديد وإصدار النصوص التطبيقية لقانون المبادر الذاتي.

واعتبارا لأهمية تكريس المنافسة الشريفة في توفير إطار محفز لبعث المؤسسات والاستثمار وخلق مواطن الشغل من جهة ودعم القدرة الشرائية للمستهلك والحصول على السلع والخدمات بأعلى جودة ممكنة من جهة أخرى، تبرز أهمية تكريس المنافسة النزيهة من خلال تدعيم الأطر التشريعية والترتيبية والمؤسساتية للمراقبة الاقتصادية وتعزيز المنظومة التشريعية والترتيبية لمكافحة الاحتكار ومظاهر المنافسة غير الشريفة إضافة إلى تنفيذ مخطط رقابي يستهدف كافة أوجه الرقابة ومستجدات الأسواق فضلا عن ارساء رقمنة مسالك توزيع المنتجات الأساسية.

وبهدف تدعيم الأسس المالية للقطاع البنكي وتوفير التمويلات اللازمة، ستتركز الجهود على معالجة إشكالية الديون المصنفة للبنوك من خلال تحسين مناخ استخلاص الديون وتمكين البنوك العمومية من إبرام اتفاقيات صلح مع حرفائها ومراجعة القانون المتعلق بشركات استخلاص الديون البنكية وإحداث محاكم مختصة في النزاعات التجارية وتكوين القضاة في المجال البنكي والمالي ومواصلة الإصلاحات قصد الملاءمة مع المعايير الدولية بالنسبة للسوق المالية من خلال مراجعة القانون المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية في اتجاه تحديث الإطار التشريعي وتدعيم مهام السلطة الرقابية لأسواق رأس المال وتحسين جاذبية السوق المالية.

كما ستحظى الإصلاحات الهيكلية المتعلّقة بتحسين نجاعة وأداء المؤسسات العمومية خلال الفترة اللاحقة بأهمية قصوى خدمة للمواطن والاقتصاد. واعتبارا للدور المحوري للمؤسسات العمومية في تنفيذ السياسات الاقتصادية

والاجتماعية للدولة والمساهمة في النمو والاستثمار وخلق مواطن الشغل، سيتم في هذا المجال بلورة رؤية استراتيجية لدور الدولة في المؤسسات العمومية مع التوجه نحو ضبط قائمة في المؤسسات الناشطة في القطاعات الاستراتيجية من غيرها إلى جانب اعتماد إطار قانوني جديد يؤسس لحوكمة جديدة للمؤسسات العمومية ترتكز على الشفافية والمساءلة والالتزام بمعايير التصرف الحديث فضلا عن بعث هيئة حوكمة المؤسسات العمومية تشرف على تنفيذ الاستراتيجية المساهمتية للدولة. كما سيتم اعتماد خطط لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي تشكو من صعوبات هيكلية أو مالية بما يمكن من تأمين استدامتها وتحسين نجاعتها في الدورة الاقتصادية.

دعم الادماج بجميع أبعاده

يُعدّ تعزيز الادماج الاقتصادي والاجتماعي والمالي والرقمي رافدا أساسيا لتحقيق نمو إدماجي وتقليص التفاوت بين الفئات على أساس الانصاف والعدالة وتكافؤ الفرص بما يسهم في التقليص من الهشاشة الاجتماعية ونسب الفقر.

تماشيا مع الأولويات الوطنية في مجال تنمية الرأس المال البشري، سيتم العمل على تنفيذ سياسة متكاملة لتعزيز القدرات في هذا المجال من الطفولة إلى المدرسة والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث والتشغيل بالإضافة إلى التركيز على إرساء منظومة صحية شاملة تضمن تغطية صحية شاملة وتكرس قرب الخدمات وجودتها وتوفير مقومات الوقاية الصحية وتعزيز القدرة على التصدي للأمراض المستجدة والطوارئ الصحية.

كما ستتكثف الجهود من أجل تعزيز الادماج الاجتماعي والتقدم في تنفيذ الإصلاحات ذات الصلة وبخاصة برنامج الأمان الاجتماعي الذي يهدف لدعم الحماية الاجتماعية لفائدة الفئات محدودة وضعيفة الدخل وتعزيز قدراتها على الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. هذا إلى جانب تكريس المساهمة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

وبالتوازي، ستتجه الإصلاحات في مجال الادماج المالي إلى تحسين عرض الخدمات المالية من خلال توسيع مجال تدخل مؤسسات التمويل الصغير ودعم النفاذ للخدمات المالية إضافة إلى حماية مستهلكيها ودعم التثقيف المالي وتعزيز الدور الرقابي للسلطات الرقابية وإحداث مجلس وطني للدفوعات وتدعيم حوكمة الاستراتيجية الوطنية لدعم الادماج المالي من خلال احداث المجلس الوطني للإدماج المالي. وسيمكن تطوير قاعدة بيانات شاملة حول الادماج المالي من إرساء منظومة ناجعة لقيس مستوى الادماج المالي.

كما ستتكثف الجهود من أجل تكريس الادماج الرقمي بتمكين كافة الفئات الاجتماعية من النساء والرجال وفي جميع المناطق من النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجودة المطلوبة وبتكلفة معقولة من أجل ضمان الادماج الاجتماعي والحد من الفجوة الرقمية. وتندرج في هذا الإطار المبادرات الرامية إلى تعزيز البنية التحتيّة الرقميّة وتوفير النفاذ بالسعة العالية وتطوير الترابط البيني وغيرها.

وسيمكّن التحسين المستمر في مستويات الدخل الأدنى وتوسيع المظلة الاجتماعية لتغطية الفئات المعوزة والضعيفة وتوفير الآليات الداعمة للتمكين الاقتصادي وادماج القطاع غير المنظم في الدورة الاقتصادية من مساندة السياسات الاجتماعية والبرامج العمومية الهادفة لمقاومة الفقر.

تكريس استدامة التنمية

يمثل الانتقال الطاقي والبيئي الدعامة الأساسية للمسار الإصلاحي الضامن لاستدامة التنمية وفقا للتعهدات الوطنية ذات الصلة فضلا عن توفر فرص هامة للمبادرة والاستثمار خاصة في الطاقات المتجدّدة وأنشطة الاقتصاد الأخضر والتي من شأنها خلق مزيد من مواطن الشغل.

تتمثل محاور الإصلاح في إصلاح المنظومة التشريعية ورقمنة القطاع وبعث هيئة تعديلية لقطاع الكهرباء وتسريع مشروع الربط الكهربائي مع أوروبا عبر إيطاليا فضلا عن تطوير انتاج الهيدروجين الأخضر من خلال إرساء الإطار التشريعي الملائم لإنتاج الهيدروجين للسوق المحلية والتصدير. كما ستتكثف الجهود من أجل تحسين النجاعة في استعمال الطاقة من خلال تطوير الإطار التشريعي وتفعيل ودعم تدخلات صندوق الانتقال الطاقي.

أمّا في المجال البيئي، فستتكثف الجهود للوقاية والحد من التلوث الصناعي وتطوير وتحسين خدمات التطهير وإعادة هيكلة منظومة التصرف في النفايات الصلبة والمرور نحو التثمين والرسكلة بالإضافة إلى حماية وتهيئة الشريط الساحلي من خلال مواصلة برامج ومشاريع حماية واستصلاح الشريط الساحلي وتكريس حوكمة القطاع البيئي.

الرقمنة والحوكمة كرافعات استراتيجية للإصلاحات الهيكلية

يكمن الدور الحيوي للرقمنة في تنفيذ السياسات العمومية وتجسيم الاصلاحات الهيكلية من خلال ما توفره من مقوّمات الشفافية والنجاعة من خلال تيسير النفاذ للخدمات العمومية بالسرعة والجودة اللازمة فيما سيسهم مزيد الارتقاء بمنظومة الحوكمة في تعزيز الثقة في إدارة الشأن العام.

سيتم العمل خلال السنوات القادمة من أجل تكريس مقومات التحول الرقمي كأداة لتحقيق نقلة نوعية في المنهجية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ومن أبرز الإصلاحات التي ستعنى بتعزيز الرقمنة هي مراجعة الإطار التشريعي وحوكمة الرقمنة والادماج الاجتماعي الرقمي والمالي وتطوير البنية التحتية للشبكات والقدرة على الايواء والتحول الرقمي للإدارة العمومية والأمن السيبرني ومكافحة الجرائم الالكترونية إضافة للعمل على استغلال البيانات واليقظة التكنلوجية والذكاء الاصطناعي وتدعيم القدرات وتنمية الثقافة الرقمية وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة بما يمكن من الرفع في مساهمة قطاع تكنولوجيا الاتصال في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي جعل تونس قطبا تكنولوجيا إقليميا ودوليا.

ولتعزيز الحوكمة الرشيدة والقضاء على الفساد والرشوة وسوء التصرف وإرساء قواعد الشفافية والمساءلة والمحاسبة سيتم استكمال مراجعة النسخة الحالية للمرجعية الوطنية للحوكمة والانطلاق في اعتماد النسخة الجديدة والانطلاق في إعداد الاستراتيجية الوطنية الثانية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتدعيم وتطوير دور خلايا الحوكمة بالهياكل العمومية ومراجعة الفصل 96 من المجلة الجزائية.

الباب الثالث

السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2023

حافظ القطاع المالي خلال سنة 2022 على دوره في تمويل الاقتصاد وتعبئه الادخار والتصرف في المخاطر على الرغم من تواصل صعوبات الظرف الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي. وقد ساهمت المؤسسات والأسواق المالية بصفة نشيطة في معاضدة تدخلات الدولة عبر الاستجابة الى تزايد حاجيات المالية العمومية من موارد الاقتراض الداخلي وذلك بالنظر الى صعوبة النفاذ الى الأسواق العالمية بسبب تراجع الترقيم السيادي للبلاد. كما شهدت سنة 2022 التقدم في تنفيذ جملة من الإصلاحات المالية خاصة على مستوى الإطار المؤسساتي والتشريعي المنظم للقطاع.

وستتكثف الجهود خلال سنة 2023 لتنفيذ الاصلاحات المالية المبرمجة في المخطط 2023-2025 والمضمنة بالبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية وذلك بغرض الاستعادة التدريجية للتوازنات المالية لا سيما تحقيق استدامة الدين العمومي على المدى المتوسط والبعيد مع العمل في ذات الوقت على تغطية حاجيات تمويل الاقتصاد وبخاصة توفير السيولة الملائمة للمؤسسات الاقتصادية لتنفيذ استثماراتها الى جانب مواصلة دعم المالية العمومية.

في هذا الإطار تتمثل الاستراتيجية المرسومة في مجال تمويل الاقتصاد في الترفيع التدريجي في نسق الادخار والتقدم في عملية إعادة هيكلة المالية العمومية وحسن تعبئة الموارد المالية الخارجية الملائمة ومزيد تنسيق سياسة الميزانية مع السياسة النقدية في ظل تواصل الضغوط على النفقات والأسعار فضلا عن العمل على تسيير النفاذ إلى التمويل خاصة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والباعثين في الأنشطة المجددة وفقا لأولويات مخطط التنمية.

1. السياسة المالية

سيتواصل العمل خلال سنة 2023 لاستكمال تنفيذ مختلف الإصلاحات المبرمجة في إطار إعادة هيكلة القطاع المالي بمختلف مكوناته وذلك بهدف الارتقاء بأدائه الى أفضل المعايير الدولية من حيث الخدمات المسداة والصلابة المالية والحوكمة الرشيدة.

القطاع البنكي

واصل القطاع البنكي خلال سنة 2022 مجهوده في تمويل الأفراد والمؤسسات والدولة وان كان بنسق معتدل في ظرف اقتصادي متأثر بمخلفات جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا وتبعات ذلك على وضعية السيولة المصرفية. كما تواصل المجهود الإصلاحي للقطاع عبر اصدار جملة من المناشير الجديدة من قبل البنك المركزي التونسي لا سيما فيما يتعلق بمعالجة الديون المصنفة وتنظيم نشاط الاستعلام الائتماني وتنفيل نسب الفائدة وحوكة القطاع.

ويتجه العمل خلال سنة 2023 على تعزيز دور القطاع المصرفي في تأمين التمويلات اللازمة لاستعادة النشاط الاقتصادي مع العمل في ذات الوقت على المحافظة على استقرار أسسه المالية. وفي هذا الإطار سيتم المواصلة على تعزيز الرقابة على المؤسسات المصرفية والمضي قدما في مسار الامتثال لمعايير التصرف الحذر والمعايير المحاسبية الدولية.

كما سيتركز العمل على مواصلة تنفيذ استراتيجية التفويت في المساهمات العمومية غير الاستراتيجية في إطار إعادة هيكلة القطاع المصرفي الى جانب تطوير خدمات مؤسسة الضمان بما يوفر رافعة مالية إضافية لدعم التمويل لفائدة المشاريع الاستثمارية.

بالتوازي، سيتم العمل على تعزيز مقومات الحوكمة وترسيخ ثقافة المخاطر وتعزيز مسؤولية مجالس الإدارة على مستوى القيادة الاستراتيجية للبنوك وترسيخ ثقافة الأداء والمسؤولية الاجتماعية فضلا عن إيلاء أكثر أهمية لليقظة التكنولوجية والسيبرنية لمواكبة التطورات الحاصلة لنماذج أعمال المؤسسات البنكية وتأمين سلامة منظوماتها المعلوماتية.

نظام الصرف

شهد سوق الصرف خلال سنة 2022 مزيدا من الضغوطات بسبب التداعيات المباشرة للحرب الروسية الأوكرانية على ميزان المدفوعات حيث تراجعت قيمة الدينار تجاه الدولار الأمريكي بنسبة جمليه ناهزت 14.1% بين موفي شهر أكتوبر وموفى جانفي 2022 لتبلغ 3.29 دينار للدولار الواحد بالعلاقة مع التطورات المسجلة بسوق الصرف الدولية خاصة الترفيع في نسب الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي وكذلك نتيجة لتطورات الميزان الجاري لاسيما ارتفاع كلفة واردات المواد الغذائية والطاقية وارتفاع خدمة الدين الخارجي حيث تراجعت الموجودات الصافية من العملة الأجنبية الى أقل من مائة يوم توريد.

وفي هذا الإطار سيواصل البنك المركزي التونسي جهوده خلال السنة القادمة وفق سياسة صرف مرنة تمكنه من ادارة الموجودات من العملة الأجنبية للاستجابة لحاجيات الاقتصاد الملحة خاصة فيما يتعلق بالتعهدات المالية مع الخارج مع العمل على الحد من اختلال التوازنات الخارجية واستيعاب الصدمات على ميزان

المدفوعات. ويستدعي تحقيق هذا الهدف إحكام المتابعة الدقيقة لتطوّرات سوق الصرف واتخاذ السياسات والتدابير اللازمة لتجنّب التغيّرات الحادة في قيمة الدينار من جهة والعمل على تطوير أنشطة مكاتب الصرف لدعم تعبئة السيولة من العملة الأجنبية من جهة أخرى.

كما ينتظر أن يتمّ خلال السنة القادمة انطلاق العمل بقانون الصرف الجديد الذي يهدف إلى المساهمة في تحسين مناخ الأعمال لحفز المبادرة واقتحام الأسواق الخارجية. وسيتم العمل بالخصوص على تجاوز العوائق التي تجابهها المؤسسات وقطاع الأعمال فيما يخص المعاملات بالعملة الأجنبية وذلك من خلال تجسيم الإصلاحات العملية التي تمّت دراستها ضمن مجالس مناخ الأعمال.

وستشمل هذه الإصلاحات بالخصوص مراجعة الآجال وتبسيط الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات بالعملة الأجنبية بالنسبة للمستثمرين والسماح وفق شروط للوسطاء المرخص لهم المقيمين باعتمادهم كضامن للبنوك الأجنبية وللفروع المفتوحة في الخارج بما يسمح بتنفيذ التمويل المطلوب من قبل المؤسسات المتعاملة مع الأسواق الخارجية. وستسمح الإجراءات الجديدة للصرف بتحرير التحويلات المالية العائدة بعنوان التخلي عن الطلبيات وإرجاع السلع في حالة عدم استكمال عمليات التصدير وإلغاء تحويلات مالية جراء خطأ أو عدم توفّر رصيد بالحساب البنكي أو إشكال في عملية الدفع الإلكتروني.

كما سيتم العمل على إقرار حوافز لفائدة المستثمرين قصد إيداع مدخرات ومداخيلهم لدى البنوك التونسية وكذلك استقطاب القطاع غير المنظم نحو مسالك التمويل الرسمية. وسيتضمن الإطار التشريعي الجديد للصرف تشجيعات لفائدة البنوك من أجل استقطاب موارد الادخار والتحويلات بالعملة وفق شروط تفاضلية موحدة. وبالتوازي سيتم مراجعة الاجراءات المتعلقة بحسابات التداول في إطار النهوض بالصادرات وإحداث حسابات التجارة الدولية. وفي نفس السياق ينتظر مزيد تقليص آجال الإجراءات بالتوجه نحو المراقبة البعدية ورقمنتها وتوفيرها على الخط والترفيع في الأسقف المعتمدة للتحويلات الجارية إضافة إلى تيسير التداول بالعملات الإفريقية بغرض مواكبة حاجيات المؤسسات المصدرة والمستثمرين والمؤسسات الناشئة والخبرات التي تتعامل مع السوق الإفريقية.

السوق المالية

سجلت السوق المالية نتائج ايجابية في مجملها خلال سنة 2022 حيث تم الإعلان عن مشروع إرساء بورصة للمواد الأولية تنطلق بتداول المنتوجات الفلاحية الذي يهدف الى مضاعفة عدد الشركات المدرجة بالبورصة ويدعم عمق السوق. كما تكثفت الأنشطة الموجهة الى دعم الإشعاع الإقليمي للسوق المالية التونسية وتحسيس الشركات المدرجة بضرورة الاندماج بمنظومة التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات تبعا لإصدار دليل المسؤولية المجتمعية الذي أعدته البورصة التونسية بالشراكة مع هيئة السوق المالية لصالح الشركات سنة 2021 وانضمام بورصة تونس الى اتفاقية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومبادرة " البورصات المستدامة".

وينتظر أن تشمل الإصلاحات خلال سنة 2023 مستويات مختلفة تشريعية وتنظيمية وفنية بهدف مزيد الرقي بأداء السوق المالية وتعزيز دورها في تمويل الاقتصاد. فعلى المستوى التشريعي ينتظر أن يتدعم مسار الإصلاحات من خلال القيام بمراجعات وتنقيحات واصدارات قانونية وترتيبية جديدة على غرار مراجعة القانون المتعلق بالسوق المالية وتنقيح الإطار القانوني للسماح بإصدارات رقاعية مجمعة وإصدار القانون المتعلق بسندات الدين القابلة للتداول فضلا عن دعم منظومة الحوافز للادخار طويل المدى، بالإضافة الى مراجعة منظومة المختصين في رقاع الخزينة في اتجاه دعم السيولة وتمكينهم من ممارسة نشاط صناع السوق لرقاع الخزينة وسندات الدولة عموما.

وبالتوازي سيتكثف الجهد من أجل ترسيخ ثقافة البورصة عبر تكثيف الحملات التحسيسية لرفع مستوى وعي المؤسسات بأهمية الادراج بالبورصة فضلا عن مزيد تبسيط الإجراءات وكذلك تدعيم حوكمة السوق والتحكم في المخاطر المحتملة سيما عبر تكريس الالتزام باعتماد المعايير الدولية وكذلك العمل على الاندماج في منظومة التنمية المستدامة وتدعيم المسؤولية المجتمعية لجميع المتدخلين اعتمادا على دليل المسؤولية المجتمعية الذي أعدته البورصة التونسية بالشراكة مع هيئة السوق المالية لصالح الشركات.

وفيما يخص تنويع المنتوجات والخدمات ستشهد سنة 2023 اثراء قائمة المنتجات المالية المتداولة بنواتج جديدة من أهمها المنتجات المشتقة وصناديق الاستثمار في إطار تكريس التوجه نحو إحداث أقسام جديدة بتسعيرة البورصة لا سيما فيما يتعلق بتداول المواد الأولية ومواصلة الاصلاحات التشريعية المرتبطة خاصة بقطاع الاستثمار في رأس المال. وبالتوازي سيتكيف العمل من أجل ادراج مؤسسات جديدة ببورصة الأوراق المالية بتونس لإثراء ديناميكية السوق وتأمين اشعاعها في المحيط الإقليمي والجهوي.

ومسايرة للتطور التكنولوجي سيتواصل العمل خلال السنة القادمة على مزيد رقمنة الخدمات وإدراج التكنولوجيات الحديثة ضمن المشاريع الجديدة لبورصة تونس على غرار منصة "myinvestia" ومنصة تداول منتوج زيت الزيتون المنتظر بعثها في بداية سنة 2023.

قطاع التأمين

شهد قطاع التأمين سنة 2022 مواصلة مسار الإصلاح عبر اتخاذ جملة من الاجراءات الجديدة للرفع من أداء المؤسسات العاملة خاصة فيما يتعلق بالتقدم في تعصير الإطار الترتيبي وتعزيز الرقابة على التصرف وكذلك مواءمة المعايير الاحترازية التي تنظم القطاع للمعايير العالمية بالإضافة الى تفعيل شراكات لتبادل المعلومات مع مختلف هياكل القطاع.

وينتظر أن يعرف قطاع التأمين في بداية المخطط التنموي 2023-2025 ديناميكية هامة في علاقة بالإصلاحات المبرمجة وفي مقدمتها مراجعة مجلة التأمين التي تتضمن أحكاما جديدة تتعلق بتدعيم منظومة الحوكمة صلب الهياكل التنظيمية لمؤسسات التامين من أهمها احداث وظيفة الموفق التأميني، هذا الى جانب تعزيز الرقابة على

المؤسسات العاملة ودعم منظومة مكافحة جرائم الإرهاب وتبييض الأموال وكذلك تعصير معايير التصرف الحذر باعتماد مبدأ الملاءة المالية حسب المخاطر وكذلك الانطلاق في تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي المتعلق بالتأمين بداية من السنة المقبلة الى جانب التقدم في تعصير الأنظمة المعلوماتية وتطوير استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مختلف المسارات الداخلية.

وبالتوازي، ستشهد السنة القادمة العمل بالنظام الأساسي الجديد لشركات التأمين ذات الصبغة التعاونية الذي يهدف الى تطوير حوكمة القطاع وملائمتها لامع أفضل المعايير المعتمدة.

وبهدف مزيد تحسين الخدمات المسداة والاستجابة أكثر الى حاجيات المؤسسات والأفراد سيتواصل العمل على اثراء نواتج التأمين وبخاصة الأصناف الادخارية منها على غرار التأمين على الحياة من خلال ادراج مبدأ الاختصاص الوجوبي في ممارسة نشاط التأمين على الأشخاص، إلى جانب دفع الإندماج التأميني وتوسيع مسالك توزيع عقود التأمين إلى مشغلي شبكات الهاتف الجوال ووسطاء البورصة.

هذا وفي ظل التغيرات المناخية ومدى تأثيرها المباشر والسلبي على النشاط الاقتصادي، ينتظر إعتماد إطار قانوني ينظم صنف التامين على الكوارث الطبيعية في إطار خارطة الطريق لتمويل الكوارث الطبيعية للفترة 2022-2026.

وفيما يتعلق بتحسين النتائج الفنية لمؤسسات التأمين خاصة صنف التأمين على السيارات سيتم خلال السنة القادمة استكمال قاعدة البيانات موضوع مركزية المخاطر في جزئها المتعلق بأساطيل السيارات من المنتظر، بعد انتهاء المرحلة الأولى التي اهتمت بالمعالجة الآلية للعقود الفردية لتامين السيارات، أن يتم استكمال المرحلة الثانية الخاصة بتوسيع مجال معالجة المركزية لعقود تأمين أساطيل السيارات المكتتبة بصفة فردية خلال السنة القادمة في ظل التصدي لظاهرة الغش تجاه مؤسسات التامين لا سيما في مجال تامين السيارات.

تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

لا تزال المؤسسات الاقتصادية الوطنية، لا سيما الصغرى والمتوسطة منها، تعاني من تداعيات جائحة كورونا التي أثرت سلبا على وضعيتها المالية الهشة أصلا وعلى قدرتها على المحافظة على استدامة نشاطها. ورغم محدودية الإمكانيات وتواصل الضغوطات على المالية العمومية، اتخذت الحكومة خلال سنة 2022 عديد الإجراءات التشريعية والترتيبية والمالية لدعم سيولة هذه الشريحة من المؤسسات ومساعدتها على تخطي الأزمة واستعادة نسق نشاطها والمحافظة على ديمومتها وقدرتها التشغيلية.

وفي هذا الإطار أعدت الحكومة في شهر أفريل من سنة 2022 جملة من الإجراءات العاجلة لتنشيط الاقتصاد تضمنت في جزء منها دعم السيولة وتيسير نفاذ المؤسسات إلى التمويل من أهمها خلاص جزء من متخلدات الدولة تجاه مؤسسات قطاع البناء والأشغال العامة وإصدار النصوص التطبيقية للتمويل التشاركي كآلية بديلة

ومكملة للتمويل التقليدي، هذا الى جانب مواصلة العمل على تعبئة خطوط تمويل خارجية بشروط ميسرة على غرار خط تمويل بقيمة 200 م د لفائدة صندوق الودائع والأمانات بهدف الاكتتاب في صناديق استثمارية مخصصة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وخط تمويل "mezzanine" بقيمة 50 م د لفائدة الصندوق التونسي للاستثمار لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعد إعادة هيكلتها المالية. كما تواصل خلال سنة 2022 العمل بتكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط.

وباعتبار الدور الذي تلعبه منظومة الضمان في تحفيز البنوك على تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، تم خلال سنة 2022 الإطلاق الرسمي لبرنامج ضمان اكسبراس «Dhamen Express» بهدف تقاسم المخاطر المنجرّة عن عمليات التمويل الممنوحة من مؤسسات القرض والمستثمرين في رأس المال للمؤسسات الاقتصادية التي لا تتجاوز كلفة استثماراتها 15 مليون دينار.

وسيتواصل العمل خلال سنة 2023 على تذليل الصعوبات أمام نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة للتمويل البنكي عبر تنويع تدخلات مؤسسات القرض وجعلها أكثر ملاءمة للحاجيات الحينية لهذه الشريحة من المؤسّسات خاصة بعد صدور القانون المتعلق بتنظيم نشاط الاستعلام الائتماني ومراجعة نسب الفائدة المشطة التي ينتظر أن تسهم بصفة مباشرة في تعزيز قدرات المؤسسات المالية على تحليل المخاطر.

كما ستتكثف الجهود في اتجاه دعم الأموال الذاتية للمؤسسات من خلال اصدار الإطار التشريعي المنظم لرأس مال الاستثمار بما يمكن من احداث أصناف جديدة من الصناديق الاستثمارية قصد مزيد الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة في مختلف مراحل تطورها وبخاصة المرحلة الأولى للإحداث التي عادة ما تتسم بدرجة مخاطرة عالية.

الادماج المالي

شهدت سنة 2022 تسجيل إنجازات مهمة على مستوى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاندماج المالي. ففيما يتعلق بالرقمنة، تم إطلاق منصة للدفع الالكتروني من قبل البنك المركزي لخلاص فواتير الخدمات العمومية «paysmart.tn». كما تم في إطار قانون المالية 2022 منح امتياز جبائي يعفي من الأداء على القيمة المضافة لهذه الخدمات. كما تم دفع المساعدات الاجتماعية لما يقارب مليون منتفعا باستخدام المحافظ الالكترونية.

وفي مجال النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني نص قانون المالية لسنة 2022 على احداث خطّ لتمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتماد قدره 30 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل يعهد التصرف فيه الى البنك التونسي للتضامن. ويخصص هذا الخط لإسناد قروض بشروط تفاضلية خلال الفترة الممتدة من غر ة جانفي 2022 إلى 31 ديسمبر 2024.

وقد مكن التقييم النصف مرحلي للاستراتيجية الوطنية للاندماج المالي من الوقوف على الإنجازات والنقائص والتحديات القائمة وطرح جملة من التوصيات للمرحلة القادمة تخص أساسا إعادة تمويل مؤسسات التمويل الصغير والرقمنة والإدماج التأميني وإعادة هيكلة جمعيات التمويل الصغير والتثقيف المالي وحوكمة قطاع الاندماج المالي.

ومن هذا المنطلق سيتجه العمل خلال سنة 2023 نحو مزيد تطوير الجانب المؤسساتي من خلال المصادقة على مشروع قانون الاندماج المالي الذي يسمح بتوسيع وتأطير نشاط مؤسسات التمويل الصغير حسب أفضل الممارسات. كما سيتكثف الجهد من أجل دعم الإدماج التأميني وإرساء ديناميكية جديدة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودعم التثقيف المالي ومزيد التشجيع على استعمال الرقمنة وأنظمة الدفع الإلكتروني.

وفي خصوص التمويل الصغير، سيتواصل العمل خلال سنة 2023 على استكمال برنامج إعادة هيكلة جمعيات التمويل الصغير على المستوى الجهوي، واحداث اليات جديدة لإعادة تمويل مؤسسات التمويل الصغير فضلا عن تنويع المنتوجات والخدمات المسداة وتطوير اليات ضمان القروض المسندة بواسطة مؤسسات التمويل الصغير.

2. تمويل الاقتصاد

تواصلت الضغوطات خلال سنة 2022 على مستوى تعبئة الموارد اللازمة لتمويل ميزانية الدولة وكذلك على مستوى السيولة المصرفية في ظل تواصل صعوبات الظرف الاقتصادي وبروز تطورات غير ملائمة على الساحة العالمية أدت إلى ارتفاع حاجيات التمويل مقارنة بالتقديرات الأولية هذا بالتوازي مع التراجع الهيكلي لحجم الادخار الوطني إضافة إلى ارتفاع كلفة الاقتراض في السوق المالية العالمية. ورغم هذه الضغوطات واصل الجهاز المالي توفير الدعم اللازم للدولة لتمويل عجز الميزانية وذلك مع تغطية حاجيات التمويل لباقي الأعوان الاقتصاديين.

ويرتكز تمويل الاقتصاد بالنسبة للسنة المقبلة على ضرورة تحسين نسبة الادخار الوطني بما يساعد على التقليص ولو نسبيا من اللجوء الى الاقتراض الخارجي من أجل استعادة التوازنات المالية الجملية خاصة في ظل الضغوطات المسلطة على المالية العمومية مما يستوجب إضفاء التنسيق الأنجع على السياسات الكلية والتقدم في الإصلاحات الهيكلية الضرورية.

الادخار الوطني

عرفت سنة 2022 تنامیا في حاجيات تمويل الاقتصاد وبخاصة المالية العمومية مما أدى إلى اللجوء بكثافة إلى الاقتراض الخارجي في ظل التراجع المتواصل للادخار الوطني. وقد شمل هذا التراجع الادخار الخاص والمؤسساتي على حد سواء حيث تواصل انخفاض نسق تطور ادخار الأسر كنتيجة للتراجع المسجل على مستوى

الناتج الداخلي الخام وبالتالي الدخل الوطني المتاح، أما فيما يخص الادخار المؤسساتي، فقد تم تسجيل العديد من المعوقات ذات الطابع الظرفي والهيكلي من أهمها ارتفاع مستويات العجز بالنسبة للدولة والمؤسسات غير المالية بالعلاقة مع الضغوطات المتزايدة على المالية العمومية وتراجع نشاط المؤسسات المنتجة، فضلا عن تنامي القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني الذي كانت له تداعيات وخيمة على تعبئة الادخار عبر قنوات المنظومة المالية الرسمية.

وقد نص قانون المالية لسنة 2022 على جملة من الإجراءات الهادفة إلى استرجاع ديناميكية تعبئة الادخار الخاص وذلك عبر الترفيع في المبلغ الأقصى القابل للطرح من الضريبة بعنوان فوائض الحسابات الخاصة للادخار من 3000 دينار إلى 6000 دينار وكذلك فوائض القروض الرقاعية من 5000 دينار إلى 10000 دينار سنويا.

وفي هذا السياق سيتكثف الجهد خلال سنة 2023 من أجل الترفيع التدريجي في نسبة الادخار الوطني كمورد أساسي لتمويل الاقتصاد. ويفترض منوال النمو لسنة 2023 ارتفاع حجم الادخار الوطني ليبلغ 18143.4 م د ما يعادل 10.8% من الدخل القومي المتاح مقابل على التوالي 15248.9 م د و10.2% منتظرة لسنة 2022.

وتستند هذه التقديرات الى التحسن النسبي لمستوى الدخل وكذلك التقدم في الاصلاحات الضرورية لضمان الارتقاء بإمكانيات الادخار على المدى المتوسط والطويل وهو ما يقتضي النهوض بالادخار المؤسساتي، من خلال إعادة هيكلة المؤسسات العمومية واصلاح نظام التقاعد وكذلك مزيد دعم أداء السوق المالية ومواصلة النهوض بأصناف التأمين ذات القدرات الكامنة لاسيما التأمين على الحياة. كما يستدعي تحسين الادخار العمومي مزيد ترشيد نفقات التصرف ودعم الموارد الذاتية للدولة من خلال تحسين أداء منظومة الجباية. هذا الى جانب ادراج السيولة المتداولة في الأطر الموازية وغير المنظمة في دائرة الجهاز المالي الرسمي وتعزيز الثقة لدى المواطن بخصوص الادخار المالي عبر تطوير الثقافة المالية وتحسين الخدمات وتطوير النواتج المالية.

المالية العمومية

تحيين ميزانية الدولة لسنة 2022

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2022 إلى تراجع عجز الميزانية دون اعتبار التخصيص والمصادرة والهبات بنسبة 10.7% لتبلغ 3023.6 م د مقابل 3387.5 م د خلال نفس الفترة من سنة 2021 في علاقة بتطور المداخيل بنسق أسرع بكثير من النفقات (22.1% بالنسبة للموارد الذاتية مقابل 14% بالنسبة للنفقات).

فعلى مستوى الموارد الذاتية للدولة، عرفت المداخيل الجبائية زيادة هامة بنسبة 18.7% مردها بالأساس الأثر الإيجابي لعملية العفو الجبائي حيث ارتفعت الضريبة على الشركات بـ 30.7% ولأحكام قوانين المالية للسنوات السابقة خاصة فيما يتعلق بالأداء على الدخل (+9%) والأداء على القيمة المضافة (+19.1%) اللذان يمثلان 59% من جملة المداخيل الجبائية. وبالتوازي تطورت المداخيل غير الجبائية بنسبة 2.6% في علاقة بارتفاع مداخيل عبور الغاز الجزائري بـ 213.7% مقابل تراجع عائدات المساهمات بـ 22.1%، وسجلت الهبات ارتفاعا ملحوظا لتبلغ 936.3 م د مقابل 44.3 م د خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2021.

أما على مستوى النفقات فقد عرفت كلفة الأجور زيادة بـ 4.8% ما يمثل 51.7% من مجموع النفقات، وتضاعفت نفقات الدعم (4165.7 م د مقابل 2014 م د) في علاقة مباشرة بارتفاع دعم المحروقات بنسبة 305% نتيجة ارتفاع أسعار برميل البرنت بـ 66% وتراجع الإنتاج المحلي بـ 12% مقارنة بالثمانية أشهر الأولى من سنة 2021. في المقابل استقرت خدمة الدين العمومي خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2022 لتبلغ 10250.7 م د في علاقة بتراجع تسديد أصل الدين بنسبة 5.7% وارتفاع تسديد الفائدة بنسبة 18.6%.

ولتمويل عجز الميزانية عرفت موارد الاقتراض الخارجي زيادة هامة بنسبة 45% في حين تراجعت موارد الاقتراض الداخلي بـ 5% في موفي أوت 2022 ليبلغ بذلك مجموع القروض 11298.5 م د مقابل 9659.3 م د خلال نفس الفترة من السنة الفارطة أي بنسبة تطور في حدود 17%.

وباعتبار تباطؤ استعادة ديناميكية النشاط الاقتصادي وتداعيات الحرب الروسية الأكرانية وارتفاع الأسعار العالمية للنفط مقارنة بالفرضية المعتمدة بقانون المالية الأصلي، يتوقع أن تبلغ مؤشرات المالية العمومية لكامل سنة 2022 مستويات تتجاوز التقديرات الأولية لقانون المالية. ومن المتوقع أن يبلغ العجز الصافي للميزانية لكامل سنة 2022 ما قيمته 11099 م د ما يمثل 7.7% من الناتج مقابل 9308 م د و6.7% من الناتج مقدرة أوليا و9988 م د و7.6% مسجلة سنة 2021 وأن يتقلص الدين العمومي إلى مستوى 80.2% من الناتج مقابل 82.6% في قانون المالية الأصلي.

وتستند هذه التطورات الى ارتفاع الموارد الذاتية للدولة لكامل سنة 2022 بنسبة 6.5% مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي و22.6% مقارنة بإنجازات سنة 2021 في علاقة بتطور المداخيل الجبائية بـ2.7% خاصة بعنوان الضريبة على الشركات البترولية بعد مراجعة معدل سعر برميل النفط الخام من 75 دولار إلى 100.5 دولار والمداخيل غير الجبائية والهبات بـ44.3% خاصة في علاقة بالزيادة الهامة للهبات بقيمة 655 م د لتبلغ 1115 م د بعنوان كامل سنة 2022. كما ينتظر أن ترتفع موارد الاقتراض الداخلي بنسبة 26.6% مقارنة بالتقديرات الأولية لقانون المالية وأن تتراجع موارد الاقتراض الخارجي بنسبة 5.8% ليبلغ بذلك مجموع القروض 21194 م د أي بزيادة بـ 6% مقابل 19983 م د مقدرة أوليا.

أما على مستوى النفقات فينتظر أن تبلغ 50914 م د في موفى ديسمبر 2022 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 7.9% مقارنة بقانون المالية الأصلي و17.2% مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2021. وتعزى الزيادة المسجلة مقارنة

بالتقديرات الأولية بالأساس إلى ارتفاع نفقات التدخلات بنسبة 31.1% نتيجة زيادة قيمة دعم المحروقات بـ 4737 م د في علاقة بتطور الأسعار وارتفاع نفقات التأجير بنسبة 1.2% في حين تراجعت نفقات التسيير بـ 7.4% بـ 7.4% في إطار العمل على ترشيد هذه النوعية من النفقات ونفقات الاستثمار بـ 14.7%. هذا وينتظر أن تستقر نفقات خدمة الدين في المستويات المقدرة أوليا (14351 م د).

وبناء على هذه التطورات بلغت حاجيات التمويل 19690 م د مسجلة زيادة بـ 1017 م د مقارنة بقانون المالية 2022. وباعتبار موارد الخزينة الصافية بلغت موارد الاقتراض المحينة لكامل سنة 2022 قيمة 21194 م د موزعة بين الاقتراض الخارجي بنسبة 56% والداخلي بنسبة 44%.

وعلى هذا الأساس تتنزل تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2023 في إطار الحرص على الحد من انخرام توازنات المالية العمومية قصد التقليص التدريجي من مستوى عجز الميزانية وتحقيق استدامة الدين العمومي من خلال حسن إدارة النفقات العمومية وإعادة توزيعها حسب الأولويات الوطنية واستعادة هوامش التحرك المتاحة والبحث عن موارد تمويل إضافية وبديلة للاقتصاد. ومن هذا المنطلق سيتم خلال الفترة القادمة الانطلاق في تفعيل عدد من الإصلاحات الاقتصادية والجبائية والمالية في علاقة بكتلة الأجور ومنظومة الدعم والمؤسسات العمومية.

توازن ميزانية الدولة لسنة 2023

قدّرت ميزانية الدولة لسنة 2023 قبضا وصرفا في حدود 69640 م د مسجلة بذلك زيادة بـ 14.5% مقارنة بالنتائج المحينة لكامل سنة 2022.

وقد بنيت هذه التقديرات على جملة من الفرضيات من أهمها نمو الناتج المحلي بالأسعار القارة بنسبة 1.8% وتفترض ميزانية سنة 2023 تطور الموارد الذاتية للدولة بنسبة 12.9% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 لتبلغ قيمة 46424 م د في علاقة بالزيادة الهامة المتوقعة للمداخيل الجبائية والمداخيل غير الجبائية والهبات بنسبة 12.5% و15.7% تباعا.

ويستند نمو المداخيل الجبائية على أهمية التطور المرتقب للضريبة على الدخل والضريبة على الشركات بـ 8.5% و8.7% على التوالي والمعلوم على الاستهلاك والأداء على القيمة المضافة والمعاليم الديوانية تباعا بـ 16.5% و12.5% و11% بالعلاقة مع الزيادات في الأجور والتطور المتوقع للاستهلاك والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، وكذلك على المردود المحتمل للإجراءات الجبائية الإضافية لدعم موارد الدولة. وعليه ستستقر نسبة الضغط الجبائي لسنة 2023 في حدود 25% من الناتج مقابل 24.9% محينة في 2022.

تطور موارد الدولة

بحساب م د	2022 (ق م تعديلي)	نسبة التطور (%)	2023 (ق م)	نسبة التطور (%)
المداخيل الجبائية	36040	18.5	40536	12.5
الأداءات المباشرة	15001	18.3	16290	8.6
الحصة من المداخيل الجبائية (%)	41.6		40.2	
الأداءات غير المباشرة	21039	18.7	24246	15.2
الحصة من المداخيل الجبائية (%)	58.4		59.8	
المداخيل غير الجبائية	3975	28.3	5534	39.2
الهبات	1115	-	354	68.3-
الموارد الذاتية	**41130**	**22.6**	**46070**	**12**
موارد الاقتراض	21194	49	24117	13.8
الاقتراض الداخلي	9278	37.1	8158	12.1-
الحصة من موارد الاقتراض (%)	43.8		33.8	
الاقتراض الخارجي	11916	59.8	15959	33.9
الحصة من موارد الاقتراض (%)	56.2		66.2	
موارد الخزينة	1504-	20.7-	901-	40.1-
موارد الاقتراض والخزينة	**19690**	**8.4-**	**23216**	**17.9**
جملة الموارد	**60820**	**10.5**	**69286**	**13.9**

وفيما يتعلق بالنفقات، ضبطت تدخلات الدولة للسنة المقبلة على أساس إعطاء الأولوية لتصحيح وضعية المالية العمومية مع مواصلة دعم الدور الاجتماعي للدولة وهو ما يتطلب الانطلاق الفوري في تفعيل الإصلاحات الرامية للتحكم قدر الإمكان في نفقات التأجير والدعم وتوفير هامش للدولة للاستثمار العمومي. ومن المنتظر أن تبلغ نفقات التأجير 22771 م د ما يمثل 14% من الناتج مقابل 21832 م د و15.1% مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022، وأن تتطور نفقات التسيير بنسبة 25.7% باعتبار خلاص جزء من متخلدات الدولة تجاه المزودين. وفي المقابل يتوقع أن تتراجع نفقات التدخلات بنسبة 8% نتيجة تراجع نفقات الدعم بـ26.4% وارتفاع اللتحويلات الاجتماعية استنادا للمفعول المرتقب للإلغاء التدريجي لدعم المحروقات والمواد الأساسية واستبداله بدعم الدخل والتحويلات النقدية المباشرة. كما ينتظر أن ترتفع النفقات الطارئة وغير الموزعة بقيمة 1402 م د لتبلغ 1650 م د في موفى 2023 منها 388 م د بعنوان نفقات التأجير، وأن ترتفع نفقات الاستثمار بنسبة 31.5% لتبلغ الاعتمادات ذات الصبغة التنموية (تدخلات ذات صبغة تنموية، استثمار مباشر ومشاريع ممولة بقروض خارجية موظفة) حوالي 9.1 مليار دينار أي ما يعادل 5.6% من الناتج مقابل 7.5 مليار دينار و5.2% من الناتج محينة لسنة 2022.

وبالتوازي ينتظر أن ترتفع خلال سنة 2023 نفقات تسديد خدمة الدين العمومي بنسبة 44.4% لتبلغ 20737 م د بالعلاقة مع ارتفاع نفقات الأصل والفائدة بـ 54.4% و23% تباعا.

تطور نفقات الدولة

بحساب م د	2022 (ق م تعديلي)	نسبة التطور (%)	2023 (ق م)	نسبة التطور (%)
نفقات التأجير	21832	6.8	22772	4.3
نفقات التسيير	1840	14.7-	2313	25.7
نفقات التدخلات	18707	48.6	17219	8-
منها: الدعم	*11999*	*99*	*8832*	*26.4-*
نفقات الاستثمار	3567	20.8-	4692	31.5
نفقات العمليات المالية	131	89.8-	57	56.5-
نفقات التمويل (فائدة الدين)	4553	23	5601	23
النفقات الطارئة وغير الموزعة	563		1650	193.1
نفقات خدمة أصل الدين	9806	11.6-	15136	54.4
قروض وتسبقات الخزينة الصافية	100	79.8-	200	100
جملة النفقات العمومية	**60820**	**10.5**	**69640**	**13.9**

وبناء على هذه التطورات يتوقع خلال سنة 2023 أن ينحصر العجز الصافي للميزانية في حدود 8890 م د ما يمثل 5.5% من الناتج وأن يبلغ حجم الدين العمومي 125629 م د و77.4% من الناتج. وتستوجب تغطية هذا العجز تعبئة موارد اقتراض بقيمة 24117 م د متأتية بنسبة 66.2% من الاقتراض الخارجي موزعة بين قروض دعم الميزانية (14159 م د)، القروض الخارجية الموظفة (1600 م د) والقروض المعاد إقراضها (200 م د).

تطور عجز الميزانية ونسبة المديونية من الناتج

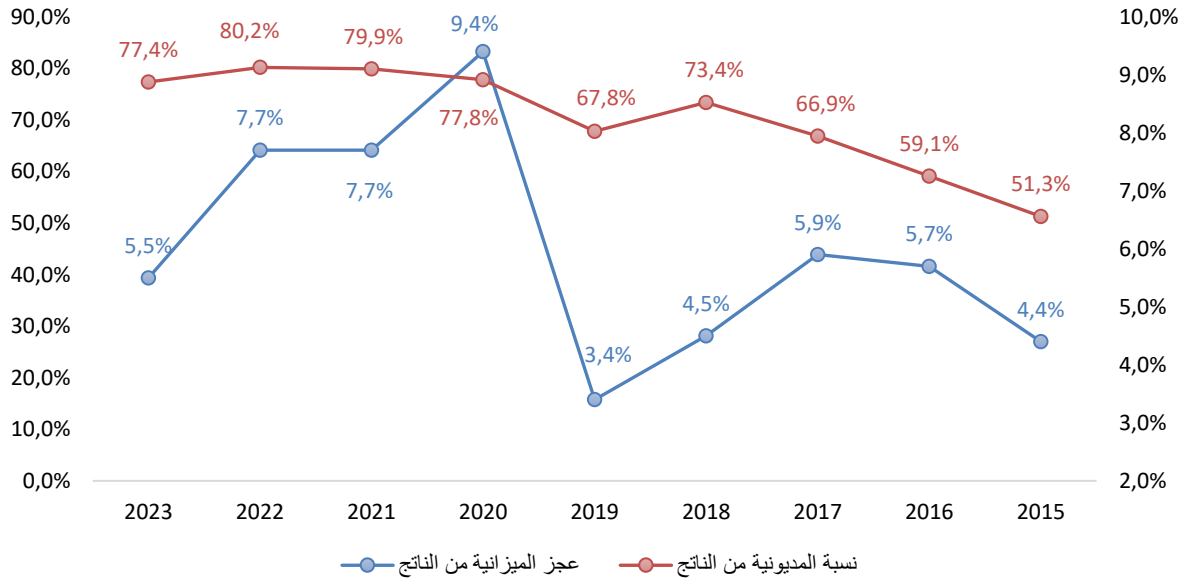

الإجراءات الجبائية لسنة 2023

اتسم قانون المالية لسنة 2023 بالانطلاق في تفعيل برنامج الإصلاحات 2023-2026 المتضمن لعديد الإجراءات الجبائية والمالية والاقتصادية قصد تصحيح وضعية المالية العمومية وإرساء نظام جبائي عادل وشفاف يدعم الدور الاجتماعي للدولة ويساعد على دفع الاستثمار الخاص ودعم الاقتصاد.

وتمحورت أهم الإصلاحات الجبائية المدرجة بقانون المالية حول تدعيم تدخلات الدولة ذات الطابع الاجتماعي لفائدة الفئات الهشة، مساندة المؤسسات الاقتصادية ودعم إعادة هيكلتها المالية، مواصلة الإصلاح الجبائي وترشيد الامتيازات الجبائية، التصدي للتهرب الضريبي والاقتصاد الموازي فضلا عن تحسين قدرة الدولة على تحصيل المداخيل الجبائية ودعم الميزانية وملاءمة التشريع الجبائي مع المعايير الدولية.

فبهدف دعم الدور الاجتماعي للدولة ومواصلة الإحاطة بالفئات الاجتماعية الهشة سيتجه العمل نحو مساندة صغار الفلاحين ودعم إدماجهم المالي من خلال تكفل الدولة بالفارق بين نسبة الفائدة الموظفة على القروض الموسمية لزراعات الحبوب المسندة من قبل البنوك لهذه الفئة ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط وتمكين مؤسسات الصحافة المكتوبة التونسية من تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة سنتين لدعم نشاطها والمحافظة على مواطن الشغل بها. كما سيتم في نفس الإطار دعم الإدماج المالي للفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار وتحفيز البنوك على تمويلها عن طريق صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار، والترفيع في المبلغ الأقصى للقروض المسندة من قبل البنك التونسي للتضامن لفائدة حاملي الشهائد العليا من 150 ألف دينار إلى 200 ألف دينار للقرض الواحد، إضافة إلى تخفيف مديونية المنتفعين بقروض سكنية مسندة في إطار البرامج الخصوصية للسكن الاجتماعي بتخلي الدولة عن الفوائض الموظفة على القروض المتحصل عليها في هذا الإطار شريطة خلاص أصل الدين قبل موفى 2024. هذا إلى جانب دعم التوازن المالي للصناديق الاجتماعية بالترفيع في مقدار المساهمة الاجتماعية التضامنية المستوجب دفعها خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2026 والمساهمة الدنيا المستوجبة على المؤسسات الخاضعة للضريبة على الشركات مع الإبقاء على نسبة 1% من الدخل السنوي الصافي بالنسبة للأشخاص الطبيعيين.

وفي إطار مساندة المؤسسات الاقتصادية ودعم إعادة هيكلتها المالية شملت أهم التدابير الجبائية ملاءمة التشريع الجبائي مع النظام المحاسبي للمؤسسات والتمديد في آجال استعمال شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية للأموال الموضوعة على ذمتها لتمويل عمليات إحالة أو إعادة هيكلة المؤسسات طبقا لأحكام قانون تحسين مناخ الاستثمار، فضلا عن معالجة إشكالية القروض غير المجدية للمؤسسات التي تمر بصعوبات مالية ودعم إعادة هيكلتها من خلال طرح الديون الأصلية وفوائدها التي لم يقع تسجيل عمليات استخلاص في شأنها لفترة لا تقل عن 360 يوما والتي يتم التخلي عنها من قبل البنوك والمؤسسات المالية للإيجار المالي والمؤسسات المالية لإدارة الديون لفائدة المؤسسات موضوع برنامج إعادة

الهيكلة والإعفاء من الضريبة على الشركات المداخيل الاستثنائية التي تحققها المؤسسات المنتفعة بالتخلي. كما شملت التدابير مزيد تحسين إجراءات وشروط استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة وتدعيم الأسس المالية للمؤسسات وحثها على الاستثمار من خلال التخفيض في اجل ارجاع فائض الأداء على القيمة المضافة من 30 إلى 21 يوم بالنسبة لفائض الأداء المتاتي من الاستثمار واستثمارات التأهيل المنجزة في إطار برنامج تأهيل مصادق عليه من قبل لجنة تسيير برنامج التأهيل، ومن 120 إلى 90 يوم بالنسبة إلى فائض الأداء المتأتي من الاستغلال.

ومواصلة لمسار الإصلاح الجبائي سيتم تبسيط الأنظمة الجبائية من خلال التقليص التدريجي في عدد نسب الأداء على القيمة المضافة بمراجعة قائمة العمليات الخاضعة لنسبة 13% وإخضاعها لنسبة 19% وتوحيد مختلف نسب الضريبة على الشركات في حدود النسبة العامة مع الإبقاء على نسبة الضريبة المحددة بـ 35% والحذف التدريجي لنسبة 10%.

كما سيتم العمل خلال الفترة القادمة على ترشيد الامتيازات الجبائية بعنوان الإعفاءات المخولة للأشخاص الطبيعيين بعنوان القيمة الزائدة المتأتية من التفويت في العقارات المبنية وغير المبنية وفي الحقوق الاجتماعية بالشركات العقارية، والأداء على القيمة المضافة والمعاليم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات، وإحالة المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية، ومنح الاعفاء من المعاليم الديوانية عند توريد معدّات الحفر والتنقيب، والامتيازات الممنوحة للأجانب من قبل المؤسسات المصدّرة كلّيا عند توريد الأمتعة الشخصية والسيارات السياحية.

وبغرض دعم الامتثال الضريبي والحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي وترشيد تداول الأموال نقدا تم ضمن قانون المالية 2023 مراجعة الأنظمة التقديرية في مادة الضريبة على الدخل والتشجيع على التصريح التلقائي بالأداء وتحسين استخلاص الديون المثقلة من خلال مراجعة خطايا التأخير والترفيع في نسبة التسبقة على واردات مواد الاستهلاك من 10% إلى 15% بالنسبة إلى المؤسسات التي لم تصرح بجميع الأداءات والمعاليم المستوجبة أو بجزء منها أو التي تخلدت بذمتها ديون جبائية لم تبرم في شأنها روزنامة خلاص وكذلك المؤسسات التي تصرح بمداخيل أو أرباح منقوصة، هذا إلى جانب توظيف خطية في حدود 20% من المبالغ المدفوعة نقدا والتي تتجاوز قيمتها 500 دينار عوضا عن قبول طرح الأداء على القيمة المضافة الموظف على البضائع والخدمات والأملاك وكذلك الأعباء واستهلاكات الأصول التي تساوي أو تفوق كلفتها المبلغ المذكور والتي يتم خلاص مقابلها نقدا. وفي نفس الإطار تم إقرار ملاءمة النظام الجبائي للمبادر الذاتي مع التشريع الجبائي الجاري به العمل في اتجاه منح الأشخاص الناشطين في القطاع الموازي نظام جبائي ونظام ضمان اجتماعي مبسط يعتمد عل دفع مساهمة واحدة تشمل الضرائب والمساهمات الاجتماعية، وربط تجديد بطاقات الإقامة للأشخاص الطبيعيين من ذوي الجنسية الأجنبية الذين يمارسون أنشطة خاضعة للضريبة بالبلاد التونسية بتسوية وضعيتهم الجبائية.

وحرصا على مزيد التقدم في رقمنة وتعصير الإدارة تضمنت الإصلاحات إمكانية دفع معاليم السفرات إلى الخارج عن بعد وتحميل معلوم الخدمة الموظف على عمليات الدفع الالكتروني للاداءات والمعاليم المنجزة لدى المحاسبين العموميين بواسطة التحويلات البنكية على ميزانية الدولة.

وبالتوازي شملت أحكام قانون المالية جملة من الإجراءات لمعاضدة المجهود التضامني لتمويل ميزانية الدولة وتكريس العدالة الجبائية منها بالخصوص إقرار ضريبة جديدة توظف على العقارات التي يملكها الأشخاص الطبيعيون والتي تساوي أو تفوق 3 مليون دينار تسمى "الضريبة على الثروة العقارية"، الترفيع في تعريفة المعلوم الموظف على الفواتير من 600 مليم إلى 1 دينار وتوسيع مجال تطبيق معلوم الطابع الجبائي المحدد بـ100 مليم عن كل تذكرة والمستوجب على تذاكر البيع ليشمل تذاكر البيع المسلمة من قبل جميع المغازات ذات الأجنحة المتعددة التي تحقق رقم معاملات سنوي خام يساوي أو يفوق 100 ألف دينار، فضلا عن إحداث معلوم على تصدير الرخام وغيره من الحجارة الطبيعية والرمل السيليسي يضبط بـ100 دينار أو 20 دينار حسب نوعية المنتجات عن كل طن يتم تصديره وترشيد النفقات العمومية الناجمة عن تغيّر سعر الصرف بين تاريخ إبرام الصفقات والطليات الدولية وتاريخ الخلاص الفعلي للمتعهدين الأجانب وذلك بالترخيص للمشتري العمومي في فتح الاعتماد المستندي مباشرة بالعملة الأجنبية حسب سعر الصرف في تاريخ فتح الاعتماد.

الجهاز النقدي

تأثرت السياسة النقدية خلال سنة 2022 بحدة التوترات التضخمية المسجلة مما أدى الى الترفيع في نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي في مناسبين الأولى بـ 75 نقطة مئوية في شهر ماي والثانية بـ 25 نقطة أساسية لتبلغ 7,25% في أكتوبر. كما تم بالتوازي الترفيع في نسبة الفائدة على الادخار بـ 25 نقطة أساسية لتبلغ 6.25%.

ومن المتوقع أن تؤثر هذه الزيادات الى ارتفاع نسب الفائدة الموظفة على وتيرة القروض المسندة الى المؤسسات والأفراد لكامل سنة 2022 وبالتالي على ديناميكية الطلب الإجمالي ونسق النشاط الاقتصادي عموما.

ومن شأن هذه الوضعية وان كانت ستسهم في كبح ارتفاع مستويات الأسعار أن تزيد نسبيا في حدة الضغوطات الاقتصادية في ظل تراجع الأفاق الاقتصادية العالمية وتزايد الضغوط التضخمية العالمية واشتداد توجهات السياسات النقدية للبنوك المركزية الكبرى في العالم.

على هذا الأساس يتوقع أن يواصل البنك المركزي خلال السنة الفترة القادمة انتهاج سياسة نقدية حذرة تهدف الى الملائمة بين متطلبات التحكم في التضخم وتوفير الدعم المالي الملائم للاقتصاد وبخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لمساعدتها على تخطي صعوبات الظرف والمحافظة على نشاطها ومواطن الشغل بها.

الجزء الثاني

نحو تطوير هيكلة الاقتصاد ودعم طاقته التشغيلية

الباب الأول

تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية

السياسات الاقتصادية

الفلاحة والصيد البحري

تميزت سنة 2022 بتواصل انحباس الأمطار للموسم الرابع على التوالي، حيث تراجع المخزون المائي بالسدود بحوالي 676.5 مليون م^3 إلى حدود يوم 15 نوفمبر 2022، أي بنسبة نقص تقدر بـ 5.6% مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة (حوالي 716.9 مليون م^3) . ويمثّل المخزون الحالي قرابة 29.2% من طاقة الخزن الجملية.

ورغم هذه الظروف المناخية الصعبة، واصل القطاع الفلاحي دوره التنموي وساهم في تعزيز الأمن الغذائي من خلال تطوير الإنتاج لعديد المنظومات الاستراتيجية، ممّا إنعكس إيجابيا على نسبة نمو القطاع التي من المنتظر أن تبلغ 1.4 % خلال سنة 2022 بالأسعار القارة للسنة الفارطة مقابل نسبة نمو سلبية في حدود 1.2% تمّ إنجازها خلال سنة 2021. ويرتكز هذا النموّ بالأساس على العناصر التالية:

- إنتاج حوالي 17.9 م. ق من الحبوب (مقابل 16.5 م. ق سنة 2021)،
- إنتاج 1.2 مليون طن من زيتون الزيت (مقابل 700 ألف طن في سنة 2021 أي بنسبة تطور 71.4%)،
- إنتاج حوالي 147 ألف طن من منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (مقابل 142 ألف طن سنة 2021)،
- إنتاج 368 ألف طن من التمور مقابل 345 ألف طن سنة 2021.

وسجل الميزان التجاري الغذائي إلى موفى شهر أكتوبر 2022 عجزا ماليا يقدّر بـ 2799.7 م د مقابل 1699.3 م د خلال نفس الفترة من سنة 2021. وبذلك تراجعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات إلى حدود 62% مقابل 67.3% خلال نفس الفترة من سنة 2021. ويعزى هذا التراجع إلى تطور الواردات بنسبة 41.9% وذلك بسبب الارتفاع الغير مسبوق لأسعار المواد الغذائية الأساسية على غرار الحبوب (+85% بالنسبة للقمح الصلب و+57 %بالنسبة للقمح اللين و+60% بالنسبة للشعير) والزيوت النباتية (+60%) والسكر (+55%) علما وأنّ الصادرات الغذائية قد سجلت إرتفاعا بنسبة 30.8% متأتية خاصة من تحسن عائدات زيت الزيتون (+39%) ومنتجات البحر (+ 15%).

كما تشير التوقعات إلى تسجيل تراجع في مؤشر نسبة تغطية الواردات الغذائية بالصادرات خلال كامل سنة 2022، حيث من المنتظر أن تبلغ هذه النسبة 64% مقابل 70% تم تسجيلها سنة 2021 وذلك على أساس نمو في قيمة الواردات بـ 30% وتطور للصادرات بـ 20%.

وينتظر خلال سنة 2023 الشروع في تنفيذ الاستراتيجية الفلاحية في أفق 2035 التي ترتكز على أربعة محاور إستراتيجية. وهي:(1) الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية مع القدرة على التكيف مع التغيّرات المناخية (2) النهوض بقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وضمان استدامته (3) النهوض بالإنتاج والإنتاجية مع ضمان الجودة (4) إرساء محيط فلاحي شامل يضمن الإدماج مع إطار مؤسساتي ملائم.

وسترتكز الجهود خلال سنة 2023 على تعزيز الأمن الغذائي واستعادة توازن المنظومات الانتاجية وذلك من خلال:

- تدعيم منظومات الإنتاج الفلاحية وتحسين سلاسل القيمة بما يضمن دخلا مجزيا للفلاح وذلك من خلال دعم الإحاطة بالفلاحين وتوفير مستلزمات الإنتاج في أفضل الظروف بما يؤمن نجاح المواسم الفلاحية،
- توسيع الشراكة مع القطاع الخاص في مجال النهوض بالمنظومات الفلاحية والنهوض بشراكة الأعمال (partenariat d'affaires) وذلك للرفع من القيمة المضافة لفائدة مختلف المتدخلين وخاصة منهم صغار الفلاحين،
- مواصلة برامج تعصير وتهيئة المناطق السقوية لدعم سلاسل القيمة المرتبطة بها وربطها بالأسواق المحلية والوطنية،
- المساهمة في تنمية المناطق الريفية والحدّ من الفقر والهشاشة الاقتصادية من خلال تنفيذ مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة ومواصلة اعتماد المقاربة التشاركية واعتماد النوع الاجتماعي،
- توفير المحيط الملائم للمرأة الريفية (النقل والتأمين)،
- إيجاد آليات تمويل لفائدة الفئات الهشة التي لا تتوفر فيها شروط التمتع بمصادر التمويل التقليدية،
- دعم العناصر المدرّة للدخل عبر الإحاطة بالمنتفعين على المدى المتوسط لضمان ديمومتها وتبنيها من طرف المنتفعين.

أما على **المستوى الكمي**، فينتظر خلال سنة 2023 تحقيق نسبة نمو سلبية للقيمة المضافة في القطاع الفلاحي بنسبة 0.3% بالأسعار القارة، وذلك استنادا بالأساس على توقعات الإنتاج التالية:

- إنتاج 900 ألف طن من زيتون الزيت مقابل 1200 ألف طن خلال الموسم الحالي،
- إنتاج حوالي 19 مليون قنطار من الحبوب مقابل 17.9 مليون قنطار خلال الموسم الحالي،
- انتاج حوالي 340 ألف طن من التمور مقابل 368 ألف طن في الموسم الحالي،
- إنتاج 153 ألف طن من منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية مقابل 150 ألف طن في الموسم الحالي،

- تطور حجم الاستثمارات خلال سنة 2023 لتناهز 1847 م د مقابل 1367.6 م د خلال سنة 2022.

كما ينتظر أن يسجل الميزان التجاري الغذائي سنة 2023 نسبة تغطية في حدود 70% مقابل 64% منتظرة سنة 2022، وذلك على أساس نمو للصادرات الغذائية بـ 13% مقابل ارتفاع طفيف في نسبة الواردات الغذائية لا يتجاوز 3% مقارنة بسنة 2022.

الصناعات المعملية

يمثل القطاع الصناعي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني حيث يعتبر من أهمّ المساهمين بصفة مباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي وتطوير الصادرات وخلق مواطن الشغل وتثمين نتائج البحث العلمي فضلا عن الدور الذي يلعبه في تنمية الجهات وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد تركزت الجهود خلال سنة 2022 على مجابهة الصعوبات الظرفية الناتجة على عوامل خارجية وداخلية منها المتعلقة بتداعيات جائحة كورونا والسعي إلى المحافظة على المؤسسات الصناعية وديمومتها ولا سيما مواطن الشغل بها والتنسيق مع مختلف الوزارات والأطراف المهنية المعنية للحفاظ على توازن المنظومات الإنتاجية الصناعية واستدامتها.

وشهد مناخ الأعمال في قطاع الصناعات المعملية تحسنا نسبيا إثر التراجع المسجّل في حدة الاعتصامات والاضطرابات الاجتماعية التي تواجه المؤسسات الصناعية، ويبقى هذا التحسن ضعيفا نسبيا ولم يرتق إلى ما هو مطلوب لمواجهة احتدام المنافسة مع الدول التي مرّت إلى تسريع برامج الانتقال الصناعي وذلك من خلال تنفيذ حزمة إصلاحات هامّة.

وفي ظل هذه الظروف، تم اتخاذ عدة إجراءات للمحافظة على ديمومة المؤسسات الصناعية. وعلى هذا الأساس تركزت الجهود خلال سنة 2022 على:

- المحافظة على النسيج المتواجد وتطويره من خلال بعث آلية جديدة لدفع الاستثمار في مجال البحث والتجديد "Pmn-innov" للرفع من القدرة التنافسية للقطاع الصناعي،
- التقدم في تنفيذ برنامج التأهيل الصناعي حيث شهد هذا البرنامج خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 انخراط 156 مؤسسة. كما تمت المصادقة على 138 مخطط تأهيل باستثمارات جملية تقدر بـ 240.7 م د ومنح تقدر بـ 36.2 م د.
- المصادقة على 425 ملف من الاستثمارات التكنولوجية ذات الصبغة الأولوية باستثمارات تقدر بـ 33.9 م د ومنح جملية بـ 11.8 م د. وبذلك بلغت منح التأهيل (برامج تأهيل، استثمارات تكنولوجية ذات أولوية) خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 قرابة 48 م د، وهو ما يمثل حوالي 163% من الميزانية المرصودة لسنة 2022 المقدّرة بـ 29.4 م د.
- تقديم المساندة الفنية للمؤسسات الصناعية لحثها على إرساء نظم الجودة بالتعاون مع القطاع الخاص حيث بلغ عدد المؤسسات المتحصلة على شهادات الجودة منذ بداية البرنامج إلى موفى شهر جوان من السنة

الحالية، 2403 مؤسسة منها 18 مؤسسة خلال السداسي الأوّل من سنة 2022 ما يمثل 18% من الهدف المرسوم (100 مؤسسة خلال سنة 2022)،

- مواصلة العمل على مزيد **تطوير منظومة البنية التحتية للجودة** من خلال المحافظة على شهائد الاعتراف الدولي المتبادل للاعتماد المبرمة مع المنظمة الاوروبية للاعتماد (EA) والمنظمة الدولية لاعتماد المخابر (ILAC) والمنتدى الدولي للاعتماد (IAF) وتطوير عدد الهيئات المتحصلة على شهائد الاعتماد وتطوير عدد التحاليل والتجارب المسداة لفائدة المؤسسات الصناعية للتثبت من جودة وموائمة منتوجاتها مع المقتضيات الفنية قصد تمكينها من اقتحام أسواق جديدة للتصدير،
- **احتضان تونس لمقر الجهاز العربي للاعتماد** لمدّة خمس سنوات ابتداء من سنة 2022. ويعتبر هذا الإجراء اعترافا رسميا من الجهاز العربي للاعتماد بإشعاع تونس على المستوى العربي والدولي في مجال ريادة الاعتماد وتقييم المطابقة،
- الحصول على **الجائزة الافريقية "كايزن"** للمرة الثالثة على التوالي وبالتالي الريادة الافريقية في مجالات وأدوات تحسين الإنتاجية طبقا للمعايير والضوابط الفنّية اليابانية في الغرض والإستعداد لبعث مركز افريقي للجودة والإنتاجية.

وفي مجال **البنية التحتية التكنولوجية**، تم:

- استكمال **أشغال بناء مشروع المجمع التقني بالمنطقة الصناعية بالعقبة** وتدعيم مخابره بالمعدات والتجهيزات المخبرية اللازمة،
- استكمال **أشغال بناء مراكز الموارد التكنولوجية بكلّ من سوسة والمنستير** وإمضاء إتفاقية حوكمة مركز الموارد التكنولوجية بسوسة ودخوله طور الإنتاج،
- **تطوير مخابر المراكز الفنية الثمانية وخاصة** مخابر المركز التقني لمواد البناء والخزف والبلور والمركز التقني للصناعات الميكانيكية والكهربائية والمركز الوطني للجلود والأحذية والمركز الفني للكيمياء ومخبر المواد القابلة للتحّلل والنقل والمواد الخطرة التابع للمركز الفنّي للتعبئة والتّغليف وتجديد المعدات صلبها بكلفة جملية تقديرية تبلغ حوالي 9 م د.
- **بناء مقر خاص بالمجلس الوطني للاعتماد** قصد رفع التحفظات التي تم تسجيلها في إطار عملية تقييم النظراء مع المنظمة الأوروبية للإعتماد المتعلقة بشرط الاستقلالية باعتبار استغلاله حاليّا لمقر على وجه الكراء
- **إعادة هيكلة النظام الوطني للمترولوجيا** في إطار نظرة شاملة ومكمّلة لباقي عناصر البنية التحتية للجودة وترشيد الاستثمارات في هذا المجال وبلوغ الاعتراف الدولي بالنظام الوطني للمترولوجيا.
- تنفيذ برنامج تعاون فني تونسي ألماني جديد حول ضمان الجودة قصد تنمية اقتصادية مستدامة (2023-2026).

الشروع خلال سنة 2023 في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتجديد في أفق 2035:

- توفير مناخ أعمال ملائم لتنمية الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية من خلال إدراج العديد من الإصلاحات الهيكلية في عديد المجالات على غرار الجباية والبنية التحتية اللوجستية والصناعية والإطار القانوني المنظم للاستثمار والمنافسة وتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والخدمات العقارية،
- تسهيل الإستثمارات الصناعية بالجهات وإقرار برنامج وطني نموذجي لتطوير النسيج الصناعي بالجهات،
- تبسيط ومراجعة الإجراءات والنصوص القانونية والتشريعية ذات العلاقة بالإستثمار،
- تسريع عمليات رقمنة وتطوير الخدمات الإدارية والجبائية المسداة لفائدة المؤسسة الصناعية عن بعد.

وفي إطار **تحفيز الاستثمار والمحافظة على النسيج الصناعي** ودعم ديمومته، سيتم العمل خلال سنة 2023 على:

- التمديد في برنامج تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط بنفس الإجراءات والشروط لفترة جديدة تغطي سنتي 2023 و2024، وذلك في إطار الرفع من تنافسية المؤسسات والمحافظة على ديمومتها ومواطن الشغل بها عبر تيسير حصولها على التمويلات اللازمة لاستثمارات الإحداثات والتوسعة،
- إقرار تواصل عمل خط التمويل لفترة جديدة بسنتين وذلك بعد القيام بدراسة تقييمية لخط الاعتماد.

وعلى مستوى التشريعات، سيتم خلال سنة 2023:

- مشروع أمر يتعلق بإحداث المجلس الوطني للتنمية الصناعية وضبط تركيبته وطرق تسييره،
- مشروع أمر حكومي يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 1210 لسنة 2006 المؤرخ في 24 أفريل 2006 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للمجلس الوطني للاعتماد وطرق تسييره،
- مشروع أمر يتعلق بالإنتزاع من أجل المصلحة العمومية لفائدة الوكالة العقارية الصناعية لقطعة أرض كائنة بعمادة وادي الرمل الجنوبية معتمدية الكاف الغربية من ولاية الكاف لازمة لتهيئة مدخل المنطقة الصناعية بوادي الرمل.

وفي إطار **دعم القدرة التنافسية للمؤسسات في قطاع النسيج والملابس**، سيتمّ خلال سنة 2023:

- مراجعة وتحيين الميثاق القطاعي من 2019-2023 إلى 2022-2026 إلى جانب تحيين قيمة الاستثمارات لمشاريع الاندماج المقترحة ومراجعة الأهداف الكمية للفترة الجديدة (قيمة الصادرات، إحداث مواطن الشغل، تحسين نسبة الاندماج...).
- مراجعة قواعد المنشأ الأورومتوسطية وذلك في إطار مخرجات اللجان المشتركة (اللجنة الفنية المشتركة التونسية الباكستانية، اللجنة الأورومتوسطية لقواعد المنشأ، التعاون التونسي والكوميسا (قواعد المنشأ

للكوميسا)، اللجنة الفنية لقواعد المنشأ للدول الأعضاء للدول العربية، اللجنة الفنية المشتركة التونسية الإندونيسية، اللجنة الفنية المشتركة التونسية القطرية، اللجنة الفنية المشتركة التونسية المصرية، اللجنة الفنية المشتركة التونسية الأردنية في مجال الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة، التعاون التونسي وZLECAF (قواعد المنشأ ZLECAF)).

- **مواصلة تنفيذ مشروع "البرنامج الشامل للنسيج والملابس" (GTEX-MENATEX)** الذي تمّ تمديده إلى غاية سنة 2023، بتمويل يقدر بـ7.5 م د.
- تكثيف الرقابة على نشاط توريد الملابس المستعملة حسب التشاريع الجاري بها العمل في الغرض.
- تكوين لجنة للنظر في كيفية إلغاء المعاليم الديوانية الموظفة على صادرات قطاع الملابس (30% حاليا) مع الجزائر.
- دعوة موردي الماركات الأجنبية المنتصبة بتونس في إطار نظام الامتياز التجاري "الفرانشيز" وتحفيزهم على التصنيع المحلي باستثمار مباشر أو غير مباشر واشتراط التزود محليا بخدمات مسداة من قبل مؤسسات تونسية.
- تكثيف الرقابة على نشاط توريد الملابس المستعملة وتفعيل بند إتلاف الأحذية والمصنوعات الجلدية المستعملة أو إعادة تصديرها.
- التسريع في إنجاز محطة التطهير بالقطب التنموي المنستير–الفجة.

أما بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية، ستتركز الجهود خلال **سنة 2023** على:

- **الرفع من القيمة المضافة ودفع التصدير عبر:**

  - مواصلة تثمين زيت الزيتون التونسي والتشجيع على التعليب تحت علامات تجارية تونسية ومساندة المؤسسات المصدرة لإنجاز برامجها الإشهارية والترويجية في الأسواق الخارجية الواعدة للتعريف بالمنشأ التونسي لزيت الزيتون المعلب.
  - مواصلة العمل على تطوير سلاسل القيمة لمشتقات التمور والطماطم المجففة باعتبارهما من القطاعات الواعدة بالنظر إلى الإمكانيات الهامة للتصدير.

- **النهوض بجودة المنتجات الغذائية** من خلال مواصلة الترويج للعلامة التونسية المميزة للجودة بمنتوجات الهريسة والسردينة وزيت الزيتون،
- **تحسين حوكمة القطاع عبر:**

  - التنسيق مع الوزارات المعنية والمهنة لمراجعة وتنفيذ ميثاق الشراكة الممضى بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بمنظومة الألبان للفترة 2019-2025، والذي يتضمن بالخصوص مراجعة الأسعار على كافة المستويات من الإنتاج إلى الاستهلاك مع تفعيل نظام ديناميكية الأسعار وذلك وفقا لتطور عناصر الكلفة وإرساء نظام موحد لخلاص الحليب حسب الجودة.

- المصادقة والامضاء على مشروع ميثاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لصناعة زيت الزيتون وتصديره للفترة 2023-2030.

وبالنسبة **للقطاعات الواعدة**، ستشهد سنة 2023 بالنسبة **لقطاع صناعة السيارات ومكونات السيارات** تفعيل ميثاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بالقدرة التنافسية لقطاع تصنيع مكونات السيارات في أفق 2027 والذي يهدف إلى:

- توفير بنية تحتية صناعية وتكنولوجية متكاملة محفزة للاستثمار"Automotive Smart City"،
- تحفيز الاستثمار في مجال تركيب وتصنيع السيارات (إصدار كراس شروط في الغرض)،
- الرفع من قيمة الصادرات من خلال استهداف أسواق جديدة وتطوير اللوجستية وتبسيط الإجراءات الإدارية،
- التوجه نحو الاستثمارات المتعلقة بتصنيع الجيل الجديد من السيارات كالمستعملة للطاقات المتجددة والتقنيات الذكية " voiture autonome, voiture connectée, voiture électrique "،
- دفع مصنعي الشاحنات/السيارات نحو تحقيق قيمة مضافة ونسبة إدماج أكبر،
- استقطاب مجامع الشركات الخاصة الكبرى للاستثمار في مشاريع هامة لتصنيع جزء من الحاجيات الوطنية من السيارات.

أما بخصوص **قطاع تصنيع مكونات الطائرات**، ستشهد سنة 2023:

- إحداث خط تمويل لفائدة الشركات الناشطة في مجال صناعة مكونات الطائرات خاصة في مجالات البحث والتجديد والمشاريع الصغرى المجددة،
- تعزيز مركز الامتياز في مهن صناعة الطيران بالمغيرة بالتجهيزات والمكونين الضروريين لاسيما في المهن الحديثة والترفيع في سقف تكفل الصندوق الوطني للتشغيل في كلفة عمليات التكوين،
- تبسيط الاجراءات الديوانية خلال التعاملات بين المؤسسات الناشطة في القطاع،
- تطوير إحداثات مواطن الشغل بـ 8.5% والصادرات بنسبة 7% سنويا.

وعلى مستوى **الصناعات الصيدلية** ستشهد سنة 2023 تفعيل ميثاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص المتعلق بقطاع الصناعات الصيدلية والذي يهدف إلى:

- تطوير حوكمة قطاع الصناعات الصيدلية في أفق 2025، لاسيما من خلال إحداث وكالة للأدوية،
- ترشيد الدعم وتطوير نجاعة نظام التزود بالأدوية،
- تطوير وتبسيط اجراءات الحصول على تراخيص الوضع للاستهلاك بالسوق المحلية "AMM" للأدوية وتقليص آجال الحصول عليها،
- رفع معدل تصدير الإنتاج المحلي من 18% إلى 40%،
- الرفع من نسبة تغطية الحاجيات الوطنية من الأدوية من حيث القيمة من 51 % إلى 62%،

- إحداث أكثر من 4000 موطن شغل بنسبة تأطير تصل إلى 50%.

وبخصوص **قطاع الجلود والأحذية**، ستشهد سنة 2023 إمضاء ميثاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بالقدرة التنافسية لقطاع الجلود والأحذية في أفق 2027 والانطلاق مباشرة في تفعيله خلال نفس السنة والذي يهدف إلى:

- إرساء أسس المنافسة النزيهة بين المنتجات المصنعة محليا لقطاع الجلود والأحذية ونظيراتها الموردة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- دعم القدرة التنافسية للشركات التونسية بالسوق المحلية وفي الخارج،
- تطوير القيمة المضافة لمختلف مراحل إنتاج الأحذية والمنتجات الأخرى من الجلود،
- تحسين صورة الصناعة المحلية بالأسواق العالمية،
- مراجعة تدخل هياكل الدعم والمساندة للنهوض بالقطاع،
- إحداث 50 مؤسسة صناعية جديدة ذات قدرة تشغيل تفوق 10 أشخاص.

كما سيتم العمل في إطار النهوض **بالقطاعات الواعدة** خلال سنة 2023 على إعداد استراتيجية وطنية للنهوض **بصناعة السفن** بتونس لما يوفره هذا النشاط من هامش للتحسن مما يجعل من تونس قطبا صناعيا متخصصا في هذا النشاط.

كما سيتمّ خلال سنة 2023 **مواصلة تنفيذ المبادرة الوطنية للمرور إلى الصناعة الذكية**، وذلك من خلال:

- دخول مراكز الكفاءات القطاعية بكل من القطب التنموي بالمنستير (اختصاص نسيج) والقطب التنموي ببنزرت (صناعات غذائية) والقطب التكنولوجي بسيدي ثابت (صناعة الأدوية) طور النشاط الفعلي،
- مواصلة تقديم الإحاطة المباشرة بالمؤسسات لتمكين 100 مؤسسة إضافية من عمليات الدعم للمرور إلى الصناعة الذكية،
- تطوير آلية لتمويل العمليات المندرجة في إطار المخططات المقترحة من قبل المؤسسات الصناعية للعبور إلى الصناعة الذكية 4.0،
- تحسيس وتوعية 1000 مؤسسة صناعية بضرورة وجدوى اعتماد مسار العبور إلى الصناعة الذكية
- وضع خطة اتصالية وآليات للتعريف بمفهوم الصناعة الذكية 4.0،
- تكوين ما يفوق عن 1500 خبير في مجال الصناعة الذكية والأساليب الممكن اعتمادها في هذا المجال
- تطوير ما يقارب عن 100 حلول ذكية لفائدة المؤسسات،
- دخول الـ 4 مخابر مفتوحة المحدثة على مستوى المراكز الفنية طور النشاط،
- الشروع في إحداث مصنع ذكي للقيام بالتجارب وبالعمليات التكوينية لفائدة الطلبة في مجال الصناعات الذكية،
- الشروع في إحداث نظام للاعتراف بالكفاءات في مجال الصناعة الذكية،

المناجم

الإنجازات المنتظرة لسنة 2022

حقق قطاع الفسفاط ارتفاعا في الإنتاج الى موفي شهر سبتمبر مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية حيث بلغ 2.8 مليون طن مقابل 2.3 مليون طن و4.5 مليون طن مبرمجة. كما تمكنت الشركة من استعادة جزء من أسواقها التقليدية حيث ينتظر أن يتم تصدير حوالي 120 ألف طن من الفسفاط الخام مع موفي السنة، فضلا عن الانتعاشة التي تشهدها أسعار مواد الفسفاط والاسمدة الكيميائية على المستوى العالمي حيث بلغت 320 دولار سنة 2022 مقابل 172 دولار سنة 2021 و80 دولار للطن الواحد سنة 2020.

كما شهدت سنة 2022 انخفاضا في نسق نقل الفسفاط التجاري عبر القطار من مناطق الإنتاج بالحوض المنجمي نحو مصانع التحويل بكل من قابس والصخيرة، حيث تمكنت الشركة الوطنية للسكك الحديدية من نقل 878 ألف طن من الفسفاط التجاري الى موفي شهر أوت مقابل 925 ألف طن خلال نفس الفترة من سنة 2021. ويعود هذا التراجع الى تعطل حركة القطارات على الخط الحديدي رقم 13 بسبب الاعتصامات التي نفّذها معطلون عن العمل بمحطتي منزل بوزيان والمكناسي.

وبخصوص المواد غير الفسفاطية، ينتظر أن تشهد خلال سنة 2022 إرتفاعا ملحوظا في جل المواد المنجمية وذلك بالنظر لإنفراج أزمة وباء كورونا في العالم. كما سجلت سنة 2022 دخول عدّة امتيازات استغلال في الانتاج الفعلي. أما بالنسبة للسندات المنجمية، ينتظر أن يبلغ عدد رخص البحث السارية المفعول مع موفى السنة حوالى 110 رخصة بحث مقابل 107 سنة 2021. كما يتنظر أن يبلغ عدد امتيازات الاستغلال 74 امتيازا مقابل 69 سنة 2021.

وعلى المستوى الكمي، ينتظر أن تسجل القيمة المضافة بالأسعار القارة لقطاع المناجم ارتفاعا بـ 4.7% خلال سنة 2022 مقابل ارتفاع بـ 13% سنة 2021.

توقعات سنة 2023

ينتظر العودة التدريجية لنسق الإنتاج وبلوغ معدل انتاج في حدود 400 ألف طن شهريا خاصة مع التحسن النسبي للأوضاع الاجتماعية بالحوض المنجمي، بالإضافة الى تحسن نسق نقل الفساط بعودة الخطين رقم 13 و15 للعمل لتأمين نقل حوالي 9 قطارات يوميا الى مصانع التحويل.

وينتظر أن يرتكز العمل خلال سنة 2023 على:

- رفع نسق انتاج الفسفاط ليبلغ 5.6 مليون طن مقابل 4 مليون طن سنة 2022،
- رفع نسق نقل الفسفاط عبر السكك الى حوالي 4.7 مليون طن مقابل 3.5 مليون طن سنة 2022،

- التسريع في انجاز المشاريع الكبرى المعطلة،
- تصدير حوالي 400 ألف طن من الفسفاط،
- تسريع حلّ إشكالية التلوّث البيئي بمراكز التحويل وذلك بتسريع انجاز مشاريع التأهيل البيئي،
- الإنطلاق في دراسة استراتيجية لقطاع الفسفاط التونسي ومشتقاته لتحديد المحاور الاستراتيجية لضمان استدامة وتطوير القطاع إلى حدود سنة 2040.

وبخصوص المواد غير الفسفاطية، فمن من المنتظر أن تشهد سنة 2023، دخول مشروع "كاف الرصاص" بولاية باجة لإنتاج الرصاص حيز الاستغلال، تطوير (11) مشروعا جديدا لإنتاج الأملاح خلال الفترة 2023-2025 منها (9) مشاريع جديدة بشط الجريد. كما ينتظر أن يشهد إنتاج الجبس تطورا ملحوظا وذلك مع دخول كلّ من امتياز استغلال "جبل الحزام" بولاية سيدي بوزيد و"بئر مقابلة" و"زملة البيضاء–وادي مستاوة" بولاية تطاوين حيز الإنتاج، فضلا عن الترفيع في انتاج بعض المشاريع الناشطة وهي: "وادي الغار" و"البدر" بتطاوين و"جبل ركائز البيضاء" و"بئر الجديد" بولاية قفصة.

وعلى المستوى الكمي، ينتظر أن تتطور القيمة المضافة بالأسعار القارة لقطاع المناجم بـ 20.1% خلال سنة 2023 مقابل ارتفاع بـ 4.7% سنة 2022.

كما ينتظر أن تبلغ الاستثمارات الجملية حوالي 311 م د منها 211 م د في قطاع الفسفاط تشمل بالخصوص مواصلة إنجاز مشروع أم الخشب ومشروع المكناسي بالإضافة الى مشاريع تأهيل المغاسل والتأهيل البيئي.

النقل والخدمات اللوجستية

تميزت سنة 2022 بالانطلاق في مراحل إعداد المخطط الثلاثي للتنمية للفترة 2023-2025، والذي سيمثل مرحلة هامة للخروج من الأزمة واستعادة القطاع لدوره كمصدر هامّ للنمو والتشغيل وعامل لفكّ العزلة عن المناطق والجهات الدلخلية وتحسين ظروف ومستوى العيش. كما يرتكز على عدّة إصلاحات هيكلية تتمحور حول إعادة تنظيم القطاع ومراجعة الأطر القانونية والمؤسساتية وإعادة الهيكلة والنهوض بالحوكمة والقدرة على الأداء بالإضافة إلى تكثيف استعمال التكنولوجيات الحديثة والرقمنة وتطوير النقل الذكي وإرساء نقل مستديم (النجاعة الطاقية).

إنجازات 2022:

- تدعيم أسطول الحافلات للنقل العمومي الجماعي تلبية للحاجيات الضرورية من خلال إقتناء 300 حافلة مستعملة لفائدة شركة نقل تونس و300 أخرى لفائدة الشركات الجهوية للنقل علما وأنّ أسطول شركة نقل تونس قد سجّل تقادما بالنسبة للحافلات بمعدل عمر يناهز 12 سنة و7 أشهر في 31 ديسمبر 2022، منها 797 حافلة بمعدل عمر يفوق الـ 10 سنوات (516 حافلة بمعدل عمر يساوي أو يفوق 13 سنة) ومعدل عمر يبلغ 32 سنة وشهران بالنسبة لعربات المترو من نوع "سيمانس"،

- استكمال أشغال الخط E من الشبكة الحديدية السريعة من محطة السيّدة المنوبية إلى حي بوقطفة على مسافة 6.3 كم والقيام بالتجارب الفنّية علما وأنّه يتوقّع دخوله حيز الاستغلال عند موفى سنة 2022،
- استكمال ملفات إقتناء العقارات الخاصة بمركز التعهد والصيانة ومركز الايواء والترابط لمشروع مترو صفاقس وذلك غي إطار تحرير حوزة المشروع،
- تسجيل انخفاض في حركة البضائع العابرة للموانئ التونسية عند موفّى سنة 2022 بحوالي 25.3 مليون طن بنسبة 5% مقارنة بالتوقعات الأوليّة لسنة 2022 المقدّرة بحوالي 26.5 مليون طن وذلك نتيجة لتراجع الواردات بنسبة 10% وارتفاع الصادرات بنسبة 6%،
- تسجيل زيادة في حركة المسافرين عند موفّى سنة 2022 (حوالي 632 ألف مسافرا) بـ 7% مقارنة بسنة 2021، وزيادة في حركة السيارات بـ 5%. كما شهدت حركة السياح إستئناف نشاطها بعد فترة توقف حيث ينتظر تسجيل 45 ألف سائح،
- إستكمال برنامج تأمين المداخل البرّية والبحرية لموانئ حلق الوادي ورادس وبنزرت،
- إقبال المستثمرين الخواص على تقديم عروض تلقائية لإنجاز مشاريع البنية الأساسية للموانئ البحرية بكلّ من موانئ رادس وبنزرت وجرجيس في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وذلك على إثر إصدار الأمر عدد 316 لسنة 2020 بتاريخ 20 ماي 2020 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات منح اللزمات ومتابعتها.

أهداف 2023:

- تطور نشاط النقل الحديدي للمسافرين بنسبة 39% بالعلاقة مع توقعات بزيادة بـ 300 % لخط الشبكة الحديدية السريعة وزيادة في النقل الحديدي للبضائع بنسبة 79% تعود لتطور في نقل الفسفاط بنسبة 128%،
- تحسن مداخيل الشركة الوطنية للسكك الحديدية بنسبة 78% خلال سنة 2023 بالعلاقة مع دخول حيز الاستغلال للخط E من الشبكة الحديدية السريعة وفضّ الاعتصامات على الخط عدد 13 ودخول الخط عدد 15 الرابط بين المتلوي وأم العرائس حيز الاستغلال واقتحام أسواق جديدة بالنسبة لنشاط نقل البضائع (نقل حمض الفسفوريك) وتأهيل معدات نقل المسافرين على الخطوط البعيدة،
- الشروع في إنجاز مشاريع السكك الحديدية الكبرى والمتعلقة بمضاعفة خط المترو الرابط بين المكنين والمهدية واستئناف تأهيل وتعصير الخط الحديدي رقم 6 الرابط بين تونس والقصرين،
- إقتناء شركة نقل تونس لـ 175 حافلة جديدة وتأهيل 135 حافلة و11 عربة مترو من نوع سيمانس،
- إستكمال إنجاز الدراسات الطوبوغرافية والتقسيمات والبحث العقاري في الأمثلة الهندسية والبحث العقاري في مشروع خط الترامواي T لمشروع مترو صفاقس،

- الشروع في إنجاز دراسات تهيئة المعابر الحدودية بكلّ من بوشبكة بولاية القصرين وملولة بولاية جندوبة ورأس جدير بولاية مدنين بهدف تطويرها وفقا للمواصفات الدولية من خلال تركيز فضاءات إسناد خدمات وفضاءات تجارية وترفيهية،
- تسجيل زيادة بنسبة 5% في حركة البضائع بالموانئ التونسيّة خلال سنة 2023 (حوالي 26.6 مليون طن مقابل 25.3 مليون طن متوقّعة لسنة 2022)، وذلك باحتساب تقديرات لتطور الصادرات بنسبة 3% والواردات بنسبة 8%،
- تسجيل زيادة بنسبة 5% في حركة المسافرين أواخر 2023 (حوالي 662 ألف مسافرا) مقارنة مع سنة 2022. كما ستشهد حركة السيارات المصاحبة تطوّرا هامّا بنسبة 12 % مقارنة بسنة 2022 حيث ستبلغ 285 ألف سيارة. كما ينتظر أن تبلغ حركة السياح لسنة 2023 حوالي 91 ألف سائحا، أي ارتفاع بنسبة 100% مقارنة بسنة 2022 وذلك اعتمادا على الحجوزات المتوفرة،
- تأمين المداخل البرية والبحرية لموانئ سوسة وصفاقس وقابس وجرجيس،
- الشروع في إنجاز ميناء المياه العميقة بالنفيضة وذلك من خلال التعاقد مع المستثمر المستغلّ للمشروع إلى جانب تصفية الحوزة العقارية لمنطقة الخدمات اللوجستية المحاذية للميناء واختيار مكتب الدراسات للإحاطة الفنية ومراقبة إنجاز مطرف الحاويات واختيار مهمة المساندة لإنجاز محطة السوائب وإعداد المخطط التوجيهي للمنطقة اللوجستية بالنفيضة،
- مواصلة إنجاز مشروع تطوير وتوسعة مطار تونس قرطاج وتهيئة مطار صفاقس واقتناء منظومة الكشف عن المتفجرات والحراسة بالكاميرا.

السياحة

تميزت الوضعية السياحية خلال سنة 2022 باستقرار للوضع الصحي العام للبلاد وفتح الحدود التونسية الجزائرية البرية، مما ساهم في ارتفاع مؤشرات القطاع بصفة ملحوظة إلى غاية شهر أكتوبر 2022، حيث تم تسجيل دخول حوالي 5.4 مليون سائح سنة 2022 مقابل 2.3 مليون سائح خلال نفس الفترة من سنة 2021، وتحقيق زيادة بـ 81% في المداخيل السياحية بقيمة 3.5 مليار دينار.

كما تم اعتماد خطة عمل في مجال النهوض بالجودة إنبنت على:

- تكثيف عمليات التفقد والتأطير بالمؤسسات السياحية عبر تنفيذ سلسلة من التدخلات النوعية والكمية قصد الحفاظ على جودة الخدمات المقدمة للحرفاء،
- مراجعة نظام تصنيف النزل السياحية وإدراج معايير لجودة الخدمات والسياحة المستدامة كعنصر أساسي لإسناد التصنيف ومراجعة نظام تصنيف المطاعم السياحية وإدراج منتوجات جديدة تتصل بمجال التنشيط السياحي ومراجعة النصوص المنظمة لوكالات الأسفار ومديري الوحدات الفندقية،
- مواصلة تصنيف الأنماط الجديدة للإيواء والنزل ذات الطابع المميز والإقامات الريفية،

- مواصلة دعم المجهود البيئي للمحافظة على النظافة وتحسين المحيط بتكثيف الحملات الوطنية والجهوية للعناية بالبيئة والمحيط بالمدن والمحطات السياحية.

وبالنسبة للاستثمار السياحي في البنية الأساسية، فقد شهد تراجعا ملحوظا، بسبب بطء الإجراءات الإدارية المتعلقة بتغيير الوصف لبعض العقارات والمصادقة على أمثلة التهيئة وأمثلة التقاسيم، حيث تم رصد استثمارات بـ 8.8 م د لإنجاز أشغال تجهيز المنطقة السياحية "فج الأطلال" بعين دراهم بالبنية الأساسية وإعداد الدراسات المتعلقة بمثال التهيئة والمؤثرات على المحيط للمنطقة السياحية العالية بالغضابنة، وإعداد الدراسات المتعلقة باستكمال البنية الأساسية بالمناطق السياحية "سيدي سالم" ببنزرت و"شط النسيم" بتونس الشمالية والشروع في أشغال حفر وردم وبناء الطرقات الفرعية بالمنطقة السياحية الجديدة "سبيطلة" بالقصرين.

ومن المتوقع استرجاع نسق الاستثمار خلال **سنة 2023** وذلك من خلال برمجة اقتناءات عقارية ومواصلة انجاز البنية الأساسية بالمنطقة السياحية "فج الأطلال" بعين دراهم والمنطقة السياحية بسبيطلة بولاية القصرين، وكذلك إعداد دراسات البنية الأساسية بالمناطق السياحية بالعالية والغضابنة من ولاية المهدية وبقبلي. وتقدّر بذلك ميزانية الاستثمار المتوقعة لسنة 2023 ما قيمته 9.5 م د.

ومن المنتظر أن يشهد قطاع السياحة **سنة** 2023 تطورا هاما من حيث عدد الليالي السياحية والعائدات السياحية بنسبة **60%** وإنجاز حجم استثمارات بـ 350 م د خلال سنة **2023** وتحقيق نسبة نمو بـ **4%**.

كما سيتم العمل على مواصلة تنويع العرض السياحي بتنفيذ مشروع VISIT TUNISIA في إطار التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين القدرة التنافسية لتونس كوجهة سياحية والرفع من الاستثمار الخاص والابتكار وتدعيم إمكانيات القطاع السياحي بهدف تحسين المداخيل السياحية وخلق فرص عمل جديدة للشباب وخاصة منهم النساء في الجهات المهمشة.

كما سيتم سنة **2023**:

- تحسين وتطوير السياحة المستدامة من خلال وضع إطار مؤسساتي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تنمية السياحة البديلة بمنطقة الجنوب الشرقي التونسي بقصر غيلان وجبل الظاهر وجزيرة جربة في إطار التعاون التونسي السويسري.
- تنفيذ برنامج دعم تنويع السياحة وتطوير سلاسل القيمة لقطاعي الحرف والتصميم وتثمين الموروث الثقافي "تونس وجهتنا" في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي.
- استغلال كافة المجال الترابي للغرض السياحي من خلال التدخل في إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة وتوظيف أمثل للخصوصيات الطبيعية والثقافية بكافة الولايات لاستغلال الفضاء الغابي والفلاحي والعمراني والصحراوي.

كما سيتم خلال سنة 2023 تدعيم الأنشطة البحرية بالموانئ الترفيهية من خلال تدعيم الوجهة التونسية بالنسبة لسفن النقل البحري السياحي قصد استئناف الرحلات عبر القرية السياحية بحلق الوادي وتنويع الوجهات بإحداث وجهات أخرى (الساحل والجنوب)، وتنمية المهن السياحية البحرية على متن السفن التجارية وسفن النقل السياحي من خلال إعداد برامج تأهيل مع الهياكل المختصة.

ويتطلب استعادة النشاط السياحي لحيويته وتحقيق المؤشرات المذكورة توفر جملة من العوامل الأساسية أهمها:

- ضمان النظافة وجمالية المحيط والعناية بالجانب البيئي بكل المناطق السياحية والمسالك السياحية ومواقع الجذب السياحي،
- إيجاد الحلول الملائمة لتمويل القطاع السياحي في ظل صعوبات الحصول على التمويلات البنكية اللازمة،
- تفعيل اتفاقية السماوات المفتوحة ودخولها حيز التنفيذ ودعم البنية التحتية للمعابر الحدودية وتحسين الخدمات المسداة فيها،
- دعم الترويج للوجهة التونسية بتوفير الموارد المالية الضرورية بالنظر لتدني المبلغ المخصص للغرض من جهة وانزلاق الدينار التونسي أمام العملات الأجنبية من جهة ثانية،
- العمل على اعتماد إجراءات مبسطة ومستقرة للدخول للبلاد التونسية.

أما بالنسبة للتكوين المهني السياحي، فسيتم العمل على مواصلة تحيين الدراسات القطاعية بالتنسيق مع كافة المتدخلين في المنظومة الوطنية للتكوين المهني وانجاز دراسة لتطوير مقاربة الحرفاء الشركاء تهدف إلى تشخيص مؤشرات تطوير الخدمات النوعية والكمية في قطاع السياحة والفندقة (الخدمات الموجهة للمؤسسات، الخدمات الموجهة لطالبي الشغل والخدمات الموجهة للجهات)، فضلا عن مواصلة تركيز وظيفة اليقظة والاستشراف والتجديد بوكالة التكوين في مهن السياحة ورقمنة وتركيز نظام للمعلومات ومنظومة للعمل التشاركي والتكوين عن بعد وإعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الفرعية وتحديث تجهيزاتها ومعداتها لتحسين جودة التكوين حتّى تتمكن من تلبية حاجيات القطاع من المهارات.

الصناعات التقليدية

شهدت سنة 2022 عدة إنجازات، نذكر منها بالخصوص:

- الانطلاق في المشروع التشاركي للقرية الحرفية بسيدي بوزيد الممول من طرف لاتحاد الأوروبي في إطار مشروع "**إرادة**" المتعلق بتأهيل الحرفيين المنتصبين وتشجيعهم على العمل في إطار الشبكات العنقودية،
- إحداث 4 شبكات عنقودية و10 حقائق اقتصادية،
- تطوير 7 سلاسل للقيمة الحرفية والتصميم حيث سيتم العمل على تطوير عدد من الشبكات العنقودية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال الصناعات التقليدية،

- تطوير سلسلة القيمة الخاصة بخشب الزيتون بصفاقس وسيدي بوزيد في إطار مشروع التعاون التونسي الأمريكي "العمل التعاوني للصادرات الحرفية" واختيار مجموعة جديدة من سلاسل القيمة في مجال الصناعات التقليدية يتم تطويرها خلال فترة المخطط،
- تمكين 5200 حرفي ومؤسسات حرفية من المشاركة في التظاهرات والمعارض على مستوى دولي ووطني وجهوي والتظاهرات المهنية والتجارية،
- تأطير مشاركة 6 مؤسسات حرفية مختصة في مواد التجميل الطبيعية في أكبر تظاهرة دولية مختصة في المجال في دبي Beauty World Dubai،
- تنظيم تظاهرة لتثمين ولاية القصرين كقطب حرفي رائد في صناعة المنتوجات المستحدثة من الحلفاء على الصعيدين الوطني والدولي،
- استكمال إحداث مركز نموذجي للتصميم والابتكار بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي "Hub Design" بالدندان،
- دفع التصدير في مجال الصناعات التقليدية في إطار برنامج "JOBS" الممول من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية " USAID" والذي يمتد على 5 سنوات بقيمة مالية جملية تقدر بـ 69.5 مليون دولار لتحسين مبيعات الصادرات،
- إحداث حوالي 6500 موطن شغل موزعة بين 2170 إناث و4330 ذكور،
- تطور نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية من 35% سنة 2021 إلى 37% سنة 2022.

وينتظر أن تشهد سنة 2023:

- تسجيل 396 نوايا استثمار و2750 مؤسسة حرفية مسجلة،
- استكمال إنجاز الخارطة الوطنية للصناعات التقليدية،
- إحداث 3 مراكز جهوية للتصميم والابتكار للمشاريع في إطار التعاون الدولي (بالكاف وقابس والمنستير)،
- إستكمال كافة الإجراءات المتعلقة بإسناد العلامة الوطنية لجودة المنتوجات التقليدية،
- تطوير القدرة التنافسية من خلال تأهيل 10 مؤسسات حرفية ومرافقة وتأطير فنّي لـ 50 حرفي مبتكر،
- تمتيع 2000 منتفع ببرامج التأهيل المهني والتكوين المستمر و2200 منتفع ببرامج التأطير الفني والمرافقة الاقتصادية،
- مساعدة الحرفيين والمؤسسات الحرفية على تجديد وتنمية منتوجاتهم عبر تأطير 600 حرفي سنويا بمختلف الجهات في حرف مختلفة واختصاصات مهددة بالاندثار،
- إعداد وإنجاز مجموعة تصاميم في النسيج اليدوي التونسي من طرف مصممين عالميين مستلهمة من الموروث الوطني في إطار الاتفاقية المبرمة مع مؤسسة Talan لعرضها خلال الدورة الخامسة لتظاهرة Expo Talan 2023 التي ستنتظم بقطب تنمية الزربية والنسيج بالدندان وإحداث قاعة عرض دائمة من طرف هذه المؤسسة،
- نشر مفهوم العمل التشاركي والتضامني في إطار شبكات عنقودية Clusters والمساهمة في بعث مشاريع نموذجية ومؤسسات في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية.

التجارة الداخلية

عرف الإقتصاد الوطني خلال العشرية الأخيرة جملة من الإخلالات الهيكلية بالإضافة إلى الأضرار الناتجة عن جائحة كورونا وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، مما أدّى إلى تراجع حاد للناتج الداخلي الخام وتدهور الميزان التجاري. ولتجاوز هذه الإشكاليات وفي إطار البرنامج الوطني للإصلاحات، تسعى وزارة التجارة إلى العمل على تنمية الصادرات والإصلاح التجاري وإصلاح منظومة الدعم وتطوير وتنظيم وتطوير القطاع التجاري والتجارة الإلكترونية ودعم المنافسة وحماية المستهلك.

وقد شهدت سنة 2022 بداية تعافي قطاع التجارة من تأثيرات جائحة كورونا وذلك عبر جملة من الإجراءات المهمة التي وقع اتخاذها والتي تتمثل أبرزها فيما يلي :

- إحداث لجنة قيادة لمتابعة إنجاز البوابة الوطنية لتوجيه الدعم بتاريخ 8 مارس 2022،
- تركيز منظومة معلوماتية لمتابعة الأسعار في أسواق الجملة لربط مسالك التوزيع بالمرصد الوطني للأسعار للإطلاع على الأسعار بصفة حينية وتطوير منظومة المعلومات حول القطاع وحركية الأسواق الداخلية والخارجية مع تجميع المراصد وإعادة هيكلتها وتطوير مجال تدخلاتها،
- إصدار المرسوم عدد 14 لسنة 2022 المؤرّخ في 20 مارس 2022 المتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة لتأمين التزويد المنتظم للسوق وتأمين مسالك التوزيع،
- إصدار المرسوم عدد 47 لسنة 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصّة تتعلّق بتنظيم مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية وتدعيم مراقبتها والتصدي للممارسات الاحتكارية لتنقيح وإتمام القانون عدد 86 لسنة 1994 المتعلق بمسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري،
- إصدار مقرر مشترك بين وزيري التجارة وتنمية الصادرات والفلاحة والصيد البحري والموارد المائية حول تنظيم عمليات خزن مادتي البطاطا والبصل الجاف وتحديد فترات قصوى لخزنهما،
- إصدار 10 مقررات ظرفية خلال الفترة الممتدة بين جانفي وسبتمبر 2022 لتحديد أسعار بعض المنتجات الاستهلاكية (البيض والأسماك ولحوم الدواجن والخضر الرئيسية) وتجميد أسعار مدخلات الإنتاج الفلاحي (الأعلاف المركبة، الأسمدة الكيمائية)،
- إحداث الوكالة الوطنية لسلامة المنتجات الصناعية ومراقبة السوق عبر إصدار المرسوم عدد 17 لسنة 2022 المؤرخ في 24 مارس 2022 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لسلامة المنتجات الصناعية ومراقبة السوق،
- استكمال الدراسة حول تقييم مناخ التجارة الإلكترونية في تونس eT Ready وذلك بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبتمويل من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ وضبط خطة عمل في الغرض.

وفي إطار مواصلة العمل على تحقيق الأهداف المرسومة في قطاع التجارة، سيتركز العمل خلال سنة 2023 على:

- تركيز جهاز للدّفاع التّجاري مكتمل المقوّمات قادر على حماية النسيج الصناعي الوطني وعلى حماية المؤسّسات من الممارسات غير المشروعة عند التّوريد وتمثيلها والدّفاع عن مصالحها عند التّصدير إزاء التّحقيقات التي تلجأ إليها بعض الدّول،
- إصدار مشروع القانون المتعلق بسلامة المنتجات الصناعية ومراقبة السوق،
- وضع مخطط مديري للمخزونات وآليات لتمويلها والتصرف فيها وإدارتها ومواصلة البرمجة المتعلقة بتكوين المخزونات التعديلية لبعض المنتجات الأساسية المعروفة،
- تركيز الوكالة الوطنية لسلامة المنتجات الصناعية ومراقبة السوق عبر استكمال إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بالتنظيم الإداري والمالي والهيكلي،
- تكثيف أعمال المراقبة الاقتصادية والمرور إلى المراقبة المشتركة الشاملة والمعمقة في إطار برامج وطنية مسترسلة وهادفة،
- وضع نظام معلومات خاص بقطاعات التجارة والحرف والخدمات يهدف إلى متابعة سيرها وتطورها ومراقبتها والتدخل كلما اقتضت الضرورة ذلك لإعادة التوازن في القطاع وتوفير مؤشرات كمية ونوعية لتطور الأنشطة داخل القطاعات المذكورة،
- الانطلاق في إنجاز المشاريع المهيكلة: مشروع القاعدة التجارية بسيدي بوزيد والقاعدة التجارية بباجة– سوق الإنتاج للتمور بقبلي – سوق الإنتاج للتمور بتورز – سوق الإنتاج للقوارص بمنزل بوزلفة– مشروع المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية ببن قردان،
- رقمنه مسالك التوزيع للتمكن من الحصول على المعلومات الدقيقة حول حركية المنتجات من ناحية والمخزونات ووضعية التزويد اليومية الخاصة بالمنتجات الأساسية المعدة للإنتاج وللاستهلاك النهائي، من ناحية أخرى،
- الانطلاق في تنفيذ خطة العمل المنبثقة عن دراسة تقييم مناخ التجارة الإلكترونية في تونس،
- دعم ثقة المستهلك في المعاملات التجارية على الخط من خلال إرساء آليات دفع مؤمنة،
- تبسيط إجراءات النظام الخاص المطبق على المنتجات المصدرة إلكترونيا،
- استكمال رقمنة بعض الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية لتحسين مؤشرات التنافسية الدولية ومناخ الأعمال.

تعصير البنية الأساسية

البنية الأساسية للطرقات

تميّزت سنة 2022 بإعطاء الأولوية لتنفيذ المشاريع والبرامج المتواصلة للبنية الأساسية للطرقات إلى جانب الشروع في إنجاز مشاريع جديدة. وقد بلغت الاستثمارات سنة 2022 حوالي 1088 م د بعنوان الطرقات والجسور وحوالي 170 م د بعنوان الطرقات السيارة. وتتمثل أهم الإنجازات في:

- الانتهاء من أشغال الطريق السيارة مدنين– رأس الجدير،
- الانطلاق في أشغال الطريق السيارة ECOSO الرابط بين تونس والقيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة في مستوى أقساطه الأولى الرابطة بين تونس وجلمة بطول 186 كلم،
- الانطلاق في أشغال بناء الوصلة الدائمة لمدينة بنزرت (القسطين الأول والثالث)،
- مواصلة برنامج تهيئة حوالي 654 كلم من الطرقات المرقمة بالإضافة إلى مواصلة أشغال تهيئة الطريق الجهوية رقم 46 بولاية القيروان بطول 12.3 كلم ومواصلة برنامج تدعيم حوالي 188 كلم من الطرقات المرقمة بالإضافة إلى أشغال تدعيم الطريق الحزامية لمدينة قابس بطول 18 كلم،
- الانتهاء من بناء 07 جسور ومواصلة أشغال بناء 12 جسرا والانطلاق في أشغال 12 جسرا بالإضافة إلى مواصلة إنجاز المنشأة الفنية على الطريق الجهوية رقم 128 بقربص،
- مواصلة أشغال تهيئة حوالي 700 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية والانطلاق في أشغال الحصة الثانية لتهيئة 440 كلم من المسالك الريفية موزعة على 21 ولاية،
- إنجاز أشغال تطوير الطريق الوطنية رقم 19 جبل ماطوس بولاية تطاوين على طول 20 كلم.

وتقدّر الاستثمارات المبرمجة في مجال البنية الأساسية للطرقات **لسنة 2023** بـ **1075 م د** بعنوان الطرقات والجسور.

وعلى هذا الأساس، ستشهد سنة 2023 خاصة:

- مواصلة أشغال الطريق السيارة قابس– مدنين ومواصلة الدراسات بالنسبة للطريق السيارة بوسالم–الحدود الجزائرية وربط مدينة الكاف بالطريق السيارة أ3،
- مواصلة أشغال الجزء الأول من مشروع الطريق السيارة ECOSO الرابطة بين تونس وجلمة بطول 186 كلم والانطلاق في أشغال القسط الثاني من الوصلة الدائمة لمدينة بنزرت،
- مواصلة إنجاز برنامج **طرقات تونس الكبرى:** أشغال توسيع المدخل الجنوبي للعاصمة إلى 4x2 مسالك على طول 11.5 كلم (5 أقساط) وأشغال محول على مستوى تقاطع X20–RN7 بمنوبة وإنجاز ممرات علوية على الطريق الحزامية X20 ومضاعفة الطريق المحلية 525 بين ط م 458 والحزامية X20 مع مضاعفة جسر على قنال مجردة،

- مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بولاية نابل بين مدينتي منزل تميم وقليبية وكذلك منعرج جرجيس،
- مواصلة أشغال تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية.

أما بخصوص المشاريع الجديدة وصيانة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية، فسيتمّ خلال سنة 2023 الانطلاق في المشاريع التالية:

- ربط المرفأ المالي الحسيان بشبكة الطرقات،
- مضاعفة الطريق الوطنية 2 إلى 2*2 مسالك على طول 56 كلم بين النفيضة والقيروان،
- تهيئة 230.6 كلم من الطرقات المرقمة بـ 5 ولايات سليانة، سيدي بوزيد، القصرين، القيروان وقفصة،
- تهيئة المسلك المؤدي إلى مائدة يوغرطة بولاية الكاف وتنويره بالطاقة الشمسية،
- اقتناء أراضي وعقارات لفائدة الطريق السيارة بوسالم الحدود الجزائرية جزء بوسالم وفرنانة على طول 39 كلم.

البنية الأساسية للطاقة

سجل ميزان الطاقة الأولية خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 عجزا مردّه الارتفاع في استهلاك الطاقة مقابل تراجع الموارد الطاقية الأولية، مما نتج عنه انخفاض مؤشر الاستقلالية الطاقية. وقد شهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية ارتفاعا ملحوظا لتبلغ مستوى قياسيا يناهز 104.8 دولار/البرميل.

وعرف قطاع المحروقات خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 جملة من الإنجازات تمثلت بالخصوص في:

- إسناد رخصتي بحث عن المحروقات "بير عبد الله" و"جبيل" وامتياز استغلال "زارات الشمالي"،
- حفر بئر تطويرية جديدة وانطلاق أشغال المسح الزلزالي برخصتي "حزوة" و"الواحة".

أما على المستوى الكمي، فينتظر أن تسجل القيمة المضافة للقطاع نسبة نمو سلبية في حدود -12% خلال سنة 2022 وذلك بالاستناد على النتائج التالية:

- **إنتاج** حوالي 1,9320 مليون ط.م.ن من النفط الخام و2,2613 مليون ط.م.ن من الغاز الطبيعي مقابل على التوالي 1,9481 مليون ط.م.ن و2,2334 مليون طن.م.ن سنة 2021،
- **إنجاز** جملة من الاستثمارات تناهز 1150 م د منها 400 م د من طرف المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية.

ومن المنتظر أن تتواصل الجهود خلال سنة 2023 قصد تكثيف أنشطة البحث والاستكشاف من خلال طمأنة الشركاء الأجانب على توفير الأمن والسلامة للمنشآت ومواقع الإنتاج وخلاص الديون المتخلدة بذمة الشركاء

المحليين ومراجعة مجلة المحروقات علاوة على إقرار سياسة ترويجية للقطع الشاغرة في مجال المحروقات على المستويين الداخلي والخارجي لاستقطاب المستثمرين في ميدان استكشاف وإنتاج المحروقات. ومن المنتظر الانتهاء خلال سنة 2023 من مشروع تطوير امتياز نوّارة (جزء تطاوين) لبلوغ مستوى إنتاج بحوالي 600 ألف م^3 يوميا من الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال.

أما على المستوى الكمي، فيتضمن منوال النمو لقطاع المحروقات خلال سنة 2023 تطورا في نسبة النمو بالأسعار القارة في حدود 5,6% وذلك بالاستناد الى التقديرات التالية:

- إنتاج 1,9930 مليون ط.م.ن من النفط الخام و2,1643 مليون طن.م.ن من الغاز الطبيعي مقابل على التوالي 1,932 مليون ط.م.ن و2,2613 مليون طن.م.ن سنة 2022
- إنجاز استثمارات تناهز 475 م د منها 320 م د في مجال تطوير الحقول النفطية.

أما بالنسبة لقطاع التكرير، فقد استمر الانتاج بالمصفاة دون توقّف بوحدة الإنتاج الرئيسيّة (وحدة التقطير الجوّي) خلال السداسي الأول من سنة 2022، في حين شهدت وحدة التهذيب الحفزي (وحدة انتاج البنزين) توقفا بحوالي 15 يوم للصيانة.

وقد تمّ خلال سنة 2022 تفعيل آلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار المواد البترولية في عدة مناسبات مع استئناف نسق الاستهلاك الوطني للمحروقات، مما أثّر على الكميات المنتجة والموردة.

وعلى المستوى الكمي، ينتظر أن يسجل قطاع التكرير سنة 2022 إنتاج حوالي 1,486 مليون طن من المواد البترولية مقابل 1,552 مليون طن سنة 2021 وإنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 115 م د منها 65 م د من طرف الشركة التونسية لصناعات التكرير تتمثل أساسا في:

- الانتهاء من المرحلة الثانية من الدراسات المرتبطة بإنجاز المشروع المحوري لتأهيل وحدة التقطير الجوي.
- استكمال مشروع إرساء التطبيقة الإعلامية المتكاملة والمندمجة للتصرف ERP والعمل على تحسين منظومة التصرف في النظام المعلوماتي بالشركة SIG.
- مواصلة تأهيل وصيانة مستودع خزن المواد البترولية.
- الانطلاق في مشروع إنشاء وحدة معالجة المياه الصناعية المستعملة بالمصفاة.

أما فيما يتعلق بسنة 2023، فمن المنتظر أن تتواصل الجهود لتأمين التزود بالمواد البترولية وذلك من خلال إنجاز مشاريع الصيانة والتأهيل لوحدات الإنتاج والخزن لاسترجاع نسق إنتاج المصفاة.

وعلى المستوى الكمي، ينتظر خلال سنة 2023 إنتاج حوالي 1,363 مليون طن من المواد البترولية مقارنة بـ 1,486 مليون طن خلال سنة 2022 وإنجاز استثمارات بـ 170 م د تتعلّق خاصة بمواصلة تأهيل وحدات الإنتاج وتوسيع طاقة الخزن حيث من المبرمج القيام بالمشاريع التالية:

- تعصير وحدة التهذيب الحفزي،
- إنشاء وحدة جديدة لإزالة الكبريت من الغازوال،
- إنشاء وحدة الأزمرة الجديدة،
- إنشاء وحدة معالجة غاز البترول المسال بالمصفاة في نطاق تطهير بحيرة بنزرت،
- مواصلة مشاريع صيانة وتأهيل وتوسعة مستودع خزن المواد البترولية.

وبخصوص قطاع الكهرباء والغاز، تواصل العمل خلال سنة 2022 لتدعيم إنتاج الكهرباء وتحسين شبكة النقل والتوزيع لتأمين التزوّد بالكهرباء من خلال الانتهاء والتشغيل الصناعي الكامل لمحطّة إنتاج الكهرباء بالدورة المزدوجة رادس "ج" بقدرة 450 ميغاواط، بالإضافة إلى مواصلة إنجاز مشاريع نقل الكهرباء المبرمجة ضمن المخطط الثاني عشر والثالث عشر وتلبية طلبات الربط بالشبكة الكهربائية والغازية وتعزيز الشبكة الوطنية شمال–جنوب وربطها باللزمات الفولطاضوئية.
كما تواصل دعم استثمارات نقل وتوزيع الغاز الطبيعي بالنسبة للاستهلاك المنزلي والصناعي من خلال إنجاز مشروع المخطط المديري للغاز الطبيعي قصد تلبية الطلب المتزايد من خلال ربط قرابة 40 ألف منخرط جديد إضافة إلى مواصلة أشغال الربط بشبكة الغاز الطبيعي للمناطق البلدية المجاورة للأنابيب "المبطوح–جرزونة" و"المبطوح–الخروبة" و"المرناقية–باجة" و"باجة–الدهماني" والمناطق البلدية بكل من سيدي بوزيد وسبيطلة وجلمة وحاجب العيون.
أما على صعيد التقديرات الكمية، فينتظر أن تسجل القيمة المضافة لقطاع الكهرباء والغاز نسبة نمو في حدود 2,5 % خلال سنة 2022 تعود بالأساس الى تحسن مستوى الطلب على الكهرباء حيث من المتوقع إنتاج 20540 ج.و.س من الكهرباء لتغطية الاستهلاك. ومن المنتظر إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 600 م د.
وينتظر أن يسجل قطاع الكهرباء والغاز خلال سنة 2023 تحسنا في الطلب على الكهرباء وتحقيق نسبة نمو بالأسعار القارة بـ 4,0% مقارنة بسنة 2022 وذلك استنادا إلى إنتاج حوالي 21500 ج.و.س.
وبناءا على ذلك، من المنتظر أن تشهد الاستثمارات خلال سنة 2023 نسقا أرفع في إنجاز المشاريع بتقديرات تناهز 770 م د مقابل 600 م د خلال سنة 2022، تتمثل خاصة في:

- مواصلة إنجاز المرحلة الأولى من برنامج الشبكة الذكية بصفاقس،
- مواصلة دعم شبكة الكهرباء الوطنية لاستيعاب الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة،
- مواصلة انجاز مشاريع نقل الكهرباء المبرمجة ضمن المخطط الثالث عشر،
- إنجاز خط هوائي ذو جهد عالي 150 كف بوشمة–ربانة،
- إنجاز محطة كلاسيكية 150/33 كف بقبلي 2،

- مواصلة إنجاز مشروع المخطط المديري للغاز الطبيعي من خلال تزويد عديد المناطق البلدية بالغاز الطبيعي على غرار الجزء الثاني من مشروع أنبوب الغاز الرابط بين تونس –باجة–الدهماني ومواصلة إنجاز مشروع أنبوب الغاز بتطاوين.

السكن والتهيئة العمرانية

تميزت **سنة 2022** بالعمل على مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بقطاع السكن والتهيئة العمرانية، حيث تم الشروع في مراجعة **التشريع الخاص بالبعث العقاري** ومراجعة **مجلة التهيئة الترابية والتعمير** وتطوير **مرصد السكن والعقار** لتوفير معطيات دقيقة حول تطور القطاع.

كما تم الشروع في وضع الإطار القانوني والمؤسساتي لمعالجة البنايات المتداعية للسقوط حيث تمّ إعداد مشروع قانون وإحالته على المصادقة يهدف إلى ضبط الشروط والصيغ والأطراف المتدخلة قصد إخلائها وترميمها أو هدمها وإن اقتضى الأمر انتزاعها، فضلا عن الشروع في إحداث إطار قانوني ومؤسساتي وتشريعي خاص بالسكن المعد للكراء.

وفي مجال التهيئة العمرانية، تراجع نسق المصادقة على أمثلة التهيئة العمرانية إثر صدور القانون الأساسي عدد 29 المؤرخ في 09 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية التي أحالت للبلديات عدة صلاحيات فيما يتعلق بالتصرف في المجال الترابي.

وقد مكن صدور الأمر الحكومي عدد 926 لسنة 2020 المؤرخ في 25 نوفمبر 2020 المتعلق بضبط إجراءات تنسيق الإدارات المركزية ومصالحها الخارجية والمؤسسات والمنشآت العمومية مع البلديات في مجال إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها، من إتمام إجراءات المصادقة على 53 مثال تهيئة عمرانية تخص 42 بلدية، سيتم استغلالها كرصيد عقاري لإنجاز مشاريع سكنية وصناعية وحرفية وسياحية بالإضافة إلى التجهيزات الجماعية والمناطق الخضراء. كما يتم حاليا متابعة 408 دراسة إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية.

وفي إطار مشروع رقمنة الإدارة، يتم حاليا العمل على تركيز منظومة معلومات جغرافية خاصة بأمثلة التهيئة العمرانية لمتابعة النمو العمراني قابلة للاستغلال من طرف العموم، حيث تم تزويد المنظومة إلى غاية الآن بـ 140 مثال تهيئة ممسوحة ضوئيا وبـ 100 مثالا في صيغة رقمية.

أما بالنسبة للسكن، فقد شهدت هذه الفترة إنجاز **البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي** حيث تم إيواء حوالي 6100 عائلة إلى حدود نهاية 2021.

كما تميزت سنة 2022 بمواصلة تنفيذ **برنامج المسكن الأول** الذي يهدف إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل على تمويل اقتناء مساكنهم المنجزة من قبل الباعثين العقاريين أو من قبل الخواص من غير الباعثين العقاريين

والتي لا يتجاوز ثمن التفويت فيها 220 أ د. وقد انخرط في البرنامج 17 بنكا ساهم في اسناد قروض التمويل الذاتي لحوالي 1909 منتفعا بقيمة 53.6 م د.

وبلغت مساحة الأراضي الصالحة للبناء حوالي 350 هك منها حوالي 90 % تم توفيرها عن طريق القطاع الخاص. كما تولت الوكالة العقارية للسكنى خلال سنة 2022 بيع حوالي 38 هك بقيمة تناهز 147 م د.

وعلى مستوى تمويل السكن الاجتماعي، أسند صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء 458 قرضا لتمويل مساكن بقيمة 38 م د إلى جانب المصادقة على تمويل 850 مسكنا فرديا وجماعيا بكلفة جملية تقدر بـ 140 م د. أما على مستوى تأهيل وتحسين ظروف السكن، فقد شهدت سنة 2022 تدعيم تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن حيث بلغت جملة تدخلاته 10 م د.

وبلغت جملة الاستثمارات في مجال السكن حوالي 3700 م د سنة 2022 مكّنت من إنجاز ما يقارب 34 ألف وحدة سكنية منها 78% عن طريق الأسر و20% عن طريق الباعثين العقاريين الخواص. أما الباعثون العقاريون العموميون، فقد انحصر تدخلهم في حدود 2%، حيث بلغ عدد المساكن المنجزة 989 وحدة سكنية باستثمارات جملية بقيمة 76.6 م د.

وستشهد سنة 2023 مواصلة تنفيذ مختلف الإصلاحات الرامية إلى النهوض بقطاع السكن من خلال توفير الأراضي الصالحة للبناء حيث ستتولى الوكالة العقارية للسكنى اقتناء حوالي 66 هك بقيمة 36 م د واستثمار 85.4 م د في مجال أشغال التهيئة وبيع حوالي 53 هك بقيمة 147 م د فضلا عن التدخل لإزالة 3567 مسكنا بدائيا في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي ومواصلة إنجاز 3730 مسكنا ومقسما اجتماعيا بكلفة 315 م د.

وعلى هذا الأساس، يتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات في مجال السكن حوالي 3400 م د مخصصة لإنجاز ما يقارب 29 ألف مسكنا منها 80% عن طريق الأسر.

أما في مجال التهيئة العمرانية، فستشهد سنة 2023 تغطية الأراضي العمرانية بمسوحات طبوغرافية وصور جوية رقمية ومواصلة إعداد ومراجعة مخططات التهيئة العمرانية وإعداد خرائط رقمية بقياسي 1/2000 و1/5000 للمدن.

كما سيتواصل إعداد الدراسات النموذجية وإنجاز الأشغال المتعلقة بالشبكات الجيوديزية وقيس الارتفاع والجاذبية ومواصلة المراحل النهائية لدراسة تركيز منظومة معلوماتية جغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية ومواصلة مشروع رقمنة أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات، بالإضافة إلى مواصلة دراسة تركيز منظومة معلوماتية جغرافية لمتابعة النمو العمراني حيث من المتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات في مجال التعمير حوالي 6 م د.

تهيئة المناطق الصناعية

ارتكزت المقاربة المعتمدة من قبل الدولة في مجال البنية الأساسية الصناعية على تكريس مبدإ التمييز الايجابي من خلال إعطاء الأولية خاصة لبرنامج تهيئة المناطق الصناعية بمناطق التنمية الجهوية بهدف توفير الظروف المثلى للاستثمار الخاص وتوفير فرص شغل جديدة بهذه المناطق والحد من التفاوت بين الجهات.

إنجازات سنة 2022:

قامت الوكالة العقارية الصناعية إلى حدود موفى شهر سبتمبر 2022 باستكمال أشغال تهيئة 9 مناطق صناعية تمسح 208 هك منها 5 بمناطق التنمية الجهوية على مساحة 105 هك وهي القصرين 3 (20 هك) وتاجرة 2 (20 هك) ولسودة 2 (10 هك) وقابس 3 (50 هك) وحمام الزريبة 4 القسط الثاني (40 هك) والوسلاتية على مساحة (15 هك) وبوفيشة توسعة (10 هك) والمغيرة 5 (23 هك) (أشغال ردم أرضية المنطقة) وبني خلاد (20 هك).

كما تواصلت تهيئة 8 مناطق صناعية على مساحة 280 هك منها 6 بمناطق التنمية الجهوية تمسح 210 هك وهي السبيخة 2 (100 هك) والوسلاتية (15 هك) وجلمة (15 هك) والنفيضة 3 (50 هك) والارتياح 2 (20 هك) وسيدي عاشور (20 هك) وأم العظام (50 هك) والكاف توسعة (10 هك)، بالإضافة إلى تواصل إعداد الدراسات الخاصة بـ 19 منطقة صناعية بمناطق التنمية الجهوية على مساحة تقدر بـ 692 هك.

وفي مجال إعادة تهيئة المناطق الصناعية المتواجدة وتأهيل البنية الأساسية داخلها، تمّ :

- استكمال أشغال تهيئة المنطقة الصناعية بزغوان،
- مواصلة أشغال إعادة تهيئة عقارب وجبل الوسط،
- إعداد دراسات إعادة تهيئة مناطق سيدي بوزيد وقبلاط وبوحجلة،
- مواصلة إعداد الدراسات الخاصة بإعادة تهيئة منطقتين صناعيتين (الغرابة والصخيرة).

أما بالنسبة لسنة 2023، فمن المتوقع الانتهاء من تهيئة (8) مناطق صناعية على مساحة 275 هك منها (6) بمناطق التنمية الجهوية تمسح حوالي 205 هك وهي السبيخة 2 (100 هك) ومن ولاية القيروان وجلمة (15 هك) وأم العظام (50 هك) من ولاية سيدي بوزيد والارتياح 2 (20 هك) من ولاية جندوبة والكاف توسعة (10 هك) من ولاية الكاف وبوعرادة 2 القسط الثاني (10 هك) ومنطقتين على الشريط الساحلي وتونس الكبرى تخص كل من سيدي عاشور (20 هك) من ولاية منوبة والمنطقة الصناعية النفيضة 3 (50 هك) هذا بالإضافة إلى الانطلاق في أشغال تهيئة المنطقة الصناعية رأس المرج من ولاية المنستير.

المسائـل العقاريـة

في إطار الحرص على تطوير التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع المسائل العقارية، تميزت سنة 2022 بإصدار المرسوم الرئاسي عدد 65 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية والأمر الرئاسي عدد 501 لسنة 2022 المؤرخ في 23 ماي 2022 يتعلق بضبط شروط وإجراءات التفويت بالدينار الرمزي لفائدة الوكالة العقارية الصناعية في العقارات التابعة لملك الدولة الخاص لإنجاز وتهيئة المناطق الصناعية.

كما شهدت سنة 2022 إعداد عديد المشاريع النصوص القانونية ذات الصبغة التشريعية والترتيبية التي تهدف إلى تطوير المنظومة القانونية الحالية والارتقاء بأداء القطاع في مختلف مجالات تدخله:

- المجلة الموحدة لأملاك الدولة والتي ستمثل نص مرجعي موحد وجامع لمختلف الأحكام القانونية لملك الدولة،
- مرسوم يتعلق بتنقيح القانون عدد 78 لسنة 1991 المتعلق بضبط شروط التفويت في العقارات المكتسبة من طرف الدولة والخاضعة للاتفاقيات المبرمة بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية يتعلق بتحديد الأثمان عند التفويت لفائدة المنتفعين،
- أمر رئاسي يتعلق بكيفية التفويت في المكاسب المنقولة التابعة للدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
- أمر رئاسي يتعلق بضبط الشروط والحقوق والالتزامات التي يخولها إسناد الأراضي الدولية غير الفلاحية بصيغة الكراء طويل الأمد أو بالدينار الرمزي.
- أمر رئاسي يتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 المتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية الاستشارية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومشمولاتها،
- أمر رئاسي يتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018 المؤرخ في 7 جوان 2018 المتعلق بضبط صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص،
- أمر رئاسي يتعلق بضبط شروط وإجراءات تخصيص العقارات الراجعة لملك الدولة الخاص غير الفلاحي والأحكام الخاصة بالمساكن الوظيفية والمباني الإدارية الراجعة للدولة،
- أمر رئاسي يتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1017 لسنة 2011 المؤرخ في 21 جويلية 2011 والمتعلق بتنظيم وضبط مشمولات الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية.

وقد مكنت الإصلاحات المتخذة والإنجازات المسجلة خلال سنة 2022 من تحقيق المؤشرات التالية:

- إصدار 10 أوامر إنتزاع لفائدة المصلحة العامة لإنجاز المشاريع العمومية على مساحة 794 هك،
- إصدار 31 مقرّر تفويت في عقارات راجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب،

- إصدار 40 قرار تخصيص على مساحة تقدر بـ 26 هك لفائدة 13 وزارة،
- المصادقة على 45 عقدا على مساحة 709 هك في إطار تسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية،
- إبرام 6 عقود كراء لفائدة شركة إحياء وتنمية فلاحية و36 عقد كراء على مساحة 506 هك لفائدة فلاحين شبان و2 عقود لفائدة المتعاضدين على مساحة 26 هك و107 عقد كراء بالمراكنة والإشهار والمزاد العلني على مساحة 462 هك،
- إبرام 33 عقد لتسوية الوضعية العقارية للتجمعات السكنية المقامة على أراضي تابعة لملك الدولة الخاص،
- مواصلة برنامج تسوية الوضعية العقارية للتجمعات السكنية المقامة على أراضي تابعة لملك الدولة الخاص،
- إبرام 33 عقد كراء ضيعات دولية فلاحية،
- مواصلة التصدي للإعتداءات على العقارات الدولية من خلال العمل على مزيد تفعيل الآليات الكفيلة بحمايتها،
- إسترجاع 59 عقار دولي مستغل بصفة غير قانونية على مساحة 6914 هك.

وينتظر أن تشهد سنة **2023:**

- مواصلة العمل على إتمام إجراءات المصادقة على مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية التي تم الانتهاء من صياغتها في إطار تطوير المنظومة القانونية للقطاع،
- مواصلة توفير وتأمين الرصيد العقاري الدولي وتوظيفه لفائدة المستثمرين العموميين والاقتصاديين من خلال تكثيف عمليات استقصاء وتحديد وتسجيل أملاك الدولة العقارية واقتناء وانتزاع العقارات اللازمة لإنجاز المشاريع العمومية، حيث من المنتظر إصدار حوالي 25 أمر انتزاع على مساحة 3116 هك،
- مواصلة مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة وبرمجة تطعيمها بـ 10000 هك من العقارات الدولية،
- مواصلة برنامج التسجيل والتحديد العقاري لملك الدولة الخاص وتحيين قاعدة البيانات للرصيد العقاري،
- مواصلة تسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية،
- تكثيف عمليات تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب،
- متابعة استخلاص مستحقات الدولة المتأتية من بيع وكراء العقارات الفلاحية وغير الفلاحية وتسوية وضعيات المستغلين بصة قانونية لعقارات دولية فلاحية،
- إنجاز 90% من مجموع طلبات الاختبار،
- إحداث حوالي 54 ألف رسم عقاري،
- تأهيل نظامي التصرف المندمج في أملاك الدولة SAIBE I وSAIBE II بالاعتماد على تقنيات حديثة ومتطورة،
- تطوير المنظومة الشاملة لبيانات السجل العقاري في نسختها الثالثة (SIF III) والإنتقال نحو إدارة متشابكة تكرس التبادل البيني بين هياكل المجال العقاري،
- تقليص آجال إسداء الخدمات العقارية من خلال تكريس الخدمات الفورية بالديوان الوطني للملكية العقارية،

- الترفيع في نسبة الرسوم العقارية المرقمنة،
- جرد 1500 أصل ثابت من الأصول المادية للدولة وتقييم 3000 عقار دولي،
- مواصلة مشروع "إنجاز تقسيمات مقطعية" قابلة للاستغلال لجلب الاستثمارات والتحكم في مخزون المواد الإنشائية وترشيد استهلاكها وبالتالي الترفيع في نسبة العقارات الموظفة.

الباب الثاني

دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال والنهوض بالتجديد والابتكار

يمثل الرفع من نسق الاستثمار الخاص بعنصريه الداخلي والخارجي أحد أهم ركائز خلق الثروة ودفع التشغيلية وهو ما يتطلب مناخ أعمال يعتمد في مقوماته على مبادئ الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد والشفافية في المعاملات وتبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها وحذف التراخيص الإدارية المسبقة وإرساء الترابط البيني بين مختلف الهياكل العمومية المعنية بالاستثمار والتوجه نحو اقتصاد المعرفة وخلق جيل جديد من المؤسسات الصغرى والمتوسطة ذات القيمة المضافة العالية التي من شأنها ضمان ريادة تونس في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وعلى الرغم من الضغوطات والأزمات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الفترة الحالية في ظل الأثار المترتبة عن جائحة كوفيد 19 والأزمة الأوكرانية–الروسية، فقد تم العمل خلال سنة 2022 على دعم الإصلاحات الهيكلية لمناخ الأعمال لتحويل هذه الأزمات إلى فرص للاستثمار المحلي والخارجي. وينتظر أن تتميز سنة 2023 بتسريع نسق الإصلاحات الرامية إلى توفير بيئة ملائمة للاستثمار وتكريس مبادئ الحرية والمنافسة النزيهة ودعم مسار الرقمنة ودفع الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية والواعدة.

أهم الإصلاحات المعتمدة سنة 2022 لدفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

شهدت سنة 2022 اعتماد عدة تدابير تشريعية وإجرائية لتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الموقع الاستراتيجي لتونس في الخارطة العالمية للاستثمار كوجهة واعدة للاستثمار المحلي والخارجي على حد السواء.

وفي هذا الإطار، تم العمل خلال سنة 2022 على إرساء حوكمة جديدة لوضع الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحسين مناخ الأعمال على المستويين التشريعي والإجرائي وإقتراح آليات مستحدثة تعتمد على التكنولوجيات الحديثة مع الاعتماد في ذلك على تمشي تشاركي في إطار **الحوار الذي تم اطلاقه منذ بداية السنة بين القطاع العام والقطاع الخاص** والذي ساهم فيه مختلف ممثلي الهياكل العمومية والمنظمات المهنية والخبراء.

ولبلوغ الأهداف المرجوة، تم العمل على ثلاثة (3) واجهات لتحديد أهم العوائق التي تحول دون بلوغ النسق المرجو للاستثمارات الخاصة:

- **التقييم الذاتي**: تقوم به مختلف المصالح العمومية والهيئات المتداخلة في منظومة الاستثمار من خلال دراسة مردودية الخدمات المسداة للفاعلين الاقتصادين وأثر الإجراءات المعتمدة والتشاريع الجاري بها العمل لحوكمة مناخ الأعمال وذلك بالاستئناس بالدراسات والاستبيانات الدورية التي ينشرها المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونس للقدرة التنافسية والدراسات الكمية. وفي هذا الإطار.

وقد عملت مختلف الهياكل الشريكة في إطار فرق عمل متخصصة على تقديم جملة من الإصلاحات التزمت بتنفيذها ونذكر بالخصوص رقمنة بعض الخدمات الإدارية على غرار حجز الاسم التجاري على موقع السجل الوطني للمؤسسات، كما أطلقت الإدارة العامة للجباية جملة من الخدمات الجديدة ضمن الحساب الجبائي على الخط.

- **الإصلاح بالاستئناس بالتجارب المقارنة:** تم إعداد دراسة مرجعية لأهم التشاريع والتراتيب والإجراءات التي تعتمدها البلدان الرائدة في مجال استقطاب الاستثمار والتي تتميز ببيئة ملائمة لمناخ الأعمال وتتصدر ترتيب أهم مؤشرات التنافسية الاقتصادية الدولية، وساهمت الدراسة المذكورة في تحديد جملة من الإصلاحات التي مكنت الدول التي عملت على إرسائها من تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص آجال أداء الخدمات والضغط على تكلفتها. ومن أهم الإجراءات التي تم اعتمادها في هذا المجال حماية المستثمرين الأقلية وإصدار النص القانوني المتعلق بتنظيم وإحداث شركات الاستعلام الائتماني ووضع حزمة جديدة من خدمات ديوان الملكية على الخط.
- **الحوار بين القطاع العام والخاص** لتحسين مناخ الأعمال: تم تكوين ثلاثة عشرة (13) فريق عمل «Task Force»: في المجالات المتعلقة ببعث المشروع والمبادرة الخاصة، الخدمات العقارية والبلدية والربط بالشبكات العمومية ومنظومة الصفقات العمومية، النفاذ للتمويل وتراتيب الصرف، الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار وحرية الاستثمار، التجارة عبر الحدود واللوجستيك، المنظومة الجبائية والمنظومة الاجتماعية واقتصاد المعرفة، والتشغيلية.
- تنظيم ورشات عمل متخصصة حسب المؤشرات: تجمع ممثلين من القطاع الخاص (المنظمات الوطنية والهياكل المهنية والغرف المشتركة) والهياكل العمومية المعنية بمناخ الأعمال،
- تنظيم لقاء بين القطاع العام والخاص يوم 31 مارس 2022 بدار الضيافة وبلورة جملة من مقترحات الإصلاحات بصفة تشاركية. (140 مقترح إصلاح)
- إعداد قاعدة بيانات موحدة تتضمن مقترحات القطاع الخاص لتحسين مناخ الأعمال ودفع الاستثمار (250 مقترح إصلاح)
- ترتيب مقترحات الإصلاحات حسب الأولويات (40 إجراء) ورزنامة التنفيذ (جوان – ديسمبر 2022): الدفعة الأولى من إصلاحات مناخ الأعمال
- إعداد الدراسة المرجعية للتجارب المقارنة مفصلة حسب المؤشرات «Benchmark»،
- تقديم مخرجات حوار القطاعين العام والخاص يوم 15 جوان 2022بمدينة الثقافة، تم خلاله عرض بطاقات مشاريع الإصلاحات المبرمجة لمناقشتها والتفاعل بشأنها مع القطاع الخاص،

- تمت المصادقة على سبعة وعشرين (27) إجراء إصلاح خلال مداولات مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 03 أكتوبر 2022، تمثل الدفعة الأولى من الاجراءات المقررة لتحسين مناخ الأعمال في المجالات ذات العلاقة ببعث المشاريع الاقتصادية وتشجيع المبادرة الخاصة ونقل الملكية والربط بالشبكات العمومية وتراتيب الصرف والصفقات العمومية بالإضافة إلى حزمة من الإجراءات الرامية لتخفيف العبء الجبائي وتسهيل النفاذ للتمويل.

27 إجراء تم إقرارها في إطار الدفعة الأولى من إصلاحات تحسن مناخ الأعمال والمزمع إرسائها قبل موفى 2022
1. اعتماد منظومة معلوماتية وطنية موحدة ومتشابكة تجمع كل المعطيات العقارية
2. تبسيط ورقمنة مختلف الإجراءات المتعلقة بنقل الملكية
3. وضع خارطة رقمية للأرضى المعدة للاستثمار فى تونس
4. التسريع فى مراجعة وإصدار أمثلة التهيئة الترابية
5. إطلاق بوابة رقمية للتصرف فى منظومة رخص البناء
6. تبسيط ورقمنة مطالب الربط بشبكة الكهرباء والغاز بالنسبة للمستثمرين
7. مراجعة الأمر الحكومى عدد 389 لسنة 2017 والمتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة فى إطار قانون الاستثمار وإصدار دليل إجراءات
8. توحيد وتعميم التصنيفة التونسية للأنشطة على جميع الهياكل العمومية المعنية بالاستثمار
9. مراجعة قائمة القطاعات ذات الأولوية لمزيد توجيه الحوافز للقطاعات الواعدة
10. مراجعة تركيبة ومهام لجنة إسناد التراخيص بالهيئة التونسية للاستثمار
11. إعداد برنامج لمرافقة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المحدثة خلال الثلاثة سنوات الأولى من النشاط
12. إعداد خارطة وطنية للموارد البشرية حسب التوزيع الجغرافى والاختصاص/المهن
13. وضع منظومة وطنية للتأهيل المهنى (تكوين تكميلى، التأقلم، تغير المسار المهنى)
14. وضع منظومة يقظة واستشراف لحاجيات سوق الشغل من الاختصاصات الجديدة والكفاءات
15. تحديث حوكمة الموانئ البحرية التجارية وتمكين إدارة الميناء من أكثر مرونة فى التسيير.
16. إحداث إطار قانونى للوجستيك
17. إدراج خدمات جديدة لبوابة التجارة الخارجية (pce.tn) على غرار قاعدة بيانات للنصوص القانونية المتعلقة بالتصدير والتوريد
18. مراجعة آليات تدخل الصندوق التونسى للاستثمار
19. إعداد بوابة وطنية رقمية للتجديد
20. تمكين البنوك المحلية من تمويل مصاريف الاستثمارات والنشاط بالعملة الأجنبية
21. مراجعة مفهوم الإقامة الوارد بمجلة الصرف
22. تخفيف المراجعة الجبائية
23. إرساء التبادل البينى للمعطيات بين الإدارة العامة للجباية وبقية الهياكل العمومية
24. إدراج خدمات جديدة لمنظومة الحساب الجبائي على الخط
25. تنقيح قانون الشركات الناشئة Startup Act 2.0
26. وضع مناخ أعمال محفز على الاستثمار فى اقتصاد المعرفة (البحث والتطوير)
27. إعداد برنامج لمرافقة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المحدثة خلال الثلاثة سنوات الأولى من النشاط

وبالتوازي، تم العمل على تشريك القطاع الخاص في مسار إعداد جملة من الإصلاحات والتشريعات لتحسين مناخ الاستثمار في إطار المجلس الاستراتيجي المحدث لدى الهيئة التونسية للاستثمار والذي ساهم في إثراء جملة من القوانين التي تم إصدارها خاصة المرسوم 68 اسنة 2022 المتعلق بأحكام خاصة لتحسين إنجاز المشاريع الخاصة والعمومية.

كما تميزت سنة 2022 بإصدار عديد التشريعات الداعمة لروح المبادرة ومنها بالخصوص:

- المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالشركات الأهلية والذي يهدف بالأساس إلى إحداث نظام قانوني خاص بهذه الشركات يقوم على المبادرة الجماعية والنفع الاجتماعي ويمكن خاصة من بعث المشاريع الاقتصادية استجابة لاحتياجات المتساكنين وتماشيا مع خصوصية الجهة المعنية.
- المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة والذي يهدف الأساس إلى معالجة أهم الصعوبات التي تعترض إنجاز المشاريع العمومية والمشاريع الخاصة.
- الأوامر التطبيقية للقانون عدد 37 لسنة 2020 المؤرخ في 6 أوت 2020 المتعلق بالتمويل التشاركي والمتعلقة بتنظيم نشاط التمويل التشاركي عبر الهبات والتبرعات وعبر القروض وعبر الاستثمار في أوراق مالية.

أهم إجراءات المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة

يندرج المرسوم المتعلق بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة في إطار تجسيم الإجراءات العاجلة لتنشيط الاقتصاد (43 إجراء) وتأمين دخولها حيز التنفيذ تدريجيا فى غضون سنة 2022.
وتهدف الأحكام الواردة بالمرسوم إلى معالجة الإشكاليات المعطلة لمشاريع الاستثمار في القطاعين العمومي والخاص وتوفير مناخ أفضل لتعزيز جاذبية تونس كوجهة استثمارية واعدة.
ويتضمّن المرسوم اهمّ الاحكام التالية:

1. **تسريع إنجاز المشاريع العمومية والأفضلية الوطنية:**

- إحداث لجنة عليا يشرف عليها رئيس الحكومة لإقرار الحلول الملائمة للإشكاليات المعطلة للمشاريع العمومية،
- ضبط أجل بـ3 أشهر للبت فى مطالب تغيير صبغة الأراضى الفلاحية،
- منح الأفضلية بنسبة 20% لعروض المؤسسات التونسية وللمنتجات والخدمات ذات المنشأ التونسي،
- تخصيص حصة 10% من القيمة التقديرية للصفقات لفائدة المؤسسات الناشئة والشراءات المجددة،
- تيسير تنفيذ الصفقات العمومية باعتماد صيغة المفتاح فى اليد وتمكين الهياكل العمومية من تعيين خبراء أو مكاتب مساندة فنية لتنفيذ الصفقات العمومية،
- تيسير إدراج ملفات العروض بمنظومة الشراء العمومى على الخط.

2. دفع الاستثمارات في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومشاريع الطاقات المتجددة:

- تيسير إجراءات إنجاز المشاريع بنظام اللزمات وعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص،

- الترخيص بإنجاز مشـــاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة على أجزاء من ملك الدولة الفلاحى وغير الفلاحى أو الجماعات المحلية على وجه الكراء مع اقتصار الحق العينى على البنايات والمنشآت والتجهيزات،
- التنصـيص على إسـناد الموافقات على مشـاريع إنتاج الطاقات المتجددة للاسـتهلاك الذاتي بمقرر من الوزير المكلف بالطاقة وفق رأي مطابق للجنة الفنية.

3. دفع الاستثمار في قطاعات الفلاحة والصناعة وتطوير البنية التحتية والتكنولوجية:

- تيسير الاستثمار من قبل الشركات فى القطاع الفلاحى
- تمكين الوكالة العقارية الصـناعية من الانتفاع بالعقارات على ملك الدولة الخاص أو الجماعات المحلية وفق شروط،
- تهيئة مناطق صناعية متطوّرة ومندمجة، تستجيب للمواصفات ولحاجيات المستثمرين لا سيما الباعثين الشبان والمؤسسات الناشئة،
- تمكين الأقطاب التكنولوجية والمركبات الصـناعية من الانتفاع بحوافز الاسـتثمار والنفاذ إلى المدخرات العقارية الصناعية مع تيسير انتصابها في مناطق التنمية الجهوية.

4. أحكام أفقية لدفع الاستثمار:

- تمكين باعثى المناطق الحرة التجارية من حوافز الاستثمار،
- إحداث جهاز للدفاع التجاري لحماية الصناعات التونسية من الأنشطة غير المشروعة عند التوريد،
- إسناد بطاقات إقامة للمستثمرين الأجانب لمدة 5 أو 10 سنوات وفق شروط معينة،
- منح حق مواصـلة الانتفاع بالحوافز المالية لمشـاريع الاسـتثمار فى صـورة إحالتها وفق نفس الشـروط الأصلية،
- إحداث خطة الموفق الاســـتثماري للقيام بعمليات الوســـاطة بين المســـتثمر والهياكل الإدارية لفض الخلافات بينهما،
- إنشاء وحدة استشارية تعنى بدراسة الأثر للنصوص القانونية والترتيبية في المجال الاقتصادي.

وفي نفس الإطار، تم العمل على **مزيد تحرير المبادرة الخاصة والتقليص من القيود المكبلة لاستثمار** من خلال إصدار قائمة ثانية من التراخيص التي تم حذفها (25 ترخيصا) بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 317 لسنة 2022.

وعلى مستوى توفير المعلومة للمستثمر ورقمنة الخدمات، انطلق العمل بالمنصّة الرقمية "النفاذ إلى السوق" www.market-access.gov.tn/fr، والتي توفر قاعدة معطيات محيّنة حول تراخيص تعاطي الأنشطة والتراخيص الادارية وكرّاسات الشروط وكل الشروط والإجراءات والآجال المرتبطة بإسناد التراخيص.

كما تم إطلاق الدليل التفاعلي للمستثمر guide.tia.gov.tn في أربع لغات بهدف تقديم المعلومات الأساسية حول مناخ الاستثمار ومسار الاستثمار والفرص الاستثمارية بصفة مبسطة وتفاعلية مع توفير مرافقة مشخصة في كل مجال.

وفي نفس الإطار، تم العمل على تطوير المنصة الرقمية للمستثمر المركزة لدى الهيئة التونسية للاستثمار وذلك بإثراء الخدمات المسداة وتحسينها من خلال:

- مشروع الترابط البيني بين مختلف الأنظمة المعلوماتية لرقمنة مسار التكوين القانوني للشركات بصفة كلية (الربط البيني مع السجل الوطني للمؤسسات والإدارة العامّة للأداءات فيما يخص التكوين القانوني للمؤسسات) وقد أفضت مختلف الاجتماعات الى تحديد الحاجيات الفنية والتقنية لإرساء هذا الترابط لغاية تسهيل الخدمة للمستثمر والإدارات المتدخلة في معالجة المطالب.
- تطوير خدمة تبادل المعطيات بين المنصة والنظام المعلوماتي للسجل الوطني للمؤسسات للتثبت من حجز الاسم الاجتماعي والتجاري وهوية المؤسسة أو الشخص المعنوي، وذلك في إطار تقليص الوثائق المستوجبة في معالجة الملفات.
- إتمام عملية رقمنة خدمة إيداع ومعالجة مطالب الإحاطة بالنسبة للمشاريع ذات الأهمية الوطنية على ان يتم توفيرها على الخط قبل موفي 2022.

المنصة الوطنية للاستثمار

تشمل الخدمات التي يتم إسداؤها عبر المنصة الالكترونية المركزة لدى الهيئة التونسية للاستثمار خاصة ما يلي:

- **التصريح بالاستثمار:** مرقمنة بصفة كلية (استعمال تقنية الدفع الالكتروني وتقنية الختم الالكتروني المرئي لشهادة التصريح بالاستثمار)
- **إيداع ملفات التكوين القانوني للشركات:** خدمة مرقمنة مع مواصلة العمل على الربط البيني مع الإدارات العمومية المتدخلة.
- **معالجة عرائض المستثمرين:** مرقمنة بصفة كلية.
- **معالجة مطالب الحصول على التراخيص:** خدمة الايداع والمعالجة مرقمنة مع مواصلة العمل على الربط البيني بين الإدارات.
- **معالجة مطالب الحصول على المنح والحوافز:** تم تطوير وإتاحة الخدمة عن بعد للمستثمرين منذ جوان 2019 لإيداع مطلب الحصول على الحوافز عن بعد.
- **معالجة مطالب الحصول على المنح والحوافز الخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الوطنية:** تم تطوير وإتاحة الخدمة عن بعد للمستثمرين منذ جوان 2019 لإيداع مطلب الحصول على الحوافز عن بعد.
- **مطالب الانخراط بنظام الضمان الاجتماعي:** خدمة الايداع مرقمنة مع مواصلة العمل على رقمنة إجراءات المعالجة والربط البيني بين الإدارات.
- **مطالب الحصول على شهادة إقامة أو تجديدها لفائدة المستثمرين:** مرقمنة بصفة كلية.
- **مطالب الحصول على معرف ديواني:** خدمة الايداع ومعالجة الملفات مرقمنة مع مواصلة العمل على الربط البيني بين الإدارات المتدخلة.

من ناحية أخرى، شهدت سنة 2022 الشروع في **تقييم قانون الاستثمار** بما يسمح من رصد النقائص المسجلة واقتراح الحلول القانونية والاجرائية لتحسين مردودية مؤسسات الإحاطة واستغلال الفرص الاستثمارية الجديدة والتوجهات الجديدة للشركات الكبرى في العالم لإعادة التموقع وذلك نتيجة الانعكاسات المترتبة عن جائحة COVID-19.

وبهدف استقطاب وجلب مشاريع استثمارية مهيكلة لبلادنا لاسيما في إطار برامج إعادة التوطين (Relocalisation) لكبرى المجمعات العالمية، تميزت سنة 2022 بالشروع في إنجاز **خارطة الطريق الاستثمارية في عدد من القطاعات الاستراتيجية** (مكوّنات السيارات، مكونات الطائرات، الطاقات المتجددة، القطاع الرقمي والصناعات الصيدلية والبنية الأساسية) وذلك بناء على مقاربة تشاركية بين ممثلي القطاع العام والقطاع الخاص. وتم في هذا المجال تحديد 39 إجراء إصلاحي تتعلق بتحسين مقترحات القيمة (les propositions de valeurs) للقطاعات المذكورة وضبط برامج العمل والجدول الزمني المتعلق بتنفيذ مختلف الإجراءات المقترحة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة خلال هذه السنة لتحسين مناخ الأعمال ودفع الاستثمار، تبقى هناك عديد المجالات القابلة للتحسين والتطوير خاصة على مستوى تحسين جودة التشريعات وتعزيز قواعد المنافسة الشريفة وتحرير المبادرة الخاصة وتيسير إجراءات الاستثمار ورقمنتها وتطوير البنية الأساسية واللوجستية ودعم الكفاءات البشرية.

أهم الإصلاحات المرسومة سنة 2023

سيتم العمل خلال سنة 2023 على تسريع نسق الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين في موقع تونس في الخارطة العالمية للاستثمار.

وتعتمد الخطة الإصلاحية في الغرض على المحاور الأساسية التالية:

- تحسين مناخ الأعمال،
- تطوير المنظومة التشريعية للاستثمار ودعم القطاعات الواعدة،
- تحرير المبادرة الخاصة وتيسير النفاذ إلى السوق،
- تطوير الخدمات الموجهة للمستثمرين ورقمنتها،
- تحسين أداء منظومة الإحاطة بالمستثمرين،
- الترويج لموقع تونس وتدويل الاستثمار التونسي نحو الأسواق الخارجيّة.

تحسين مناخ الأعمال. سيتم العمل على إقرار دفعة ثانية من إصلاحات تحسين مناخ الأعمال والتي تضم حوالي 120 إجراء من المزمع تنفيذها خلال سنة 2023، تتعلق بمراجعة بعض مقتضيات مجلة الشركات التجارية في اتجاه احداث صنف جديد من الشركات لا سيما الشركات ذات الشكل المبسط والعمل على تكوين القضاة في المسائل الاقتصادية وإحداث قطب خاص بالنزاعات التجارية إلى جانب تعزيز الدوائر التجارية في المحاكم.

كما ستتم مواصلة رقمنة الخدمات المتعلقة بالإجراءات الديوانية والمينائية، بالإضافة إلى برمجة جملة من الإصلاحات تهم الجوانب اللوجستية على غرار إعادة هيكلة الموانئ التجارية والشروع في إدراج المنافسة في التصرف فيها.

أما في إطار دفع التشغيلية فمن المبرمج احداث آلية التكوين بالتناوب والتي تتيح الجمع بين المسارات الأكاديمية والمهنية، وإطلاق برنامج تكوين قصير المدى لبناء قدرات الباحثين عن الشغل وتسريع إدماجهم في سوق الشغل.

وفيما يتعلق بالنفاذ للتمويل سيتم العمل على إعتماد تدخل مالي لتوفير الإمكانيات المالية على مستوى الأموال الذاتية والإقراض البنكي وذلك بين 50 الى 250 ألف دينار.

وبالتوازي، سيتم إعداد خارطة طريق لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2024-2025 والتي تهم مشاريع إصلاحات مناخ الأعمال على المدى المتوسط والبعيد وتشمل بالأساس مراجعة المنظومة الجبائية وتحديث البنية التحية للموانئ التجارية واستكمال الترابط البيني بين مختلف الهياكل العمومية.

تطوير المنظومة التشريعية للاستثمار ودعم القطاعات الواعدة. على ضوء التقييم المنجز لقانون الاستثمار ونصوصه التطبيقية، سيتم العمل على تطوير المنظومة القانونية للاستثمار خاصة في اتجاه:

- تكريس مبدأ حرية الاستثمار،
- استهداف القطاعات ذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي المرتفع بما في ذلك استغلال الفرص الجديدة في إطار توجه عدد من الشركات العالمية الكبرى لإعادة توطين بعض مشاريعها "Relocalisation".
- تبسيط الوثائق المستوجبة لإنجاز المشاريع (شهادة التصريح بالاستثمار، الإضبارة الموحدّة للتكوين القانوني للمؤسسات، ...)
- توحيد كافة التصنيفات المتعلقة بالاستثمار من قبل مختلف كل الهياكل المعنية،
- اعتماد دليل الإجراءات للحصول على منظومة الحوافز،
- تبسيط الحوكمة الحالية للاستثمار من خلال توضيح دور كل هيكل وخلق تكامل فيما بينها خدمة للمستثمر.

كما سيتم العمل على تطوير المنظومة التشريعية والمؤسساتية للنهوض بالمؤسسات الناشئة StartupAct والتوجه نحو توفير حوافز إضافية لخلق المؤسسات الجديدة والتجديد.

وبالتوازي، ستشهد سنة 2023 تطبيق جملة من الإجراءات لبرامج العمل المرسومة بخارطة الاستثمار للقطاعات الاستراتيجية بما يساهم في الارتقاء بتنافسيتها خلا ل المرحلة القادمة.

تحرير المبادرة الخاصة وتيسير النفاذ إلى السوق. سينطلق العمل خلال سنة 2023 بالقائمة السلبية للتراخيص والتي سيتم تحديدها بالاعتماد على مقتضيات الأمن والدفاع الوطنيين وترشيد الدعم والمحافظة على الموارد الطبيعية وعلى التراث الثقافي وحماية البيئة والصحة. كما سيتم العمل على استكمال مرحلة جرد كراسات شروط تعاطي الأنشطة الاقتصادية ومراجعتها وتبسيطها فضلا عن تعزيز ودعم وسائل المراقبة بالهياكل الإدارية للانتقال من مرحلة المراقبة القبليّة إلى مرحلة المراقبة البعديّة.

وفي نفس السياق، ستشهد سنة 2023 تنفيذ خطة إصلاحية لتطوير حوكمة الهياكل التعديلية واللجان المكلفة بإسناد التراخيص والحوافز بما يتماشى مع المعايير الدولية في هذا المجال وتفادي أي شكل من أشكال تضارب المصالح وتيسير نفاذ مستثمرين جدد إلى السوق ورفع القيود أمام المنافسة.

تطوير الخدمات الموجهة للمستثمرين ورقمنتها. سيتم العمل خلال سنة 2023 على مزيد تطوير الخدمات المتوفرة وتجريدها من الطابع المادي إلى جانب رقمنة جملة من الخدمات الإضافية لتسهيل مسار المستثمر ومزيد تقريب الخدمات لفائدته.

ويشمل برنامج عمل سنة 2023 في هذا المجال تطوير وتنويع الخدمات المسداة عبر المنصة الوطنية المركزة لدى الهيئة التونسية للاستثمار، خاصّة من خلال:

- إرساء التبادل البيني للمعلومات بين النظم المتدخلة في مسار المستثمر:

- تحسين الخدمات المتوفرة على المنصة الوطنية المركزة لدى الهيئة التونسية للاستثمار وذلك بإرساء التبادل الحيني للمعطيات نذكر منها أساسا معطيات التعرف على الشخص الطبيعي.
- إمكانية استغلال المعطيات المتاحة على المنصة الوطنية للتبادل البيني المركزة في المركز الوطني للإعلامية.
- استكمال رقمنة الخدمات المتوفرة وذلك بارساء الربط البيني بين النظم في إطار تسهيل معالجة الملفات، نذكر منها رقمنة مسار التكوين القانوني للشركات ومسار الحصول على التراخيص ومعالجة العرائض.

- رقمنة الخدمات التالية لفائدة المستثمر:

- مطالب الحصول على حجز الأراضي لإنشاء المشاريع،
- مسار الحصول على شهادة الدخول طور النشاط الفعلي.
- الخدمات الديوانية والمينائية.

كما يشمل برنامج العمل إعادة هيكلة المسار (la réingénierie des process) بهدف تبسيط الإجراءات ومزيد تطوير رقمنة الخدمات والضغط على الآجال.

تحسين أداء منظومة الإحاطة بالمستثمرين. تبرز دراسة الوضعية الحالية لمنظومة الإحاطة، وجود بعض الإشكاليات والصعوبات التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة منها ومن بينها ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين وعدم التقيد بالآجال للرد على طلبات المستثمرين إلى جانب ضعف الإحاطة بالباعثين والمستثمرين على المستوى الجهوي والمحلي مما أدى إلى لجوء عديد الباعثين والمستثمرين إلى المصالح المركزية لتذليل الصعوبات التي تعترضهم.

وعلى هذا الأساس، سيتم العمل خلال سنة 2023 على تطوير آليات التنسيق بين مختلف خلايا الإحاطة بالمستثمرين وتركيز قاعدة لتبادل المعطيات بيانات تربط بين كافة وحدات الإحاطة بالمستثمرين بما يساعد على متابعة عرائض المستثمرين وتذليل الصعوبات التي تعترضهم في الآجال.

كما سيتم اعتماد نموذج جهوي للإحاطة بالمستثمرين بالتنسيق مع مختلف الهياكل المتدخلة في جملة من الجهات وذلك عبر تعميم تجربة اتفاقات الشراكة في مجال الإحاطة بالاستثمار على الصعيد الجهوي والمتمثل في تكوين "فريق استثمار جهوي" (Team Invest Régionale) تحت اشراف والي الجهة والتي انطلقت في ابرامها الهيئة التونسية للاستثمار مع ولايتي سوسة وقفصة، على جميع الولايات.

الترويج لموقع تونس وتدويل الاستثمار التونسي نحو الأسواق الخارجيّة. يمثل استقطاب الاستثمارات الخارجية وتعزيز تموقع المؤسسات التونسية في الأسواق الخارجية أحد أبرز أولويات سنة 2023.

وسيتم العمل في هذا المجال تطوير منظومة اليقظة الاستراتيجية لاستقطاب عدد من المستثمرين في المشاريع ذات الأهمية الوطنية بالاعتماد على عروض القيمة للقطاعات ذات الأولوية

كما سيتم العمل على:

- تحيين عروض القيمة للقطاعات الواعدة وذلك بالتنسيق بين مختلف المتدخلين في المجال للترويج لتونس كوجهة استثمارية وإعداد عرض مبتكر كجزء من عرض الموقع التونسي للمستثمرين المحتملين الأجانب،
- إنجاز خارطة الطريق الاستثمارية في القطاعات الاستراتيجية بما يتلاءم مع الفرص الاستثمارية المتاحة في إطار إعادة انتصاب الاستثمارات الخارجية قرب بلد المنشأ Nearshoring بالعلاقة مع جائحة كوفيد 19 وتداعيات الأزمات السياسيّة والاقتصادية الدوليّة.

كما يعتبر تواجد الشركات التونسيّة في الأسواق العالميّة عاملا مهمًّا في تطوير الاقتصاد التونسي وعولمته وتطوير القدرة التنافسيّة للمؤسسات التونسيّة واستغلال الفرص المتاحة على المستوى العالمي والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

وتبرز في هذا الإطار أهميّة دعم الشركات التونسية الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير نحو الأسواق الخارجيّة التقليدية، إضافة إلى الأسواق الجديدة ودعم مجهود تدويل المؤسسات التونسيّة في مختلف مجالات اختصاصها. وسيتم العمل في هذا المجال على تنفيذ خطة عمل لتعزيز تواجد الشركات التونسيّة في الدول الافريقيّة من خلال:

- تنفيذ استراتيجية دبلوماسية اقتصادية خاصّة بالقارّة الإفريقية،
- تعزيز النقل الجوي والنقل البحري إلى الدول الأفريقية،
- تسهيل إجراءات التأشيرة،

- تعزيز دور الجالية التونسيّة بإفريقيا،
- تعزيز دور هياكل المساندة للمؤسسات المصدرة (مركز دعم الصادرات CEPEX، مؤسسات التأمين على مخاطر التصدير،...).
- تطوير التعاون من خلال الاتفاقيّات الثنائيّة والإقليميّة في مجالات الاستثمار وتفادي الازدواج الضريبي.

تسريع نسق إنجاز المشاريع الكبرى وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. تكتسي المشاريع الكبرى ومشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص أهمية بالغة في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ومساندة المجهود الاستثماري للدولة في مختلف المجالات الحيوية.

وفي هذا الإطار، سيتم العمل سنة 2023 على تسريع نسق إنجاز هذا الصنف من المشاريع خاصة من خلال:

- مواصلة متابعة المشاريع التي أبرمت بشأنها اتفاقيات سابقة وفق الأطر التي تم ضبطها باتفاقيات الاستثمار المبرمة والعمل على الإحاطة بها وفض اشكالياتها بالتنسيق بين مختلف الهياكل المركزية والجهوية المعنية مع الحرص على المراقبة الدورية لهذه المشاريع اعتبارا للالتزامات المحمولة على الدولة،
- إعداد نموذج تونسي لمذكرة تفاهم والتنسيق بشأن محتواها بما يضمن التوازن بين مصلحة الدولة ومصلحة المستثمر على غرار ما هو معمول به في جل الدول، تبادر الدولة التونسية بعرضها على المستثمرين عند الاقتضاء في صورة اعتمادها لهذا المسار،
- إعداد خارطة استثمارية وملائمتها مع الخارطة العقارية للبلاد التونسية مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عند تحديد المواقع التي يمكن تخصيصها لإيواء المشاريع الكبرى الوضعية العقارية ومتطلبات المشاريع الكبرى للبنية الأساسية الخارجية والتنسيق بهذا الخصوص مع برامج انجاز المشاريع العمومية.
- تنمية قدرات الأشخاص العموميين في مجال الشراكة عبر الاستعانة بالخبراء وتمكين الأشخاص العموميين من الإمكانيات الضرورية لمساعدتهم خاصة في مرحلة الاعداد المسبق لمشاريع الشراكة،
- اعداد خطة اتصالية موجهة للعموم من ناحية وللأشخاص العموميين ولأصحاب القرار من ناحية أخرى للتحسيس والتعريف بالية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- اعداد برامج قطاعية خصوصية مفصلة لتطوير مشاريع في إطار اللزمات على غرار المعالم الاثرية ومشاريع الموانئ الترفيهية، ...
- تسوية مختلف الوضعيات المتعلقة بالعديد من اللزمات في جميع القطاعات: لزمات منتهية الآجال، اشغال وقتي، وضعيات غير مطابقة للإجراءات القانونية.

النهوض بالتجديد والابتكار

تضمّنت رؤية تونس 2035 تركيز اقتصاد المعرفة والرقمنة كخيار جوهري لتدعيم قدرات الاقتصاد الوطني وفتح آفاق تنمية واعدة وشاملة ومستدامة. ولقد تمّ ضمن مخطط التنمية 2023-2025 التركيز على أهمية توظيف القدرات والميزات التفاضلية التي تتمتع بها بلادنا لاسيما منها مخزون مهارات الموارد البشرية في المجالات

المعرفة والتكنولوجيات الحديثة والابتكار وتوفر منظومة للنهوض بالمؤسسات الناشئة وحفز المبادرة والاستثمار في المجالات المجددة والواعدة.

وفي إطار هذه الأولويات تمّت المبادرة بتنظيم مجالس التجديد والتي ضمّت الخبرات الوطنية من القطاعين العمومي والخاص والمجتمع المدني من أجل بلورة استراتيجية وطنية للتجديد وفق تمشي تشاركي وشامل يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الطابع الأفقي والتدابير القطاعية المطلوبة لجعل بلادنا محور إقليمي للتجديد ليشكل المحرك المستدام للنموّ وتطوير هيكلة الاقتصاد وجاذبيته وصموده وبالتالي تنويع مصادر خلق الثروة وتوفير مواطن الشغل بالجودة المطلوبة متماشية مع مستوى تطور الكفاءات الوطنية وتطلعات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وستشهد سنة 2023 انطلاق تنفيذ استراتيجية وطنية للنهوض بالتجديد والابتكار والتي تتضمن الإصلاحات والتدابير المطلوبة لتجسيم الأهداف الإستراتيجية لدعم التجديد في مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعتمد التمشي الإصلاحي على ضبط إطار مؤسساتي ومنظومة متكاملة لحوكمة التجديد بصيغة تشاركية تجمع الفاعلين من القطاع العمومي والقطاع الخاص. وستشمل العناصر الأفقية لاستراتيجية التجديد بالخصوص ضبط مشاريع التجديد ذات الأولوية والتي تهدف إلى خلق ترابطات أمامية للرفع من القيمة المضافة لمنظومات الإنتاج الوطنية والارتقاء بتموقعها ضمن سلاسل القيمة الدولية إضافة إلى تدعيم تناسق مجهود البحث والتطوير والتجديد مع الأنشطة الاقتصادية الواعدة والمستهدفة ضمن الاستراتيجيات الوطنية على غرار صناعات الأدوية والصناعات الإلكترونية وميكانيك السيارات والطائرات والصناعات الغذائية والنسيج والملابس وتقنيات الاتصال والمعلومات وإنتاج الطاقات المتجددة والأنشطة الفلاحية والبيئة والصحة والتعليم ...

كما سيتم العمل على تحسين ترتيب تونس ضمن التصنيف الدولي للتجديد «GII» بما يسهم في تحسين مناخ الأعمال الوطني واستقطاب الاستثمار الخارجي وربط الشراكات مع المؤسسات ذات الصيت الدولي في أنشطة التجديد والابتكار وإطلاق منصة وطنية للإدراج الوجوبي لأنشطة البحث العلمي قصد تأمين المتابعة وتشبيك الباحثين مع مؤسسات الإنتاج وتوفير المساندة اللازمة ودفع المؤسسات الوطنية إلى اعتماد المعايير الفنية والجودة الدولية والترفيع في المضمون المعرفي والتكنولوجي لمنتجاتها والعمل على خلق ثقافة مجتمعية مشجعة للتجديد والابتكار.

وفي نفس السياق سيتم حفز الاستثمار في التجديد من خلال اعتماد منظومة جديدة للنهوض بالمؤسسات الناشئة 2.0 مع توفير الدعم وتبسيط الإجراءات الديوانية لفائدة الباعثين وتسهيل بعث مشاريع الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص فضلا عن تفعيل منظومة المبادر الذاتي وتوفير المساندة من خلال مجهود اليقظة والديبلوماسية الاقتصادية لفائدة المؤسسات التونسية في المجالات التكنولوجية الحديثة والتجديد بغرض مساعدتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وستتعزّز منظومة التجديد بفضل تطوير منظومة تسجيل البراءات وحماية الملكية الفكرية ومزيد تدعيم مراكز البحث والتطوير وثقافة المبادرة ضمن الجامعات التونسية والنهوض بالشراكة بين الباحثين الجامعيين ومؤسسات الإنتاج علاوة على مزيد استغلال برامج التعاون الدولي خاصة مع الدول الأوروبية في مجالات البحث والتطوير لاكتساب الخبرات وإنجاز مشاريع مشتركة على المستوى الإقليمي والدولي.

وبالتوازي سيتم تدعيم القدرات المتاحة من خلال تيسير إنجاز المشاريع البحثية عبر اعتماد العلامة "تونس المبتكرة" وإرساء مسار مراقبة التسمية الأصلية والاستثمار في البيانات المفتوحة وتوظيف تكنولوجيات الذكاء الاصناعي فضلا عن تعزيز قدرات المؤسسات التونسية على توظيف واستقطاب المهارات الوطنية والدولية ومراجعة منظومة الامتيازات والحوافز الموجهة إلى أنشطة البحث والتطوير.

الباب الثالث

التحديث الإداري والرقمنة وإصلاح الوظيفة العمومية والحوكمة والوقاية من الفساد

ستتكثف الجهود خلال سنة 2023 لاستكمال الإصلاحات الرامية لتحديث الإدارة والرفع من نجاعاتها خاصة من خلال تبسيط إجراءاتها ورقمنتها فضلا عن تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المتعاملين معها. وبالتوازي سيتم العمل على تعزيز دور الإدارة في مجال قيادة ومساندة الإصلاحات المزمع إجراؤها في مختلف المجالات بما يعزز ثقة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في قدرة الهياكل العمومية للدولة على تقديم خدمات إدارية مرقمنة ذات جودة عالية.

وفي نفس السياق سيتواصل العمل على إصلاح الوظيفة العمومية، وتدعيم مردودية القطاع العمومي لاسيما من خلال مواصلة حوكمة المؤسسات العمومية والعمل على إعادة هيكلتها وتنفيذ الإصلاحات الضرورية بهدف تحسين أداءها والرفع من مردوديتها.

التحديث الإداري:

يعتبر برنامج التحديث الإداري من أهم الإصلاحات الكبرى التي من شأنها أن ترسي إدارة مفتوحة وناجعة، حيث شهدت سنة 2022 اتخاذ العديد من الإجراءات الإصلاحية في مجالات تبسيط وتحسين الخدمات الإدارية وتيسير النفاذ إليها، كما سيتم العمل خلال سنة 2023 على مواصلة تكريس وتدعيم هذه التوجهات:

مراجعة منظومة التحديث الإداري

سيتواصل العمل على تدعيم فاعلية الإصلاحات الإدارية والرفع من قدرة الإدارة العمومية على الاستجابة للحاجيات والتطلعات الفعلية للمتعاملين معها وتحقيق الآثار المنشودة من قبلهم عبر توحيد القيادة والإشراف على برامج ومشاريع التحديث الإداري إضافة إلى مراجعة وتطوير الأطر القانونية والمؤسساتية والتنظيمية والاستراتيجية واللوجستية لمسار التحديث الإداري.

تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال:

- إعادة هندسة المسارات وفق منهجية أحداث الحياة حيث تم سنة 2022 إعداد مخططات العمل الخاصة بإعادة هندسة ورقمنة 4 مسارات إدارية تتعلّق بالحصول على تغطية اجتماعية، الاستفادة بالمساعدة الاجتماعية، الإحاطة بالمنقطعين عن الدراسة والتسجيل المدرسي بالتعليم الأساسي والثانوي، تمت المصادقة على 03 خطط عمل منها. كما تم سنة 2022 إنجاز الصيغة الأولى لمقياس جودة الخدمات الإدارية للمسارات المذكورة. وسيتواصل العمل خلال سنة 2023 على تعميم مقاربة "أحداث الحياة" التي تعتمد على "التوجه نحو المواطن–الحريف" من خلال صياغة دليل الإجراءات الخاص بتركيز المقاربة وإعداد قائمة في 05 مسارات جديدة من ضمنها الانتفاع بخدمات الطب الاستعجالي بالمستشفيات العمومية، تلقي التلاقيح واسترجاع المصاريف الطبية لمراجعتها وإعادة هندستها.
- مواصلة استكمال مسار مراجعة وتبسيط الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة المنظم بمقتضى الأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020 والذي يهدف إلى تقليص العبء الإداري المفروض على المؤسسات والأفراد وتحسين جودة الخدمات العمومية بما يمكن من الرفع من أداء ونجاعة العمل الإداري إلى جانب تنظيم استشارة عمومية شملت جل القطاعات والخدمات الإدارية خلال شهري جوان وجويلية 2022 لتمكين المتعاملين مع الإدارة من إبداء آرائهم ومقترحاتهم للارتقاء بالخدمات الإدارية. كما تم تسجيل تقدّم في تنفيذ المرحلة الثالثة من المسار عبر تقييم 2817 إجراء وهو ما يمثل قرابة 90% من جملة الإجراءات التي تم جردها. ويتم التنسيق مع رؤساء المشروع بالوزارات لاستكمال المسار وإعداد خطة العمل النهائية الخاصة بتنفيذ مقترحات الحذف والتبسيط وعرض التوصيات النهائية للمصادقة قبل موفى شهر جانفي 2023،
- يتم التنسيق مع مختلف الوزارات لمراجعة قائمة الوثائق التي تتطلب شكلتي التعريف بالإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها لاستكمال مسار التبسيط الذي مكّن في الدفعة الأولى (2018-2020) من تقليص 52% من عدد الوثائق التي تستوجب التعريف بالإمضاء و54% من عدد الوثائق التي تستوجب نسخ مطابقة للأصل[1]، هذا وينتظر أن يتم حذف دفعة ثانية (2022-2023) وذلك طبقا لنتائج الدراسة التي تم إعدادها للغرض، والرامية الى إدراج حالات حذف إضافية بما يمكّن من تكريس هذه التوجهات وتحقيق معدل نسبة حذف في حدود 40% بالنسبة للحالات المتبقية والمستوجبة للشكليتين المذكورتين. ويتم التنسيق حاليا مع وزارة تكنولوجيات الاتصال ومركز الإعلامية بوزارة المالية لدراسة البدائل التكنولوجية الممكنة الخاصة بالإمضاء الالكتروني للأفراد والمؤسسات وتأمين الوثائق الإدارية عبر الأختام الالكترونية المؤمنة بما يمكّن من رقمنة الشكليتين بالنسبة للحالات المتبقية.
- تنفيذ أحكام الأمر الحكومي عدد 310 لسنة 2020 المؤرخ في 15 ماي 2020 المتعلق بضبط شروط وصيغ وآجال تبسيط الإجراءات الإدارية واستعمال وسائل الاتصال الحديثة واعتماد الشفافية فيما يتعلق بمعاملات

[1] وذلك تطبيقا لأحكام الامر الحكومي عدد 1067 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018 المتعلق بإتمام الأمر عدد 982 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 والمتعلق بضبط الإطار العام للعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها وخاصة الفصل 7 (رابعا).

الهياكل العمومية مع المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية، حيث تم إصدار جملة من القرارات الوزارية تضبط قائمة أولى من الوثائق التي يتعين تبادلها إلكترونيا بين الهياكل العمومية، سواء عن طريق البريد الالكتروني الرسمي، أو عن طريق واجهة أو منصة إلكترونية أو عن طريق التبادل البيني للمعطيات، ضمت 78 وثيقة تخص مصالح 9 وزارات ذات علاقة مباشرة بالمؤسسة الاقتصادية وهي وزارات: المالية، الاقتصاد والتخطيط، الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، الشؤون الاجتماعية، أملاك الدولة والشؤون العقارية، البيئة، تكنولوجيات الاتصال، السياحة والتجهيز والإسكان.

وتم بمقتضى هذه القرارات إعفاء المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية من مطالبتهم بتقديم هذه الوثائق لمعالجة مطالبهم المقدمة للحصول على خدمة إدارية في علاقة بإنجاز الاستثمار أو على ترخيص لممارسة نشاط اقتصادي أو لبعث مؤسسة اقتصادية أو عند الإدلاء بتصريح استثمار، مما سيمكّن من تقليص آجال إسداء الخدمات الإدارية لفائدة المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية وتخفيف الأعباء الإدارية المحمولة على كاهلهم. وسيتم العمل خلال سنة 2023 على توسيع قائمة الوثائق التي يمكن أن تصبح موضوع تبادل إلكتروني لتشمل الوزارات المكلفة بالصناعة والمناجم والطاقة والتجارة وتنمية الصادرات والنقل ومؤسسة السجل الوطني للمؤسسات وإصدار قرارات وزارية في الغرض. كما سيتم العمل على تنفيذ خطة اتصالية للتعريف بمحتوى القرارات وتحسيس الإدارات المعنية والمتعاملين مع الإدارة.

تحسين جودة الخدمات الإدارية من خلال:

- مواصلة العمل على تعميم علامة "مرحبا" لجودة الاستقبال حيث تمت مراجعة المعايير الموضوعة لضمان جودة الاستقبال بالمصالح العمومية خاصة تلك ذات العلاقة المباشرة بالمتعاملين مع الإدارة وجعلها مطابقة لجملة من المعايير والمواصفات المحددة والمستوحاة من المراجع الأوروبية. وقد تم إصدار صيغة جديدة من العلامة "مرحبا 2020"، بالتنسيق مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية التي ستمكّن من تحفيز الهياكل العمومية للانخراط في هذه الصيغة الجديدة للعلامة اعتبارا لتبسيط الالتزامات وتحسين مقروئيتها وتقليص التكاليف.
- تكريس آلية "ميثاق المواطن" حيث تمت دعوة مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية لجرد الخدمات الرئيسية التي تقدّمها للمتعاملين معها وتحديد الإشكاليات المتعلقة بها ومن ثم الالتزام بتحسينها، وذلك في أجل محدد ووفق مقاربة تشاركية[2]. وقد تم في هذا الإطار مساندة ودعم 11 هيكلا عموميا على المستوى المحلي مثل البلديات والمستشفيات الجهوية والجامعية والمنشآت العمومية، في إطار تجارب نموذجية لتحسين جودة الخدمات الإدارية في 3 مجالات حيوية ذات أولوية بالنسبة للمواطن على مستوى 6 ولايات وذلك كالتالي: استخلاص المعاليم البلدية، التصرف في النفايات وصيانة المحيط وتحسين جودة الخدمات الصحية وتطوير الخطة الاتصالية.

[2] عملا بأحكام الأمر الحكومي عدد 1067 لسنة 2018 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018 والمتمّم للأمر عدد 982 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 المتعلق بضبط الإطار العام للعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها.

تيسير النفاذ إلى الخدمات الإدارية

سيتم التركيز خلال سنة 2023 على استكمال المراحل التحضيرية (الدراسات الفنية، طلبات العروض، تدعيم الإطار القانوني والمؤسساتي، إبرام الاتفاقيات الخصوصية، اختيار مواقع الإحداث، تطوير منصة معلوماتية موحدة...) لمسار إرساء نموذج "دور الخدمات الرقمية" الذي يهدف في نفس الوقت إلى تقريب الخدمات الإدارية ودعم الإدماج الرقمي، وهو يعتمد على إسداء خدمات مرقمنة كليّا أو جزئيا وملائمة لحاجيات وتطلعات المواطنين وخاصة الفئات ذات الأولوية.

في هذا الإطار، سيتم العمل على استكمال التجربة النموذجية لأول دار خدمات رقمية على مستوى بلدية حيدرة من ولاية القصرين والشروع تبعا لذلك في تنفيذ تجارب نموذجية أخرى. كما سيتم بالتوازي مع ذلك صياغة خطة عمل للشروع في تحويل دور الخدمات المحدثة سابقا إلى النموذج الرقمي.

وسيتطلب إرساء النموذج الرقمي لدور الخدمات كذلك تطويع قنوات إسداء الخدمات حسب خصوصيات كل موقع إحداث إلى جانب مزيد ترشيد وإعادة توظيف الموارد (خاصة الموارد البشرية) وتركيز أطر مستدامة للشراكة مع المجتمع المدني ومع المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام والخاص في إطار المسؤولية المجتمعية.

دعم نجاعة العمل الإداري

ينتظر أن تشهد سنة 2023 تدعيم استمرارية وتوسيع المجال الزمني للخدمات المسداة، إلى جانب المساهمة في الجهود والمبادرات المتعلقة بترشيد النفقات العمومية وتعزيز الإنتاجية وتعزيز القدرة على تشجيع الكفاءات وتحفيزها.

في هذا الإطار، سيتم التشجيع على اعتماد آليات التنظيم المرن للعمل بما في ذلك تنظيم العمل عن بعد، وذلك طبقا للأمر الرئاسي عدد 310 لسنة 2022 المؤرخ في 5 أفريل 2022 والمتعلق بتنظيم العمل عن بعد لأعوان الدولة والجماعات المحلية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية، بما يمكن من توفير آليات تحفيزية إضافية للأعوان العموميين خاصة بالنسبة للإطارات ذوي الكفاءة والخبرة العالية وكذلك بالنسبة للوضعيات الاجتماعية الخصوصية.

وسيتم كذلك الشروع في إنشاء شبكة وطنية للتحديث والتجديد الإداري صلب الوزارات والولايات والمؤسسات والمنشآت العمومية المسدية لخدمات ذات الأولوية بالنسبة للمواطنين والمؤسسات الاقتصادية.

إدارة نوعية الخدمة العمومية

في إطار تنفيذ برنامج تحديث الخدمات الإداريّة، تسهم إدارة نوعية الخدمة العمومية بإعتماد آليّة "المواطن الرّقيب" في النّهوض بجودة الخدمات الإدارية والرّفع من أداء الأعوان العموميّين وذلك عبر متابعة سير العمل

بالمصالح العموميّة والإنصات إلى مشاغل المواطنين وإبراز نقاط القوّة والضّعف بالهياكل العموميّة ودعوتها إلى اِستغلال الملاحظات والتوصيات المقترحة لتحسين أدائها.

كما سيتمّ العمل على تطوير آليّات عمل فريق المواطن الرقيب ومزيد تفعيل دوره خلال سنوات 2024/2023 عبر:

- تطوير التطبيقة المعلوماتية لفريق المواطن الرقيب لمزيد إضفاء النجاعة والفاعلية على تدخّله وفق تمشّ مرحلي يمكّن الوزارات من المتابعة الحينية للإخلالات المسجّلة والإجابة بسرعة بواسطة التراسل الإلكتروني
- تعصير طرق عمل فريق المواطن الرقيب وتمكين أعضائه من العمل عن بعد لضمان السّرعة والمصداقية والفاعلية وذلك بِاعتماد ما تتيحه التقنيات الحديثة من إمكانيّات.
- تكثيف الزيارات اليومية وتأمين تغطية جغرافية أوسع للمصالح العمومية الموجودة بالجهات الداخلية وذلك في حدود الاعتمادات المرصودة.
- تطوير محتوى التكوين الموجّه إلى أعضاء فريق المواطن الرقيب وأعوان إدارة نوعية الخدمة العمومية وذلك في نطاق التنسيق مع الهياكل المختصة في مجال أنظمة الجودة ومرجعيّاتها.

دعم مشاركة المواطنين عبر منظومة "ء-مواطن"

تواصل العمل خلال سنة 2022 على تفعيل حسن استعمال المنظومة الالكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن "ء –مواطن". ولقد بلغ العدد الجملي لمكاتب العلاقات مع المواطن المستعملة للمنظومة 70 مكتبا (24 بالوزارات و24 بالولايات وبلديتان (2) و20 منشأة عمومية). وسيتواصل العمل خلال سنة 2023 لتعميم استعمالها بالهياكل المركزية والجهوية من خلال تأمين دورات تكوينية لتعزيز مكتسبات مستعملي منظومة "ء- مواطن" بالهياكل المذكورة التي تتفاعل مع مكاتب العلاقات مع المواطن للردّ على المتعاملين مع الإدارة.

وقد ساهم صدور منشور رئيسة الحكومة عدد 7 بتاريخ 19 أفريل 2022 حول التزام الهياكل العمومية باستعمال المنظومة الالكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن ء-مواطن في مزيد نشر استغلال المنظومة بمكاتب العلاقات مع المواطن.

رقمنة الإدارة والحكومة المفتوحة

في إطار تنفيذ برنامج رقمنة الإدارة الذي يهدف إلى الرفع من جودة الخدمات الادارية المسداة للمواطن ومختلف المتعاملين مع الهياكل العمومية من خلال رقمنتها وتيسير النفاذ إليها، ستشهد سنة 2023 تنفيذ محاور خطة العمل التي تم وضعها في الغرض والمتمثلة أساسا في:

تطوير جودة الخدمات على الخط والرفع من مستوى استعمالها وذلك من خلال:

- توسيع نطاق استعمال مشروع "Baromètre des services en ligne"، ليشمل عدد أكبر من الخدمات الإلكترونية وهو مشروع يهدف إلى توفير أداة عملية للإدارة لتقييم الخدمات الالكترونية وقياس مدى إقبال المستعملين عليها وتحديد الآليات الكفيلة بالرفع من نسب استعمالها إلى جانب تحديد الإشكاليات والنقائص وذلك بغية تطويرها وتحسين جودتها بناء على آراء المستخدمين.
- تطوير النسخة الأولى لبرنامج الشبّاك الموحد للنفاذ إلى الخدمات العمومية الإلكترونية one stop shop، قصد تمكين المواطن والمتعاملين مع الإدارة من النفاذ إلى جميع الخدمات العمومية الإلكترونية بصورة مندمجة بالإضافة إلى الترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية.

ولقد تمّ إحداث مركز تعاون في مجال رقمنة الإدارة والحكومة المفتوحة في إطار برنامج تعاون فني مع كوريا الجنوبية لتنفيذ عدد من المشاريع المتصلة بهاذين المجالين خلال الفترة الممتدة من سنة 2021-2023. وفي هذا الصدد تمّ إنجاز المشاريع التالية:

- اعتماد نسخة جديدة لمقياس تقييم الخدمات الإدارية على الخط،
- تطوير بوابة الخدمات الموحدة للمواطن «one stop shop» (تقديم التجربة الكورية وتوصيات لتطوير البوابة بتونس)،
- إعداد نسخة ثانية لمرجعية تطوير الخدمات الإدارية على الخط،
- تشخيص واقع البيانات المفتوحة بتونس وعرض التجربة الكورية في المجال مع تقديم توصيات لمزيد دعم تطوير التجربة التونسية،
- تطوير منظومة الكترونية لجرد البيانات العمومية في إطار البرنامج الوطني للبيانات المفتوحة،
- إعداد دراسة جدوى لتطوير منظومة الكترونية لاعداد تقارير الرقابة ومتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بها،
- إعداد دراسة جدوى لتطوير خدمات رقمية مندمجة بقطاع النقل تنفيذا لاستراتيجية النقل الذكي.

تطوير مواقع الواب العمومية والرفع من جودتها

سيتم في هذا الإطار إعداد تقارير دورية لتقييم مواقع الواب العمومية وفقا لمنهجيّة تشمل أكثر من 140 معيارا تغطّي مختلف الجوانب التي تهمّ جودة هذه المواقع ومحتواها والخدمات الإلكترونية المضمنة بها وآليات تشريك المواطن والانصات إليه وغيرها من المعايير.

مواصلة تنفيذ برامج ومبادرات الحكومة المفتوحة بالاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة

يمثّل برنامج شراكة الحكومة المفتوحة مبادرة دولية انضمت اليها تونس منذ 14 جانفي 2014، ويتواصل العمل على تنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة التي تمتدّ على الفترة 2021-2023 وتشمل 13 تعهدا يتولى إنجازها مجموعة من الهياكل العمومية بالتعاون مع المجتمع المدني.

تتعلّق هذه التعهدات بتنفيذ مشاريع تهمّ المحاور الأساسية للحكومة المفتوحة المتمثلة أساسا في تكريس الشفافية والمقاربة التشاركية والنزاهة وتطوير الخدمات الالكترونية.

كما تمّ الانتهاء من تشخيص وضع الحكومة المفتوحة بتونس لتحديد الإصلاحات التي يجب القيام بها وتحديدالأهداف المنتظرة منها وضبط استراتيجية وفقا لرؤية شمولية سيتمّ الشروع في تنفيذها خلال سنة 2023.

تأطير مسار فتح البيانات العمومية وتوفير الآليات لإعادة استعمالها

تهدف خطة العمل الخاصة بالبيانات العمومية المفتوحة إلى حثّ جميع الهياكل العمومية على نشر بياناتها وفقا لشروط ومعايير الجودة المعتمدة في المجال، وذلك قصد مزيد تكريس شفافية القطاع العمومي وتفعيل مشاركة المواطن في الشأن العام إلى جانب تعزيز الابتكار، من خلال إتاحة إمكانية إعادة استعمال البيانات لخلق خدمات جديدة ذات قيمة مضافة.

وفي هذا الخصوص، تمّ الانتهاء من تنفيذ جملة من الأعمال المدرجة ضمن هذه الخطة من أهمها:

- جرد البيانات العمومية من خلال مشروع نموذجي شمل 14 قطاعا والاعتماد على ادراج ما تم جرده من بيانات ضمن منظومة الكترونية لجرد البيانات التي سيتم تعميم استعمالها على بقية القطاعات،
- إعداد وتنفيذ برنامج تكويني في مجال البيانات المفتوحة لفائدة إطارات الدولة،
- إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة.

تعزيز آليات المشاركة الالكترونية وتفعيل استعمالها

تمّ وضع تقرير تقييمي لبوابات المشاركة الإلكترونية على المستوى الوطني وستساهم مخرجات هذا التقرير في تطوير هذه البوابات والرفع من نسق استغلالها خاصة من خلال:

- وضع إطار للتنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال المشاركة الالكترونية،
- التوجه نحو الدمج بين مختلف منصات المشاركة الالكترونية المتاحة حاليا وتفعيل استعمالها،
- استكمال التنظيم القانوني والترتيبي للمشاركة العمومية، تحديدا باستعمال الوسائل التكنولوجية والتوجه نحو إرساء مبدأ إلزامية استعمال هذه البوابات من قبل مختلف الهياكل العمومية.

تحديث الوظيفة العمومية

ستركز خطة العمل سنة 2023 على مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية. كما ستتكثف المساعي لملاءمة النصوص الحالية مع تطلعات تحديث الوظيفة العمومية وتطوير النظام الحالي للتصرف في المسار

المهني للموظف والتأسيس لمقاربة جديدة للتصرف في الموارد البشرية من تحفيز وتقييم ونجاعة، فضلا عن مراجعة نظام التأجير بالوظيفة العموميّة في اتجاه التوصّل إلى نظام مبسّط ومحفز.

تدعيم الحراك والتكوين لإعادة التوازن بين الهياكل الإدارية

شهدت سنة 2022 صدور الأمر الرئاسي عدد 387 المؤرخ في 18 أفريل 2022 المتعلق بحراك أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية. ويهدف هذا الأمر الرئاسي الى حسن توزيع الموارد البشرية بالإدارات العمومية من خلال العمل على تسديد الحاجيات من داخل الإدارة دون اللجوء الى إجراء انتدابات جديدة خاصة في ظل الصعوبات التي تشهدها المالية العمومية والعمل على تحقيق التوازن بين مختلف الإدارات العمومية على المستوى المركزي والجهوي والمحلي خاصة وأن هناك عديد الهياكل تشكو نقصا في الموارد البشرية بينما أخرى لديها موارد بشرية لا يتم توظيفها بالقدر الكافي. وينتظر أن تشهد سنة 2023 إرساء منصة "الحراك الوظيفي لفائدة الوزارات ".

دعم منظومة التكوين

تواصل العمل على تنمية قدرات الموظفين من خلال تأمين دورات تكوينية وتخصيص الميزانية اللازمة لهذه الأنشطة، فعلاوة على إحداث مجلس وطني يعنى بالمسائل المتعلقة بدعم منظومة التكوين والانطلاق في إنجاز دراسة واقع منظومة التكوين وبناء القدرات، سيتمحور برنامج دعم منظومة التكوين في:

- إرساء آليات لدعم العمل المشترك–التفاعلي من خلال:

  - تطوير منظومة وطنية رقمية لمخططات التكوين لمختلف الوزارات في إطار برنامج شـــراكة الحكومة المفتوحة.
  - تركيز المنصـــة الوطنية للتدريب الالكتروني بالمدرســـة الوطنية للإدارة لفائدة الموظفين العموميين.

- دعم آليات العمل من خلال:

  - إعداد دليل يتضـمن المنهجية العلمية لتحديد برامج التكوين على أسـاس الحاجيات الحقيقية للإدارة وانجاز مرجعية مهنة المسؤول عن التكوين وكفاياته.
  - الإحاطة والمرافقة لـ 3 مؤسسات تكوين في مسار الحصول على علامة الجودة ISO.
  - اعداد مرجعية وطنية تجمع أهم معايير الجودة التي يمكن اعتمادها في مؤســســـات وهياكل التكوين.

التصرف التقديري في الموارد البشرية

شهدت سنة 2022 الانطلاق في تنفيذ البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية، الذي يندرج ضمن حزمة الإجراءات المقترحة بهدف التقليص من كتلة الأجور في إطار برنامج إصلاح الوظيفة العمومية، طبقا لمقتضيات الأمر الرئاسي عدد 542 لسنة 2022 المؤرخ في 13 جوان 2022 المتعلّق بضبط الفئات المعنية وإجراءات وصيغ وآجال تطبيق البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية وقرار رئيسة الحكومة المؤرّخ في 16 جوان 2022 المتعلق بضبط آجال تطبيق البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد بعنوان سنة 2022 علما وأن هذا البرنامج سيتواصل على امتداد سنتي 2023-2024.

وستشهد سنة 2023 مواصلة الأنشطة الرامية إلى إرساء مقاربة التصرف التقديري للموارد البشرية للوظائف والكفاءات صلب الادارة التونسية حيث سيتمّ إصدار منشور يضبط أهداف هذه المقاربة وآلياتها وتحديد الامكانيات اللازمة لإرسائها.

ومن جهة أخرى ستتكثف الجهود لجمع وتوصيف واستغلال البيانات المتعلقة بالوظائف والكفاءات المتواجدة حاليا صلب الإدارة وتحديد الحاجيات المستقبلية من خلال ضبط المجالات الوظيفية، بالإضافة إلى الشروع في إعداد مرجعية الكفاءات وبطاقات وصف الوظائف وقاموس الكفاءات.

وبالتوازي مع ذلك، تمّ تكوين فريق عمل يضمّ إطارات من الهيئة العامة للوظيفة العمومية وممثلين عن مجموعة من الوزارات لوضع آليات التصرف التقديري. وفي هذا السياق ستتواصل برامج التكوين التي تستهدف الإطارات العاملة بإدارة الموارد البشرية بالوزارات والجماعات المحلية وذلك لتمكينهم من الاطلاع على آليات التصرف التقديري ووسائله من خلال منظومة تكوين على الخط، علاوة على تطوير منظومة التصرف الآلي لأعوان الوظيفة العمومية "انصاف" لتكون أكثر فاعلية وتساعد المتصرفين على اتخاذ القرار.

مواصلة المراجعات الوظيفية للوزارات

يندرج مشروع المراجعة الوظيفية للوزارات التونسية ضمن استراتيجية الحكومة لتحديث الادارة والوظيفة العمومية. وهي عملية دورية تتيح تحليل ودراسة مختلف الوظائف التي تضطلع بها الوزارات واقتراح السبل التنظيمية الكفيلة لإنجاز المهام الموكولة لها بالنجاعة المرجوة، وهي تنطلق من تشخيص تحليلي للوضعية وتفضي إلى توصيات يتمّ تنفيذها تدريجياً وفق خطة عمل.

ويتم التركيز عند إنجاز المراجعة الوظيفية على ثلاثة محاور أساسية:

1. **محور التنظيم الهيكلي:** بهدف حوكمة الاحداثات بما يضمن تبسيط التنظيمات الهيكلية للوزارات.
2. **محور الموارد البشرية:** بهدف التوظيف المجدي للإمكانيات البشرية بما يتيح إعادة توزيعها لملاءمتها مع الحاجيات الفعلية للإدارة.

3. **محور الأنظمة المعلوماتية:** بهدف تطوير التطبيقات الاعلامية والنظام الرقمي للإدارة من أجل الوصول إلى منظومة معلوماتية مندمجة.

وقد شمل المشروع في مرحلتيه الأولى والثانية 08 وزارات (وزارة المالية، وزارة الصحة، وزارة التربية، وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية، رئاسة الحكومة، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي سابقا، وزارة التجارة، ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري)، أمكن من خلالها:

- تنظيم دورات تكوينية حول منهجية المراجعة الوظيفية،
- تنظيم ورشات عمل وندوات طبقاً لكراس الشروط المرجعية،
- متابعة تنفيذ توصيات المرحلة الأولى من المراجعات الوظيفية،
- إعداد التقارير النهائية للمراجعات الوظيفية للوزارات المعنية،
- إنجاز وثيقة مرجعية حول المراجعة الوظيفية،
- إنجاز وثيقة نموذجية لمراجعة التنظيمات الهيكلية.

مشروع تطوير وحدات التصرف حسب الأهداف

يهدف هذا المشروع، الذي سيتم إنجازه على امتداد سنة 2023، إلى الارتقاء بوحدات التصرف حسب الأهداف بجعلها تستجيب لمقتضيات التصرف حسب الأهداف من حيث النجاعة والفاعلية ومزيد تكريس الشفافية والمساءلة.

وسيتم في هذا الإطار العمل على المحاور الأساسية التالية:

- مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي وآليات تسيير وحدات التصرف حسب الأهداف،
- إدارة الموارد البشرية العاملة بوحدات التصرف حسب الأهداف،
- تركيز نظام للمعلومات.

حوكمة التصرف في المؤسسات والمنشآت العمومية

تمثل المنشآت والمؤسسات العمومية مكسبا وطنيا ساهم في إرساء الدولة الحديثة وترسيخ دعائمها، وشكلت رافدا للاقتصاد الوطني من خلال إسهامها في تركيز البنية التحتية وإسداء الخدمات وتأمين المرافق الحياتية للمواطن في مختلف المجالات كالصحة والنقل والطاقة والتجارة والفلاحة والصناعة وبالنظر الى الصعوبات المالية والهيكلية التي تمر بها المنشآت والمؤسسات العمومية أصبح من الحتمي القيام بإصلاح جوهري للارتقاء بمردوديتها وتطوير آليات التصرف فيه وإرساء مبادئ الحوكمة داخلها.

وفي هذا السياق شهدت سنة 2022 صدور الأمر الرئاسي عد 303 لسنة 2022 مؤرخ في 29 ما رس 2022 المتعلق بضبط مبادئ اختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين.

كما ستشهد سنة 2023 مواصلة العمل على تطبيق المرسوم المتعلق بحوكمة المساهمات والمؤسسات والمنشآت العمومية ودخوله تدريجيا حيّز النفاذ، والذي يقوم على جملة من التوجهات الكبرى والمتمثلة أساسا في:

- إحداث هيكل موحد لوضع حدّ لتشتت الوظيفة المساهمتية للدولة وتعدد الأطراف المتدخلة،
- الفصل بين مهمة الرقابة (رئاسة مجلس الادارة) ومهمة التصرف (إدارة المنشأة) بالمنشآت العمومية،
- إبرام المنشآت لعقود تحسين الأداء،
- مراجعة منظومة الإشراف على المؤسسات والمنشآت العموميّة،
- تطوير دور مراقب الدولة في اجتماعات مجلس الإدارة وتدعيم دوره الرقابي في اتجاه الرقابة على الأداء.

الحوكمة والتوقي من الفساد

من المنتظر أن يتواصل العمل خلال سنة 2023 على مواصلة تنفيذ الإصلاحات والبرامج المتعلقة بمجالات الحوكمة والتوقي من الفساد من خلال:

- متابعة إجراءات الانضمام إلى مجموعة الدول الأعضاء ضدّ الفساد (GRECO) والعمل على الاستفادة من هذه الشراكة،
- برمجة دورات تكوينية لفائدة خلايا الحوكمة حول الدليل العملي واستغلال المنصة الالكترونية،
- تعميم وتطوير مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي من خلال التحسيس والتواصل بخصوصها ومواصلة مرافقة الهياكل العمومية في اعتماد مدونات سلوك خصوصية وقطاعية،
- متابعة تنفيذ مظلة مشاريع الهدف 16+، من أهداف التنمية المستدامة، والمتعلقة بالخصوص بـ "الحفاظ على السلام من خلال مجتمع سلمي عادل وشامل"،
- تحديد المشاريع التي من المزمع إنجازها وطنيا وإقليميا في إطار مبادرة الحوكمة والتنافسية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع الهياكل العمومية المعنية وممثلين عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- المساهمة في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد للفترة القادمة وخطة العمل الخاصة بها.

الباب الرابع

الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة

يسعى قطاع تكنولوجيات الاتصال إلى مواكبة التحولات السريعة التي يشهدها القطاع عالميا لا سيما في الميدان الرقمي حيث يرتكز العمل على التنقل الى إدارة الكترونية. وفي هذا المجال، شهدت سنة 2022 مواصلة الجهود الرامية الى تنفيذ المخطط الإستراتيجي الرقمي 2020 الذي يرتكز على العناصر التالية:

- **تطوير الإطار الترتيبي والتشريعي** باصدار المجلة الرقمية الجديدة ومراجعة وتنقيح مجلة البريد إلى جانب وضع الإطار الترتيبي الخاص بضبط الشروط والصيغ والإجراءات المنظمة للترابط البيني الوطني والتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل العموميّة وفيما بينها ومع المتعاملين معها، فضلا عن إصدار قانون مكافحة الجرائم السيبرنية،
- **مواصلة إنجاز البنية التحتية الرقمية**، باستكمال مشروع الشبكات الإدارية المندمجة للجماعات المحلية (RNIA3) ووزارة العدل (RNIA4)، إلى جانب تركيز شبكات تراسل المعطيات ذات استعمال خارجي وتحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية وإنجاز مشروع البنية التحتية للمعلومات الجغرافية (INIG) ومشروع منظومة التصرّف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية (TLIS)،
- **الحكومة الإلكترونية**، بالشروع في إنجاز الحوسبة السحابية وتركيز بوابة موحدة للخدمات الإدارية لفائدة المواطن والمستثمر والمؤسسات، وتأهيل وتركيز عدّة منظومات منها منظومة الحالة المدنية ووضع برنامج وطني لإدارة التغيير والاتصال.

وقد ساهمت هذه الإنجازات في تحسين العديد من المؤشرات منها الوصول الى سعة الربط **بالشبكة الدولية للأنترنات** في جوان 2022 الى 1210 جيقابيت في الثانية، و90% نسبة الإدارات التي لديها نفاذ الى خدمات الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة (RNIA) وتطور عدد المواقع التجارية (المستعملة لخدمات الخلاص عبر الأنترنات) من 1436 موقعا سنة 2021 إلى 2000 موقع سنة 2022 وانزلق العدد الجملي للاشتراكات من 11382.7 ألف مشترك سنة 2021 إلى 11286 ألف مشترك عند موفى جوان 2022.

وتعتبر سنة 2023 سنة محورية لاعتبارها السنة لأولى من تنفيذ المخطط 2023-2025. وسيتواصل العمل في هذا المجال على تحسين الشمول الرقمي وترتيب تونس في المؤشرات الرقمية على مستوى العالم.

وفي هذا السياق، سترتكز الجهود خلال السنة القادمة على:

- مواصلة تحسين مناخ الثقة الرقمية من خلال مراجعة وتحيين بعض النصوص القانونية وإقرار إطار ترتيبي لإنجاز المشاريع الرقمية،
- الحدّ من الفجوة الرقمية بين الجهات من خلال مواصلة تغطية المناطق البيضاء وتوفير الخدمات المتنقلة وتحسين النفاذ الى شبكة الأنترنات ذات السعة العالية جدا،
- تحسين الخدمات المقدّمة عن بعد من خلال تعميم الهوية الرقمية للمواطن عن طريق الهاتف للولوج الآمن للخدمات الإلكترونية وتوفير البريد الإكتروني لكلّ مواطن،
- مواصلة تطوير البنية التحية للشبكات وتطوير الإيواء وذلك من خلال دعم البنية التحية ذات السعة العالية جدّا والإنطلاق في إنجاز مشروع الشبكة المندمجة لوزارة التعليم العالي لشبكات الـ **WIFI out door et campus** ومواصلة إنجاز مشروع **البنية التحتية للمعلومات الجغرافية (INIG)** ومواصلة إنجاز مشروع **edunet10** لتحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية لتوفير السعة العالية.

وفي مجال السلامة المعلوماتية، ستتظافر الجهود لتحسين صمود البنى التحية المعلوماتية أمام الحوادث السيبرنية عبر الانطلاق في:

- إرساء قواعد سلامة الفضاء الرقمي الحكومي،
- إرساء سجل وطني للمؤسسات ذات البنى المعلوماتية الحيوية،
- دعم آلية التنسيق مع مختلف المتدخلين عند تسجيل حوادث سيبرنية وذلك عبر إحداث مراكز قطاعية للإستجابة للطوارئ المعلوماتية ومركز للعمليات الأمنية.

وبخصوص الإرسال الإذاعي والتلفزي، سيتواصل العمل على تطوير البنية التحتية حتى تتمكن من الاستجابة لتطوّر المشهد السمعي البصري واستيعاب الطلبات الإضافية لإحداث قنوات تلفازية وإذاعية جديدة خاصة وعمومية حيث سيتمّ توسيع شبكة البثّ التلفزي الرقمي وتوسيع شبكة البثّ الإذاعي الرقمي وعلى التشكيل التردّدي FM (عبر إقتناء هوائيات ومرسلات ووحدات دمج) وتطوير الشبكة الوطنية للحزم الهرتزية. وبالتالي، ستشهد نسبة تغطية "شبكة البث الإذاعي الرقمي" تطوّرا من 85% سنة 2022 إلى 95% سنة 2023.

ولتحقيق هذه الأهداف، من المؤمل ان يبلغ حجم الاستثمارات في قطاع الإرسال الإذاعي والتلفزي 9.3 م د سنة 2023.

وبخصوص قطاع البريد، سيتواصل دفع الاستثمار نحو تعصير وتطوير الخدمات ذات القيمة المضافة وصيانة الشبكة البريدية وتحسين ظروف العمل. وقد تمّت برمجة إستثمارات بقيمة 125,6 م د بالنسبة لسنة 2023 للقيام بالأشغال التالية:

- تدعيم النشاط البريدي وتحسين جودة الخدمات في اتجاه المحافظة على المرفق العمومي باستثمارات تقدر 111,9 م د منها 54,4 م د لتحسين وتعصير البنية التحتية و20,8 م د لتعصير وسائل العمل و17,6 م د لتطوير تجهيزات الشبكة الإعلامية و17,5 م د لتطوير الأنظمة المعلوماتية للإنتاج والتصرف،
- تكريس مهنة التجارة الالكترونية المحترفة بالبريد التونسي وتطويرها لتشمل كافة متطلبات المؤسسات الناشطة في مجال التسويق عن بعد من خلال تخصيص إعتمادات تقدر بـ 4,0 م د،
- تكريس المهنة اللوجستية البريدية للتموقع كمزود خدمات لوجستية وطنية باستمارات تقدر بـ 3,4 م د،
- إحداث بنك بريدي لتسويق خدمات بنكية رقمية ولدفع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي باعتمادات تقدر بـ 1,3 م د،
- خلق نشاط تجاري متطور في مجال الطوابع البريدية وتسويقها دوليا باستمارات تقدر بنحو 2 م د،
- إعادة إنشاء الخدمات البريدية وتدعيم دور البريد التونسي كمنصة للتحول الرقمي بالاعتماد على حلول رقمية مجدّدة ومندمجة بالشراكة مع المؤسسات الناشئة والناشطة في المجال المالي باعتمادات تقدر بـ 3,0 م د.

ولخلق مناخ ملائم للمبادرة وبعث المشاريع في الاقتصاد الرقمي، سيتمّ استكمال إجراءات تكوين **شركة التصرف للقطب التكنولوجي بمنوبة** بالشراكة مع القطاع الخاص إلى جانب الإسراع باستكمال أشغال البناء والتهيئة **لمركب النحلي** بكلفة 32 م د و**تطوير مراكز العمل عن بعد (Cyberparcs)** بكلفة 1.7 م د. وقد تم الانطلاق في مرحلة نموذجية بمركزي المنستير والقيروان وسيشمل في مرحلة ثانية 6 مراكز أخرى.

ولتحفيز الابتكار، سييتم الترفيع في عدد حاملي المشاريع التكنولوجية المجدّدة الذين يتمّ احتضانهم بمركب الغزالة والمراكز الجهوية للعمل عن بعد من 30 مؤسسة سنة 2022 الى 60 مؤسسة سنة2023.

وفي ميدان الإحاطة بالشركات الناشئة، سييتم تنفيذ برامج لمرافقة المؤسسات الناشئة بالمركبات والمراكز الجهوية. ومن المؤمل أن تتمّ مرافقة 100 مؤسسة ناشئة عند موفّى سنة 2023.

وفي ميدان التكوين التكنولوجي، سيتمّ إنجاز عديد البرامج والملتقيات تكوينية في المجالات التكنولوجية لفائدة الشركات. ومن المؤمل أن يتمّ تنظيم 30 دورة تكوينية خلال سنة 2023. وفي مجال التكوين وإعادة التأهيل في المهن التكنولوجية الحديثة لفائدة طالبي الشغل، من المنتظر أن يتم إعادة تأهيل 300 من حاملي الشهادات سنة 2023.

الجزء الثالث

التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي

الباب الأول

التنمية البشرية

قطاع التربية

تميزت سنة 2022 بمواصلة تنفيذ برامج الإصلاحات الهادفة إلى تحسين المردود العام للمؤسسة التربوية والارتقاء بجودة الخدمات الرقمية وتطوير الحياة المدرسية واعتماد جملة من الإجراءات لتحصين الأجيال القادمة وإعدادها جيدا لمهارات الحياة تتمثل بالأساس في:

- إقرار إحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم الذي نص عليه الدستور
- مواصلة تعميم السنة التحضيرية مع ضمان الجودة من خلال توفير الفضاءات والتجهيزات الملائمة وخاصة في المعتمديّات ذات الاولويّة التربوية إضافة تطوير كفاءات منشطي الأقسام التحضيرية وتعميم الوثائق والمنهجية المعتمدة من قبل وزارة التربية في هذا المجال على كافة المتدخّلين في السنوات التحضيرية.
- تطوير البرامج بكلّ من المرحلة الابتدائيّة والتعليم الثانوي ومراجعتها حيث تمّ إعداد الإطار المرجعي للتعلّمات وفق مقاربة تشاركيّة.
- تطوير منظومة التقييم وتحسين مكتسبات التلاميذ بدعم جودة التعلّمات وتطوير البرامج والمقاربات التعليمية من خلال إنجاز تقييم EGRA لفائدة 13 ألف تلميذ بالمرحلة الابتدائيّة في مادّتي الفرنسية والعربية وفي التعلّمات الأساسيّة
- تسوية وضعية المكلفين بسد الشغورات الظرفية بالمدارس الابتدائية ووضعية المتعاقدين من حاملي الإجازة التطبيقية في التربية والتعليم.
- الإشهاد وفق المعايير الدولية للجودة حيث تسلم المركز الوطني لتكوين وتطوير الكفاءات بقرطاج شهادة اعتماد "إيزو 29993" نسخة 2017 من المكتب الألماني Deuzer.
- تطوير البنية الأساسية التربوية والفضاء المدرسي بمواصلة تعصير المؤسسات التربوية حيث تم وضع برنامج متكامل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعبر التعاون مع المجتمع المدني والشركاء المانحين كما تمّ إطلاق منصة تبرعات لتهيئة وصيانة وتجهيز المؤسسات التربوية من التونسيين المقيمين بالخارج خاصة بالمناطق الداخلية.

- مواصلة المجهودات الرّامية إلى توفير الماء الصالح للشرب بالمؤسسات التربوية حيث تمّ إمضاء اتفاقية شراكة وتعاون مع وزارة الداخلية بهدف ضبط طرق التصرف المشترك في المعدات (جرارات) التي تحصلت عليها مؤخرا لتزويد مؤسسات تربوية بالماء الصالح للشرب.
- مواصلة تحسين الخدمات المدرسيّة وتجويدها من خلال برنامج متكامل يتعلّق برقمنة الخدمات وإرساء منظومة جديدة في التصرّف في الأكلة المدرسية من خلال توزيع شبكة المؤسسات المنتفعة بالمطاعم المدرسية إلى جانب اقتناء التجهيزات وتوفير المواد الغذائية حيث تم صيانة وتهيئة وتجهيز عدد 26 بنك تغذية بالجهات لتخزين المواد الغذائية والتعاقد مع شركات لنقل المواد الغذائية من بنك التغذية للمدارس الابتدائية المنتفعة بالأكلة المدرسية.
- تواصل العمل على تطوير الحياة المدرسية عبر إحداث 4 مركبات ثقافية ورياضية مدرسية وتعميم منظومات المتابعة الرقمية وتطويرها بما يمكّن الأولياء من متابعة المسار الدراسي لأبنائهم بصفة دورية ومستمرة ويمتّن علاقة التواصل بين الولي والمربي والمؤسسة التربوية.
- الارتقاء بجودة الخدمات المدرسيّة في مجال النقل المدرسي من خلال اقتناء 64 حافلة سعة 22 راكب و31 حافلة سعة 32 راكب بكلفة 18.947 م د ممولة ضمن برنامج التعاون التونسي الإيطالي.
- مواصلة التصدي للفشل والانقطاع المدرسي من خلال:

  - المصادقة على مشروع أمر يتعلّق بإتمام الأمر الحكومي عدد 57 لسنة 2021 المؤرّخ في 13 جانفي 2021 المتعلّق بإحداث مؤسسة عمومية أطلقت عليها تسمية "مدرسة الفرصة الثانية" وبضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها في اتّجاه إحداث فروع جهوية للمدرسة بكل المندوبيات الجهوية للتربية لتعميم الخدمات المقدّمة لفائدة المنقطعين من الفئة العمرية 12–18 سنة وذلك في إطار استكمال الخطة الاستراتيجية للتصدي لظاهرة الانقطاع المدرسي.
  - مواصلة تنفيذ البرنامج النموذجي رباعي الأبعاد للانقطاع والتسرب المدرسي الذي يهدف إلى تركيز آليات بيداغوجية وإحاطة صلب المؤسسات التربوية.
  - تقديم مساعدات مادية لفائدة الأسر الضعيفة تتمثل بالأساس في توفير منح مدرسية بقيمة 100 د لفائدة 429 ألف تلميذ والكتب والأدوات المدرسية وتأمين النقل المجاني وذلك بمناسبة العودة المدرسية والجامعية 2023-2022.
  - إمضاء اتفاقية شراكة بين وزارة التربية ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وفق مقاربة التمكين الاجتماعي والاقتصادي لأمّهات التلاميذ المهدّدين والتلميذات المهدّدات بالانقطاع المدرسي حيث تمّ خلق ما يزيد عن 800 مورد رزق لأمّهات التلاميذ في 69 معتمدية بـ 18 ولاية باعتمادات تناهز 2.26 م د.

- إحداث مؤسسات تربوية جديدة تراعي تطور عدد التلاميذ من ناحية والنمو الديمغرافي الكبير الذي تشهده بعض الجهات من ناحية أخرى.
- مواصلة تطوير الخدمات الرقميّة وتوظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال من خلال تأمين:

- خدمة التوجيه المدرسي عن بعد لفائدة تلاميذ السنة الثانية والثالثة ثانوي.
- خدمة التسجيل عن بعد لفائدة تلاميذ الأقسام التحضيرية.
- خدمة التسجيل عن بعد لفائدة تلاميذ المدارس الإعدادية التقنية.
- منظومة التصرف في التلاميذ ومتابعة الحياة المدرسية لفائدة المدارس الاعدادية التقنية.
- خدمة تسجيل تلاميذ المؤسسات الخاصّة بكافة المراحل التعليميّة: الابتدائية والاعدادية والثانوية.
- الترابط البيني بين المسارات والنفاذ الموّحد للخدمات الرقميّة بين وزارة التربية ووزارة الصحة والمركز الوطني للإعلامية لمتابعة عملية تلقيح منظوري وزارة التربية طبقا للأمر حكومي عدد 777 لسنة 2020 المؤرخ في 5 أكتوبر 2020.
- التكوين في المجال الرقمي وذلك بهدف إقدار المدرسين وإطار الإشراف البيداغوجي على توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال عبر تكوينهم ومرافقتهم.

- التقليص التدريجي من مركزّية القرار وإعطاء مساحة أكبر للمندوبيات الجهويّة في تدبير الشأن التربوي عبر إعداد مخطّطاتها التربوية ومراجعة الخارطة المدرسيّة.
- مواصلة دعم الحياة المدرسيّة وتعزيز العمل الجمعاتي في مجالات التثقيف والترفيه والعمل التطوعي في المدارس وتشريك الأولياء والمدرسين والتلاميذ من أجل توفير مناخ تعليمي إيجابي ومحفز يساعد المتعلمين على التعلم واكتساب قيم وسلوكات بناءة.
- انضمام وزارة التربية إلى برنامج الشراكة العالمية من أجل التربية (GPE) حيث سعت تونس منذ سنة 2019 إلى الانضمام إلى هذا البرنامج والذي يُعتبر تجمّعا دوليا لتمويل التعليم والتربية والارتقاء بجودته من خلال تأمين العناصر الأساسيّة للعمليّة التربوية ودعم الإنصاف وتكافئ الفرص عبر تمكين الفتيات والفئات الأقل حظا من ولوج التربية والتعليم. ويُمثّل برنامج الشراكة العالميّة من أجل التربية جهاز تمويل يفترض توفير الدول المستفيدة مجموعة من الضمانات ووضع استراتيجية تعليميّة تنطلق بالتشخيص التشاركي وفق المعايير الوليّة.

السياسات والبرامج والمشاريع التي سيتم إنجازها خلال سنة 2023

ستتواصل الإصلاحات خلال سنة 2023 تجسيما للتّوجهات والخيارات المرسومة خلال فترة المخطّط التربوي 2023-2025 ضمن رؤية استشرافية جديدة قوامها التنمية الإنسانية للمتلّم وتربيته على المواطنة الفاعلة.

ضمان تعليم جيد ومنصف للجميع من خلال:

- **مواصلة تعميم السنة التحضيرية** وضمان جودتها لفائدة كل الأطفال بإقرار إجباريتها ومجانيتها مع توفير الوسائل والمعدات والمعينات البيداغوجية اللازمة ومراجعة حجم الساعات المخصصة للسنة التحضيرية الأسبوعية بما يتلاءم مع المعايير الدولية.

- **تجويد المكتسبات** من خلال تطوير البرامج والطرائق البيداغوجية عبر اعتماد منهاج تربوي يهيكل عملية التعليم والتعلّم.
- **تطوير منظومة التقييم** بمراجعة عملية التقييم في مادة الانقليزية بالنسبة للمرحلة الابتدائية وربط تقييم التعلمات بتكوين التلاميذ (تقييم المهارات) مع الأخذ بالاعتبار للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخصوصية.
- **مراجعة الخارطة المدرسية** في اتجاه إعادة توظيف الفضاءات غير المستغلة والتقليص من الفصول المكتظة. بالتوازي، سيتم برمجة اقتناء الرصيد العقاري بالمناطق التي تشهد تطورا ديمغرافيا لإحداث مؤسسات تربوية وتهيئة مدارس تحتوي على فضاءات تعليمية وترفيهية ورياضية وخدمات مدرسية في إطار تجميع المدارس ذات طاقة استيعاب ضعيفة مع ضرورة توفير وسائل نقل.
- **تحسين وتجديد البنية التحتية** بهدف تحويل المدرسة إلى فضاء جاذب، آمن ودامج عبر إدراج برامج الصيانة الوقائية والدورية ودعم تجربة الجيل الجديد من الباعثين الشبان إلى جانب تكثيف البرامج السنوية من تجهيزات وتوسيعات للمؤسسات التربوية على غرار إحداث قاعات اختصاص (فنون –مسرح – تكنولوجيا...) وتسييج المدارس وإحداث وتهيئة فضاءات مخصصة للأنشطة الثقافية والرياضية إضافة إلى تطوير العمل الجمعياتي في الفضاء المدرسي.
- **تطوير منظومة التكوين** عبر تنويع صيغه باعتماد الوسائل متعدّدة الوسائط وربط الترقية بالتكوين الإشهادي (عدد ساعات تكوين لا يقلّ عن 60 ساعة في السنة) إلى جانب وضع مخطط تكوين سنوي يطور كفايات المدرسين وصياغة منظومة متكاملة لتأهيل المدرسين والمكونين في مجال توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال والمستجدات التقنية والبحث في سبل التحفيز لفائدة جميع المتدخلين في العملية التربوية.

تطوير الحياة المدرسية لجعلها دعامة لعملية التعليم والتعلم من خلال:

- **دعم الحياة المدرسية** بالترفيع في عدد النوادي الثقافية والرياضية تراعي ميولات التلاميذ وخصوصياتهم ومميزات الجهات إلى جانب دعم التوأمات بين المدارس وتفعيل اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الوزارة والهياكل الرسمية ومكونات المجتمع المدني...
- **التّصدي للظواهر المستجدّة (العنف، تعاطي المخدّرات، الانتحار...)** عبر إعداد دراسة شاملة لتشخيص ظاهرة العنف في الوسط المدرسي ووضع الآليات الكفيلة بالتصدّي لها وإطلاق حملات إعلامية توعوية تحسيسية داخل وخارج المؤسسات التربوية.
- **تنفيذ خطّة أحداث الحياة من خلال مشروعي "أُسجّل ابني بالمدرسة" و"إبني يُغادر المدرسة"** إلى جانب إنتاج مشاريع مدرسية بيداغوجية خاصة بمقاومة الظواهر المستجدّة في إطار مشروع المؤسسة. كما سيتم العمل على تعميم وتفعيل كل من مكاتب الاصغاء ومرافقة التلاميذ والمرافقة التربوية ودور نوادي التثقيف الصحي بالتوازي مع تأمين المؤسسات بالحراسة وكاميرات المراقبة.
- **تطوير الخدمات المدرسية** عبر تطوير آليات ووسائل النقل حسب طبيعة الجهات ورقمنة عملية متابعة نقل التلاميذ.

- **إعادة هيكلة التعليم التقني** من خلال تطوير البنية التحتية وهندسة برامج تتلائم وحاجيات سوق الشغل وفق مقاربة تشاركيّة مع الوزارات ذات العلاقة.

ضمان تحول رقمي شامل في التربية من خلال:

- **تطوير التجهيزات التكنولوجية** من خلال مواصلة ربط المؤسسات التربوية بالأنترانت عالية التدفق خاصة منها بالأوساط الريفية في إطار الإنصاف وتكافؤ الفرص وتجهيزها بالمعدات التعليمية الرقمية.
- **تطوير الكفاءات في استعمال التكنولوجيات الحديثة ومنصّات التعليم والتعلّم** إلى جانب تشجيع المبادرات في مجال الإنتاج الرقمي من موارد بيداغوجية تعليمية رقمية للتكوين وإنتاج دروس تلفزية مواكبة لانتظارات التلاميذ وخصوصياتهم.
- **إعادة النظر في منظومة التوجيه المدرسي في علاقة بالقدرة التشغيليّة** عبر صياغة آليات التربية على التوجيه بالنسبة لكل الفاعلين التربويين وصياغة خطة للتوجيه المدرسي.

تطور أهم المؤشرات والمعطيات الكمية خلال سنتي 2021 و2022 وتوقعات 2023

تطور عدد التلاميذ وعدد الفصول

		2021/2020		2022/2021		2023/2022	
		عدد التلاميذ	عدد الفصول	عدد التلاميذ	عدد الفصول	عدد التلاميذ	عدد الفصول
التحضيري		57127	3048	58325	3068	61287	3169
الابتدائي		1 202 667	49 010	1209453	49806	1224012	49991
الاعدادي والثانوي	العام	980463	35356	987216	36345	1 004 779	36 656
الاعدادي التقني		10098	432	9307	381	9 289	378
المجموع		**2 250 097**	**85556**	**2264301**	**89600**	**2299367**	**90194**

التكوين المهني

يمثل قطاع التكوين المهني أحد أهم ركائز منظومة الراس المال البشري ورافدا أساسيا للتنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار شهدت سنة 2022 تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج التي تهدف إلى الرفع من مردودية القطاع وقد تمثلت أساسا في:

- الشروع في تطوير الإطار المؤسساتي والترتيبي لمساندة منظومة التكوين المهني من خلال مراجعة الإطار التشريعي والترتيبي للتكوين المهني عبر استصدار القرار المتعلق بمنحة التكوين بوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي والانطلاق في إعداد مشروع مرسوم يتعلق بمراجعة القانون عدد 10 لسنة 2008 المتعلق بالتكوين

المهني إلى جانب إعداد مشروع قرار يتعلق بتنظيم إثبات الكفاءة المهنية ومشروع قرار يتعلق بشهادة المهارة ومشروع القرار المتعلق بمنحة التكوين بوكالة التكوين في مهن السياحة وبالتوازي تم إعداد مشروع دليل إجراءات الأنشطة والخدمات المسداة عل مستوى الإدارات المركزية المنضوية تحت برنامج التكوين المهني ومشروع دليل إجراءات موحد للتصرف في القطاع الخاص للتكوين المهني الأساسي إلى جانب إعداد مشروع قرار مشترك لتركيز المراحل التحضيرية لفائدة الشريحة العمرية 14-16 سنة المنقطعة مبكرا عن التعليم قصد اعدادهم للتسجيل بمسارات التكوين المهني.

- توجيه التكوين للاستجابة لحاجيات سوق الشغل من اليد العاملة المختصة حيث تم في هذا الإطار العمل على دعم التكوين التخصّصي لتحسين قابلية التشغيل من خلال الشروع في تنفيذ مشروع "تكوين TAKWEEN في إطار التعاون التونسي السويسري لفائدة 11500 منتفع في القطاعات ذات التشغيلية العالية لتحسين تشغيلية حاملي الشهادات العليا وخريجي المنظومة الوطنية للتكوين المهني عبر التعميم التدريجي للتكوين التخصصي المزدوج بين القطاعين العمومي والخاص في مختلف الاختصاصات المطلوبة في سوق الشغل والشروع في تكوين 91 من الإطارات البيداغوجية و926 متكون بالمراكز و558 بصدد التكوين. وبهدف تنمية روح المبادرة لدى المتكونين بالجهاز الوطني للتكوين المهني تم اسناد شهادات "علامة مركز التكوين المبادر" لـ9 مراكز تكوين مهني عمومية وخاصة كما تم العمل على تعزيز نمط التكوين المندمج من خلال توسعة شبكة مراكز التكوين المهني المندمجة صلب المؤسسات الاقتصادية في مجال النسيج بولايتي بنزرت وصفاقس. وعملا على تطوير التكوين قصير المدى تم الشروع في العمل بهذا النمط من التكوين في 05 اختصاصات تكوينية واعدة بمراكز التكوين المهني الراجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني وبالشراكة مع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل .
- العمل على ترسيخ مفهوم التعلم مدى الحياة من خلال الاستعداد اللوجستي لانطلاق التكوين تفعيلا لبرنامج مدرسة الفرصة الثانية بولاية القيروان وبرنامج الفرصة الجديدة بولاية سوسة والانطلاق في تركيز منظومة وطنية للإشهاد والاقرار بمكتسبات الخبرة حيث تم الانطلاق في إعداد الإطار الترتيبي.
- تطوير حوكمة منظومة التكوين المهني من خلال استكمال الدراسة الجهوية لتعديل الخارطة الجهوية للتكوين المهني وتم ضبط دليل إجراءات لتعديل الخارطة وإعداد تصور للحوكمة الجهوية للتكوين المهني إلى جانب تركيز منصات تشاركية بين القطاع العام والخاص في 8 ولايات في إطار مشروع "إرادة"، وقد تم الرفع في نسق إنجاز المشاريع الخاصة بـ 26 مركز تكوين مهني بهذه الجهات والراجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني ووكالة التكوين والإرشاد الفلاحي ووزارة الدفاع الوطني ووكالة التكوين في مهن السياحة.
- تحسين صورة وخدمات منظومة التكوين المهني حيث تم في هذا الإطار تنظيم الدورة الأولى للمعرض الوطني للتكوين المهني تحت شعار "التكوين المهني لبناء المستقبل" بمشاركة كل المتدخّلين من القطاعين العمومي والخاص والشروع في تطوير بوابة وطنية موحدة للإعلام والتوجيه لمرافقة خريجي مراكز التكوين لبلورة مشاريعهم المهنية وربط المهن بالمسارات التكوينية والشهادات بالإضافة إلى تفعيل المنظومة المعلوماتية لقياس السمات الشخصية للشبّان إلى جانب الشروع في إعداد نظام معلوماتي مندمج للتصرف

في أنشطة التكوين المهني الخاص وتم التعاقد مع مكتب الدراسات لتطوير وتركيز النظام والشروع في العمل بالختم الالكتروني المرئي لشهائد التكوين المهني (QR CODE) بداية من دورة جوان 2022.

- رقمنة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة التونسية للتكوين المهني من خلال منح "بطاقة متكون للمسجلين في مراكز التكوين المهني وهي بطاقة ذكية تمكنهم من النفاذ إلى الخدمات التي توفرها مؤسسات التكوين المهني بصفة رقمية على غرار خدمة المطعم والمبيت والمشاركة في التظاهرات الثقافية والأنشطة الرياضية إلى جانب منح البطاقات الذكية مسبقة الدفع "Carte TAKWIN plus" لصرف منح التكوين في آجالها والانتفاع بالخدمات المتاحة عن بعد تعميم تجربة التسجيل عن البعد للتكوين بمراكز التكوين المهني في الجهاز العمومي للتكوين المهني. كما تواصل العمل لتبسيط إجراءات الحصول على محتويات التكوين عبر الشروع في تجربة نموذجية في استغلال خدمات تحميل محتويات التكوين انطلاقا من المسطحة الرقمية للمركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين ورقمنة خدمات التكوين المستمر لمعالجة ومتابعة الكشوفات البيداغوجيّة والماليّة على الخط لفائدة المؤسّسات المنتفعة بآليّة التّسبقة على الأداء.
- العمل على مزيد تركيز جودة التكوين من خلال مواصلة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية حيث شهدت سنة 2022 دخول 12 مشروعا مركز تكوين مهني حيز الاستغلال بطاقة استيعاب 232 موطن تكوين وبقدرة إيواء تبلغ 540 سرير والشروع في إحداث مركز متعدد الاختصاصات بولاية سيدي بوزيد راجع بالنظر لوزارة الدفاع الوطني إلى جانب تأهيل إطارات التكوين التابعة إلى القطاعين العمومي والخاص حيث تم تنظيم تكوين اشهادي للمكونين في مواصفة دولية لإدارة الطاقة قصد تجويد التصرف في النجاعة الطاقية الصناعية وتخفيض تكاليف استهلاك، وتكوين تقني للمكونين في الآلية واللامركزية للأنظمة التكنولوجية لأنواع مختلفة من الهياكل: المباني التجارية وتكوين المكونين من القطاع العمومي والخاص في الكفاءات المرنة " soft skills" والمجال البيداغوجي.

وبهدف إرساء حوكمة لتدخلات الوزارة المكلفة بالتكوين المهني ورقمنة الخدماتها، شهدت سنة 2022 العمل على ربط الإدارات الجهوية بالشبكة الاتصالية المندمجة IPMPLS في إطار مشروع تركيز شبكة اتصال قطاعية مندمجة ومؤمنة من الجيل الجديد ذات سعة عالية لفائدة الوزارة والإدارات الجهوية إلى جانب إحداث منصة إلكترونية افتراضية "إدامة " بهدف حوكمة برامج ومشاريع التعاون الدولي في مجال التشغيل والمبادرة الخاصة والتكوين المهني ووضع نظام معلوماتي حول معطيات التكوين المهني والتشغيل بالجهات JIHA.COM كما تم الشروع في وضع منظومة مخصصة للتصرف في إثبات الكفاءة المهنية (سيرورة كاملة عن بعد) ورقمنة كامل مسار الحصول على شهادة إثبات الكفاءة المهنية.

المؤشرات الكمية

شهدت سنة 2022 بلوغ عدد المتكونين بالجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني حوالي 62 ألف متكونا منهم قرابة 47.4 ألف متكونا بالجهاز العمومي المقيس وقرابة 14.6 ألف متكونا بالقطاع الخاص المنظر.

البرامج والمشاريع المبرمجة لسنة 2023:

ستشهد سنة 2023 مواصلة العمل على تطوير الجهاز الوطني للتكوين المهني بهدف تعزيز دوره في الرفع من مردودية المؤسسات الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وفي هذا الإطار سيتم:

- تعزيز دور التكوين في الرفع من مردودية المؤسسات الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال العمل على تطوير نظام لاستشراف حاجيات سوق الشغل من المهارات والكفاءات وتحسين مردودية التكوين المستمر إلى جانب تركيز المنوال الجديد للشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي للتكوين المهني وإرساء حوكمة ناجعة لمنظومة التكوين المهني تكرّس مبدأ المتابعة والتقييم والمساءلة.
- تحسين تشغيلية طالبي التكوين والإشهاد والتشغيل بما يمكّن من تحقيق الإدماج وخلق الثروة وذلك من خلال تطوير هندسة التكوين باعتماد المقاربات البيداغوجية الملائمة لضمان جودة التكوين وتطوير قدرات المتدخلين في مجال التكوين المهني إلى جانب تركيز منظومة وطنية للإشهاد بمكتسبات التعلّم وتكريس مرونة جهاز التكوين المهني واستباقيته من خلال تطوير التكوين التخصّصي.
- تثمين التكوين المهني كمسلك نجاح للشباب وذلك من خلال تركيز المنظومة الوطنية للإعلام والتوجيه لفائدة الأفراد والعائلات وتركيز المصنف الوطني لشهادات التكوين المهني وتركيز خطة اتصال حول التكوين المهني وتطوير منظومة الحوافز لفائدة المقبلين على التكوين المهني.
- تطوير طاقة استيعاب الجهاز الوطني للتكوين المهني لدعم تكافؤ الفرص وتحقيق الإنصاف الاجتماعي من خلال تطوير العرض الوطني للتكوين المهني بما يتلاءم مع الحاجيات الاقتصادية والجهوية وتطوير أنماط واليات التدريب المهني إلى جانب تنفيذ البرنامج الوطني لتكوين وإدماج المنقطعين مبكرا عن الدراسة وتطوير نمط التكوين عن بعد.

المؤشرات الكمية

ستشهد سنة 2023 العمل على بلوغ عدد المتكونين بالجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني قرابة 66 ألف متكونا منهم قرابة 51 ألف متكونا بالجهاز العمومي المقيس وقرابة 15 ألف متكونا بالقطاع الخاص المنظر.

التعليم العالي والبحث العلمي

التعليم العالي

شهدت سنة 2022 مواصلة انجاز الاصلاحات الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي من خلال مواصلة تنفيذ جملة المخرجات التي تم إقرارها خلال المؤتمر الوطني لتفعيل اصلاح التعليم العالي والبحث العلمي :

- تحسين حوكمة مؤسسات التعليم العالي من خلال تحويل صبغة تسعة مؤسسات تعليم عال وبحث من مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية الى مؤسسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية وهي على التوالي: المدرسة الوطنية للمهندسين بسوسة والمدرسة الوطنية للمهندسين بتونس والمدرسة الوطنية للمهندسين بالمنستير وكلية الطب بصفاقس وكلية العلوم بقابس والمعهد العالي للتربية والتكوين المستمر والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بسوسة وكلية الطب بسوسة وكلية الطب بتونس. بالإضافة الى تحويل صبغة ستة جامعات من مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية الى مؤسسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية وهي على التوالي: جامعة المنستير وجامعة صفاقس وجامعة قابس وجامعة القيروان وجامعة سوسة وجامعة تونس المنار.
- توحيد الشهادة الوطنية للإجازة بعد ان كانت تتضمن صنفين (الاجازة الأساسية والاجازة التطبيقية) وذلك خاصة من خلال تنقيح الامر عدد 3123 لسنة 2008 المؤرخ في 22 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للإجازة في نظام "امد" بما يمكن الطالب من مواصلة دراسته في الشهادة الوطنية للماجستير او التكوين الهندسي.
- في إطار تدعيم التكوين الهندسي وتنويع اختصاصاته تم احداث:

  - المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف الذي يؤمن تكوينا هندسيا في اختصاصات ذات تشغيلية عالية وتثمن الميزات التفاضلية لمنطقة الشمال الغربي وخصوصيات نسيجها الاقتصادي حيث يتضمن التكوين مرحلة تحضيرية مندمجة للتكوين الهندسي تمتد على سنتين تشمل العلوم الأساسية ثم يليها تكوين هندسي بثلاث سنوات في ثلاثة اختصاصات مختلفة هي: الهندسة البيوطبية وهندسة إدارة الصناعات الغذائية وهندسة الأعشاب الطبية والعطرية.
  - المدرسة الوطنية للمهندسين بمنوبة التي تؤمن تكوينا باللغة الإنقليزية في مجالي الجيوماتيك والإيكولوجيا
  - المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بقابس.

- تطوير منظومة الاعتماد بإحداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي بهدف توحيد نظام التقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي من خلال دمج مهام الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد الخاصة بالتعليم العالي والهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي وذلك دعما لمزيد من النجاعة في التسيير.
- انطلاق مشاريع التجديد لشبكة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية حيث تم امضاء 11 عقدا لتمويل المشاريع الفائزة بكل من تطاوين وزغوان وجندوبة ونابل وتوزر والمهدية وقابس والكاف وجربة وقصر هلال ورادس وذلك ضمن برنامج تجديد شبكة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية الممول من قبل الحكومة الفرنسية في إطار تحويل الديون التونسية الى مشاريع تنموية

- احداث لجنة القيادة القطاعية لتطوير استراتيجية التحول الرقمي الخاصة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من اجل ملاءمة برامج التكوين والشهادات الجامعية مع المتطلبات المتجددة للمحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- تواصل مقروئية الجامعات التونسية وتقدم ترتيبها بمختلف التصنيفات الاكاديمية حيث تمكنت جامعات منوبة وتونس المنار وصفاقس والمنستير وسوسة وقابس وقرطاج وتونس من تبوؤ مراتب متقدمة ضمن التصنيف الدولي .Times Higher Education
- تم الشروع في إنجاز الدراسة المتعلقة بإدراج المؤسسات الراجعة بالنظر لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضمن برنامج الانتقال الطاقي للمؤسسات والمنشآت العمومية (حوالي 50 مؤسسة) تحت إشراف الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة.
- تم استلام الجزء الوظيفي للمدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت والانطلاق في استغلاله بداية من شهر سبتمبر 2022.
- تم استلام الجزء الوظيفي للمعهد العالي للمنظومات الصناعية بقابس والانطلاق في استغلاله بداية من شهر أكتوبر 2022.
- تم استلام والشروع في استغلال المبيت الجامعي بالكاف.
- تم الانتهاء من تنفيذ أشغال بناء المطعم الجامعي بقفصة.
- تم استلام والشروع في استغلال المطعم الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير (تهيئة وتوسعة).

البحث العلمي

بهدف تطوير أداء قطاع البحث العلمي وتفعيل دوره في التنمية شهدت سنة 2022 تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج من أهمها:

- الانضمام للبرنامج الاطاري للبحث والتجديد"افق أوروبا"حيث تمت المصادقة على الاتفاق بين الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي حول مشاركة الجمهورية التونسية في برنامج الاتحاد افق أوروبا، البرنامج الإطاريي للبحث والتجديد بتاريخ 17 جوان 2022.
- استكمال مختلف مكونات الأقطاب التكنولوجية ببرج السدرية المبرمج على قرض الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. ومواصلة انجاز وتجهيز الأقطاب التكنولوجية بكل من صفاقس وسوسة وبنزرت والمنستير وسيدي ثابت المبرمجة بين الدولة التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار.
- تنقيح الأمر عدد 416 لسنة 2008 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي والعلمي للمؤسسات العمومية للبحث العلمي وطرق تسييرها بما يمكن من تفعيل الصبغة العلمية والتكنولوجية لهذه المراكز من خلال الشروع في إصدار الأوامر المتعلقة بتنظيمها الهيكلي،
- إحداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي في إطار تطوير وتوحيد أنظمة التقييم بما يتماشى مع المعايير الدولية في المجال،

- إحداث مركز البحث في علوم وتكنولوجيا النسيج بالمنستير،
- امضاء اتفاقية تعاون مع صندوق البحث بالكيباك في مجال البحث العلمي.

في إطار الاستجابة إلى متطلبات المرحلة القادمة، تمحورت توجهات الوزارة المتعلقة بربط البحث العلمي بمحيطه الاقتصادي والاجتماعي في إرساء برامج ومشاريع تهدف خاصة إلى ما يلي:

- منظومة بحث وتجديد متميزة ومنفتحة تستجيب لأولويات التنمية المستدامة ولاقتصاد المعرفة،
- حوكمة أفضل وتصرف ناجع وأكثر فاعلية في الموارد المتاحة.

وذلك بالعمل على:

- توجيه برامج ومشاريع البحث نحو منوال جديد قائم على منتوجات معرفية وخدمات ذات محتوى تكنولوجي رفيع وقيمة مضافة عالية وأثر إيجابي ملموس بما يساهم في الإسراع بمعدّلاتِ النمو الاقتصاديّ ودعمِ التنميةِ المستدامة وتوفير مواطن الشغل وتحسين جودة الحياة. وذلك بالتركيز على إيجاد الحلول المبتكرة للإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية عبر التمويلات التنافسية والتشاركية.
- تعزيز نجاعة وتميز منظومة البحث والتجديد والرفع من مردوديتها وذلك بتوجيه المجهود البحثي نحو الأولويات الوطنية الكبرى ودعم البنية التحتية لتثمين نتائج البحث لدعم الشراكة الفاعلة بين قطاعي البحث والإنتاج بالإضافة إلى النهوض بتثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا.
- تعزيز التجربة الوطنية في مجال تثمين البحث والتجديد من خلال الانفتاح على الشركاء الاقتصاديين على المستوى الوطني ومن خلال أطر التعاون الدولي وتبادل التجارب مع الشركاء الدوليين.
- دعم توجيه برامج تمويل نتائج البحث إلى القطاعات الواعدة المصنفة أولوية وطنية إلى جانب دعم تشغيلية الخريجين من خلال توجيه برامج تثمين نتائج البحث لإدماجهم وترسيخ ثقافة المبادرة وريادة الأعمال واستشراف المهن الجديدة ذات القيمة المضافة العالية. وقد تم خلال سنة 2022 مواصلة إنجاز البرامج التالية:

- برنامج تثمين نتائج البحث ونقل المعرفة Programme VRR : مواصلة تمويل 20 مشروع تثمين نتائج البحث المبتكرة والمجددة عبر آليات التمويل التنافسية، وذلك بهدف دعم المراحل الحرجة للنضج التكنولوجي للمشاريع.
- برنامج تثمين مشاريع ختم الدروس ومذكرات التربص «PFE/MFE»: مواصلة تمويل على أساس تنافسي 21 مشروع ختم الدروس ومذكرات التربص ذات الطابع التجديدي والمبتكر تنجز من قبل الطلبة الجدد في إطار شراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي قصد نقل نتائجها لقطاعات الإنتاج والمجتمع.
- برنامج المشاريع التشاركية حول الأقطاب التكنولوجية Collabora: بهدف تنشيط الأقطاب التكنولوجية وتعزيز عنصر التفاعل بين مختلف مكوناتها قصد دفع استغلال نتائج البحث

والتطوير ذات الطابع الصناعي والنقل المباشر للمعارف والتكنولوجيا، تم خلال سنة 2022 مواصلة إنجاز (26) مشروعا على أساس تنافسي، لتمويل مشاريع البحوث التشاركية التي تقترحها إحدى مكونات القطب التكنولوجي لحل إشكاليات تطرحها المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بالقطب او المؤسسات الشريكة من خارج القطب.

- البرنامج التونسي الألماني المشترك للبحث والتطوير Collaborative Program 2+2: المنجز في إطار التعاون التونسي الألماني في مجال البحث والتجديد ودفع تثمين نتائج البحوث ذات الصلة بالحاجيات الاقتصادية بالشراكة مع وزارة التعليم والبحث الألمانية (BMBF) "TUNGER 2+2 collaborative program " تم سنة 2022 مواصلة تمويل 09 مشاريع بحث وتجديد تشاركية تنجز من قبل فريق ثنائي يجمع هيكل بحث ومؤسسة اقتصادية من كلا البلدين.
- حماية الملكية الفكرية ونتائج البحوث: تعهدت الوزارة تبعا لمهامها بمواصلة التكفل بتسجيل براءات الاختراع على المستوى الوطني، حيث تم خلال سنة 2022 مواصلة التكفل بمصاريف إيداع مطالب براءات الاختراع وتسديد الأتاوى السنوية لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية والتي ترِدُ عليها من المؤسسات العمومية للتعليم العالي والبحث والهياكل العمومية للبحث العلمي. إلى جانب مواصلة حماية وتسديد الأتاوى المتعلقة بـ 04 براءات اختراع مسجلة على الصعيد الدولي.

- تعزيز نجاعة وتميز منظومة البحث والتجديد والرفع من مردوديتها وذلك بتوجيه المجهود البحثي نحو الأولويات الوطنية الكبرى ودعم البنية التحتية لتثمين نتائج البحث لدعم الشراكة الفاعلة بين قطاعي البحث والإنتاج بالإضافة إلى النهوض بتثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا حيث تم خلال سنة 2022 مواصلة مراجعة المنظومات القانونية المتعلقة بتثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا والمعرفة، كما تم تنقيح كل من النص المتعلق بتنقل وتفرغ الباحثين لدى مؤسسات اقتصادية، والمنظومة القانونية للأقطاب التكنولوجية وذلك بالتشارك مع الوزارات المتدخلة، والشروع في وضع إطار ينظم المؤسسات الناشئة المحدثة صلب هياكل بحث عمومية ومن قبلها Spin-Off.

كما تمت مواصلة دعم البنية التحتية لمنظومة البحث والتجديد وذلك خاصة من خلال:

- مواصلة إحداث وتركيز 19 وحدة مختصة في التثمين ونقل التكنولوجيا والتكوين بمراكز البحث.
- مواصلة إرساء منصات تكنولوجية قطاعية بمراكز البحث بالأقطاب التكنولوجية

كما واصلت الوزارة العمل على تعزيز التجربة الوطنية في مجال تثمين البحث والتجديد من خلال الانفتاح على الشركاء الاقتصاديين على المستوى الوطني ومن خلال أطر التعاون الدولي وتبادل التجارب مع الشركاء الدوليين وذلك من خلال:

- الانضمام إلى البرنامج الإطاري للبحث والتجديد "أفق أوروبا" والذي خصص من بين المحاور المكونة له محورا يتعلق بالتجديد سيمكن الوزارة من الاندماج ضمن استراتيجيات إقليمية مخصصة لدعم المؤسسات المجددة والناشئة.
- مواصلة التعاون والتبادل ضمن الفضاء الفرنكفوني للتثمين الذي تم الانضمام له خلال سنة 2020 والانطلاق في رسم خطة عمل للغرض على إثر إصدار الكتاب الأبيض للتثمين الخاص بالشركاء في هذا الفضاء،
- مواصلة دعم التعاون الدولي متعدد الأطراف في إطار برنامج حوار غرب المتوسط 5 زائد 5 (Dialogue 5 +5)،
- مواصلة إنجاز مبادرات ومشاريع في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لدفع التجديد وإحداث المؤسسات الناشئة على غرار مشروع دعم المؤسسات الناشئة في المجال التكنولوجي، TECHNORIAT والذي يهدف إلى تعزيز استغلال نتائج البحث وانشاء مؤسسات تكنولوجية ناشئة من خلال التكنولوجيات المنتجة المنبثقة عن هياكل البحث والذي تم دعمه خلال سنة 2022 بانضمام الهيكل الفرنسي Société SATT d'accélération et du transfert technologique لمساندة ومرافقة باعثي المؤسسات المجددة خلال المرحلة الأخيرة من إحداث مؤسساتهم.
- تصدير الخبرة وتموقع تونس كوجهة علمية خاصة بالنسبة لإفريقيا حيث تم خلال سنة 2022 المشاركة في المنتدى الدولي الثامن لطوكيو حول التنمية في إفريقيا المنعقد بتونس من خلال تحديد خطة عمل مع الدول الإفريقية تتضمن برامج تعاون ثلاثي حول نقل العلوم والتكنولوجيا في المجالات الاقتصادية. كما انبثق عن هذا المنتدى خطة عمل لدعم التعاون الثنائي جنوب–جنوب بين الدول الإفريقية.
- المشاركة في القمة الفرنكوفونية التي انتظمت بتونس والتي انبثق عنها خطة تبادل بين الدول الفرنكوفونية في مجال البحث العلمي والتجديد.
- دعم التعاون الثنائي التونسي الألماني في مجال العلوم والتكنولوجيا والتجديد والذي انطلق ببرنامج مشترك لتمويل مشاريع تشاركية تونسية ألمانية TUNGER 2+2 عبر طلبات ترشحات تنافسية ليتم دعمه ببرنامج دعم منظومة التثمين والتجديد ونقل التكنولوجيا ممول من طرف الشريك الألماني. وقد تم خلال سنة 2022 الانطلاق في تنفيذ هذا البرنامج عبر آليات دعم القدرات على التثمين والتجديد لدى مراكز البحث وتفاعلها ضمن الأقطاب التكنولوجية .TRIFOLD 2.0.

السياسات والإصلاحات المبرمجة لسنة 2023

التعليم العالي

- إرساء منظومة استقطاب واستقبال الطلبة الأجانب مقابل توظيف معاليم دراسية قصد الترفيع في نسبة الطلبة الدوليين المسجلين بالجامعات العمومية التونسية الى حدود 10% في موفي سنة 2023.
- ادراج 06 مطاعم جامعية للانخراط في المسار الإشهادي.
- في إطار برنامج الانتقال الطاقي وتسهيل انخراط المؤسسات الجامعية فيه سيتم رصد اعتمادات جملية قدرها 10 مليون دينار طيلة فترة المخطط التنموي لفائدة 20 مؤسسة سنويا لتركيز اللاقطات الفوطوضوئية بالمؤسسات الجامعية.
- في إطار مسايرة التحول الرقمي سيتم الشروع في القيام بدراسة حول دعم سرعة التدفق والتغطية بالأنترنت بالإضافة الى الشروع في تركيز قاعدة بيانات مندمجة.
- الشروع في القيام بعمليات جرد للعقارات المتوفرة بالمركبات الجامعية بهدف تركيز قاعات رياضية خاصة من قبل مستثمرين خواص داخل المؤسسات الجامعية
- مواصلة العمل على اعتماد المدارس الوطنية للتكوين الهندسي خاصة وقد تم تحديد سنة 2023 كأجل اقصى لالتحاق هذه المدارس بمسار الاعتماد.
- تركيز مراكز نداء للإصغاء والإرشاد حول مختلف الخدمات الجامعية ودخولها حيز النشاط الفعلي.
- سيتم الانطلاق سنة 2023 في إنجاز العديد من المشاريع على غرار:

  - انطلاق أشغال بناء المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بقفصة
  - انطلاق أشغال المعهد العالي للفنون والحرف بقفصة
  - انطلاق أشغال المعهد العالي للملتيميديا بقابس
  - انطلاق أشغال المعهد العالي لتقنيات المياه بقابس
  - انطلاق أشغال المعهد العالي للدراسات القانونية بقابس
  - انطلاق أشغال أكاديمية الفنون بالبحيرة
  - انطلاق أشغال توسعة المبيت الجامعي بصفاقس
  - انطلاق أشغال توسعة المبيت الجامعي ببنزرت".

البحث العلمي

سيتم خلال سنة 2023 العمل على مزيد تعزيز حوكمة منظومة البحث والتجديد وتفعيل التنسيق بين مختلف مكوناتها خاصة عبر:

- الشروع في انجاز دراسة تقييمية لمنظومة البحث والتجديد.

- الشروع في القيام بدراسة استشرافية لمراجعة أولويات قطاع البحث العلمي وربطها بالحاجيات الوطنية والجهوية والقطاعية،
- الشروع في تركيز هيكل يعنى باخلاقيات البحث العلمي على المستوى الوطني بما يخول الاستجابة للمعايير الدولية في المجال.
- الانطلاق في تركيز مجمعات بحث حسب الأولويات الوطنية للبحث،
- العمل على إرساء برامج تميز في مجال الرقميات وخاصة الذكاء الاصطناعي
- إتمام تركيز الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي،
- دعم انفتاح منظومة البحث والتجديد وإشعاعها على الصعيد الدولي،
- دعم البحوث في العلوم الانسانية والاجتماعية ودعم دورها في المشاريع ذات الاختصاصات المتعددة.

ستعمل الوزارة على مواصلة دعم توجيه برامج تمويل نتائج البحث إلى القطاعات الواعدة المصنفة أولوية وطنية إلى جانب دعم تشغيلية الخريجين من خلال مواصلة توجيه برامج تثمين نتائج البحث لإدماجهم وترسيخ ثقافة المبادرة وريادة الأعمال واستشراف المهن الجديدة ذات القيمة المضافة العالية. وسيتم خلال سنة 2023 مواصلة إنجاز البرامج التالية:

- برنامج تثمين نتائج البحث ونقل المعرفة Programme VRR : مواصلة تمويل 10 مشروع تثمين نتائج البحث المبتكرة والمجددة عبر آليات التمويل التنافسية، وذلك بهدف دعم المراحل الحرجة للنضج التكنولوجي للمشاريع. كما سيم إطلاق نسخة من هذا البرنامج ستخصص للعلوم الإنسانية والاجتماعية لتمويل 04 مشاريع تنجز لاقتراح حلول علمية و/أو تكنولوجية لإشكاليات إنسانية أو مجتمعية.
- برنامج تثمين مشاريع ختم الدروس ومذكرات التربص«PFE/MFE»: مواصلة تمويل على أساس تنافسي وذلك لتمويل 10 مشاريع جديدة خلال سنة 2023 من بين مشاريع ختم الدروس ومذكرات التربص ذات الطابع التجديدي والمبتكر تنجز من قبل الطلبة الجدد في إطار شراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي قصد نقل نتائجها لقطاعات الإنتاج والمجتمع.
- برنامج المشاريع التشاركية حول الأقطاب التكنولوجية Collabora: بهدف مواصلة تنشيط الأقطاب التكنولوجية وتعزيز عنصر التفاعل بين مختلف مكوناتها قصد دفع استغلال نتائج البحث والتطوير ذات الطابع الصناعي والنقل المباشر للمعارف والتكنولوجيا، سيتم خلال سنة 2023 تمويل 07 مشاريع جديدة لبحوث تشاركية تقترحها إحدى مكونات القطب التكنولوجي لحل إشكاليات تطرحها المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بالقطب او المؤسسات الشريكة من خارج القطب.
- البرنامج التونسي الألماني المشترك للبحث والتطوير Collaborative Program 2+2: المنجز في إطار التعاون التونسي الألماني في مجال البحث والتجديد ودفع تثمين نتائج البحوث ذات الصلة بالحاجيات الاقتصادية بالشراكة مع وزارة التعليم والبحث الألمانية (BMBF) " TUNGER 2+2 collaborative program" حيث سيتم سنة 2023 الإعلان عن طلب ترشحات جديد ومواصلة تمويل مشاريع البحث والتجديد التشاركية المنجزة من قبل فريق ثنائي يجمع هيكل بحث ومؤسسة اقتصادية من كلا البلدين.

- حماية الملكية الفكرية ونتائج البحوث: مواصلة تعهد الوزارة بالتكفل بتسجيل براءات الاختراع على المستوى الوطني، حيث تمت برمجة مواصلة التكفل بمصاريف إيداع مطالب براءات الاختراع وتسديد الأتاوى السنوية لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية والتي ترِدُ عليها من المؤسسات العمومية للتعليم العالي والبحث والهياكل العمومية للبحث العلمي. وبراءات الاختراع على الصعيد الدولي.

وعلى مستوى تعزيز نجاعة وتميز منظومة البحث والتجديد والرفع من مردوديتها وذلك بتوجيه المجهود البحثي نحو الأولويات الوطنية الكبرى ودعم البنية التحتية لتثمين نتائج البحث لدعم الشراكة الفاعلة بين قطاعي البحث والإنتاج بالإضافة إلى النهوض بتثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا: سيتم سنة 2023 تفعيل المنظومات القانونية المتعلقة بتثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا والمعرفة.

كما ستتم مواصلة دعم البنية التحتية لمنظومة البحث والتجديد وذلك خاصة من خلال:

- مواصلة تمويل البرنامج الوطني للأقطاب التكنولوجية وذلك بإنجاز مشاريع البناءات والتجهيزات لمكونات الأقطاب التكنولوجية الخمسة بكل من سيدي ثابت وبنزرت وسوسة والمنستير وصفاقس.
- مواصلة إحداث وتركيز وحدات مختصة في التثمين ونقل التكنولوجيا والتكوين بمراكز البحث.
- مواصلة إرساء منصات تكنولوجية قطاعية بمراكز البحث بالأقطاب التكنولوجية.

كما ستواصل الوزارة العمل على تعزيز التجربة الوطنية في مجال تثمين البحث والتجديد من خلال الانفتاح على الشركاء الاقتصاديين على المستوى الوطني ومن خلال أطر التعاون الدولي وتبادل التجارب مع الشركاء الدوليين وذلك من خلال:

- تفعيل نتائج الانضمام إلى البرنامج الإطاري للبحث والتجديد "أفق أوروبا" والذي خصص من بين المحاور المكونة له محورا يتعلق بالتجديد سيمكن الوزارة من الاندماج ضمن استراتيجيات إقليمية مخصصة لدعم المؤسسات المجددة والناشئة،
- مواصلة التعاون والتبادل ضمن الفضاء الفرنكفوني للتثمين الذي تم الانضمام له خلال سنة 2020 والانطلاق في رسم خطة عمل للغرض على إثر إصدار الكتاب الأبيض للتثمين الخاص بالشركاء في هذا الفضاء،
- مواصلة دعم التعاون الدولي متعدد الأطراف في إطار برنامج حوار غرب المتوسط 5 زائد 5 (Dialogue 5 +5)،
- مواصلة إنجاز مبادرات ومشاريع في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لدفع التجديد وإحداث المؤسسات الناشئة على غرار مشروع دعم المؤسسات الناشئة في المجال التكنولوجي، TECHNORIAT،
- تفعيل خطة العمل المنبثقة عن المشاركة في المنتدى الدولي الثامن لطوكيو حول التنمية في إفريقيا المنعقد بتونس من خلال تحديد خطة عمل مع الدول الإفريقية تتضمن برامج تعاون ثلاثي حول نقل العلوم والتكنولوجيا في المجالات الاقتصادية والتعاون الثنائي جنوب–جنوب بين الدول الإفريقية،

- مواصلة برامج التعاون الثنائي التونسي الألماني في مجال العلوم والتكنولوجيا والتجديد من خلال البرنامج المشترك لتمويل مشاريع تشاركية تونسية ألمانية TUNGER 2+2 ومواصلة تنفيذ برنامج دعم منظومة التثمين والتجديد ونقل التكنولوجيا عبر آليات دعم القدرات على التثمين والتجديد لدى مراكز البحث وتفاعلها ضمن الأقطاب التكنولوجية .TRIFOLD 2.0.

سياسات التشغيل

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2022

يعتبر التشغيل أولوية وطنية وعلى هذا الاساس شهدت سنة 2022 اتخاذ جملة من السياسات والإجراءات الرامية الى خلق ديناميكية في سوق الشغل تمثلت بالخصوص في:

- **إدخال إصلاحات عاجلة صلب البرامج النشيطة للتشغيل** للحد من ارتفاع نسب البطالة حيث تم في هذا الإطار المصادقة على مشروع الأمر المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 542 لسنة 2019 المؤرخ في 28 ماي 2019 والمتعلق بضبط برامج صندوق الوطني التشغيل وشروطه وصيغ الإنتفاع بها والذي تضمن تشجيعات لإحداث المؤسسات في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومراجعة لبرنامج جيل جديد من الباعثين إلى جانب العمل على إضفاء مزيد من المرونة على برنامج التكوين التكميلي والتأهيل لتلبية مواطن شغل مشخصة بالمؤسسات الاقتصادية أو لاستجابة لحاجيات قطاعات اقتصادية ومراجعة برنامج التكوين التكميلي والتأهيل بهدف تحسين التشغيلية وتسيير إدماجهم في الحياة المهنية سواء في إطار عمل مؤجر أو عمل مستقل. كما تم فتح الإمكانية للصندوق الوطني للتشغيل بالتكفل بامتيازات خصوصية للنهوض بالتشغيل لفائدة المؤسسات ذات الأهمية من حيث إحداثات الشغل وإحداث برنامج جديد عقد إعادة الإدماج في الحياة المهنية بهدف تيسير إعادة الإدماج في الحياة المهنية بمؤسسات القطاع الخاص من فاقدي الشغل من العمال القارين والعمال غير القارين.
- **مراجعة شاملة للبرامج النشيطة للتشغيل** من خلال إعداد تقييم الإجراءات المتعلقة بالبرامج النشيطة للتشغيل من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وشروع المرصد الوطني للتشغيل والمهارات في إعداد دراسة تقييمية للبرامج.
- **تعزيز التكوين التكميلي والمرافقة** بهدف تحسين قابلية تشغيل الباحثين عن شغل من خلال العمل على دفع نسق التكوين التكميلي والتأهيل الإضافي حيث تم في هذا الإطار تنظيم دورات تكوين قصيرة المدى بالشراكة مع الوكالة التونسية للتكوين المهني في اختصاصات المرطبات الأوروبية وتنظيف المواد المنسوجة وتنظيف فضاءات النزل والميكانيك وصيانة المكيفات لـ 85 منتفعا إلى جانب تنظيم دورات تكوين سريع لفائدة 163 منتفع وانتداب مباشر لفائدة 137 منتفع بالوحدات السياحية والفندقية بولاية المنستير وتم انتداب 277 باحث عن شغل مع تكوين بالتداول بالمدرسة السياحية بجربة ودورات تكوين في المجالات الرقمية مع مؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية لـ55 منتفعا ودورات

تكوين في مجال البناء وتوابعه مع منظمة الأعراف البافارية BBW (127 منتفعا). كما تواصل العمل لدفع نسق مرافقة الباحثين عن شغل بهدف تطوير المهارات من خلال مرافقة قرابة 45 ألف طالب شغل ومرافقة هياكل التشغيل لتعزيز قدراتهم (1000 متكون من مستشاري تشغيل وشركاء مهنيين) وتكوين 1711 طالب شغل وتعزيز قدرات 369 مستشار تشغيل في المهارات الحياتية.

- **الانفتاح على الشراكات المهنية** من خلال إبرام مجموعة من اتفاقيات الشراكة القطاعية مع كل من الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ومؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية ووزارة السياحة ووزارة البيئة لتحديد وضبط مجالات التعاون المشتركة في مجال تثمين النفايات ودعم المبادرة الخاصة في المجال البيئي إلى جانب إبرام اتفاقية شراكة مع منظمة الأعراف البافارية BBW في مجال البناء وفي مجال التكوين الإشهادي التخصصي في اختصاص ميكاترونيك السيّارات ما بعد البيع بجهة صفاقس وإمضاء اتفاقية شراكة من أجل دعم المبادرات الخاصة للشباب مع مختلف الهياكل العمومية للمساندة والدعم والتمويل المتدخلة في المبادرة الخاصة وإمضاء اتفاقية شراكة للمساهمة في المسابقة الوطنية للمبادرة الخاصة.
- **الرقمنة في مجال الوساطة في سوق الشغل** من خلال تركيز منصات تفاعلية بين الباحثين عن شغل والمؤسسات من خلال تنظيم الصالون الرقمي الاوّل للتشغيل والعمل على تطوير منظومة التنميط الاحصائي عبر إعداد تطبيقة لتشخيص وتنميط طالبي الشغل في اتجاه توجيه طالب شغل إلى توظيف مكتسباته في مسار يتماشى وحاجيات سوق الشغل في مرحلة التجربة إلى جانب اعتماد المدونة التونسية للمهن والكفاءات لغاية توحيد المفاهيم بين جميع المتدخلين في سوق الشغل والعمل على تحسين الخدمات الباحثين عن شغل عن عمل وإثراء الخدمات عن بُعد بخدمات جديدة تتمحور حول احتياجات المستخدمين وإمضاء إطار عقد إطاري مع شركة مايكروسوفت Microsoft وتمكين طالبي الشغل من فرص اجتياز اختبارات إشهادية في تكنولوجيات المعلومات والاتصال وبرمجيات مايكروسوفت.
- **تعزيز وتطوير آليات استكشاف فرص التوظيف بالخارج** حيث تم في هذا الإطار الشروع في التفاوض لإبرام اتفاقيات ثنائية حول التوظيف بالخارج تمنح ميزات تفاضلية في مجال العمل والتنقل للعمال التونسيين وخاصة مع كل من إيطاليا والبرتغال وألمانيا وإعداد مشاريع اتفاقيات دولية إلى جانب إمضاء اتفاقية شراكة مع الجانب الفرنسي حول التوظيف بالخارج في المجال السياحي.

وفي مجال تنمية المبادرة الخاصة، إرتكزت الجهود خلال سنة 2022 على:

دفع نسق إحداث المؤسسات من خلال العمل على:

- تيسير **النفاذ إلى التمويل ودعم منظومة تمويل المشاريع الصغرى** حيث تم في هذا الإطار تمديد العمل بعقد الأهداف المبرم مع البنك التونسي للتضامن لمدة سنة إضافية بغاية تقييم نتائج تدخلاته وإعداد عقد لأهداف للفترة 2023-2025 يدعم منظومة تمويل المشاريع الصغرى لفائدة أصحاب الشهائد العليا ويعزز تمويل مشاريع الإحداث مع اعتماد مقاربة جهوية تراعي مؤشرات التنمية بالجهات.

- تفعيل **خط تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** بقيمة 30 مليون دينار موزعة على ثلاث سنوات من طرف البنك التونسي للتضامن.
- تيسير **النفاذ إلى السوق** من خلال العمل على التمديد في مدة الانتفاع ببرنامج جيل جديد من الباعثين من 3 إلى 6 سنوات الذي يهدف إلى إسناد صفقات بالتفاوض المباشر للباعثين الشبان المنخرطين في البرنامج وتمت المصادقة على الأمر.
- تكثيف **التظاهرات والمشاريع لدفع نسق إحداث المؤسسات** من خلال تنظيم أيام جهوية للمبادرة الخاصة بولاية تونس، لفائدة أكثر من 200 شاب وشابة من الراغبين في "ريادة الأعمال" بقيمة جملية تجاوزت الـ 3 مليون دينار لمشاريع ممولة من قبل البنك التونسي للتضامن وفي ولاية نابل من خلال إسناد إشعارات موافقة تمويل مشاريع للباعثين الشبان بقيمة جملية تتجاوز 570 ألف دينار وبولاية بنزرت حيث تم إسناد 13 إشعار موافقة لتمويل إحداثات جديدة بكلفة مالية تقارب 611 الف دينار وبولاية القيروان من خلال إسناد جملة من إشعارات تمويل إحداثات جديدة بقيمة جملية تبلغ 627.328 دينار لباعثين شبان. كما تم الإعلان عن نتائج المسابقة الوطنية للمبادرة الخاصة التي رافقت 250 باعث للحصول على تمويل وإسناد جوائز للمشاريع المتميزة تساعد على تمويل جزئي للمشروع في حدود 30 ألف دينار في شكل هبة إلى جانب إعادة هيكلة مشروع مبادرون من خلال التركيز على دعم المبادرة الخاصة لخلق فرص عمل مستدامة وذلك عبر المساهمة في تمويل أصحاب أفكار المشاريع والمرافقة المشخصة لهم. حيث يهدف المشروع الى خلق 5200 مؤسسة صغرى على المستوى الوطني بمستوى تشغيل مباشر يقدر بـ9200 وميزانية تناهز الـ18 م أورو، حيث تم طلب ادراج بقية مبلغ القرض والمقدر بـ21 م أورو ضمن ميزانية الدولة وإحداث 47 مشروع بقيمة 2.4 م أورو في مجالي الفلاحة والصناعة بـ 8 جهات المعنية بالبرنامج في اطار تنفيذ برنامج دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة مع تحسين التشغيلية "إرادة".
- تطوير **مسار المرافقة لفائدة الباعثين** من خلال العمل على تجميع مختلف الفاعلين في مجال مرافقة الباعثين لمزيد توفير المعلومة للراغبين في إحداث المشاريع إحداث بوابة موحدة للمبادرة الخاصة "مبادر" تجمع مختلف الفاعلين في مجال مرافقة الباعثين وتعرف بكل خدمات المرافقة على المستوى الوطني.

مساندة المؤسسات الصغرى التي تلاقي صعوبات من خلال:

- وضع خط التمويل لمساندة المؤسسات المتضررة من الجائحة الصحية بقيمة 25 مليون دينار يستهدف حوالي 5000 مؤسسة وقد بلغ عدد المنتفعين 4475.
- دعم المؤسسات المحدثة في إطار جيل جديد من الباعثين عبر إبرام ملاحق إتفاقيات مع البنك التونسي للتضامن لإعادة جدولة القروض وطرح خطايا التأخير والتخلي عن توظيف خطايا تأخير مستقبلا وإسناد قروض مال متداول في حدود 10 آلاف دينار لكلّ مؤسسة قصد ضمان مواصلة نشاطها. وقد تم إسناد 196 قرض مال متداول من بين 321 مبرمجة.
- مساندة باعثي المشاريع الصغرى الأكثر تضررا من الجائحة عبر الشروع في تنفيذ برنامج بقيمة جملية في حدود 8 مليون أورو ممول من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية، يستهدف حوالي 700 مؤسسة صغرى متضررة

من جائحة كوفيد ويتمثل في طرح جزئي لخطايا التأخير وإسناد قروض توسعة في حدود 50 ألف دينار لكلّ مؤسسة قصد ضمان ديمومتها وخلق مواطن شغل إضافية.

- **دعم الانتقال إلى العمل المنظم** من خلال الشروع في إعداد تصور للانتقال من العمل غير المنظم إلى العمل المنظم إلى جانب تواصل إعداد دراسة حول العمل غير المنظم من قبل المرصد الوطني للتشغيل والمهارات بالشراكة مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية وإدراج تعديلات حول نظام المبادر الذاتي صلب مشروع قانون المالية لسنة 2023.

وبالرغم من الوضع الاقتصادي الصعب وضعف نسبة النمو، فقد شهدت سنة 2022 انخفاضا في عدد العاطلين عن العمل ليبلغ 626.1 ألف وفي نسبة البطالة الجملية لتبلغ 15.3% فيما بلغت نسبة بطالة لدى الإناث 20.5% ولدى الذكور 13.1%.

أهم السياسات والبرامج والمشاريع المزمع إنجازها خلال سنة 2023

اعتبارا لأهمية التشغيل كأولوية وطنية، ستتركز الجهود خلال سنة 2023 على العمل على تحقيق نسبة نمو أرفع وذات محتوى تشغيلي للنمو هام بإعتباره الضامن الرئيسي لتوفير إحداثات مواطن شغل تتماشى مع حجم وخصوصيات طلبات الشغل خاصة عبر التشجيع على الإستثمار في القطاعات الواعدة وذات الطاقة التشغيلية المرتفعة والقيمة المضافة العالية إلى جانب العمل على تطوير منظومة الحوافز وتصويب التشجيعات نحو الأنشطة المساهمة في النموّ والمشغلة للكفاءات ومواصلة العمل على تحسين نسب التأطير في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وبالتوازي، ستركز الجهود خلال سنة 2023 على الرفع من القدرة التشغيلية للمؤسسات والاستجابة للطلب الاقتصادي من الكفاءات من خلال دعم التشغيل والادماج المهني وتأهيل الموارد البشرية لتلبية مواطن شغل مشخصة ودعم المبادرات الجهوية في مجال التشغيل ومرافقة المؤسسات الاقتصادية للرفع من قدرتها التشغيلية.

كما سيتواصل العمل لتحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتثمين الرأس المال البشري عبر رسم وتنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى تحسين قابلية تشغيل الباحثين عن شغل لتمكينهم من تطوير واكتساب مؤهلات وكفاءات تيسر اندماجهم بسوق الشغل وتستجيب لتطلعاتهم وذلك من خلال التكوين التكميلي وتطوير منظومة مرافقة الباحثين عن شغل.

وبهدف دعم البعد الدولي في السياسة الوطنية للتشغيل، سيتواصل العمل على تحسين حوكمة هجرة العمل وتنظيم الوساطة وعمليات استكشاف واستغلال عروض الشغل الدولية وتطوير نظام معلومات واتصال حول الهجرة ودعم برامج التنمية المتضامنة والإدماج الاقتصادي للمهاجرين.

ولتطوير أداء مصالح التشغيل وحوكمة سوق الشغل سيتم العمل على تطوير مصالح التشغيل من خلال رقمنة الخدمات وتدعيم قدرات مستشاري التشغيل وأدوات العمل وكذلك تدعيم البنية الأساسية لمصالح التشغيل.

وفي مجال المبادرة الخاصة، سيتواصل العمل على نشر وتنمية ثقافة المبادرة وذلك من خلال ترسيخ ثقافة المبادرة من خلال تطوير المنظومة التعليمية والتكوينية وخلق ديناميكية ريادة الاعمال وتطوير المحتوى الإعلامي حول ريادة الاعمال.

وعملا على تطوير المرافقة ودعم التمويل والنفاذ إلى السوق، سيتم العمل على تطوير المرافقة خلال كامل مراحل المشروع ولفائدة مختلف أصناف الباعثين ودعم التمويل وتيسير النفاذ إلى السوق.

ولدفع نسق إحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ستشهد سنة 2023 العمل على:

- تطوير الإطار الترتيبي لبرنامج دعم المؤسسات الصغرى صلب البرامج النشيطة للتشغيل ليشمل برنامج مهن الجوار وبرنامج المصدر.
- استغلال مكامن المبادرة الخاصة في القطاعات الجديدة والواعدة على غرار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري ومهن الجوار.
- تيسير استغلال الثروة الغابية وتثمين منتوجاتها من قبل الشباب حاملي الشهائد العليا مع تمكينهم من تكوين ملائم باعتباره مجال قادر على خلق الثروة ومواطن الشغل في الجهات ويفتح آفاق الاستثمار أمام متساكني الغابات والقرى المتاخمة للغابات.
- الشروع في تنفيذ مخطط عملي لتشجيع الانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم يراعي الخصوصيات القطاعية والجهوية والاجتماعية للفئات الناشطة في هذا المجال.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

إعتبارا لأهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كقطاع ثالث مكمّل لدور القطاع العمومي والقطاع الخاص شهدت سنة 2022 إعداد وثيقة المخطط 2023-2025 لقطاع الإقتصادي والإجتماعي في إطار تشاركي بهدف تركيز مقوّماته والعمل على تطويره ودعم مساهمته في خلق الثروة والتشغيل والعمل اللائق.

وعملا على تفعيل الإطار التشريعي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني شهدت سنة 2022:

- مراجعة القانون عدد 30 لسنة 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمانا لتفعيله من خلال إعفاء المؤسسات التقليدية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من الحصول على العلامة ومن تعديل أنظمتها الأساسية طبقا لأنظمة أساسية نموذجية جديدة تيسيرا لإدماجها صلب قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى جانب إبقاء المؤسسات التقليدية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني خاضعة لقوانينها الخاصة فيما يتعلق

بتخصيص الفواضل وتوزيعها حفاظا على خصوصياتها وتشجيعها على الانخراط في المنظومة المشتركة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- إعداد الأوامر التطبيقية المتعلقة بتفعيل القانون عدد 30 لسنة 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- إصدار المرسوم عدد 15 لسنة 2022 والمتعلق بالشركات الأهلية والذي يهدف إلى وضع إطار قانوني خاص بالشركات الاهلية يقوم على المبادرة الجماعية والنفع الاجتماعي من خلال بعث مشاريع اقتصادية استجابة لاحتياجات المتساكنين وتماشيا مع خصوصية الجهة والتصرف وإدارة المشاريع الراجعة لها بالنظر على مستوى الجهة الى جانب التصرف في الاراضي الاشتراكية والمساهمة في مسار التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة بالجهة.

واعتبارا لأهمية توفير التمويل الخصوصي لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لضمان مساهمتها في دفع التشغيل وتحقيق التنمية الشاملة، شهدت سنة 2022:

- تنقيح القانون الأساسي للبنك التونسي للتضامن ليتمكن من تقديم قروض لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واعتماد 3 أصناف من المنتوجات البنكية الجديدة الموجهة لتمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لفائدة مجامع التنمية الفلاحية والصيد البحري والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية والصيد البحري ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- تفعيل خطّ لتمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المدرج في إطار قانون المالية 2022 (30 م د) لإسناد قروض بشروط تفاضلية خلال الفترة 2022-2024 عبر إحداث وتفعيل خطي تمويل في صيغة قرض لكل من الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ولمجامع التنمية الفلاحية من طرف البنك التونسي للتضامن.
- مواصلة تنفيذ برنامج دعم القطاع الخاص والإدماج المالي في مجالي الفلاحة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني المنفذ في إطار إتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الايطالية المبرمة في سنة 2019 بقيمة جملية بـ50 م أورو منها 15 م أورو لفائدة خط تمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- تنقيح الأمر عدد 542 لسنة 2019 المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع به بهدف توفير إمتيازات مالية للباعثين في مجال الإقتصاد الإجتماعي والتضامني.

ولدعم الاحاطة والمرافقة والتشجيع على بعث مؤسسات إقتصاد إجتماعي وتضامني، شهدت سنة 2022 تنظيم العديد من الدوارات التكوينية من قبل الشبكات والجمعيات الناشطة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لفائدة الشباب والنساء في مجال المبادرة الجماعية وإحداث مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وكيفية تسييرها وضمان ديمومتها إلى جانب الشروع في إعداد دليل الجهوي لمرافقة الناشطين في مجال الإقتصاد الإجتماعي والتضامني.

وعملا على دفع ديناميكية إحداث المؤسسات في مجال الإقتصاد الإجتماعي والتضامني، شهدت سنة 2022 مواصلة تنفيذ مشروع "النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإحداث مواطن الشغل اللائق للشباب التونسي" JEUN'ESS" بكل من ولايات جندوبة والكاف عن الشمال الغربي والقيروان وسيدي بوزيد والقصرين عن الوسط الغربي وقبلي وقابس عن الجنوب، حيث تم في هذا الإطار:

- مرافقة ودعم 42 مؤسسة إقتصاد إجتماعي وتضامني تواجه صعوبات مالية ومتضررة من الجائحة من خلال تقديم منح لتمويل خطة إنعاش لإنقاذ انشطتهم والحفاظ على مواطن الشغل القائمة وتعزيز استراتيجية لخلق مواطن عمل جديدة.
- الشروع في تفعيل صندوق التجديد الاجتماعي بهدف إحداث حوالي 140 مؤسسة إقتصاد الإجتماعي والتضامني.
- الشروع في إحداث نوادي للمبادرة الجماعية في مجال الإقتصاد الإجتماعي والتضامني بعدد من المؤسسات الجامعية.

البرامج والمشاريع المبرمجة لسنة 2023

سيتواصل العمل خلال سنة 2023 لتطوير قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال الشروع في تنفيذ الخطة التنموية التي تم ضبطها في مخطط التنمية للفترة 2023-2025. وفي هذا الإطار، ستشهد سنة 2023 بالخصوص:

- الشروع في إرساء منظومة حوكمة الاقتصاد الاجتماعي من خلال إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لدى الوزارة المكلفة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني تشرف على تنفيذ السياسات والبرامج والتنسيق بين جميع المتدخلين في المجال إلى جانب تركيز وتفعيل المجلس الأعلى للإقتصاد الإجتماعي والتضامني.
- الشروع في تنفيذ خطة للإعلام والتوعية والتحسيس لتعزيز جاذبية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفهم مقوماته موجهة لجميع الفئات المتدخلة وخاصة للشباب والمرأة وللناشطين في القطاع غير المنظم.
- العمل على تعزيز المرافقة من خلال وضع أدلة لمرافقة بعث المشاريع في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومتابعتها تختلف حسب الفئات المستهدفة وطبيعة المشاريع والأنشطة.
- تفعيل خطوط التمويل التفاضلية لإحداث وتطوير مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني لدى مؤسسات التمويل.
- انجاز دراسة لتحديد الصيغة الممكنة لإحداث البنوك التعاضدية وفقا للتشريع الجاري به العمل وفي إطار نظام نموذجي قصد التشجيع على إنشاء بنوك تعاضدية تكون قادرة على تلبية الاحتياجات التمويلية للقطاع وتحفيز الاستثمار الاجتماعي التضامني خاصة في الجهات.

وعملا على تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل دفع التنمية الترابية، ستشهد سنة 2023 الشروع في دفع ديناميكيات التنمية الترابية لتطوير الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لجميع الفئات وخاصة منها الشباب

والمرأة وذلك بتثمين وتطوير الأطر القانونية الخاصة الجاري بها العمل والحوافز والآليات الموجودة وتثمين التجارب الرائدة. وعلى هذا الأساس، سيتم العمل على:

- تطوير مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المجال الفلاحي في اتجاه الرفع من مردوديتها من خلال تعزيز دور الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية في النهوض بالمنظومات الفلاحية والتنمية المستدامة
- دعم الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي المستغلة للأراضي الدولية الفلاحيّة لتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي عبر وضع برنامج لإحداث وحدات تعاضدية جديدة بهدف دفع الاستثمار الأمثل للأراضي الدولية الفلاحية من خلال ضبط الأراضي الدولية التي يمكن استغلالها عن طريق وحدات تعاضدية للإنتاج الفلاحي وانجاز دراسة جدوى للتعاضديات التي يمكن إحداثها تضمن ديمومة الوحدة ونجاعتها
- العمل على النهوض بمجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري غير المائية في اتجاه تطوير نجاعتها الاقتصادية وخدماتها ودورها في الحفاظ على الموارد الطبيعية.

وعملا على تطوير مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في قطاع الصناعات التقليدية لتحقيق اندماج الحرفيين في الدورة الاقتصادية والاستجابة لحاجياتهم على كامل مراحل سلسلة القيمة، سيتم العمل على تعزيز دور تعاضديات الصناعات التقليدية عبر تنفيذ برنامج تحسيس وتكوين حول الفرص التي توفرها التعاضديات الحرفية ومفهومها وإطارها القانوني وتنفيذ تجارب النموذجية في المجال والعمل على مرافقة المرأة الحرفية في التنظم صلب تعاضديات حرفية للخدمات أو تعاضديات عمالية ومرافقة التعاضديات الحرفية الناشطة من أجل التنظم في إتحادات تمثيلية.

وبالتوازي سيتم العمل على تطوير دور مؤسسات للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المجالات الاقتصادية الأخرى والإستئناس بالتجارب الناجحة إلى جانب تثمين دور الجمعيات التعاونية من أجل تعزيز الحماية الاجتماعية والتأمين التكميلي والصحة والعمل اللائق وتفعيل الآليات الواردة بمجلة الجماعات المحلية والمتعلقة بالنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى المحلي في اتجاه دعم اللامركزية والتنمية المحلية إلى جانب مواصلة تفعيل المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المتعلق بالشركات الأهلية في اتجاه دفع التنمية المحلية من خلال انجاز دراسة ميدانية لتحديد مجالات ومناطق التدخل حسب الحاجيات والأولويات وتنفيذ مشاريع النموذجية في عدة مجالات بالجهات.

وبهدف المساهمة في المجهود الوطني لتحقيق الانتقال من القطاع غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم عن طريق آليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، سيتم العمل خلال سنة 2023 على:

- تنفيذ برامج لتحفيز العمال في القطاع غير المنظم إلى الانضمام إلى مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي على غرار الشركات التعاونية أو تعاضديات الخدمات أو التعاضديات العمالية للإنتاج أو الجمعيات أو تجمعات المصالح الاقتصادية.

- تنفيذ تجارب نموذجية لإحداث مؤسسات اقتصاد تضامني واجتماعي في مجالات مرافقة العاملات والعمال في المجال الفلاحي في اتجاه توفير العيش الكريم ومرافقة الناشطين في مجال رسكلة الفضلات وتثمينها من أجل الرفع من القيمة المضافة لهذا النشاط وإدماج العمال فيه اقتصاديا واجتماعيا وتكوين مؤسسات في مجال الدعم المدرسي والوقاية من الانقطاع المبكر وفي مجال الإطعام والملبس اعتمادا على مقاربة ترابية تضمن التفاعل بين الحاجيات والميزات التفاضلية من إمكانات بشرية وموارد طبيعية.

وعملا على دفع دينامكية إحداث المؤسسات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ستشهد سنة 2023 مواصلة تنفيذ مشروع "النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإحداث مواطن الشغل اللائق للشباب التونسي" JEUN'ESS حيث سيتم تنفيذ صندوق التجديد الاجتماعي من خلال إحداث حوالي 140 مؤسسة اقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الثقافة

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2022

جعل الصناعات الثقافية والإبداعية رافعة للتنمية الشاملة والمستدامة ودعامة للاقتصاد الجديد من خلال إقرار سنة 2022 سنة الصناعات الثقافية والإبداعية وإنجاز دراسة حول الصناعات الثقافية والإبداعية في إطار الإعداد لإرساء برنامج وطني للنهوض بالصناعات الثقافية والإبداعية إلى جانب تنظيم جملة من الندوات والملتقيات على غرار "منتدى بادر للاقتصاد الإبداعي" بمشاركة جملة من المتدخلين في القطاع الثقافي الرقمي وندوة وطنية حول "المهرجانات قاطرة للتنمية" وندوات إقليمية حول تحفيز الاستثمار في القطاع الثّقافي.

تصرف أنجع في التراث صونا ومحافظة وتثمينا وترويجا من خلال:

- إقامة معرض القطع الأثرية المحجوزة والمسترجعة بعنوان "تراثنا ثروة لا تقدر بثمن".
- تنظيم شهر التراث الدورة 31 تحت شعار "اللباس التقليدي هوية وطنية وخصوصية جهوية".
- اختتام الحملة الاستكشافية لبقايا حطام السفن الأثرية والتاريخية ببنك الاسكيركيس بالجرف القاري بتونس
- الإنطلاق في مراجعة مجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية وتطويرها لتنسجم مع القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية ووضع إطار قانوني ينظم القطاع المتحفي من حيث التصنيف والمحتوى وطرق التسيير والاستغلال سواءً المتاحف العمومية أو الخاصة.
- مواصلة مشروع "تهيئة وتثمين متحف قرطاج ومحيطه" وتنفيذ البرنامج الخاص بآلية اللزمات الثقافية والسياحية المتعلقة بالمعالم ذات الطابع التاريخي بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والممول من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع "التراث 3000" المتفرع عن برنامج "تونس وجهتنا".
- إصدار القرار المتعلّق بإحداث الموقع الثقافي قرطاج سيدي بوسعيد والانطلاق في الدراسات الخاصة بإحداث كل من المركز الإقليمي للتراث المغمور بالمياه ومشروع المركز العالمي لفنون الخط "اقرأ".

- **ثقافة مندمجة في المجال الاجتماعي والاقتصادي** من خلال تنظيم جملة من المهرجانات والتظاهرات الثقافية على غرار البطولة الوطنية للمطالعة في دورتها الثانية والبرنامج الوطني حوارات ثقافية والدورة الرابعة لأيام قرطاج الكوريغرافية والدورة الثالثة لمهرجان السينما المتوسطية "منارات" والدورة 33 لأيام قرطاج السينمائية إلى جانب تنظيم زيارات لشباب الجهات الداخلية لمدينة الثقافة في إطار مهرجاني قرطاج الدولي والحمامات الدولي.
- **تطوير البنية الأساسية الثقافية من خلال:** متابعة وضعيات البنية التحتية لمختلف المؤسسات الثقافية بالجهات والتسريع في انجاز المشاريع المبرمجة في القطاع الثقافي وهو ما مكن من تطور مؤشرات البنية الأساسية الثقافية والتجهيزات الجماعية حيث تطور عدد المكتبات العمومية من 439 سنة 2021 إلى 444 سنة 2022 وعدد دور الثقافة من 238 سنة 2021 الى 243 سنة 2022 إضافة إلى مواصلة برامج التهيئة والصيانة لمختلف المؤسسات الثقافية.
- **دعم الحضور الثقافي على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي:** تنظيم عدة تظاهرات ثقافية بمناسبة انعقاد ندوة طوكيو الدولية للتنمية في افريقيا TICAD8 والمساهمة في الإعداد التقني واللوجستي والإعلامي والتأثيث للتظاهرات الثقافية للقرية التونسية للفرنكوفونية بمناسبة الدورة 18 للقمة الفرنكوفونية بجربة إلى جانب المشاركة في العديد من التظاهرات الثقافية بالخارج على غرار معرض الرياض الدولي للكتاب ومعرض فلسطين الدولي للكتاب كضيفة شرف ومعرض القاهرة الدولي للكتاب ومعرض أكسبو دبي 2020، ومؤتمر التسامح والسلام والتنمية المستدامة في الوطن العربي في القاهرة إلى جانب المشاركة في فعاليات الأسبوع العالمي للرّواية بباريس وتنظيم الأيام الثقافية التونسية في إربد بالمملكة الأردنية الهاشمية في إطار فعاليات اربد عاصمة الثقافة العربية.

البرامج والمشاريع المبرمجة لسنة 2023

ستتجه الجهود خلال سنة 2023 إلى الانطلاق في تنفيذ التوجهات الاستراتيجية التي تم ضبطها للمخطط الثلاثي 2023-2025 من خلال البرامج والمشاريع التالية:

دفع الاستثمار الثقافي وجعل الصناعات الثقافية والإبداعية رافعة للتنمية الشاملة والمستدامة عبر:

- وضع إطار مرجعي لتصنيف الصناعات الثقافية والإبداعية ضمن التصنيف الوطني للأنشطة حتى يستوعب الإحدى عشر مجالا الذين أقرتهم الدراسة والذي يشمل الهندسة المعمارية، التراث، الفنون البصرية، الفنون الركحية، الموسيقى، النشر، السينما والفيديو، الميديا السمعية والمرئية، التصميم الإبداعي، ألعاب الفيديو والألعاب التفاعلية والمهرجانات والتظاهرات الثقافية والإبداعية. والعمل على إعتماد التصنيف الجديد من قبل المؤسسات والهياكل العمومية المعنية بالإستثمار وبتجميع الإحصائيات ذات العلاقة بالصناعات الثقافية والإبداعية وفي تحديد التوجهات الإستراتيجية لهذا القطاع.

- تطوير برامج المرافقة والتحضين للمؤسسات الناشئة في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية إلى جانب تعزيز قدرات هذه المؤسسات على إدارة المشاريع الثقافية والفنية المبتكرة وعلى إمتلاك المهارات وحسن استغلال التكنولوجيات الرقمية ودفع التصدير بالإضافة إلى تحفيز الابتكار والتجديد الرقمي.
- تنظيم سلة من التظاهرات الثقافية والفنية المتعلقة بالصناعات الثقافية والابداعية قصد إتاحة اللقاء البناء بين مختلف الفاعلين الثقافيين وخاصة مع هياكل التمويل في الداخل والخارج.
- إحداث صندوق للصناعات الثقافية والإبداعية بقيمة 5 مليون دينار والترفيع في صندوق الضمانات للصناعات الثقافية.
- العمل على أن تأخذ التشريعات ذات العلاقة بالإستثمار بالاعتبار خصوصيات قطاع الثقافة وإعداد دليل خاص بالمستثمر في القطاع الثقافي ومراجعة كراسات الشروط المنظمة لممارسة بعض الأنشطة في المجال الثقافي والصادرة سنة 2001 وما بعدها.
- العمل على مزيد تبسيط الإجراءات المتعلقة بالإستثمار في قطاع التراث في إطار برنامج مراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة قصد تطوير مساهمة المستثمرين الخواص في تمويل القطاع.
- إحداث أحد عشرا مركزا إبداعيا نموذجيا "des hubs créatifs" بالمؤسسات الثقافية.
- انشاء علامة تجارية تونس مركز للميتافارس " Tunisie Hub de Metaverse"
- وضع الية الشيك الثقافي لتحفير استهلاك المنتوجات الثقافية.

تعزيز الممارسات القرائية خاصة الموجهة للفئات الخصوصية عبر:

- دعم أصناف جديدة من الكتب الموجهة لذوي الاحتياجات الخصوصية كالكتاب الثقافي الصوتي والكتاب الثقافي المكتوب بطريقة براي لفائدة ضعيفي وفاقدي البصر
- انجاز نسخ صوتية (Audio Book) بالشراكة مع مؤسسة تأمينات كومار للروايات الفائزة سنويا بجائزة الكومار الذهبي لفائدة رواد المكتبات العمومية من فاقدي وضعيفي البصر
- العمل على بعث فضاءات سن ما قبل الدراسة بالمكتبات الجهوية والعمومية وتنظيم البطولة الوطنية للمطالعة إضافة إلى تركيز مشروع حدائق المطالعة بالمكتبات العمومية وتنظيم مصيف الكتاب والأيام الوطنية للمطالعة والمعلومات.
- بعث فضاءات مهيئة لفائدة فئة فاقدي وضعيفي البصر بالمكتبات العمومية
- الترفيع في رصيد المكتبات المتنقلة وذلك باقتناء وحدات جديدة.

المحافظة على التراث بإختلاف أوجهه المادية وغير المادية صيانة وترميما وتوثيقا وتسويقا وإحتضان الموروث الثقافي وترسيخ أهميته لدى الأجيال الصاعدة عبر:

- حماية وتثمين وضمان ديمومة التراث المكتوب من خلال مواصلة مشروع رقمنة التراث المكتوب ومشروع المتحف الرقمي للتراث التونسي المكتوب ومشروع إعادة نشر وترجمة الكتب القديمة.

- مواصلة مراجعة مجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية وتطويرها لتنسجم مع القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية ووضع إطار قانوني ينظم القطاع المتحفي من حيث التصنيف والمحتوى وطرق التسيير والاستغلال سواء المتاحف العمومية أو الخاصة لأهميتها ودورها الهام في الحفاظ على المخزون الثقافي والذاكرة الجماعية.
- مواصلة مشروع "مشروع تهيئة وتثمين متحف قرطاج ومحيطه" والممول من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع "التراث 3000" المتفرع عن برنامج "تونس وجهتنا" وتنفيذ البرنامج الخاص بآلية اللزمات الثقافية والسياحية المتعلقة بالمعالم ذات الطابع التاريخي بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
- تعزيز الحماية المباشرة من خلال إستكمال مشروع السلامة والتأمين الذاتي للمواقع والمعالم والمتاحف
- إحداث المركز الإقليمي للتراث المغمور بالمياه في مدينة المهدية الذي سيعنى بتكوين تقنيين من كافة البلدان العربية في مجال الأثار المغمور بالمياه عموما والأثار البحرية خاصة وسيعمل على رفع نسق العمل العلمي والبحوث والحفريات في العالم العربي ويوحد مستوى التكوين.
- إحداث المركز العالمي لفنون الخط "اقرأ" الذي سيعمل على وضع السياسات والبرامج الهادفة لترسيخ الهوية العربية من خلال فن الخط العربي واللغات القديمة وعلى احتضان وتأطير أصحاب المبادرات والمشاريع المتعلقة بفن الخط العربي واللغات القديمة.
- إحداث مخبر لرقمنة التراث.

تنظيم وحماية وتشجيع وإسناد المجالات الإبداعية:

- مواصلة ترميم جزء من رصيد الأعمال الفنية التشكيلية وتوفير الفضاءات الكافية لخزن الرصيد الوطني للفنون التشكيلية وفق المعايير والمقاييس الدولية المعمول بها.
- مراجعة التشريعات بما يمكن من ضمان حرية تنقل الأعمال الفنية التشكيلية خارج البلاد وتنمية سوق الفن التشكيلي ورفع الحواجز التي تحول دون تطويره ودون ترويج الأعمال التشكيلية للمبدعين التونسيين.
- تطوير الشباك الموحد لإسداء الخدمات الإدارية اللازمة لتصوير الأفلام التونسية والأجنبية وذلك بتبسيط ومراجعة الإجراءات الخاصة بمنح رخص التصوير والعمل على المراقبة البعدية عوضا عن المراقبة القبلية في إطار تشاركي مع الوزارات والهياكل المعنية وتنظيم حملة اتصالية واسعة للتسويق لتونس كوجهة لتصوير المصنفات السمعية–البصرية عامة والتصوير السينمائي بالخصوص.
- إتمام عملية الرقمنة للمحامل السمعية والسمعية البصرية التي بحوزة الخزينة الوطنية للتسجيلات الصوتية بمركز الموسيقى العربية والمتوسطية ووضعها على ذمة الباحثين من خلال المنصة الرقمية للموسيقى التونسية Musika.tn
- مراجعة منظومة المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية لتحقيق نوع من العدالة المضمونية والجغرافية والعمل على إبراز الخصوصيات الثقافية الجهوية وتثمينها وإعداد تصور لتطوير المهرجانات الدولية الكبرى وجعلها أحد عناصر الترويج السياحي.
- تركيز منظومة لرقمنة الخدمات التي تقدمها المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

- تركيز منظومة للتصرف في الدعم العمومي بالقطاع الثقافي.

تطوير الإطار القانوني والتشريعي في المجال الثقافي:

- إحداث المجلس الأعلى للثقافة والتراث
- استكمال المسار التشريعي والترتيبي المتعلق بقانون الفنان والمهن الفنية
- وضع الإطار القانوني الأنسب لمدينة الثقافة وصيغ إستغلالها والتصرف فيها من أجل بلوغ الأهداف الأساسية للبرنامج الوظيفي والتقني الذي تم إعداده وإعتماده لإنجاز الدراسات الخاصة بمشروع مدينة الثقافة.
- مواصلة هيكلة مجموعة الفرق الوطنية المرجعية عل غرار الأوركسترا السمفوني التونسي والفرقة الوطنية للموسيقى والفرقة الوطنية للفنون الشعبية
- وضع إطار قانوني ملائم للمراكز الجهوية للفنون الدرامية والركحية.
- مراجعة تأجير الخدمات الاستثنائية الراجعة بالنظر إلى وزارة الشؤون الثقافية.
- العمل على إفراد أحكام خاصة باقتناء المنتجات والخدمات الثقافية ضمن الإطار القانوني الجديد المتعلق بالشراءات العمومية تراعي خصوصية هذا القطاع وتضمن حسن التصرف في الاقتناءات المذكورة.

الشباب

أهم الإنجازات خلال سنة 2022

- **ترسيخ قيم المواطنة لدى الشباب وتعزيز مشاركته في اتخاذ** القرار وذلك بإحداث هيكل استشاري شبابي صلب الوزارة لمناقشة أهم البرامج المقترحة وتصور أنشطة مستجدة تتلاءم مع ميولاته وانتظاراته، إلى جانب تعزيز التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية بتنفيذ برامج وطنية تهدف إلى حماية الشباب من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر وتدريبه على ممارسة الديمقراطية والعمل على تجسيمها في الحياة الاجتماعية ودعم مشاركته المباشرة حول مواضيع تهم الشأن المحلي والشأن العام وإنجاز روبرتاجات "مواطن صحفي " باعتماد برمجيات حديثة.
- **اكتشاف المواهب الشابة ومرافقتها ودعمها** من خلال إعداد مشروع قرار لإحداث جائزة وطنية في مجالات فنية وعلمية مختلفة وتطوير البرامج الموجهة للشباب المبدع بتركيز نواد في اختصاصات مستحدثة بدور الشباب على غرار الروبوتيك والسينما المتحركة ومواصلة إحداث فضاءات إذاعات وتلفزات الواب وتنظيم أكاديمية وطنية للمتميزين في الفنون التعبيرية من رواد المؤسسات الشبابية ومصيف الإبداع الشبابي للتعريف بقصص نجاح الشبان في مختلف المجالات الإبداعية ودعم المشاريع المنجزة على المستوى الجهوي.
- **تطوير منظومة الترفيه والسياحة الشبابية:** من خلال دعم حركية الشباب وانفتاحه على الآخر بتنفيذ 17 مصيفا وطنيا و37 مصيفا جهويا لفائدة رواد مؤسسات الشباب وهياكل المجتمع المدني و8 مصائف خصوصية لفائدة أطفال التوحد و"شباب قرى الأطفال sos " والمودعين بالوحدات السجنية إلى جانب مواصلة

تنفيذ برنامج تنشيط الشواطئ بـ 10 ولايات وسباحة وتنشيط بـ 16 ولاية والاستعداد لتنفيذ برامج السياحة الشبابية في مسارها الشتوي بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية للشباب والرياضة بمختلف ولايات الجمهورية.

- **المساهمة في إرساء ثقافة المبادرة وريادة الأعمال:** وذلك بدعم المبادرات الشبابية في مجال ريادة الأعمال ووضع برامج تدريبية وأنشطة توعوية لدفع الشباب للعمل للحساب الخاص وإعداد أدلة تتضمن تمارين تطبيقية في مجال إحداث مؤسسة اقتصادية صغرى (Jeune entreprise) ورصد المواهب في مجال المبادرة (parcours des talents) وكيفية تقديم المشاريع والاقناع بها pitching بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون إلى جانب الإعداد لتنفيذ المشروع المتعلق بالإدماج الاجتماعي والاقتصادي لشباب المناطق الداخلية والحدودية الذي يندرج ضمن" برنامج دعم الشباب "EU4YOUTH" والموجه لفائدة شبان من 14 ولاية داخلية وحدودية وتنفيذ مشروع دعم الاقتصاد التضامني الاجتماعي بالشراكة مع وزارة الاقتصاد والتخطيط ومنظمة العمل الدولية والذي يستهدف 7 ولايات بالإضافة إلى دعم 05 مشاريع لشبان في إطار برنامج النهوض بالمبادرات الشبابية في مجال إدماج الشباب الخاص بالكونفجاس.
- **تطوير منظومة التنشيط التربوي الاجتماعي:** وذلك بالانطلاق في تنفيذ استراتيجيات قطاعية جهوية نموذجية للعمل الشبابي وابتكار صيغ ومقاربات جديدة للتّنشيط وإعداد مشروع وثيقة مرجعيّة لتطوير أداء مؤسّسات الشّباب وإحداث مجالس جهوية لمتابعة الشّأن الشّبابي بالمندوبيّات الجهويّة وإقرار برنامج جديد لتّكوين المنشّطين المرافقين في مجالات مقاومة التّطرّف العنيف والصّحة النّفسيّة والجسديّة للشّباب والتّفاعل في المجال الرّقمي إلى جانب إعداد أدلة مرجعية لكفايات المنشطين والمديرين والمتفقدين واعتماد التكوين عن بعد لإطارات الشباب.
- **تطوير البنية الأساسية الشبابية:** عبر تقريب الأنشطة التربوية الاجتماعية والترفيهية إلى الشباب من خلال إحداث مِؤسسات شبابية جديدة تلبي حاجيات الشباب في مختلف الأنشطة وهو ما مكن من تطوير عدد دور الشباب من 353 دار شباب سنة 2021 إلى 354 سنة 2022 وعدد المركبات الشبابية إلى 33 سنة 2022 إلى جانب مواصلة دعمها بالتجهيزات الحديثة.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2023

- ترسيخ قيم المواطنة لدى الشباب وتعزيز مشاركته في اتخاذ القرار: سيتركز العمل في قطاع الشباب على مأسسة العمل التطوعي ودعم الشراكات مع المجتمع المدني والجمعيات والهياكل العمومية والخاصة في مجالات التطوع والمواطنة وتنظيم أنشطة خصوصية لفائدة المودعين بالوحدات السجنية ومراكز الدفاع الاجتماعي بهدف تأهيلهم وإعادة إدماجهم.
- كما سيتجه العمل على دعم مشاركة الشباب في بلورة السياسات الشبابية وصناعة القرار عبر إحداث هيئات تمثيلية وإكسابهم المهارات والخبرات القيادية وتطويرها لديهم بما ينمي قدراتهم على التفاعل البناء مع المستجدات الوطنية.

- وسيتم الحرص على نشر ثقافة حقوق الانسان بالاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة من خلال تنظيم دورات تدريبية تهدف إلى التمكين المعرفي والمهاري للشابات والشبان في مجال حقوق الانسان وتوفير فضاءات لنشر الثقافة الحقوقية عبر الوسائط الإعلامية البديلة.
- اكتشاف المواهب الشابة ومرافقتها ودعمها: حرصا على مزيد العناية بالشباب المبدع وتأطيرهم ومرافقتهم، سيتم العمل على تطوير عدد البرامج الموجهة لهذه الفئة ودعم المهرجانات والمسابقات التي تعنى باكتشاف المواهب الشابة في المجالات العلمية والتقنية والفنية وتركيز نواد في اختصاصات مستحدثة بدور الشباب على غرار الروبوتيك والسينما المتحركة وغيرها وتبني بعض البرامج الإبداعية وتقديم الدعم اللازم لتنفيذها.
- كما ستتجه الجهود نحو نشر ثقافة الإبداع الرقمي وتوظيف الإعلامية والوسائط المتعددة في هذا المجال إلى جانب تنظيم اكاديميات شبابية في مجالات فنية وعلمية مختلفة وإعداد تظاهرات رياضية في اختصاصات متنوعة على غرار رياضة المشي وكرة السرعة والرياضات الدفاعية، مع تقديم تحفيزات للشباب المتميزين والمبدعين من خلال إشراكهم في التظاهرات الدولية كلّ في مجال موهبته.
- تطوير منظومة الترفيه والسياحة الشبابية: من خلال تنمية البرامج والأنشطة الترفيهية وتحسين الخدمات بالمركبات الشبابية ومراكز الاصطياف والتخييم وتطوير وتهيئة البنية الأساسية بهذه المؤسسات وجعلها مراكز جذب للفئة الشبابية كما ستعمل على مزيد تأهيل المشرفين على هذه المراكز وتكوين العاملين بها في مختلف الاختصاصات بالتعاون مع وكالة التكوين السياحي. كما ستشهد سنة 2023 انطلاق الاستغلال الفعلي للمركز الثقافي والرياضي للشباب ببن عروس.
- وبالنظر إلى الأهمية الكبرى التي أصبح يوليها الشباب لأنشطة التخييم فسيتم العمل على دعم هذا النشاط من خلال توفير الفضاءات الملائمة وتجهيزها وتشجيع المبادرات الشبابية المنظمة في هذا المجال مع الحرص على دعم الشراكات مع الجمعيات والمنظمات الشبابية الوطنية والدولية. كما سيتم تعزيز التعاون مع المؤسسات الحكومية وهياكل المجتمع المدني بتنظيم برامج خصوصية مشتركة لفائدة شباب ذوي الهمم والشباب في الوحدات السجنية وأبناء التونسيين بالخارج وغيرها وسيتواصل دعم الرحلات الشبابية والأكاديميات والبرامج الوطنية لتمتد على كامل السنة وخاصة خلال العطل المدرسية بالإضافة إلى إنجاز منظومة وطنية للحجز الإلكتروني بمراكز استقبال الشباب.
- المساهمة في إرساء ثقافة المبادرة وريادة الأعمال: في إطار تمكين الشباب وتنمية قدراتهم في مجال المشاركة الاجتماعية والاقتصادية وحفزهم على مزيد المبادرة والانتصاب للحساب الخاص سيتم إحداث آليات وبرامج للتعريف بمواطن الشغل الواعدة والامتيازات الممنوحة للشباب لتحقيق مشاريعهم الخاصة، كما ستسعى إلى خلق فرص للّقاء والحوار بين الباعثين الشبان وممثلي الوزارات والهياكل والمؤسسات المعنية وتمويل مشاريعهم بما يحقق الفائدة المرجوة والاطلاع عن قرب على نماذج حية في هذا المجال والتعرف على الإمكانيات المتاحة كما سيتم استثمار التكنولوجيات الحديثة للتعريف بالخدمات الموجهة للشباب وتحسين القدرة على الوصول إليها بالشكل المناسب وبالسرعة المطلوبة من خلال إحداث منصة إلكترونية جامعة لمختلف الخدمات المقدمة.

- هذا وسيتجه العمل على مزيد التنسيق بين مختلف الهياكل والمنظمات والجمعيات المعنية بالشأن الشبابي من أجل توحيد الجهود وتمكين الشباب من فرص أكبر للانتفاع بمختلف الامتيازات التي توفرها هذه الهياكل وذلك من خلال إحداث بطاقة شاب والتي تهدف إلى منح الشباب امتيازات تفاضلية في الحصول على الخدمات الأساسية بالإضافة إلى تنظيم ورشات تدريبية للانخراط في الاقتصاد الرقمي.
- تطوير منظومة التنشيط التربوي الاجتماعي: من خلال تحيين المرسوم 119 المتعلق بتحسن التصرف في المؤسسات الشباب بمراجعة أدوار دور الشباب وصيغ عملها وذلك بإرساء مقاربة تشاركيّة تتأسّس على الحوار البنّاء والقرار الجماعي بالإضافة إلى إحداث مجلس وطني لمتابعة الشّأن الشّبابي وإعادة النظر في زمن فتح المؤّسسات الشّبابيّة وإضفاء أكثر مرونة على مستوى التّصرّف المالي بها إلى جانب اعتبار فضاءات دور الشباب فرصة للمبادرة والاستثمار وذلك ضمن مقاربة تتيح الفرص أمام خريجي المعاهد العليا للشباب والرياضة لاستغلال فضاءات دور الشباب خارج أوقات النشاط في استحداث أنشطة وبعث مشاريعهم في إطار الاقتصاد التضامني الاجتماعي.

الرياضة والتربية البدنية

أهم الإنجازات لسنة 2022

الرياضة

شهدت سنة 2022 تحقيق العديد من الإنجازات وتنفيذ البرامج والمشاريع التي مكنت من تحسين المؤشرات في قطاع الرياضة والتي تمثلت بالخصوص في:

مواصلة الدعم المالي للجمعيات الرياضية حيث بلغت الاعتمادات المخصصة حوالي 06 م د سنة 2022

- **توسيع قاعدة ممارسي الرياضة المدنية** ببعث جمعيات رياضية جديدة بالمناطق التي تتوفر بها منشآت رياضية ليبلغ عددها 1867جمعية سنة 2022 مقابل 1859 جمعية سنة 2021 وإحداث فروع جديدة ليبلغ عدد المجازين حوالي 171 ألف سنة 2022 مقابل 169 الف مجاز سنة 2021.
- **النهوض بالرياضة النسائية ورياضة المعوقين:** حيث ارتفع عدد المجازات إلى حوالي 47 ألف ألف مجازة سنة 2022 نظرا لتطور عدد الجمعيات الرياضية النسائية البالغ عددها 130 جمعية مع مواصلة دعمها ماليا.

كما تطور انتشار رياضة المعوقين ببعث اختصاصات جديدة وإحداث فروع لها في جامعات رياضة الأسوياء، حيث ارتفع عدد الجمعيات لرياضة المعوقين من 60 جمعية إلى 78 جمعية خلال الموسم الرياضي 2022/2021 مع بلوغ 1117 مجازا.

- **تدعيم شبكة المنشآت الرياضية** بإحداث وحدات جديدة ومواصلة تهيئة وتأهيل المنشآت الحالية حيث بلغ عدد الملا عب المعشبة 351 سنة 2022 مقابل 346 سنة 2021 وتطور عدد القاعات الرياضية ليصل إلى 273 قاعة سنة 2022 مقابل 246 سنة 2021. وذلك بالتوازي مع إيلاء أهمية للمشاريع الكبرى بتأهيل المركب الرياضي بسوسة والشروع في أشغال تأهيل الملعب الأولمبي بالمنزه.
- **الرياضة للجميع:** نشر ثقافة الممارسة الرياضية في إطار تجسيم البرنامج الوطني لنشر الممارسة الرياضية على كل الفئات من الأطفال والشباب والكهول لفوائدها الصحية والترفيهية عبر إحداث الجمعيات وتنظيم التظاهرات إلى جانب مواصلة رصد واقع الممارسة الرياضية من خلال نشر نتائج المسح الوطني حول الممارسات الرياضية سنة 2020 بما يمكن من وضع الخطة المستقبلية للنهوض بممارسة الأنشطة الرياضية والبدنية حيث لازالت نسبة ممارسة النشاط البدني لدى التونسيين في حدود 16.8% مقابل 17.2% سنة 2009 مع وجود تفاوت حسب النوع الاجتماعي إذ تبلغ هذه النسبة 11.9% لدى الإناث مقابل 21.8% لدى الذكور ولم تبلغ هذه النسبة لدى الأطفال سوى 12% مقابل 35 % سنة 2010.
- **ترشيد التصرف والتسيير بالهياكل الرياضية** من خلال الالتزام بقواعد الحوكمة في التصرف المالي والإداري بفتح حساب جاري موطن وحيد يخصص للتمويل العمومي المسند للجمعيات الرياضية واعتماد الجامعات الرياضية على مواصفات المعيار المحاسبي وتنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان الجامعات الرياضية والوزارة المكلفين بمتابعة التصرف المالي بالجامعات الرياضية ومتابعة التمويل الأجنبي وتنظيم جلساتها العامة الانتخابية بإحترام قواعد الشفافية مع متابعة كل الاخلالات المرفوعة من طرف مصالح الوزارة واتخاذ الإجراءات الضرورية المناسبة.
- **تطور نتائج النخبة الرياضية** حيث شهدت سنة 2022 تحقيق نتائج متميزة عربيا وقاريا ودوليا حيث تم إحراز 27 ميدالية خلال الألعاب المتوسطية بالجزائر (وهران 2022) و7 ميداليات خلال الألعاب الإسلامية بتركيا (قونيا 2022) و22 ميدالية خلال البطولات العالمية المختلفة سنة 2022 و300 ميدالية خلال مختلف البطولات الإفريقية سنة 2022 كما تم تحقيق إنجاز تاريخي في رياضة التنس للرياضية أنس جابر بوصولها إلى المرتبة الثانية عالميا وتحقيق إنجاز تاريخي للاعب التايكوندو محمد خليل الجندوبي بتربعه على المرتبة الأولى عالميا في الترتيب الأولمبي وترشح منتخبات كرة القدم وكرة اليد والكرة الطائرة للكؤوس العالمية.

التربية البدنية:

مواصلة تعميم تدريس مادة التربية البدنية بالمؤسسات التربوية حيث بلغت ما يناهز 60.25% بالابتدائي و95.31% بالإعدادي و98.55% بالثانوي حسب متغير الفصول، كما بلغت نسبة المدارس الابتدائية المنتفعة بالتربية البدنية 49.06% خلال الموسم الدراسي 2022/2021. في حين وصلت هذه النسبة إلى 56% بمؤسسات التكوين المهني و65.3% بالمؤسسات التربوية المختصة حسب متغير المؤسسات. أما على المستوى الجامعي فبلغ عدد المؤسسات التي يمارس بها النشاط الرياضي 113 مؤسسة جامعية. كما تواصلت الجهود لدعم هذه المؤسسات بالتجهيزات الرياضية إلى جانب تحيين البرامج الرسمية المعتمدة لتدريس مادة التربية البدنية ومواصلة العمل

بالخلايا والهياكل التنموية للنشاط الرياضي في الوسط المدرسي وتنظيم دورات تدريبية لإطارات التربية البدنية ومهن الرياضة.

التكوين والبحث: بلغ عدد الطلبة المرسمين بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية خلال السنة الجامعية 2021/ 2022 حوالي 3970 طالبا منهم 1349 طالبا جديدا في حين بلغ عدد المدرسين الجملي 524 منهم 137 أستاذا جامعيا.

أهم البرامج والسياسات لسنة 2023

الرياضة

- **مواصلة النهوض بالرياضة المدنية ماديا وفنيا** كي تقوم بدورها في تأطير الأطفال والشباب مع إعطاء الأولوية نحو دعم الجمعيات الرياضية الصغرى خاصة تلك الموجودة بالمناطق الداخلية الحدودية والاحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية والرياضات المستهدفة والألعاب الفردية وهو ما سيمكن من:

  - توسيع قاعدة ممارسي الرياضة المدنية لبلوغ حوالي 175 ألف مجاز سنة 2023 مقابل 171 ألف مجاز سنة 2022
  - مواصلة دعم الرياضة النسائية بالعمل على الرفع من عدد المجازات وبلوغ 50 ألف مجازة خلال سنة 2023.
  - النهوض برياضة المعوقين بدعم الجمعيات والنوادي المختصّة في رياضة ذوي الاحتياجات الخاصّة للرفع من عدد الجمعيات وتنمية اختصاصات جديدة.

- حوكمة الإدارة والتصرف بالهياكل الرياضية بمواصلة اعتماد عقود برامج معها تضبط تعهداتها السنوية وأهدافها وفق الميزانية المرصودة وتكريس الشفافية في التعامل مع الجمعيات في مجال التصرف في الدعم المالي المسند والحرص على تطبيق القوانين واعتماد الجامعات الرياضية على المعيار المحاسبي. إلى جانب إصدار القانون الأساسي للهياكل الرياضية وقانون مكافحة اعمال العنف والشغب في المجال الرياضي ومراجعة المنظومة القانونية لتعيين وتأجير الاطارات الفنية وأخصائي المتابعة واحداث هيكل يتولى الاشراف على انتخابات الجامعات الرياضية مع تدعيم آليات التنظيم الذاتي والرقابة الداخلية للجامعات الرياضية وفتح الإمكانية للنادي الرياضي لمنح حق الانتفاع برياضة الاحتراف لفرع رياضي أو أكثر لفائدة شركة تحدث للغرض وتسمى شركة الرياضة المحترفة.
- مواصلة دعم رياضة المواطنة حيث تمثل الحلقة الأضعف في المنظومة الرياضية الوطنية مثلما بينته نتائج المسح الوطني حول الممارسة الرياضية والبدنية لدى التونسيين وذلك بوضع البرامج لنشر الممارسة الرياضية على أوسع نطاق وتطوير مؤشراتها وتنمية العمل الشبكي بين مختلف الهياكل والمؤسسات ذات العلاقة بالرياضة لصياغة أنشطة وتنظيم تظاهرات رياضية وندوات علمية وفكرية توعوية في مجال ترسيخ الممارسة

الرياضية الحرة مع تعزيز دور الجامعة التونسية للرياضة للجميع ودعم جهودها للترفيع في عدد الجمعيات الرياضية للرياضة للجميع وتوسيع انتشارها خاصة بالمناطق الداخلية والأحياء كثيفة السكان إلى جانب تنمية الانشطة الرياضية المستحدثة والألعاب التقليدية والأنشطة الرياضية بالوسط المدرسي والطالبي وبالمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة والأنشطة الرياضية في الطبيعة وتشجيع الاستثمار الخاص في التظاهرات والبنية الأساسية الرياضية.

- تطوير مصادر التمويل الرياضي بالشروع في استغلال منظومة الرهان الرياضي متعددة الاحتمالات في إطار لزمة بين شركة النهوض بالرياضة والقطاع الخاص لتطوير مداخيل الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب والتصدي لظاهرة الرهان الرياضي الموازي بإصدار مرسوم جديد يمثل الإطار القانوني لتنظيم القطاع في إطار الشفافية الكاملة وباحترام المعطيات الشخصية وحماية الشباب وستساهم هذه التغييرات في تحسين الموارد المالية للمنظومة الرياضية بصفة عامة مع العمل على استحداث أساليب جديدة لتمويل الجمعيات "المحترفة." فضلا عن اصدار أمر يضبط شروط ومعايير إسناد التمويل العمومي في كنف الشفافية والنجاعة.
- دعم البنية الأساسية الرياضية وتعميمها بصفة تدريجية على مختلف الجهات والمعتمديات في إطار أولويات مخططات التنمية الاقتصادية والإجتماعية مع حث الجماعات المحلية على الاضطلاع بمسؤوليتها في أعمال التهيئة والصيانة الدورية للمنشآت الرياضية كي تحافظ على استدامتها لتكون مؤهلة لاحتضان الأنشطة الرياضية في التمارين والمسابقات الرسمية لذلك ستتواصل الجهود لتطوير شبكة المنشآت الرياضية بمواصلة تنفيذ برامج تعشيب الملاعب وبناء القاعات الرياضية ومضامير ألعاب القوى وغيرها من الفضاءات الرياضية بالتوازي مع مواصلة تأهيل الملعب الأولمبي بالمنزه وإتمام الدراسات الفنية لتهيئة الملعب الأولمبي برادس وملعب الطيب المهيري بصفاقس.

الإحاطة بالنخبة الرياضية من خلال:

- إصدار امر حكومي يضبط النظام الأساسي الخاص برياضي النخبة ومواصلة تدعيم برامج الإحاطة الاجتماعية والنفسية وتوفير الظروف اللوجستية الملائمة للتحضيرات والمشاركة في المسابقات وتطوير التعاون والتنسيق مع المركز الوطني والمراكز الجهوية للطب وعلوم الرياضة على جميع المستويات التوعوية والوقائية والعلاجية وتنمية القدرات إلى جانب مواصلة ابرام عقود أهداف مع رياضيي النخبة الممتازة والرياضيين ذوي الاحتياجات الخصوصية مع التركيز على الرياضيين ذوي المستوى الأولمبي استعدادا للألعاب الأولمبية لسنة 2024.
- دعم العمل القاعدي وتكثيف العناية بالنخبة الشابة في مختلف الاختصاصات وتفعيل منظومة استكشاف المواهب الرياضية في سن مبكرة وإعادة هيكلة خلايا تطوير الرياضة ومنظومات الترابط بين الرياضة المدرسية والمدنية وضبط التنظيم الإداري والمالي لمراكز اعداد وتكوين النخبة والترفيع في عدد الرياضيين الملتحقين بها والرفع من نسبة مشاركتهم في التظاهرات الرياضية لاكتساب الخبرة وضمان المناوبة في التتويج والتألق الرياضي.

النهوض بالتربية البدنية من خلال:

- دراسة واقع ووضعية ممارسة الأنشطة البدنية والرياضية بالمؤسسات التربوية مع ضبط الخطوط العريضة وركائز مراجعة التوجهات الرسمية بالإضافة إلى انطلاق عمل لجان التفكير لإعادة صياغة برامج التربية البدنية لمختلف المستويات التعليمية بما في ذلك فترة ما قبل التمدرس.
- مواصلة الجهود لتعميم تدريس مادة التربية البدنية بكل مراحل التعليم لا سيما بالابتدائي إما عن طريق التعاقد المنظر، أو إعادة توزيع الإطارات البيداغوجية، أو وفقا لأنظمتهم الأساسية. وهذا التوجه يخص أيضا مراكز التكوين المهني وتحسين نسبة النشاط الرياضي بالمؤسسات الجامعية ووضع خطة لاستيعاب المتخرجين الجدد من أساتذة التربية البدنية في أنشطة مستحدثة لا سيما بالمؤسسات التربوية للقطاع الخاص أو عن طريق صيغ تشغيل جديدة ومتجددة.
- تقييم واقع الهياكل الرياضية المدرسية بما في ذلك الخلايا التنموية للرياضة بالوسط المدرسي بالتنسيق مع وزارة التربية و"تقييم شعبة الرياضة" وإحداث 3 معاهد رياضية جديدة بالقيروان وقفصة وسوسة في مفتتح السنة الدراسية 2024/2023، هذا بالإضافة لتوحيد محتوى التكوين في كل اختصاص رياضي، ومراجعة وتقييم منظومة الرياضة المدرسية والجامعية.

التكوين والبحث

- دعم التكوين والبحث من خلال الترفيع في نسبة التأطير ببلوغ معدل مدرس باحث لكل 25 طالب وذلك بالرفع من نسبة الانتداب في سلك المدرسين الباحثين والرفع من نسبة الأساتذة الجامعيين لتتجاوز الثلث ومواصلة تهيئة البنية الأساسية للمعاهد العليا كي تستجيب لمتطلبات التكوين الجامعي لمختلف الاختصاصات.
- توحيد محتوى مسالك التكوين في التربية البدنية وفي مهن الرياضة بمختلف المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية بالإضافة إلى إحداث مسالك تكوين جديدة ومتجددة وذات طاقة تشغيلية شبه متأكدة والضغط على طاقة استيعاب المؤسسات الجامعية للحد من ظاهرة البطالة

الطفولة

أهم الإنجازات خلال سنة 2022

الطفولة المبكرة

- الشروع في تنفيذ البرنامج الوطني "إحداث رياض أطفال عموميّة الدامجة بهدف تعزيز دور الدولة في تعميم التربية ما قبل المدرسيّة وضمانها لجميع الأطفال دون تمييز وذلك تهيئة وتجهيز وإعادة توظيف عدد من مؤسسات الطفولة العمومية وتحويلها إلى رياض أطفال عمومية دامجة بالمناطق التي تشهد ضعف نسب

الإنتفاع بخدمات التربية ما قبل المدرسية وبالمناطق الداخلية وذات الأولوية وقد تمّ إحداث 30 روضة أطفال دامجة عمومية خلال السنة التربوية 2022-2023، (25 منها شرعت فعليا في إسداء خدماتها في انتظار أن ينطلق نشاط 05 رياض عمومية إضافية خلال الأيام القادمة)، باعتمادات تفوق 1200 ألف دينار من ميزانية الدولة وقد تمّ تخصيص ما لا يقلّ عن نصف طاقة استيعاب هذه المؤسسات لفائدة أبناء العائلات محدودة الدخل.

- مواصلة إحياء رياض الأطفال البلدية: من خلال التدخل لفائدة 42 مؤسسة عمومية بقيمة 6.211 مليون دينار موزعة على مستوى 15 ولاية حيث يتم العمل على تهيئة رياض الأطفال البلدية الناشطة وتحسين بنيتها التحتية، (5 مشاريع تهيئة رياض أطفال بلدية جديدة، و9 مشاريع متواصلة). والعمل على حوكمة توظيف رياض الأطفال البلدية والمحافظة على هذا المكتسب المجتمعي كما تعمل الوزارة على الترفيع في عدد الاطفال المنتفعين بخدماتها والتسريع باصدار الأمر المنظم لسلك منشطي رياض الاطفال وذلك لتوفير الموارد البشرية الضرورية للعمل بها.
- وضع برنامج جديد لدمج الأطفال المصابين بطيف التوحّد ضمن مؤسسات الطفولة المبكرة العمومية والخاصة، وضمان حقهم في الانتفاع الفعلي بخدمات التربية ما قبل المدرسية ذات جودة باعتمادات تناهز 700 ألف دينار لفائدة 300 طفل سنة 2022. وتتمثل مكونات البرنامج في رصد منحة مالية شهرية لتسجيل للأطفال ذوي طيف التوحد برياض الأطفال الخاصة، ووضع برنامج تكوين ومرافقة لفائدة الإطارات التربوية وصياغة دليل المربي للتعهد بالأطفال ذوي طيف التوحد، سيتمّ تعميمه خلال شهر ديسمبر الحالي بالإضافة إلى تقديم الدعم للأسر من خلال الإنصات والتوجيه والتوعية.
- مواصلة تنفيذ برنامج تسجيل أبناء العائلات محدودة الدخل برياض الأطفال الذي يهدف إلى ضمان حق كل الطفل في الإلتحاق برياض الأطفال، في جميع المناطق وخاصة تلك الأشد فقرا وحرمانا وإلى دعم ديمومة واستمرارية خدمات القطاع الخاص ضمن المناطق الداخلية وإرساء مفهوم المسؤولية المجتمعية لتمتيع الأطفال في سن 3-5 سنوات من خدمات تنمية الطفولة المبكرة ذات جودة تضمن له النشأة السليمة طبقا لمبدأي عدم التمييز والإنصاف وقد تمّ خلال السنة التربوية 2021-2022 إنتفاع حوالي 15000 الأطفال المنتمين للأسر محدودة الدخل. وسيتم العمل خلال السنة التربوية المقبلة 2022-2023 على الترفيع من عدد الأطفال لبلوغ 20 ألف طفل موزعين على 24 ولاية.
- وضع برامج مشتركة مع القطاع الخاص لدعم رياض الاطفال العمومية الدامجة وذلك في إطار تفعيل المسؤولية المجتمعية للمؤسسات البنكية والإقتصادية والصناعية وانخراطها في دعم تنفيذ السياسات في المجالات التربوية والثقافية والترفيهية مما يساهم في ضمان تكافؤ الفرص بين الأطفال وحقّهم في تنشئة سليمة ومتوازنة.
- تركيز آليات المتابعة والتقييم محلّيا وجهويا لحوكمة برامج تنمية الطفولة المبكرة
- صياغة البرنامج التنفيذي (2021-2025) للاستراتيجية متعدّدة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة وتقرير تقييم النصف مرحلي.

- مواصلة تنفيذ برنامج الوالدية الإيجابية" لأني أهتم" الهادف لتحسين قدرات الاولياء والأسر وخدمات تنمية الطفولة المبكرة ووضع بيئة محفزة للاولياء على المستوين المادي والافتراضي ومتابعة وضع بوابة الكترونية وتطبيقة عبر الهواتف الجوالة خاصة بجميع برامج التكوين والتوعية التي تم إعدادها وتنفيذها ضمن البرنامج كما تم خلال 2022 إستكمال تهيئة وتجهيز فضاءات الوالدية الإيجابية بكل من دار الثقافة بلطة بوعوان والكتاب النموذجي بمدنين الشمالية.
- وضع برنامج لحماية الأطفال من مخاطر الفضاء السبرني وإطلاق مشروع نوادي الروبوتيك التعليميّ: من خلال إنجاز ومضة سمعية بصرية «دقيقة أمان». وإنجاز كراس رقمي بهدف تبسيط الرسائل الحمائية من مخاطر الفضاء السبرني على الأطفال. بالإضافة إلى الانطلاق في تركيز نوادي الروبوتيك التعليمي بالمراكز الجهوية للاعلامية الموجّهة للطفل بسائر ولايات الجمهوريّة بعد أن تمّ اقتناء 100 روبوت تعليمي وتجهيزات معلوماتيّة يوم 6 سبتمبر 2022 بقيمة مليون و360 ألف دينار.

تطوير منظومة رعاية وحماية الطفولة فاقدة السند من خلال:

- دعم برنامج الإيداع العائلي من خلال دعم قدرات الأسر على احتضان الأطفال لكونها النواة الطبيعة الأولى القادرة على تحقيق توازن الطفل. بالتوازي مع الإحاطة بالأطفال الفاقدي السند عبر الإيداع المؤسساتي بالمراكز المندمجة وتهيئتها وتجهيزها بصفة مستمرة. إلى جانب دعم مؤسسة مندوبي حماية الطفولة وتمكينها من آليات تخول لها اتخاذ الحلول الملائمة للإشعارات الواردة عليها.
- إعداد الخطة الوطنية لوقاية وحماية الطفولة بالتعاون مع اليونيسيف تأخذ في الإعتبار كل المستجدات الاقتصادية والإجتماعية لأوضاع الطفولة لاسيما المتسمة بالهشاشة وتفعيل العمل المشترك والمندمج لإضفاء مزيد من النجاعة على تدخلات الأطراف المعنية
- إرساء نظام حماية اجتماعية مستدامة ودامجة في إطار مشروع الاستثمار في الرأسمال البشري للأطفال حيث تم صرف منحة لفائدة الأطفال (0-5 سنوات) من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل المسجّلة ببرنامج الأمان الاجتماعي قدرها 30 دينارا لكل طفل في إطار برنامج الأمان الاجتماعي بمقتضى المرسوم عدد 8 لسنة 2022 مؤرخ في 2022/01/31 في إطار تنقيح قانون الأمان الاجتماعي لسنة 2022.
- مراجعة منشوري لجنة التبني والكفالة ولجنة الإيداع العائلي والمقاييس المعتمدة لانتقاء العائلات المترشحة لاحتضان أطفال محضوني الدولة التونسية وتعويضهما بأمر تنظيمي،
- العمل على اصدار كراس الشروط الخاصة ببعث وبناء وحدات عيش التي تستقبل الأطفال الفاقدين للسند العائلي اعمارهم بين يوم واحد ودون السنتين،
- الانطلاق في مسار تشريك الإدارات الجهوية للنهوض الاجتماعي في متابعة الأطفال المودعين في إطار الكفالة والايداع العائلي والعمل على تغطية جميع مستحقات الطفل والعائلة ضمن البرامج الاجتماعية المتاحة جهويا وذلك بالنسبة للأطفال الذين تجاوز سنهم 6 سنوات مع الاشراف على التعهد بهم،
- ترسيخ مقاربة الرعاية البديلة للأطفال الفاقدين للسند العائلي والمهدّدين،

- تحيين قائمة مستشاري الطفولة لدى الدوائر القضائية ليبلغ عدد مستشاري الطفولة بكل من أقسام النهوض الاجتماعي ومراكز الدفاع الاجتماعي 153 مستشارا.
- تحيين قائمة المصالحين العائليّين ليبلغ عددهم 86 مصالحا عائليّا (أخصّائيّين اجتماعيّين وأخصّائيّين نفسانيّين) موزّعين على مختلف هياكل ومؤسسات النهوض الاجتماعي.
- في إطار تنفيذ "الخطّة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال 2017 – 2022 " بالتعاون مع مكتب العمل الدولي وتعميم التجربة النموذجية لإحداث "منظومة متابعة وتنسيق" ولإرسائها تمّ دعم قدرات نقاط الاتصال العاملة بالهياكل الاجتماعية المتواجدة بتونس الكبرى وذلك حول "منظومة المتابعة والتنسيق" في مجال التصدي لعمل الأطفال بين مختلف المتدخلين الجهويين وذلك قصد تعزيز المقاربة متعددة القطاعات في مجال التصدي لعمل الأطفال.
- تعزيز برنامج الإيداع العائلي المرتكز على دعم قدرات الأسر على احتضان أطفالها باعتبارها الفضاء الطبيعي الأمثل لتحقيق توازن الطفل، وينتفع بالبرنامج الأطفال المقيمين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة والذين تم قبولهم بسبب العجز الاقتصادي، بتوفير الدعم المادي حيث تمّ إسناد منحة شهرية بقيمة 200 دينار لفائدة 266 طفلا سنة 2022 مقابل 247 طفلا سنة 2021.
- إحداث 12 مركب طفولة جديد وتوزيع المستلزمات المدرسية (كتب وكرّاسات وأدوات...) والملابس، لفائدة 6508 طفلا موزّعين على 101 مركب طفولة و22 مركز مندمج للشباب والطفولة بمناسبة العودة المدرسية وتوفير خدمات الإعاشة لفائدة 4457 طفلا بمركبات الطفولة و1468 طفلا بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة.
- إصدار التّقرير الوطني حول وضع الطّفولة في تونس لسنتي 2020 و2021 وسيصدر في شهر نوفمبر 2022 التقرير السنوي لعمل مندوبي حماية الطفولة ليصادف اليوم العالمي لحقوق الطفل وشهر حماية الطفل في ديسمبر.
- إعداد دليل التعهّد بالطفل الضحيّة وفقا لمقتضيات لقانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلّق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة.
- إصدار منشور وزيرة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السن عدد 18 مؤرّخ في 28 سبتمبر 2022 حول تحجير إلزام الأولياء بمصاريف التّظاهرات الاحتفاليّة بمؤسسات الطّفولة العموميّة والخاصّة

تحسين أداء منظومة التنشيط التربوي الاجتماعي والثقافي

- مواصلة تنفيذ برنامج إحداث نوادي الأطفال ومركبات الطفولة حيث بلغ عدد نوادي الأطفال 262 نادي و104 مركبا للطفولة خلال سنة 2022. إلى جانب تنفيذ البرنامج السنوي لتهيئة وتجهيز نوادي الأطفال العمومية ومركبات الطفولة.
- تدعيم منظومة التنشيط المتنقل بإحداث 2 نوادي أطفال متنقلة جديدة سنة 2022 بولايتي تونس وتطاوين وذلك في إطار تقريب خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي من جميع الأطفال وخاصة بالمناطق الريفية والمناطق الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية

- الترفيع في عدد الولايات التي يوجد بها 2 نوادي أطفال متنقلة إلى 5 ولايات وهي (القصرين وسيدي بوزيد والقيروان وقفصة وتطاوين.
- مواصلة تهيئة وتجهيز نوادي الأطفال العمومية (القارة والمتنقلة) بمختلف الجهات باعتمادات 4 مليارات، إضافة وتجهيز مؤسسات الطفولة العمومية (نوادي ومركبات الطفولة وفضاءات الطفولة المبكرة) بـ 3 مليارات خلال سنة 2022 وذلك بهدف الارتقاء بجودة الخدمات ولمزيد استقطاب الأطفال بهذه المؤسسات، كما تم تخصيص 500 أد لاقتناء وتجهيز نوادي أطفال متنقلة.

أهم البرامج والسياسات لسنة 2023:

الطفولة المبكرة:

- مواصلة تجسيم المخطط التنفيذي للاستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة بإرساء آلية حوكمة وتنسيق تضم كل الأطراف المتدخلة الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وإعداد الأمر المنظم لمجلس تنمية الطفولة.
- الرفع من نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة لتبلغ 45% سنة 2023 وتحسين جودة الخدمات واستهداف المناطق الداخلية للحد من الفجوة بين الجهات.
- تنفيذ ومزيد التعريف ببرنامج "التربية الوالدية" لتحسيس الأولياء حول المفاهيم والممارسات السليمة لنماء الطفل وحمايته.
- مواصلة البرنامج الوطني للروضات العمومية، وقد تمّت برمجة إحداث 18 روضة عمومية سنة 2023 بالإضافة إلى الروضات العمومية المحدثة سنة 2022 والتي سيبلغ عددها موفى السنة 30 روضة عمومية.
- تهيئة وتجهيز رياض الأطفال البلدية بقيمة تناهز 6545 مليون د: بـ 16 ولاية والعمل على حوكمة توظيف رياض الأطفال البلدية والمحافظة على هذا المكتسب المجتمعي من خلال وضع سياسة واضحة لتسييرها والاشراف عليها،
- التصدي لظاهرة المؤسسات الفوضوية من خلال الترفيع في نسق الزيارات التفقدية والعمليات البيداغوجية لضمان جودة الخدمات المسداة لفائدة الطفولة بمؤسسات الطفولة المبكرة العمومية منها والخاصة
- التحسين من نسبة التحاق الأطفال بالتربية ما قبل المدرسية: وذلك في إطار إعمال مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين جميع الأطفال.
- تمتيع حوالي 20.000 طفل من أبناء العائلات المعوزة بخدمات الطفولة المبكرة.
- التكفل بمعلوم 200 د شهريا لفائدة الاطفال من ذوي طيف التوحد لفائدة قرابة 300 طفل سنة 2023 في إطار البرنامج الوطني للروضات الدامجة.
- إحداث 50 فضاء عمومي للطفولة المبكرة بالإضافة إلى تعميم المراكز مرجعية لتنمية الطفولة المبكرة بالتعاون مع منظمة اليونيسف (روضة نموذجية –فضاء للتكوين والرسكلة وفضاء للوالدية الإيجابية).

- تقييم نتائج ومخرجات البرامج النموذجية لبرنامج الوالدية الإجابية ومتابعة تنفيذ الخطة الإتصالية للبرنامج والعمل على إرساء خطة وطنية متعددة القطاعات للتربية الوالدية،
- مراجعة كراسات الشروط المتعلقة بإحداث رياض الأطفال والمحاضن والمحاضن المدرسية قصد تطوير وتجويد الخدمات وضمان احترام مصلحة الطفل الفضلى بتلك المؤسسات ومزيد تقنين القطاع وإحكام الرقابة.

منظومة التنشيط التربوي الاجتماعي والثقافي:

- إعداد مشروع قانون توجيهي للتنشيط الاجتماعي التربوي والثقافي يستجيب للاحتياجات المتطوّرة للأطفال ووضع إطار قانوني لنوادي الأطفال ومركّبات الطّفولة وتطوير أساليب التصرف الإداري والمالي لهذه المؤسسات وتحيين كراسات الشروط الخاصة بإحداث مؤسسات الطفولة الخاصة.
- إعادة تنظيم فضاءات الطفولة في إطار رؤية جديدة بوضع أطر إدارية وقانونية مستحدثة تهدف إلى تشغيل العاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا المختصة في المجال ودعم التنشيط المتنقل من خلال برمجة اقتناء نوادي متنقلة للأطفال بالولايات
- مواصلة إحداث نوادي الأطفال والعمل على تأهيل مؤسسات الطفولة وتجهيزها كي تقوم بمهامها على أحسن وجه في تأطير الأطفال وتقديم أنشطة ترفيهية ومفيدة.
- مراجعة توقيت العمل بمؤسّسات الطّفولة قصد ملاءمته مع الزمنين المدرسي والأسري لضمان استمراريّة الخدمات الموجهة للأطفال.
- تطوير انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي والترفيه وتكريس حقهم وخاصة الفتيات في التمتع بالخدمات الموجهة الطفولة وضمان مبدأ عدم التمييز بين الجنسين وبين الجهات من خلال إحداث جيل جديد من النوادي العصرية الدامجة يقدم خدمات مواكبة للتطورات ومستجيبة لانتظارات الأطفال باعتماد وسائل ومحامل ملائمة.
- دعم النوادي المتنقلة لتغطية حاجيات الأطفال وأسرهم ولا سيما الفئات الأقل حظا في الانتفاع بخدمات وبرامج التحفيز والتنمية المبكرة والوقاية والحماية والترفيه،

منظومة التكوين والتفقد البيداغوجي:

- تطوير تدخلات إطارات التفقد والإرشاد البيداغوجي في مجال المتابعة والمرافقة والتأطير والتجديد البيداغوجي ودعم السلك بالإطارات البشرية وتحديث أساليب العمل.
- إعداد وتنفيذ برامج تكوينية سنوية تلبي احتياجات إطارات وأعوان الطفولة بالتوازي مع متابعة إصلاح منظومة التكوين الأساسي لمختلف الأسلاك بقطاع الطفولة ومراجعة منظومة التكوين الخاص للأسلاك المختصة في مجال الطفولة.

منظومة رعاية وحماية الطفولة فاقدة السند وتكريس حقوق الطفل:

- تنفيذ الخطة العملية للسياسة الوطنية لوقاية وحماية الطفولة مع العمل على ترسيخ المقاربة الحقوقية في مجال قضاء الأطفال بتطوير نشاط مستشاري الطفولة لدى المحاكم إضافة إلى مراجعة مجلة حقوق الطفل وكل النصوص التشريعية ذات العلاقة وتطوير الجوانب الوقائية ومجال التعهد وحماية الأطفال.
- دعم منظومة مندوبي حماية الطفولة من أجل تقريب خدماتها وإضفاء مزيد من النجاعة على تدخلاتها والحد من الانتهاكات لحقوق الطفل.
- **رصد أوضاع الطفولة ومشاركة الأطفال:** مواصلة جمع المعطيات وإنجاز البحوث والدراسات بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتدخلة ونشر ثقافة حقوق الطفل وتشجيع كل المبادرات لدفع مشاركة الأطفال لا سيما إحداث المجالس البلدية للأطفال وتطوير عمل برلمان الطفل.
- تطوير مقاربة الرعاية البديلة للأطفال الفاقدين للسند العائلي والمهدّدين،
- العمل على تطوير آليات المرافقة لفائدة الأطفال والشبان المهددين بالاستقطاب في التطرف العنيف.
- تطوير تدخل مستشاري الطفولة.
- المصادقة على السياسة العمومية المندمجة لوقاية الأطفال وحمايتهم والتي تهدف في أفق 2030 إلى تركيز بيئة تحمي جميع الأطفال الذين يعيشون في تونس من جميع أشكال الهشاشة من خلال إطار قانوني مُناسب، وتمتيعهم بخدمات جيّدة ومُتاحة ومتعدّدة القطاعات، وتمكينهم من حق المشاركة.
- الترفيع في منحة مستلزمات التعهد بالاطفال مكفولي الدولة من تغذية ولباس وصحة ومعاليم الدراسة من أطفال المراكز المندمجة للشباب والطفولة وأطفال الوسط الطبيعي بمركبات الطفولة باعتمادات اضافية جديدة تقدر بـ1.100 ألف دينار وذلك للرفع من جودة خدمات الرعاية والحماية المسداة للأطفال في وضعيات الهشاشة من مكفولي الدولة.
- الترفيع في الاعتمادات المخصّصة لدعم الجمعية التونسية لقرى الأطفال س.و.س من 1.360 مليون دينار سنة 2022 إلى 2.5 مليون دينار بهدف مواصلة التعهّد بالأطفال المكفولين من جهة، ودعم برنامج التعهّد اللامؤسساتي من خلال الإيداع بالعائلة من جهة أخرى.
- الترفيع في عدد الأطفال المنتفعين بالإيداع العائلي والتقليص من عدد المقيمين بمؤسسات رعاية الطفولة المهددة ضمانا لحق كل طفل في النموّ داخل عائلة طبيعية أو عائلة بديلة.
- تحسين الخدمات بمؤسسات رعاية الطفولة من خلال وضع برنامج الدعم المدرسي للأطفال المكفولين بالمراكز المندمجة.
- مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الاتصالية للوقاية من العنف المسلط على الطفل في الوسط العائلي التي تهدف إلى خلق بيئة حامية للطفل في الوسط العائلي من خلال تطوير ثقافة اللاعنف الملائمة لاحتياجاته، وتطوير ومأسسة التنسيقيات الجهوية للوقاية من العنف المسلط على الطفل
- وضع خطة عمل وطنية لإدراج حقوق الطفل في السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية وذلك باعتماد المقاربة التشاركية وخاصة من خلال تشريك الأطفال.

منظومة التكوين والتفقد البيداغوجي

- مواصلة تنفيذ المخطط السنوي لتكوين إطارات الطفولة خاصة في مجال التمشي التمهيني للمساعد البيداغوجي، والبرمجة والتخطيط في مجال التنشيط التربوي الاجتماعي والتحليل الكمي والنوعي واستغلال البيانات وصياغة مؤشرات المتابعة والتقييم ودراسة الأثر، ومتابعة وتقييم الأنشطة التكوينية المنجزة من قبل المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بقطاع الطفولة.
- رقمنة نشاط التفقد البيداغوجي ومتابعة المؤسسات في إطار المنظومة المعلوماتية للطفولة.

المرأة والأسرة وكبار السن:

أهمّ الإنجازات خلال سنة 2022:

- الانطلاق في تنفيذ البرنامج الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار "رائدات": الهادف إلى دعم روح المبادرة الخاصة لدى النساء والفتيات وإكسابهن القدرات الضرورية لإحداث المشاريع وتسييرها والتصرف فيها والاستفادة من الفرص المتاحة بغاية إشراكهن وإدماجهن وتفعيل دورهن في ديناميكية التنمية من خلال إحداث 3000 مشروع على امتداد 05 سنوات، بحساب 600 مشروع سنويا، وباعتمادات جمليّة تقدر بـ 50 مليون دينار. وتقدّر مواطن الشغل المزمع إحداثها بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما لا يقلّ عن 8400 موطن شغل.; وقد تم تلقي 5411 مطلب عبر المنصة الرقمية للمشروع ومن بين المطالب الواردة تم قبول 530 مشروع للتمويل وتسليم إشعاراتهم وذلك باعتمادات جملية تقدر بـ3.8 مليون د. وذلك إلى حدود شهر نوفمبر الحالي.
- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والفتاة في الوسط الريفي 2017-2022 حيث تمّ إحداث 3 مجامع تنموية نسائية بولاية سيدي بوزيد و(02) مجمعين تنمويين بولاية بن عروس ومجمع تنموي نسائي ببرج المسعودي "الأمل" بولاية سليانة. كما تمّ إسناد مشاريع فردية لفائدة 12 منتفعة بولاية القيروان باعتمادات تقدر بـ 100 أ د. خلال شهر جويلية 2022 وسيتمّ إلى حدود موفّى 2022 إسناد مشاريع فردية لفائدة 32 منتفعة بولايات سليانة وسوسة وتوزر وصفاقس.
- مواصلة مشروع التمكين الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي بتسليم موارد رزق لفائدة 52 امرأة بسيدي بوزيد وتوزر والقيروان وسيتمّ إلى حدود موفّى 2022 توزيع موارد رزق لفائدة 173 امرأة بولايات قبلي وأريانة وباجة، وبنزرت وجندوبة وقابس والقصرين وزغوان باعتمادات جملية تقدّر بـ 683 ألف دينار،
- في مجال مقاومة العنف ضد المرأة تمّ تدعيم الجانب المؤسساتي في مجال التعهد بالنساء ضحايا العنف، باستئناف نشاط مركز أمان للتعهد بالنساء ضحايا العنف بولاية أريانة بطاقة استيعاب 30 سريرا بالإضافة إلى إحداث 05 مراكز جديدة لإيواء النساء ضحايا العنف بولايات تطاوين وقابس وتوزر والقيروان وجندوبة

كما سيتمّ الإعلان عن إحداث ثلاثة (03) مراكز إضافية بكل من بن عروس وسيدي بوزيد والقصرين لترتفع بذلك طاقة الإستعاب هذه المراكز إلى 124 سرير.

كما تمّ في نفس الإطار:

- إمضاء منشور مشترك مع وزارة الصحة في أفريل 2022 متعلق بتيسير حصول كل النساء ضحايا العنف على الشهادة الطبية الأولية في أجل لا يتجاوز 48 ساعة وذلك بصفة مجانية.
- تخصيص خطّ تمويل مشاريع لفائدة النساء ضحايا العنف ضمن برنامج "رائدات" بهدف تمكينهنّ اقتصاديا وضمان استقلاليتهنّ المالية.
- إصدار التقرير الوطني حول مقاومة العنف ضد المرأة في تونس لسنة 2021
- إصدار دليل حول مراكز الخدمات والتعهد بالنساء ضحايا العنف بثلاث لغات,
- الشروع في إنجاز دراسة حول التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للعنف المسلّط على النساء – الكريديف

- مواصلة تنفيذ برنامج التمكين الاجتماعي للأسر بـ 19 ولاية الذي استهدف حوالي 3800 أسرة تم تعزيز مكتسباتهم في مجالات التربية الوالدية والتأهيل للحياة الزوجية والوقاية من السلوكيات السلبية والوساطة العائلية.
- مواصلة تنفيذ برنامج التمكين الاقتصادي للأسر حيث تمّ تسليم 157 مشروع اقتصادي لفائدة الأسر ذات الوضعيات الخاصة بولايات منوبة (20) وتوزر (25) والقيروان (10) وقبلي (25) وزغوان (20) وصفاقس (23) والقصرين (24) وولاية بنزرت (10) بالإضافة إلى تسليم مشاريع فلاحية بولاية باجة لفائدة 20 أسرة ذات وضعية خصوصية باعتمادات تقدر بـ 100 أ د.
- تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن بالبيت من خلال دعم الفرق المتنقلة البالغ عددها 37 فريق بكلفة 691 ألف دينار علما وأنّه تمّ إحداث 06 فرق جديدة في 2022.
- مواصلة تنفيذ الإيداع العائلي لكبار السن باعتماد قدره 408 أد لفائدة برنامج الإيداع العائلي لكبار السن، وقد تمّ إيداع 27 من كبار سنّ لدى أسر حاضنة في 2022 ليبلغ بذلك العدد الجملي للمنتفعين من هذا البرنامج 128 كبير سنّ وسيتمّ الترفيع في مقدار المنحة المسندة للعائلة الكافلة من 200 د إلى 350 د شهريا، سنة 2023.
- الرعاية المؤسساتية لكبار السنّ من خلال توفير خدمات الإحاطة والرعاية لفائدة المعوزين والفاقدين للسند منهم وغير القادرين على القيام بشؤونهم الحياتية اليومية خاصة وذلك بإيوائهم في ظروف صحية واجتماعية ملائمة بمؤسسات رعاية كبار السنّ وعددها 13 مؤسسة توفر خدمات لحوالي 475 مسنّا.
- المصادقة على الاستراتيجية الوطنية متعدّدة القطاعات لكبار السنّ والشروع في وضع خطّة تنفيذية لها.

ستتجه الجهود خلال سنة 2023 إلى الانطلاق في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمخطط 2023-2025 من خلال أهم البرامج التالية:

- مواصلة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بالميزانيات القطاعية وفي مختلف الخطط والبرامج والمشاريع وفي منظومة المعطيات الإحصائية.
- نشر ثقافة المساواة بين الجنسين (حملات تحسيسية وتثقيفية وإعلامية ومناهج مدرسية...)
- مواصلة برنامج التمكين الاقتصادي بإنجاز برنامج رائدات قصد الرفع من عدد النساء والفتيات المنتفعات من برنامج دفع المبادرة الاقتصادية.
- دعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء بالوسط الريفي بتحسين مختلف التدخلات الموجهة لفائدتها
- تفعيل قانون العنف المسلط على النساء ومتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء بمختلف مكوناتها على المستويين الوطني والجهوي وتجسيم الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325
- دعم التمكين الاقتصادي للأسر لا سيما ذات الوضعيات الخصوصية عبر تمكين أحد افرادها من مشاريع صغرى.
- مزيد الإحاطة بكبار السن بالترفيع في مقدار المنحة المسندة للعائلات الكافلة لكبار السن المكفولين
- إيجاد دليل مرجعي ودليل إجراءات لتنظيم عمل مختلف المتدخلين الميدانيين في مجال كبار السن ومدعمات فنية مُقيّسة.
- تثمين وتعزيز نشر ثقافة ريادة الأعمال النسائية من خلال التركيز على النساء الحاملات للشهائد العليا بما فيها المتخرجات من المعاهد الفلاحية ومعاهد التكوين الفلاحي والتشجيع على بعث المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودعم إحداث المؤسسات الناشئة من قبل النساء والفتيات وذلك من خلال برنامج رائدات.
- مواصلة تنفيذ المرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية للتمكين الإقتصادي والإجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية (المرحلة الثانية 2022-2025) بهدف العمل على تيسير آليات تمويل المشاريع النسائية ذات الصبغة الفلاحية في المناطق الريفية وتيسير آليات تمويل المجامع النسائية التي ترتكز على مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وسلاسل القيمة. هذا بالإضافة إلى إيجاد حلول عملية لملف النقل الآمن والمحمي للنساء العاملات في القطاع الفلاحي وضمان العمل اللائق والحق في التغطية الاجتماعية للعاملات في الوسط الريفي. وفي هذا الإطار ستعمل الوزارة على تنفيذ برنامج وطني جديد للإحاطة الاجتماعية بالنساء العاملات بالقطاع الفلاحي انطلاقا من 2023 باعتمادات تقدّر بـ 500 ألف د
- وفي نفس الإطار سيتمّ العمل على إحداث مشاريع لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي وإحداث مشاريع نسائية تعتمد سلاسل القيمة في أكثر من 15 ولاية ذات أولوية في التدخل انطلاقا من 2023 والشروع في إحداث 09 مجامع تنموية نسائية بما يناهز حوالي 200 موطن شغل محدث.
- تفعيل مكونات خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمقاومة العنف ضدّ المرأة من خلال الرفع من المؤشر المتعلق بنسبة التغطية بخدمات التعهد لإيواء النّساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهم بـ 10

مراكز إلى حدود موفى سنة 2022) حيث سيتمّ إحداث 07 مراكز تعهد سنة 2023 مع الإشارة إلى أنه تمت أيضا برمجة إحداث 07 مراكز للتعهد بالنساء ضحايا العنف خلال سنة 2024.

- كما ستعمل الوزارة خلال 2023 على مواصلة وضع نظام وطني لإحالة النساء ضحايا العنف (يكون مبنيا على التنسيق بين مختلف المؤسسات والخدمات وآليات العمل ووضع خطة عمل للوقاية من العنف المسلط على النساء وإنتاج ونشر دعائم اتصالية للتعريف بمختلف الآليات الوقائية والخدماتية وتعزيز الجانب البحثي في المجال من خلال إنجاز دراسة حول التكلفة الاقتصادية للعنف المسلط على المرأة في المجتمع التونسي.
- تطوير برنامج التمكين الاقتصادي للأسر باستهداف أكبر عدد من الأسر وباعتمادات أكثر قيمة بما يتماشى ومؤهلات المنتفعين بها من الجنسين وخصوصيات جهاتهم وبما يضمن لأسرهم العيش الكريم والاستقلالية، وسيتم العمل على تمكين 400 أسرة في 2023 بـ 10 ولايات. باعتمادات تقدر بـ2.6 مليون دينار.
- مواصلة تنفيذ برنامج تأمين خدمات الجوار للأسر من خلال إحداث فضاء أسرة بالسلاطنية من ولاية سيدي بوزيد
- دعم التمكين الاجتماعي للأسر عبر الرفع من درجة الوعي لدى أفراد الأسر من الشباب والأطفال والأولياء قصد دعم الترابط والتماسك الأسري من خلال دورات تكوينية في مجال التربية الوالدية والتربية المالية والوساطة العائلية،
- الشروع في تنفيذ برنامج جديد حول الإحاطة بالأسر ضحايا الهجرة غير النظامية وذلك بهدف تمتين صلة أفراد تلك الأسر ببلدهم وتعزيز مساهمتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تقديم أنشطة تحسيسية توعوية وخدمات المرافقة والإحاطة الاجتماعية والنفسية باعتمادات تقدر بـ 100 أ د.
- وضع برنامج خصوصي لتأهيل المقبلين على الزواج للحياة الزوجية من خلال حلقات تكوين توعوية وتقديم خدمات الإحاطة النفسية والتثقيف القانوني لفائدة الشباب والمقبلين على الزواج باعتمادات تقدر بـ 100 ألف دينار.
- الشروع في أشغال اللجنة الفكرية الوطنية لمناقشة فرضية مدى جدوى نظام الحصّة الواحدة في المجتمع التونسي.
- مزيد تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن بالبيت بإحداث 03 فرق متنقلة جديدة لتقديم خدمات الرعاية بالبيت.
- تطوير الإيداع العائلي لكبار السنّ بالترفيع في الاعتماد المرصود سنة 2022 والمقدر بـ 408 ألف دينار إلى 840 ألف دينار لتأمين خلاص المنح لفائدة 200 عائلة كافلة بعنوان سنة 2023 أي بزيادة قدرها 51.4% وتعود هذه الزيادة إلى الترفيع في قيمة المنحة المسندة للعائلة الكافلة من 200 د الى 350 د وذلك لاستقطاب العائلات على الإقبال على هذا البرنامج.
- تطوير جودة الخدمات بمؤسسات رعاية كبار السن من خلال تطوير البنية الأساسية للمؤسسات، ودعم أشغال التهيئة والتوسعة باعتماد قدره 3300 أ د.
- إعداد الصياغة النهائية للخطّة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لكبار السنّ
- إرساء خطة اتصالية لقطاع كبار السن لترسيخ ثقافة حقوق كبار السن والتحسيس وتدعيم ترابط الأجيال.

- دفع الاستثمار في مجال كبار السن وذلك بمراجعة كراس الشروط المتعلق بإحداث مؤسسات رعاية كبار السن.

الباب الثاني

النهوض الاجتماعي

تعتبر السياسة الاجتماعية من ركائز العمل الإنمائي بما أنها تمثل الأرضية الصلبة لتجسيم الأهداف التنموية، لاسيما من خلال تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعية، فضلا عن كونها تساهم في التقليص من رقعة الفقر والتقليص من الفوارق من خلال برامج الإدماج والنهوض الاجتماعي وضمان تكافؤ الفرص بين جميع الفئات والجهات.

في مجال النهوض بالفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل:

- العمل على تحقيق الهدف الكمّي المتعلّق ببلوغ عدد جملي للمنتفعين بالمنح الشهرية القارّة بـ 310 ألف منتفع لسنة 2022 حيث بلغ عدد المنتفعين 301955 منتفع في شهر نوفمبر 2022 باعتماد بلغ حوالي 62 مليون دينار مقابل 268293 منتفع في شهر ديسمبر 2021 أي بزيادة قدرها 33662 منتفعا.
- الشروع في تطبيق مقتضيات القانون الأساسي المتعلّق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي وأحكام الأمر عدد 317 لسنة 2020 المؤرخ في مؤرخ في19 ماي 2020 المتعلّق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وسحبه والاعتراض عليه، في عمليّة اختيار المنتفعين بمنافع برنامج الأمان الاجتماعي وتمّ في هذا الإطار إنجاز الإجراءات التالية:

- إصدار منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 12 لسنة 2022 المؤرخ في 10 ماي 2022 المتعلّق بالإجراءات العملية للانتفاع بالمنحة الشهرية القارّة والعلاج المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة ضمن برنامج الأمان الاجتماعي.
- تصنيف العائلات المسجّلة ببنك معطيات برنامج الأمان الاجتماعي التي تمّ استيفاء البحوث الاجتماعية الرقمية الخاصّة بها (حوالي 506 ألف بحث مستوف) من الأكثر فقرا إلى الأقل فقرا. وقد تمّ منذ شهر ماي 2022 وإلى غاية شهر أكتوبر لسنة 2022، إدراج 25028 عائلة مصنّفة ضمن الـ 10% الأكثر فقرا وتمكينها من الانتفاع بالتحويلات المالية الشهرية القارّة والمنح العائلية والخصوصية إضافة إلى مجانية العلاج لكافّة أفرادها.
- الحرص على التسريع في استكمال البحوث الاجتماعية الميدانية بالاعتماد على الدعم اللوجستي الإضافي المتمثل في تخصيص 60 سيارة مكتراة بسائقيها وببطاقات ذكية للتزوّد بالوقود. وتمّ إلى حدود شهر نوفمبر 2022، إنجاز حوالي 600 ألف بحث ميداني.

- إحداث المنحة العائلية بعنوان الأطفال الذين لم يبلغوا 6 سنوات بمقتضى المرسوم عدد 8 لسنة 2022 المؤرخ في 31 جانفي 2022 وذلك بناء على نجاح التجربة النموذجية المنجزة بداية من شهر ديسمبر 2020 إلى غاية شهر جانفي 2022 والمتعلّقة بـ"البرنامج النموذجي للاستثمار في الرأسمال البشري للأطفال بفضل نظام حماية اجتماعية عادلة وشاملة" الذي تمّ تمويله من قبل البنك الألماني للتنمية وإنجازه بالتعاون مع مكتب منظّمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" بتونس, وقد تمّ الشروع بداية من سنة 2022 في تمويل هذه المنح العائلية على حساب القرض المموّل من قبل البنك الدولي المتعلّق بمشروع "الحماية الاجتماعية للتصدّي العاجل لجائحة "كوفيد19 حيث تمّ تخصيص اعتماد قدره 54 مليون دينار سنويا وبلغ عدد الأطفال في سنّ 0-5 سنوات المنتفعين في شهر أوت 2022 بمنحة شهرية قدرها 30 دينار 135604 طفل ينتمون إلى حوالي 90000 عائلة فقيرة ومحدودة الدخل تنتفع ببرنامج الأمان الاجتماعي.
- الشروع في إنجاز تجربة نموذجية ثانية تخصّ المنحة العائلية بداية من شهر أكتوبر 2022 لفائدة حوالي 400 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و18 سنة بمبلغ شهري قدره 30 دينار لكل طفل و50 دينار للطفل من ذوي الإعاقة وسيتمّ تنفيذها في إطار مشروعي" التحويلات المالية المراعية لتغذية الأطفال الأكثر هشاشة في تونس" وحماية الأطفال الأكثر هشاشة في تونس والاستثمار في الرأسمال البشري من خلال الخدمات الاجتماعية المتكاملة" والممولين على التوالي من قبل البنك الألماني للتنمية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية.
- وفي مجال الدعم الظرفي للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل ومساعدتها على مجابهة المصاريف الإضافية للتلاميذ والطلبة وذلك في إطار تنفيذ سياسة الدولة الرامية إلى الوقاية من عدم الالتحاق والحدّ من الانقطاع المدرسي، فقد تمّ بمناسبة العودة المدرسية والجامعية 2022-2023 إنجاز ما يلي:

  - تمكين 465397 تلميذ من مبلغ قدره 100 دينار منه 50 دينار على حساب برنامج " حماية الأطفال الأكثر هشاشة في تونس والاستثمار في الرأسمال البشري من خلال الخدمات الاجتماعية المتكاملة " المموّل بهبة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAI),
  - إسناد حوالي 30 ألف ابنا مرسّما بالتعليم العالي مساعدة قدرها 120 دينار.
  - بغاية تيسير انتفاع الفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل بمختلف خدمات برنامج الأمان الاجتماعي ورقمنة الخدمات الإدارية، تمّ سنة 2022 استثمار المعطيات المدرجة بالنظام المعلوماتي لهذا البرنامج المتعلّقة بهوية أبناء الأسر المعنية بالمساعدات وإجراء عملية التقاطعات مع سجّل معطيات وزارة التربية بالاعتماد على المعرّف الاجتماعي لضبط قائمات التلاميذ المتمدرسين المسجلين بالمؤسسات التربوية لسنة 2023-2022. وتمّ بتاريخ 30 جوان 2022 إمضاء اتفاقية إطارية بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والمركز الوطني للإعلامية في إطار المشروع الوطني لتبادل المعطيات بين الهياكل العمومية.

- تنفيذ برنامج اشتراكات النقل المدرسي باعتماد قدره 3 مليون دينار، وقد تم للغرض إبرام اتفاقية إطارية بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة النقل بتاريخ 30 جوان 2022، تتعلق بضبط الإطار العام لإجراءات توفير

اشتراكات النقل المدرسي والجامعي لفائدة التلاميذ والطلبة المنتمين للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي.

- في إطار حماية الفئات الهشة ودعم قدرتها على التكيّف والصمود خلال أزمة جائحة الكوفيد-19، تمّ خلال سنة 2022 وإلى غاية شهر جويلية صرف 6677 مساعدة وبذلك تمّ استكمال عملية صرف المساعدات المالية الاستثنائية والظرفية وبلغ العدد الجملي للمنتفعين 896657 منتفع باعتماد جملي قدره 268،997100 مليون دينار.
- في إطار تعصير طرق التعامل مع مسدي الخدمات الصّحية العمومية وحوكمة التصرّف في المنظومة العلاجية الموجّهة إلى الفئات المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي وترشيد نفقاتها من خلال رقمنة سندات خدمات العلاج المجاني وبالتعريفة المنخفضة، تمّ سنة 2022 إعداد مشروع أمر يتعلق بإحداث المنظومة العلاجية الإلكترونيّة " أمان" , كما تم الشروع منذ شهر فيفري 2022 في توزيع دفعة أولى من بطاقات العلاج الإلكترونية تبلغ حوالي بطاقة من على المنتفعين والإعداد لاقتناء دفعة ثانية من البطاقات تناهز 500 الف بطاقة وطباعتها وتوزيعها.
- دعما لآليات الإدماج والتمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة، تمّ سنة 2022:

  - إحداث برنامج التمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل والأشخاص ذوي الإعاقة بمقتضى الأمر عدد 2022-715 بتاريخ 20 سبتمبر 2022.
  - تفويض اعتماد قدره 5 مليون دينار لفائدة الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية لبعث موارد رزق للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل بعنوان سنة 2022، بالإضافة إلى تفويض اعتماد قدره 1.376.400.000 للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي لتنفيذ مشاريع ضمن برنامج بعث موارد رزق لفائدة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل في إطار البرنامج الوظيفي للبرنامج الخصوصي للإحاطة بالفئات الهشة.

- إحداث المجلس الأعلى للتنمية الاجتماعية بمقتضى أمر رئاسي عدد 441 لسنة 2022 مؤرخ في 25 أفريل 2022 وضبط مشمولاته وتركيبته وطرق سير أعماله، وسيسهم هذا المجلس في تنسيق وتقييم السياسات والخطط والبرامج الاجتماعية الوطنية والقطاعية وتحسين أثر التدخلات العمومية في هذا المجال.
- انطلاق أشغال استكمال مكوّنات النّظام المعلوماتي لبرنامج الأمان الاجتماعي وانتداب (2) مكتبي خبرة في مجال الإعلامية وذلك خلال الثلاثية الرابعة لسنة 2022 وتنظيم ورشات العمل لصياغة وتصوّر الأنظمة والمصادقة عليها.
- المساهمة في إعداد القرض المبرم بتاريخ 6 أفريل 2022 بين الحكومة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير التمويل الإضافي لمشروع الحماية الاجتماعية للتصدّي العاجل لجائحة كوفيد-19 باعتماد يبلغ حوالي 400 مليون دولار للإسهام في تمويل ميزانية برنامج الأمان الاجتماعي لسنتي 2022 و2023.
- إمضاء اتفاقية في شهر أكتوبر 2022 بين وزارة الشؤون الاجتماعية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وبرنامج الأمم المتحدة للطفولة تتعلق ببرنامج "حماية الأطفال الأكثر هشاشة في تونس والاستثمار

في الرأسمال البشري من خلال الخدمات الاجتماعية المتكاملة" المموّل بهبة قدرها 60 مليون دولار وذلك خلال الفترة المتراوحة من شهر سبتمبر 2022 إلى شهر ديسمبر 2023, وتتمثل المكوّنة الأولى للبرنامج في إسناد مساعدات بـ 50 دينار للتلميذ بمناسبة العودة المدرسية 2022-2023 بينما تتعلق المكوّنة الثانية بإسناد منحة شهرية بـ 30 دينار لحوالي

- 305000 طفل في سنّ ما بين 6-18 سنة من أبناء العائلات المنتفعة ببطاقة علاج بالتعريفة المنخفضة وذلك لمدّة 11 شهرا.
- إمضاء اتّفاقية في شهر سبتمبر 2022 بين وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الألماني للتنمية (KFW) وبرنامج الأمم المتحدة للطفولة تتعلق ببرنامج "التحويلات المالية المراعية لتغذية الأطفال الأكثر هشاشة في تونس" المموّل بهبة قدرها 25 مليون أورو، وتتمثل المكوّنة الأولى للبرنامج في إسناد منحة شهرية للأطفال في سنّ ما بين 6-18 سنة من أبناء العائلات الفقيرة خلال سنتي 2022 و2023 لفائدة حوالي 110 ألف طفل.
- الإعداد للحصول على قرض من الحكومة اليابانية لتمويل مشروع "دعم الاستجابة الطارئة للحماية الاجتماعية في تونس" بمبلغ يقدّر بـ 8 مليون دولار سيخصّص للمساهمة في تمويل برنامج الأمان الاجتماعي خلال سنتي 2023 و2024 وسيفضي هذا المسار إلى التوقيع على مشروع اتفاق القرض بين تونس واليابان خلال شهر ديسمبر 2022.

وسيتمّ العمل **سنة** 2023 على ضمان شمولية الانتفاع بمنافع برنامج الأمان الاجتماعي وتصويبها نحو مستحقيها مع مواصلة تأمين موثوقية المعطيات المدرجة بقاعدة معطيات هذا البرنامج بما يضمن الشفافية والنجاعة ومرونة التصرف ويساعد على التقييم الدوري للبرنامج من خلال:

- الشروع في إعادة التصديق تدريجيا على كافّة المنتفعين بالمنح الشهرية القارّة وبطاقات العلاج المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة وذلك على امتداد 3 سنوات للتأكّد من استجابتهم لإجراءات وشروط الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي.
- تقييم نجاعة أنموذج التنقيط المعتمد على اختبار "سبل المعيشة البديلة" في استهداف الفئات المعنية بمنافع برنامج الأمان الاجتماعي وفي الحدّ من نسب الأخطاء.
- استكمال إنجاز النّظام المعلوماتي لبرنامج الأمان الاجتماعي ووضعه حيّز الاستغلال وتنظيم دورات تكوينية مع مواصلة عمليات ربط منظومة الأمان الاجتماعي بمختلف قواعد المعطيات العمومية عبر المنصّة الوطنية للتبادل البيني.
- دعم الوسائل اللوجستية والموارد البشرية بالوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي وخاصّة لاستيفاء البحوث الاجتماعية.
- إرساء المنصّة الرقمية لمتابعة طلبات التسجيل والاعتراض والصرف لتيسير النفاذ إلى منافع برنامج الأمان الاجتماعي عن بعد.

- الشروع في تنفيذ توصيات الدراسة التقييمية لبرنامج" الاستثمار في الرأسمال البشري للأطفال بفضل نظام حماية اجتماعية عادلة وشاملة" وخاصّة بإنجاز خطّة اتّصالية للعائلات المعنية ببرنامج المنح العائلية في مجال الصحّة والتغذية والتربية الوالدية للطفولة المبكّرة.
- دعم الإدماج والتمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة ومحدودة الدّخل.
- استكمال توزيع بطاقات العلاج الإلكتروني "أمان" واعتمادها بالهياكل الصّحية العمومية.
- تفعيل دور المجلس الأعلى للتنمية الاجتماعية في تنسيق السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية والقطاعية في مجال التدخّل الاجتماعي الهادفة أساسا إلى النهوض بالفئات الفقيرة ومحدودة وذلك بهدف الرفع من فاعليتها ونجاعتها وتحسين أثرها على الفئات المستهدفة.

فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، شهدت سنة 2022:

- صدور المرسوم عدد 57 لسنة 2022 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 والمتعلق باتمام وتنقيح المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرخ في 26 جانفي 2022 والمتعلق بطرح خطايا التأخير المستوجبة بعنوان اشتراكات أنظمة الضمان الاجتماعي.
- التوقيع على الإتفاقية التونسية الصربية في مجال الضمان الاجتماعي
- دخول الاتفاقية الثنائية التونسية السويسرية حيز التنفيذ بداية من شهر أكتوبر2022، حيث ستمكن هذه الإتفاقية من إسداء منافع الضمان الاجتماعي لمواطني البلدين في مجال جرايات الشيخوخة والعجز والباقين بعد الوفاة التي تضمنها تشريعات الضمان الاجتماعي لكلا البلدين في القطاعين العمومي والخاص
- توقيع اتفاقية تعاون وشراكة بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومكتب العمل الدولي يوم 28 جوان 2022 لتنفيذ مشروع "دعم إدارة العمل والحوار الاجتماعي وتعزيز الحماية الاجتماعية في تونس" بتمويل نورويجي.
- تدعيم سلك المراقبة عبر انتداب 100 مراقب لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- الشروع في خلاص مستحقات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية المتخلدة بذمة الدولة
- ضبط طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة المهنية للأعوان المنخرطين بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية بإصدار الأمر الحكومي عدد 153 لسنة 2021 مؤرخ في 12 مارس 2021
- العمل على إحداث نظام للتأمين على فقدان موطن الشغل.
- في إطار تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين تم العمل على تدعيم اللامركزية من خلال مواصلة احداث دور الخدمات الإدارية التي تشمل الضمان الاجتماعي وتوسيع شبكة المكاتب الجهوية والمحلية لصناديق الضمان الاجتماعي.
- في إطار تنويع مصادر التمويل تمّ احداث حساب خاص في الخزينة تحت عنوان "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" لتمويل صناديق الضمان بمقتضى أحكام الفصل 12 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022. وتخصص موارد هذا الحساب بصفة كلية لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي.

- تم تسجيل تقدم بخصوص استكمال وإرساء منظومة المعرف الاجتماعي الوحيد واستغلالها والذي يمثل عنصرا أساسيا لمساندة الاستراتيجية الحاليّة للدولة ولوزارة الشؤون الاجتماعيّة في مجال إصلاح منظومة الدعم ومنظومة الحماية الاجتماعيّة. وقد تم اسناد 10616325 معرف اجتماعي أي بنسبة تغطية 93.79% من مجموع المضمونين الاجتماعيين والمسجلين ببرنامج الأمان الاجتماعي وذلك لحدود نوفمبر 2022. وبصفة أدق تم إسناد 5456442 معرف اجتماعي بالنسبة للمنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و2002979 معرف اجتماعي بالنسبة للمنخرطين بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية و3156904 بالنسبة للمسجلين ببرنامج الأمان الاجتماعي أي بنسبة تغطية تصل إلى 94.44% و91.28% و94.32% تباعا.
- إمضاء الاتفاقية التونسية الكندية في مجال الضمان الاجتماعي: شهدت سنة 2022 التوقيع على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين تونس وكندا وإمضاء مذكرة التفاهم في مجال الضمان الاجتماعي مع الكيباك.

وستشهد سنة 2023 تنفيذ جملة من الإجراءات تتمثل أساسا في:

- وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي.
- مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي وخاصة نظام الجرايات وذلك بمراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية بالقطاع الخاص وفي قطاع الفلاحة والصيد البحري وبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي كما سيقع الشروع في مراجعة النظام التكميلي للجرايات ومراجعة نظام الضمان الاجتماعي للعملة التونسيين بالخارج
- مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية بالقطاع العام وذلك من خلال ادخال بعض الإصلاحات المقياسية المتعلقة باحتساب الجراية (الأجر المرجعي، مردودية سنوات العمل، تعديل الجرايات....).
- تحسين الاستخلاص من خلال اصدار مجلة اجراءات الاستخلاص والمراقبة في مجال الضمان الاجتماعي،
- العمل على تقليص آجال اسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...)
- تحديث المنظومات الإعلامية الخاصة بالصناديق الاجتماعية نحو منظومات متكاملة ومندمجة
- إرساء نظام إدارة حيني للمعرف الاجتماعي من خلال تطوير المنظومة الحالية للمعرف الاجتماعي ليصبح اسناد المعرف الاجتماعي حيني.

وفيما يتعلق **بالهجرة والتونسيين بالخارج** شهدت سنة 2022:

- في إطار في تنفيذ الاستراتيجية الرقمية بمختلف مكوناتها، يسعى المرصد الوطني للهجرة لاستكمال إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج حول الهجرة، وذلك بالتعاون مع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ضمن

مشروع ProgRess –Migration، يكون المرجع الأساسي والمشترك لمختلف المتدخلين، وأحد أهمّ ركائز ضبط السياسات والبرامج المتعلّقة بالهجرة.

- استغلال نتائج المسح الوطني للهجرة الدولية في تونس Tunisia HIMS، التي تمّ الإعلان عليها بتاريخ 7 ديسمبر 2021، من خلال إعداد دراسات نوعية وكمية وإجراء بحوث وتحليل النتائج والبيانات المضمّنة بالمسح، لفائدة مختلف الأطراف الشريكة على الصعيد الوطني وفقا لحاجياتها في المجال.

كما ستشهد سنة 2023:

- الشروع في تركيز نظام معلومات شامل ومتكامل حول الهجرة لتجميع المعطيات الإحصائية والإدارية حول الهجرة
- احداث فريق عمل صلب المجلس الوطني للإحصاء يعنى بمجال الهجرة
- احداث مكتب نموذجي لإستقبال المهاجرين الوافدين
- المصادقة عل الاستراتيجية الوطنية للهجرة والتونسيين بالخارج، التي تتضمّن جملة التوجهات والبرامج الموجهة لفائدة الجالية بالخارج والأجانب الوافدين على تونس، والتي تسعى من خلالها الحكومة التونسية إلى تثمين الهجرة والحفاظ على الحقوق الأساسية للتونسيين المقيمين بالخارج والمهاجرين الوافدين على البلاد التونسية إضافة إلى دعم مساهمة الهجرة في التنمية.
- إرساء نظام معلومات حول هجرة اليد العاملة الدولية استنادا الى دراسة قام بها المرصد الوطني للهجرة " بالشراكة مع منظمة العمل الدولية حول "وضعية نظام المعلومات حول هجرة اليد العاملة الدولية من والى تونس" وربطها بنظام المعلومات الوطني حول الهجرة الذي هو قيد الإنجاز
- إحداث مكتب نموذجي لاستقبال المهاجرين الوافدين :تولّى المرصد بالتعاون مع الإدارة العامة للأمن الوطني بوزارة الداخلية وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة، اجراء سلسلة من الاجتماعات والتحضيرات لإحداث مكتب نموذجي لاستقبال المهاجرين الوافدين والذي سيكون بمثابة النواة الأولى لمجموعة من المكاتب الجهوية الأخرى (70 مكتب) التي سيتم تأهيلها من حيث التجهيزات وتنمية قدرات العاملين بها بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة واختزال الآجال لإسداء الخدمات ورقمنة البيانات والمعطيات، وقد تولت المنظمة الدولية للهجرة توفير الدعم اللوجستي من خلال اقتناء كل التجهيزات المتفق عليها، ووضع نظام معلومات لتخزين كل البيانات والمعطيات الإدارية وتحيينها والتأكيد على أهمية الحصول على بيانات صحيحة وموثوقة عبر تطبيقات تؤمن حماية هذه المعطيات والبيانات. وقد تم بتاريخ 25 نوفمبر 2022 تنظيم ورشة عمل مشتركة بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية حول نتائج المشروع النموذجي بالمرسى وإعطاء إشارة إنطلاق تعميم التجربة على بقية مكاتب الأجانب بمختلف مناطق الجمهورية.
- اعتماد خطة اتصالية للمرصد الوطني للهجرة ترتكز على المحاور التالية:

  - مزيد العمل على التعاون وتبادل المعلومات والخبرات مع المؤسسات العاملة في مجال الهجرة.

- السعي لتنفيذ دراسات في إطار برامج التعاون الدولي الهادفة الى انخراط التونسيين المقيمين بالخارج ضمن مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد المحلي، الجهوي والوطني، عبر الاستثمار المباشر في مشاريع داخل الوطن او عبر الرفع من نسق التحويلات المالية، ونقل خبراتهم.

في مجال **النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة،** شهدت سنة 2022:

- توسيع شبكة المؤسسات العمومية العاملة في مجال الإعاقة من خلال إحداث مركب اجتماعي وتربوي للأطفال المصابين باضطرابات طيف التوحّد بسيدي حسين بمقتضى الأمر الحكومي عدد 440 لسنة 2021 المؤرّخ في 08 جوان 2021 واستكمال أشغال بناء وحدة عيش المعوقين الكهول دون سند بالقصرين.
- تقديم دعم مادي يقدر بقرابة 56 مليون دينار لفائدة 311 مؤسسة تربية مختصة تابعة للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة (منح التكفل بنفقات التأهيل والتربية المختصة والرعاية بالبيت).
- تخصيص اعتماد قدره 2.9 م د بعنوان برنامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل ويقدر عدد المشاريع المبرمجة للإنجاز قرابة 600 مشروعا.
- تخصيص اعتماد قدره 1.800 مليون دينار لاقتناء كراسي متحركة (بصدد الإنجاز).
- تخصيص اعتماد قدره 4.200 مليون دينار لاقتناء آلات تساعد على التنفس بالبيت (بصدد تنفيذ الصفقة الإطارية 2020-2022).
- تخصيص اعتماد قدره 500 ألف دينار للتكفل بنفقات زرع القوقعة الطبية وذلك في إطار اتفاقية بين وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية (تمّ تأجيل الانطلاق في عمليات الزرع إلى حين تخفيف الضغط على المؤسسات العمومية وتداعيات جائحة الكوفيد 19).
- انطلاق برنامج تعاون مع الدولة الإيطالية ضمن اتفاقية شراكة بين البلدين مبرمة بتاريخ 25 فيفري 2015 حول " دعم تجسيد الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، بهبة قدرها 1092.290 أورو.
- الانطلاق في تنفيذ برنامج شراكة مع "منظمة إعاقة وإدماج" حول "تطوير أساليب التعهد الاجتماعي والصحي بالأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد وتدعيم إدماجهم المدرسي والاجتماعي، بولايتي توزر ومدنين باعتماد قدره 300 ألف أورو.
- المشاركة في البرنامج المشترك للأمم المتحدة حول تعزيز تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم وحرياتهم على أساس المساواة مع الآخرين.
- التعاون مع المنظمة الدولية للنظم الانتخابية حول تعزيز مشاركة الفئات الهشة في الحياة المدنية والسياسية وإنجاز دعائم مبسطة وموجهة لكافة الفئات المتعهد بها.
- الشروع في إنجاز مشروع دعم تهيئة الضيعة العلاجية بالمركز الاجتماعي والتربوي "السند بسيدي ثابت بتمويل من السفارة اليابانية وبالتعاون مع المنظّمة العالميّة للتغذية.

- دعم وحدة العيش لإيواء الأشخاص ذوي الإعاقة بالزهروني (تم اقتناء التجهيزات والانطلاق في أشغال التهيئة) بهبة من المنظمة العالمية للهجرة تقدر ب 391.570.000 د في إطار اتفاقية هبة بين وزارة الشؤون الاجتماعيّة والمنظمة بغاية إنجاز أشغال تهيئة واقتناء تجهيزات.

هذا وسيتواصل خلال سنة 2023:

- تطوير التشريع التونسي في مجال حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة بما يتلاءم مع الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والبروتوكول المرفق لها.
- إرساء خارطة حول الإعاقة في تونس وواقع الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال انجاز مسح وطني للأشخاص ذوي الإعاقة واحداث قاعدة بيانات تفاعلية وحديثة تمكن من بناء تصورات وبرامج جديدة.
- تطوير التعهد بمنظوري مراكز التربية المختصة وتعزيز الادماج الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال إحداث المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- إحداث مؤسسة عمومية تعنى بالأطفال المصابين باضطرابات طيف التوحد بولاية مدنين.
- التوسع التدريجي في بعث مؤسسات إيواء تعنى بالأشخاص ذوي الاعاقة دون سند وذلك بإحداث وحدات عيش إضافية.
- العمل على الترفيع في نسبة التغطية بالآلات التعويضية الميسرة للإدماج من 86% سنة 2020 إلى 90% سنة 2024 مع العمل على تحسين جودتها من خلال الرفع في مقاييس الجودة الفنية وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة والهياكل المختصة في المجال.
- الانطلاق في تقييم برنامج بعث موارد رزق للأشخاص ذوي الإعاقة في إطار التعاون الدولي وتمكين المكلفين بالبرنامج على المستوى الجهوي من مهارات في مجال دراسة جدوى المشاريع وتقييمها.
- مراجعة الاستراتيجية الوطنية للإدماج المدرسي للأطفال ذوي الإعاقة.
- اعداد لوحة قيادة (Tableau de bord) لمتابعة وتقييم أداء مؤسسات الرّعاية الاجتماعيّة باعتماد مؤشّرات.
- التنسيق مع المعهد العالي للتربية المختصّة من أجل احداث تخصّص أكاديمي في مجال اضطراب طيف التوحّد ضمن التكوين الجامعي للمربّين المختصّين.
- تطوير مجالات البحث في مجال الإعاقة واضطراب طيف التوحّد بالتعاون مع المعهد العالي للتربية المختصّة والمركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين في مجال الإعاقة "بسمة".
- وضع الإجراءات العملية لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية وفق المواصفات والمعايير (certification) المعتمدة في المجال في إطار مقاربة حقوقية.

في مجال الدفاع الاجتماعي، تمّ الشروع في انجاز برنامج بعث المشاريع الاقتصادية بالشراكة مع الجمعيات العاملة في هذا المجال بكلفة تقدر بـ 1 م د سنويا فضلا عن تركيز مشروع الفرصة الثانية للمراهقات والمراهقين والتعهد بالمنقطعين عن التعليم حيث تمّ اختيار مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بقابس كموقع نموذجي لتجسيد هذا المشروع. هذا مع مواصلة تنفيذ مشروع "دعم حماية بديلة ملائمة للأطفال من ذوي الإعاقة وفاقدي السند

العائلي" والذي يعتمد على بعث وحدات عائلية للتعهد بالأطفال فاقدي السند العائلي والحاملين لإعاقات وتكوين عائلات إستقبال لهذه الفئة. ويتنزل هذا المشروع في إطار الإتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية وإمارة موناكو.

- تطوير أليات التنسيق بين مختلف المؤسسات الاجتماعية والسلط القضائية المختصة في مجال قضاء الأطفال وبقية الشركاء من خلال:

  - وضع نظام تنسيق وتعاون أكثر فعالية ونجاعة بين هياكل النهوض الاجتماعي ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والسلط القضائية المختصة في مجال قضاء الأطفال والأطراف المتدخلة ذات الصلة بهدف تحسين جودة التعهد.
  - وضع بروتوكول تعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل.
  - وضع خطة تدخل لمدة 3 سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييم وضع التنسيق بين وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية في مجال قضاء الأطفال 2025-2023.

- إبرام اتفاقية شراكة بين الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي وجمعية" العمل ضد الإقصاء والتهميش FACE TUNISIE لتنفيذ مشروع "جذورنا" ويهدف هذا المشروع إلى دعم الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب المهددين بالتطرّف والممول من قبل الاتحاد الأوروبي يهدف إلى دعم التونسيين/ات والمؤسسات الوطنية في مكافحة التطرف العنيف والراديكالية في تونس من خلال تبنّي مقاربة وقائيّة تعمل على الإدماج المهني للشباب.
- خطة قطاعية تعتمد على تقييم شامل لمحيطها الخارجي وقدراتها الذاتية وذلك للوقوف على أهم التغييرات التي يجب إحداثها على أنشطة الهيئة حسب رؤية استراتيجية تتقاسمها مع إطاراتها وأعوانها ومع أطراف الشراكة وقد تمّ في هذا الإطار تنفيذ برامج تعاون بالتنسيق مع المجتمع المدني ذات صلة سواء لدعم مؤسسات الدفاع والإدماج الاجتماعي، أو أنشطة تتصل بالإحاطة بالشبان المعرضين للاستقطاب وتتمثل في:

  - مزيد ترسيخ المقاربة الحقوقية في الممارسة المهنية اليومية للمتدخلين الاجتماعيين.
  - تطوير تدخل الهياكل الجهوية للنهوض الاجتماعي ومؤسسات الرعاية الاجتماعية في الإحاطة بالأشخاص ضحايا الاتجار من خلال مواصلة دعم قدرات المتدخلين الاجتماعيين في مجال القانون عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته.

- دعم المهارات الحياتيّة وتنمية القدرات الذّاتيّة للأسر بما يسمح لها بالمساهمة الفعّالة في مقاومة ظواهر الطلاق والتفكّك الأسري والانقطاع المبكّر عن الدّراسة والتشرّد والعنف الأسري والجريمة (جنوح الأطفال خاصّة، العنف الزّوجي، العنف المسلّط على الأبناء...).

سيتم العمل خلال سنة 2023 على:

- انطلاق مشروع تعاون مشترك بين الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي حول " الحماية الاجتماعية والمساعدة القانونية للفئات الهشة ". ويهدف هذا المشروع الممول من مملكة هولندا إلى تعزيز هياكل الحماية الاجتماعية من خلال دعم قدرات الفئات الهشة في النفاذ إلى آليات المساعدة القانونية القائمة ووضع نظام مندمج للخدمات الاجتماعية. وقد تمّ في هذا الصدد القيام بزيارات ميدانية إلى بعض هياكل النهوض الاجتماعي ومراكز الدفاع الاجتماعي ومؤسسات الرعاية الاجتماعية للوقوف على جاهزية هذه المؤسسات وتحديد احتياجاتها في مجال تدعيم الحماية الاجتماعية للفئات الهشة.
- انطلاق مشروع تعاون بين الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي والاتحاد الأوربّي (بتمويل من آلية الجوار الأوروبية (ENI):

  - "الحوار القطاعي" حول السياسات في مجال الحماية الاجتماعية.
  - إعادة هندسة العمل الاجتماعي الذي سيهتم بالرفع من نجاعة مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي وتطوير الأنظمة المعلوماتية.
  - دعم رقمنة الخدمات الاجتماعية ومنظومة الترابط البيني بين قواعد المعطيات العمومية.
  - دعم لوجستي لضمان استدامة عناصر انجاز البحوث الميدانية لبرنامج الأمان الاجتماعي.
  - تحسين إطار العمل بالوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي.

ويهدف هذا المشروع إلى المساهمة في مكافحة الفقر والحدّ من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي في تونس من خلال اعتماد مقاربة تشاركيّة متعددة الأبعاد تجمع كافة الأطراف المتدخلة ومكونات المجتمع المدني العاملين في مجال الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة.

- تطوير منظومة الدفاع والإدماج الاجتماعي (البرامج والتشريعات في مجال الوقاية والادماج الاجتماعي...).
- دعم سياسة الادماج الاجتماعي والاقتصادي لفائدة الفئات الهشة من خلال تطوير منظومة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي واحداث موارد الرزق للشبّان والكهول المسرّحين.
- تطوير قدرات المتدخلين الاجتماعيين بهياكل الدفاع الاجتماعي في الإلمام بالظواهر المستجدة وكيفية التعهد بالفئات المستفيدة بما يضمن نجاعة الخدمات المقدمة لهم والتدرّج بها نحو الجودة ضمانا لرفاهية الفئات المتعهد بها.
- تطوير مجال الشراكة والتنسيق في مجال التعهد بالفئات التي تعيش وضعيات هشاشة مع الأطراف الحكومية وغير الحكومية وتطوير علاقة مؤسسات الدفاع الاجتماعي بمحيطها وتدعيم مقاربة العمل المحلي ومشاركة الشباب.

- مراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بضبط مهام مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي ومجالات تدخلها (القانون عدد 109 لسنة 1993 المؤرخ في 08 نوفمبر 1993) مع صياغة وثيقة مرجعية حول مكونات خطة الدفاع الاجتماعي.

في مجال الشغل والعلاقات المهنية: شهدت سنة 2022:

- في إطار تبسيط مناخ الأعمال ودفع الاستثمار تم سنة 2022 حذف جملة من التراخيص والاجراءات الادارية ولم تبقي الا على 11 اجراء مبسط من جملة 25 وستكون كل الاجراءات مرقمنة ويمكن للمتعامل الحصول عليها عن بعد.
- في إطار تحسين المستوى المعيشي تم إقرار زيادة في أجور الموظفين في القطاع العام والوظيفة العمومية كما تم الترفيع في الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في نظام عمل 40 و48 ساعة في الأسبوع وكذلك في الأجر الأدنى المضمون في القطاع الفلاحي:

  - الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية: الأمر عدد 769 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022
  - الأجر الأدنى الفلاحي المضمون: الأمر عدد 768 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022

- الشروع في مراجعة النصوص التشريعية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية
- الانطلاق في مراجعة جداول الأمراض المهنية طبقا لأحكام قرار وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الصحة المؤرخ في 10 جانفي 1995 المتعلق بضبط قائمة الأمراض المهنية.
- استكمال المنظومة المعلوماتية التي تغطي كل مهام متفقدي الشغل في إطار مشروع رقمنه جهاز تفقد الشغل.
- الشروع في إعداد استراتيجية وطنية للوقاية من المخاطر المهنية.

كما ستشهد سنة 2023 العمل على:

- الإحاطة بفاقدي الشغل ومن طالت بطالتهم عبر استكمال إرساء صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل والتأمين ضدّ البطالة يهدف أساسا إلى ضمان حدّ أدنى من الدخل إضافة إلى توفير تغطية صحيّة بما يحفظ كرامة هذه الفئة من المجتمع التونسي وذلك بدعم فني ومالي من مكتب العمل الدولي.
- إيجاد التمويلات والاعتمادات الضرورية لضمان استدامة هذه المنظومة وذلك من خلال توظيف آداءات رمزية على عقود التأمين والعمليات والتحويلات البنكية علاوة على المساهمات والاشتراكات.
- في إطار دعم مجهود الدولة في الادماج الاقتصادي لعديد الفئات والقطاعات وتكريسا لمقومات اللائق لكل العاملات والعاملين في الفضاء المهني تتمثل خطّة العمل لسنة 2023 في القيام بالأنشطة التالية:

- حملات تستهدف ادماج العاملات الفلاحيات في منظومة الضمان الاجتماعي، وتعزيز حقوقهن في الأجر العادل والحماية من الأخطار المهنية،
- المساعدة على انتقال العاملين والوحدات الناشطة بالاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم في إطار مقاربة تحسيسية توعوية لتحفيزهم الى الاندماج في المنظومة الحقيقية للاقتصاد والاستفادة من المنظومات القانونية الجديدة على غرار نظام الباعث الذاتي والقانون الجديد للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. علما وأن هذا النشاط سيكون تدريجي يشمل بعض القطاعات والجهات ويمتد على ثلاث سنوات الى غاية سنة 2025.
- دخول المنظومة المعلوماتية الخاصة بجهاز تفقد الشغل حيز الاستغلال خلال سنة 2023.
- احداث نظام خاص بالأجانب الوافدين يمكنهم من التغطية الاجتماعية والتأمين على المرض بعنوان العملة الاجراء ويخول لهم تحويل مستحقاتهم بعنوان التقاعد والتأمين على رأس المال عند الوفاة في صورة مغادرتهم للتراب التونسي نهائيا قبل بلوغ سن التقاعد،
- مراجعة نظام العملة الأجراء في القطاع الفلاحي لتمكينهم من الانتفاع بالثلاثيات التي تقل فيها مدة العمل عن 45 يوما، وتمكينهم من التصريح بالعمل لدى أكثر من مؤجر خلال نفس الثلاثية، قصد تشجيعهم على التصريح بالأجور وتحقيق موارد إضافية للصندوق والتقليل من عدد بطاقات العلاج المجاني وبطاقات التعريفة المنخفضة خلال فترة نشاطهم وأيضا عند بلوغهم السن القانونية للتقاعد،
- تفعيل بنود الاتفاق المبرم بتاريخ 1 جانفي 2022 بمقر المجلس الوطني للحوار الاجتماعي بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية حول الزيادات في الأجور والمنح في القطاعات الخاضعة للاتفاقيات المشتركة القطاعية بعنوان سنوات 2022-2023-2024،
- ايلاء الأهمية اللازمة للترفيع في أجور العمال غير الخاضعين لاتفاقيات مشتركة قطاعية أو أنظمة أساسية خاصة على غرار بقية القطاعات.
- المصادقة على اتفاقيتي العمل الدولية رقم 155 بشأن السلامة والصحة المهنيتين وبيئة العمل ورقم 161 بشأن خدمات الصحة المهنية.
- وضع استراتيجية وطنية للوقاية من الأخطار المهنية 2023–2025 بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين ورصد الاعتمادات المالية اللازمة واعداد برامج وقائية وطنية وقطاعية في مجال الصحة والسلامة المهنية اعتمادا على نتائج المسح الوطني للأخطار المهنية بالبلاد التونسية.
- استكمال المنظومة المعلوماتية التي تغطي كل مهام متفقدي الشغل في إطار مشروع رقمنة جهاز تفقد الشغل وذلك بعد استكمال تكوين كل متفقدي الشغل على المستويين المركزي والجهوي.

الصحة :

أمام تسجيل عديد النقائص والتحديات ذات العلاقة بالقطاع الصحي خاصة بعد جائحة كوفيد 19 وما أفرزته من تداعيات شملت كل المجالات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، شهدت سنة 2022 عديد التدخلات لفائدة هذا القطاع شملت مختلف مكوناته الوقائية والعلاجية واللوجستية وتتمثل في:

- دعم الإصلاحات التشريعية والترتيبية من خلال التأطير القانوني للخدمات الصحية عن بعد عبر إصدار الأمر الرئاسي عدد 318 لسنة 2022 المتعلق بضبط الشروط العامة لممارسة الطب عن بعد ومجالات تطبيقه.
- أما في **مجال رقمنة القطاع الصحي ومقاومة الفساد ودعم الحوكمة** شهدت سنة 2022 تطوير أسطول الإعلامية بالهياكل العمومية الصحية من خلال اقتناء معدات إعلامية جديدة وتطوير المنظومة المعلوماتية الصحية وتأهيل الشبكات الداخلية المعلوماتية للهياكل الصحية. كما تواصل تنفيذ مشروع الصحة الرقمية الممول بقرض من الوكالة الفرنسية للتنمية عبر الشروع في إرساء منظومة حفظ وتبادل ملفات التصوير الطبي (RIS/PACS وانطلقت الأعمال التحضيرية لتطوير النظام المعلوماتي الإستشفائي (SIH) والمتعلقة خاصة بهندسة النظام (Architecture et urbanisation) ومراجع المهنيين والمواد الصيدلانية والأعمال الطبية (Les Annuaires) الى جانب دراسة مسارات المريض داخل المستشفى. وفي نفس السياق يتواصل تنفيذ مشروع "SAHA» الممول من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بـ 5 مليون دولار والذي يهدف إلى دعم حوكمة القطاع الصحي.
- أما في مجال **دعم الصحة الجنسية والانجابية** وبالتوازي مع تنفيذ البرنامج الوطني حول صحة الأم والطفل في فترة ما حول الولادة شهدت سنة 2022 استكمال اعداد المخطط الوطني حول الصحة الجنسية والانجابية 2021-2030 والشروع في تنزيله إلى برامج عمل سنوية إضافة إلى مواصلة تنفيذ اتفاقية شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تحسين خدمات صحة الأم والوليد والصحة الإنجابية لفائدة الشباب والمراهقين ومناهضة العنف ضد المرأة والسياسة الوطنية حول الديناميكية السكانية والصحة الجنسية ومواصلة تنفيذ برنامج الاستثمار من أجل التأثير على مقاومة فيروس نقص المناعة البشري في تونس بتمويل من الصندوق العالمي لمكافحة السيدا.
- وبهدف مزيد **مقاومة الأمراض غير السارية والمزمنة** تمّ خلال 2022 استكمال برنامج العمل التنفيذي للاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للتوقّي ومراقبة الأمراض غير المعدية 2021-2025.

وعلى الرغم من مختلف هذه الإصلاحات والتدخلات إلا أن القطاع الصحي مازال يشكو عديد النقائص ويواجه عديد التحديات لعلّ من أبرزها التصدي للتحولات الديموغرافية والإبدميولوجية ومسايرة الوضع الوبائي على المستويين الداخلي والخارجي إضافة إلى النقص المسجل في طب الإختصاص بالمناطق الداخلية للبلاد وارتفاع الكلفة الصحية وبروز ظاهرة الفساد.

أهم البرامج والمشاريع المبرمجة لسنة 2023:

سعيا لمواجهة هذه النقائص والتحديات وبهدف تعزيز المكتسبات المسجلة والنهوض بجودة خدمات القطاع الصحي، ستشهد سنة 2023 جملة من الإصلاحات والتدخلات لتجسيم أولويات القطاع في كل مجالاته والانطلاق في تجسيم الأهداف والأولويات التي تم ادراجها بالخطة التنموية 2023-2025 بعنوان القطاع الصحي ويعتبر هذا المخطط التنموي أداة تنفيذ مرحلي ضمن الرؤية الاستراتيجية للسياسة الوطنية للصحة لبلوغ التغطية الصحية الشاملة وتنمية الرأس المال البشري والتي ستشمل المجالات الأربعة التالية:

أولوية الوقاية والنهوض بالصحة عبر:

- تفعيل مقاربة **دمج الصحة في جميع السياسات القطاعية** من خلال اعداد الإطار القانوني الخاص **بالمجلس الأعلى للصحة** ومنحه صلوحية اتخاذ القرارات وتمكينه من آليات مبتكرة وناجعة للتنسيق بين مختلف القطاعات مع تعيين نقاط اتصال للصحة بها إضافة إلى تقييم الآثار المحتملة للسياسات العامة على صحة السكان والمنظومة الصحية.
- تكريس ثقافة الوقاية لدى المواطن من خلال التثقيف الصحي وتكوين الأفراد.
- الاستعداد للجوائح وتعزيز الأمن الصحي عبر الشروع في إعداد استراتيجيةة وطنية شاملة ومندمجة في مجال التوقي ومجابهة الكوارث والطوارىء الصحية ومراقبتها من خلال تدعيم اللوائح الصحية الدولية.
- تعزيز **الأمن الصحي** عبر الشروع في إعداد استراتيجية وطنية شاملة ومندمجة في مجال التوقي ومجابهة الكوارث والطوارئ الصحية ومراقبتها واعداد إطار قانوني للتصرف في الأزمات والطوارئ الصحيّة.
- مواصلة مكافحة الأمراض السارية كأمراض السل والتهاب الكبد الفيروسي وداء الليشمانيا وتعزيز البرامج الوطنية وتكثيف التنسيق بين كافة المتدخلين مع تفعيل اللجنة الفنية لمجابهة فيروس فقدان المناعة المكتسبة.
- مكافحة **الأمراض غير السارية** من خلال النهوض بالنظم الغذائية الصحية والتشجيع على ممارسة النشاط البدني في جميع الأوساط وبين جميع فئات السكان ومكافحة التدخين في إطار التنفيذ التدريجي للاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير السارية ومخططها العملي للفترة 2020-2025 اضافة إلى بعث برنامج وطني لصحة الفم والأسنان.
- الشروع في إرساء حزمة خدمات **لصحة الأم والولدان** حسب مسار الرعاية ضمن حزمة الخدمات الأساسية بهدف توفير وتنظيم خدمات صحية بالجودة المرجوّة لكل الأمهات والولدان.
- تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتخفيض من الكربون في إطار الصحة المناخية وتماشيا مع تكيف الصحة مع التغييرات المناخية بالإضافة إلى تحسين عملية معالجة النفايات الناتجة عن الخدمات العلاجية.
- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالصحة النفسية ومكافحة الإدمان من خلال إحداث مرصد وطني للمخدرات وتحسين العلاج لمتعاطي المخدرات من خلال مراكز علاج مختصة.

تطوير الخدمات الصحية ونظام التغطية الصحية من خلال:

- تثمين وتحسين الخدمات بالخطوط الأمامية.
- جعل مجال **صحة العائلة والجوار** المدخل الرئيسي للمنظومة الصحية عبر وضع إطار تنظيمي لطب العائلة وإضفاء الطابع المؤسسي بالإضافة إلى تعزيز التكوين المستمر والمناهج الجامعية في هذا المجال.
- تحديد واعتماد **حزمة خدمات أساسية** حسب مستوى الرعاية في القطاعين العام والخاص تتماشى مع الاحتياجات الصحية الأساسية للسكان والبرامج الوطنية للصحة وجعلها متاحة للجميع.
- تطوير الإجراءات والأدوات لضمان توفير **خدمات صحية شاملة ومتكاملة** ومستمرة عبر تحسين التوافر الزمني والجغرافي للخدمات الصحية وتسهيل الحصول على المواعيد واعتماد الملف الطبي الرقمي كما سيتم العمل على تعزيز التنسيق والتكامل بين مسدي الخدمات بالقطاع العام وشبه العام والخاص عبر إرساء مقاربة مهنية مشتركة والاستفادة من التكنولوجيا الصحية على غرار الطب عن بعد والصحة الرقمية.
- إرساء **رعاية صحية آمنة** وذات جودة يكون المريض محورها وذلك عبر تحسين ظروف الاستقبال ودعم أقسام الاستعجالي وتوفير وسائل الصيانة للتجهيزات والبنية التحتية وحوكمة الممارسات المهنية بإرساء منظومة الحوكمة السريرية في مجال العلاج والسلامة العلاجية وفي مجال السلوكيات المهنية.
- تثمين البحث في الصحة والتدريس الأكاديمي كآلية ضرورية لتطوير مهام المرفق العمومي للصحة عبر تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع مختلف القطاعات وتعزيز تشريك كافة المتدخلين وخاصة المؤسسات الناشئة startup في هذا المجال بالإضافة إلى ضمان توفير الموارد المالية الكافية للبحث في المجال الصحي.
- تشغيل أصحاب الشهادات من خلال تعويض المتقاعدين والاستفادة من فرص التشغيل في الخارج في إطار اتفاقيات ثنائية مع البلدان المجاورة على غرار ايطاليا ومالطا.
- توسيع استخدام الطاقة المتجددة (الشمسية) في المؤسسات الصحية العمومية ودعم البنية التحتية.
- دعم البنية التحتية من خلال استكمال عديد المشاريع الصحية التي هي في طور الانجاز على غرار المستشفى الجهوي بتالة من ولاية القصرين والأقسام الطبية والاستعجالية بعديد الجهات إضافة إلى الانطلاق في انجاز بعض الهياكل المدرجة لفائدة القطاع على غرار المستشفيات الجهوية بسبيبة والجم والمستشفى الجامعي الجديد بالقيروان.

تطوير قطاع الأدوية والصيدلة عبر:

- ضمان التوافر المستمر للأدوية الأساسية وللمواد الصحية عبر ايجاد الاليات العاجلة والكفيلة بمجابهة نقص الأدوية ودعم الصيدلية المركزية للإيفاء بتعهداتها ايزاء مزوديها الأجانب وحث الصناديق الاجتماعية لدفع متخلداتها في مجال اقتناء الأدوية.
- تحديد قائمة موحدة للأدوية الأساسية في إطار حزمة الخدمات الأساسية مع ضمان الوصول للأدوية المبتكرة.
- تأمين الأمن الدوائي عبر النهوض بالصناعة الصيدلية المحلية من خلال إيجاد حوافز واضحة لتصنيع الأدوية الأساسية والمنتجات المبتكرة واللقاحات والشروع في إعداد التراتيب في مجال التصنيع المحلي للمواد الصحية وعبر دعم الإنتاج المحلي لتصنيع اللقاحات.

- الإستثمار في الصناعات الدوائية المحلية لتأمين الأمن الدوائي من خلال إيجاد حوافز واضحة لتصنيع الأدوية الأساسية والمنتجات المبتكرة واللقاحات وإعداد التراتيب في مجال التصنيع المحلي للمواد الصحية وعبر دعم الإنتاج المحلي لتصنيع اللقاحات.
- تدعيم حوكمة قطاع الأدوية عبر تحسين التنسيق بين كافة الهياكل ومسدي الخدمات الصحية من خلال إحداث الوكالة الوطنية للأدوية ومراجعة دورية لأسعار الأدوية في إطار اللجنة موحدة لتحديد الأسعار.
- تطوير مجال تصدير المنتجات الصيدلية والمواد الصحية وفتح آفاق الاستثمار عبر تعديل النصوص القانونية والإجراءات والتراتيب المتعلقة بتصنيع وتسجيل وترويج الأدوية والمواد الصحية والعمل على إبرام العديد من الاتفاقيات، خاصة مع الدول الإفريقية.

ارساء قيادة وحوكمة المنظومة الصحية من خلال العمل على:

- تعزيز **الدور القيادي** لوزارة الصحة عن طريق دعم الشراكة مع مختلف القطاعات ذات الصلة لدمج الصحة في كل السياسات العامة.
- تعزيز الدور التعديلي لوزارة الصحة في عرض الخدمات الصحية عبر إعداد خارطة صحية استشرافية ومراجعة النصوص المتعلقة بالتنظيم الصحي نحو تحيين أدوار الخطوط الثلاث وإدراج الأقطاب الصحية الإقليمية ضمنه بالإضافة إلى دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- دعم الرقمنة والقيادة في مجال النظام المعلوماتي الصحي عبر اعتماد الملف الطبي الرقمي والعمل على إرساء نظام معلوماتي مندمج وشامل بالإضافة إلى تدعيم البنية التحتية الرقمية عبر تأمين استمرارية الربط بالشبكة الوطنية للصحة ودعم البنية التحتية للسلامة المعلوماتية بالهياكل العمومية للصحة ومواصلة رقمنة مسار الأدوية وتعميم استعمال بطاقتي "أمان" و"لاباس" على كامل القطاع الصحي في إطار الانطلاق في تأمين نظام قاعدي موحد للتغطية الصحية.
- تدعيم **هياكل التقييم والرقابة** بالإدارة المركزية وبالهياكل العمومية التابعة لوزارة الصحة وتعزيز التقييم الذاتي لهذه الهياكل.
- التدرّج نحو **اللامركزية الفاعلة** من خلال الشروع في إعادة تقاسم المهام وتوزيع الأدوار بين جميع المستويات ومراجعة مهام ومشمولات كل من وزارة الصحة والإدارات الجهوية للصحة والهياكل الصحية العمومية ومراجعة تنظيماتها الهيكلية.
- تعزيز **مشاركة المواطن** عبر تطوير الإطار التنظيمي لمشاركته ووضع خطة لتطوير قدراته من أجل مشاركة فعالة.
- دعم القيادة في مجال **النظام المعلوماتي الصحي** عبر إحداث خلية مركزية تعنى بالصحة الرقمية والعمل على إرساء نظام معلوماتي مندمج وشامل بالإضافة إلى تدعيم البنية التحتية الرقمية عبر تأمين استمرارية الربط بالشبكة الوطنية للصحة ودعم البنية التحتية للسلامة المعلوماتية بالهياكل العمومية للصحة.
- دعم القطاع الصحي كمحرك اقتصادي عبر تثمين السياحة الطبية والنهوض **بتصدير الخدمات الصحية** وتعزيز استراتيجية النهوض بالاستثمار وتصدير الخدمات الصحية ومراجعة نظام التسعيرة المعتمدة بالإضافة

إلى دعم وحدة النهوض بتصدير الخدمات الصحية من خلال إحداث وكالة وطنية للنهوض بالاستثمار وتصدير الخدمات في الصحة.

ومن المرتقب أن تساهم مختلف هذه التدخلات في تحسين المؤشرات والبيانات الصحية كما يبرزه الجدول الموالي:

المؤشر	2016	2020	2021	2022	2023
أمل الحياة عند الولادة بالسنة	75.3	75.53	75.58	75.61	75.9
نسبة الوفيات بالألف	5.9	6.4	9.1	-	-
عدد الأطباء لكل 10000 ساكن	13.00	13.33	13.43	13.54	13.6
نسبة وفيات الأطفال بالألف	14.2	14.03	13.98	13.93	13.8
نسبة الولادات المؤمنة صحيا	98	99.1	99.3	99.49	99.6
عدد الأسرة في القطاع العمومي	20400	21873	22140	22586	22630
عدد مراكز الصحة الأساسية	2100	2169	2173	2107	2100
ميزانية التنمية للقطاع الصحي (م د)	133.9	300.1	348	1000	

*: تقديرات

الجزء الرابع:
تجسيم طموح الجهات

تركزت الجهود خلال سنة 2022 على مواصلة دفع التنمية بالجهات ودعم قدراتها على جذب الاستثمارات ومواصلة تركيز مسار اللامركزية ودعم دور الجهات في مجال التخطيط والمساعدة على أخذ القرار في إطار مقاربة تشاركية. كما عرفت سنة 2022 عودة تدريجية لنسق إنجاز المشاريع والبرامج الجهوية وذلك بعد تحسن الوضع الصحي في البلاد وتجاوزها لتداعيات جائحة كورونا.

ومن المنتظر أن تشهد سنة 2023 العودة إلى النسق العادي لإنجاز المشاريع والبرامج الجهوية وذلك بعد تحسن الوضع الصحي في البلاد. وستتواصل المجهودات الرامية إلى دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها بالإضافة إلى توجيه البرامج التنموية الخصوصية لتحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي. كما سيتم بالتوازي العمل على دعم اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة الرشيدة على المستويين الجهوي والمحلي، ورصد الفرص المتاحة في مجال دفع التعاون الدولي اللامركزي.

وبخصوص **دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها**، تركزت الجهود على تهيئة مناخ جاذب للاستثمار على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وذلك بحسن استغلال الطاقات والمنظومات الاقتصادية الكامنة بالجهات وإحكام توظيفها ودفع الاستثمار الخاص وتوفير الظروف الملائمة للعيش لتثبيت المتساكنين بمناطقهم مع تكريس مبدأ التمييز الإيجابي.

وتتمثل أبرز إنجازات سنة 2022 في هذا المجال في:

- مواصلة تنفيذ برنامج "المبادرة الجهوية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة IRADA" تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط بتمويل من الاتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى تطوير المنظومات الاقتصادية وسلاسل القيم ودفع الاستثمار الخاص بثماني ولايات نموذجية،
- الإنتهاء من إنجاز الدراسة الخاصة بدعم التحول الاقتصادي الهيكلي وتنافسية القطاعات الواعدة بتونس والممولة من طرف البنك الافريقي للتنمية.
- الإنتهاء من إنجاز الدراسة الخاصة بالمثال التوجيهي للرواق الاقتصادي حول الطريق الوطنية عدد 13.

ومن المنتظر أن يتواصل العمل سنة 2023 على تطوير مناخ الأعمال بالجهات ورصد مكامن الاستثمار عبر:

- مواصلة تنفيذ برنامج "المبادرة الجهوية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة **IRADA**" ومن المنتظر أن يشمل البرنامج ولايات أخرى.

- إستئناف إنجاز الدراسة الإستراتيجية لتنمية المناطق الحدودية في أفق سنة 2030 بعد إتمام إجراءات فسخ الصفقة مع مكتب الدراسات الأول المكلف.
- الشروع في إعداد الدراسات الإستراتيجية لتنمية تونس الكبرى وولاية المنستير وولاية نابل.
- إصدار وثائق ترويجية لولايات تونس الكبرى والشمال الشرقي والوسط الشرقي للمساهمة في التعريف بميزات الجهات وبمناخ الإستثمار بها وبآفاق التنمية في إطار السعي لإستقطاب الإستثمار الوطني والخارجي والإستعداد المحكم لإستعادة نسق التنمية والإنعاش الإقتصادي بعد جائحة " كورونا ".

أما فيما يتعلق بالتوجه الرامي إلى **تحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي** والمحلي فقد تم سنة 2022 برمجة اعتمادات جملية بعنوان **البرنامج الجهوي للتنمية** بقيمة 604,500 م د تعهدا ودفعا منها 330,500 م د بعنوان تحسين ظروف العيش والتكوين المهني. وفي هذا الإطار قامت الوزارة إلى حدود شهر نوفمبر 2022 بفتح وإحالة إعتمادات جملية بمبلغ قدره 45,200 م د إضافة إلى طلب فتح إعتمادات جملية قدرها 50,619 م د وبصدد دراسة بقية الإقتراحات الواردة من طرف الولايات في إطار تنفيذ برنامج سنة 2022.

وفي إطار **آلية اعتماد الانطلاق** والتي تهدف إلى دفع نسق الاستثمار الخاص وتوفير جزء من التمويل الذاتي للباعثين الشبان، فقد تم في إطار ميزانية سنة 2022 تخصيص اعتمادات بقيمة 30 م د منها 20 م د للمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع البنك التونسي للتضامن ضمن آلية "اعتماد الانطلاق 1" و10 م د للمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ضمن "آلية اعتماد الانطلاق 2".

ومن المنتظر أن تشهد سنة 2023 تخصيص اعتمادات بحوالي 330,500 مليون دينار ستوجه لعناصر تحسين ظروف العيش والتكوين المهني.

وسيتم في إطار ميزانية الدولة لسنة 2023 تخصيص اعتمادات بقيمة 30 م د بعنوان آلية اعتماد الانطلاق منها 20 م د لآلية اعتماد الانطلاق 1 و10 م د لآلية اعتماد الانطلاق 2.

بخصوص **برنامج الحضائر الجهوية** فقد واصلت وزارة الاقتصاد والتخطيط خلال سنة 2022 الإشراف على البرنامج من خلال متابعة خلاص العملة وفتح الاعتمادات بعنوان مصاريف التغطية الاجتماعية بالنسبة للعملة المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وسيتم خلال سنة 2023 الانطلاق في أشغال إدماج الدفعة الثانية من عملة الحضائر الذين يقلّ سنّهم عن 45 سنة في مراكز شاغرة بالوظيفة العمومية ضمن اللجنة الفنية المحدثة تحت إشراف رئاسة الحكومة طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرّخ في 17 جوان 2021 المتعلّق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها.

وبخصوص **برنامج التنمية المندمجة** فقد شمل في قسطيه الأول والثاني إنجاز 90 مشروعا لفائدة حوالي 2,9 مليون ساكن موزعة على 90 معتمدية بكلفة جملية محينة تقدر بـ 551.9 م د، ويشمل التدخل عناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتمويل المشاريع الفردية المنتجة. وبلغت جملة التعهدات إلى موفى سبتمبر 2022 في حدود 486,3 م د وجملة الدفوعات 443,3 م د، وقد بلغت جملة التعهدات خلال سنة 2022 في حدود 9,5 م د وجملة الدفوعات في حدود 6 م د .

وتتمثل الإنجازات المادية للبرنامج في:

- إنجاز4245 مشروعا فرديّا مكّنت من توفير 10045 موطن شغل منها 991 لفائدة حاملي الشهائد العليا.
- الانتهاء من تكوين 5414 منتفعا من جملة 7624 مبرمجة في عدة مجالات أهمّها الصناعات التقليدية والفلاحة.
- إنجاز 980 عنصرا جماعيا منها 292 عنصرا في البنية الأساسية المنتجة و527 عنصرا في البنية الأساسية و161 عنصرا في التجهيزات الجماعية.

ولتحسين الأداء وحفز المبادرة الخاصة تم التوقيع يوم 24 فيفري 2022 على اتفاقية تعاون بين المندوبية العامة للتنمية الجهوية ومؤسسة تونس للأقطاب التكنويوجية الذكية والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل تهدف الى إعادة تأهيل أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل للمهن في المجالات الرقمية.

وستشهد سنة 2023 استكمال تنفيذ جميع العناصر المتبقية، من خلال تخصيص اعتمادات تعهد ودفع قدرها 24,8 م د.

وبالنسبة **للقسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة** المخصص لفائدة 100 معتمدية بكلفة جملية تقدر بـ 1015 م د، فقد تم انجاز 2449 مشروعا فرديا ساهم في توفير أكثر من 5141 موطن شغل منها 903 موطن شغل لفائدة حاملي الشهائد العليا. كما تم الانتهاء من تكوين 567 منتفعا. وقد بلغ عدد العناصر الجماعية المنجزة 157عنصرا والتي هي بصدد الإنجاز 966 عنصرا لتبلغ بذلك نسبة تنفيذ العناصر الجماعية 87,5% من جملة 1284 عنصر شملت423 عنصر بنية أساسية منتجة و601 عنصر بنية أساسية و260 عنصر تجهيزات جماعية. وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة لإنجاز مختلف عناصر البرنامج إلى موفى جوان 2022 ما قدره 243.6 م د تعهدا و132,2 م د دفعا.

وسيتم مواصلة إنجاز مشاريع القسط الثالث طبق الروزنامات التنفيذية المضمنة بعقود البرامج، وستشهد سنة 2023 تخصيص اعتمادات تعهد ودفع قدرها 38,0 م د لإنجاز العناصر الجماعية.

وفيما يتعلق **ببرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية**، من المتوقع الانتهاء من إنجاز الأشغال نهاية السداسية الأولى لسنة 2023 بالنسبة للجيل الأول من البرنامج الذي يشمل 155 حيا بكلفة 611 م د موزعة على كامل ولايات الجمهورية من خلال التدخل بالبنية الأساسية وإنجاز الفضاءات الرياضية والاقتصادية وتحسين السكن.

وستشهد سنة 2023 انطلاق الأشغال بالجيل الثاني من البرنامج الذي يشمل التدخل في 161 حيا بكلفة 670 م د بـ 99 بلدية موزعة على كامل ولايات الجمهورية، ويحتوي على نفس مكونات الجيل الأول مع إضافة مقاربة وقائية تتمثل في إنجاز تقسيمات سكنية بثمن ميسر متاخمة للأحياء القائمة التي سيقع التدخل لتهذيبها لاحقا وذلك قصد التصدي للتوسع العمراني العشوائي. وسيتم الانطلاق في إنجاز أشغال القسط الأول من الجيل الثاني الذي يضم 36 حيا بكلفة 136 م د واستكمال الدراسات الفنية للقسط الثاني.

أما فيما يتعلق **ببرنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة**، فسيتم التدخل بالمراكز العمرانية القديمة ذات القيمة التراثية والمعمارية بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكّان وتنشيط الدورة الاقتصادية بهذه المراكز إلى جانب تعزيز جاذبيتها من الناحية الثقافية والسياحية. ويشمل البرنامج التدخل بالبنية الأساسية وتهيئة الفضاءات العمومية وتجديد وإعادة تأهيل المباني التاريخية والنهوض بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والحرفية والمسالك السياحية وتحسين السكن. وتم خلال سنة 2022 تحديد قائمة البلديات المنتفعة بالبرنامج التي تضم 10 مشاريع موزعة على 10 بلديات بكلفة جملية تقدر بـ 50 م د والانطلاق في اعداد الدراسات الفنية لمختلف المشاريع. وسيتم خلال سنة 2023 استكمال الدراسات والانطلاق الفعلي في انجاز مختلف مكونات المشاريع المدرجة.

ومن جانب آخر يعتبر إرساء مسار اللامركزية من أهم العوامل المكملة لمسار الإنتقال الديمقراطي وتأهيل الجماعات المحلية للعب أدوارا تنموية جديدة في ظل منظومة تشريعية متطورة ومسؤوليات أوسع وتوفر الموارد المالية والبشرية.

وقد تم خلال سنة 2022 مواصلة دعم المجهودات الرامية إلى ترسيخ مسار اللامركزية ودفع الجماعات المحلية للقيام بدورها على المستوى المحلي وذلك من خلال:

- مواصلة تنفيذ برنامج تدعيم قدرات البلديات من طرف مركز التكوين ودعم اللامركزية من خلال إنجاز برنامج 2022 المعد من طرف البلديات حسب احتياجاتهم.
- مواصلة انجاز برنامج تجهيز البلديات الجديدة والقسط الأول من البرنامج الخصوصي لتجهيز البلديات التي شملتها عملية توسعة لحدودها الترابية.
- مواصلة انجاز برامج الاستثمار السنوي بـ 272 بلدية في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.
- مواصلة انجاز مختلف المشاريع البلدية المدرجة ببرنامج تهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي.
- مواصلة انجاز القسط الأول من البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي بالمناطق الريفية الذي يضم 35 مشروعا بكلفة 50 م د لفائدة 13 مجلس جهوي.

- انطلاق انجاز القسط الثاني من البرنامج الخصوصي لتجهيز البلديات التي شملتها عملية توسعة لحدودها الترابية،
- الشروع في استغلال موارد اتفاقية الهبة المبرمة بين الحكومة السويسرية والحكومة التونسية بقيمة 24,7 م د والتي ستخصص للمساهمة في تمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

وفي إطار مواصلة العمل على تركيز مسار اللامركزية ستشهد سنة 2023:

- تصميم برنامج خصوصي للتعاقد مع إطارات في عديد الاختصاصات بغاية وضعها على ذمة البلديات لمدّة سنتين وهي أساسا البلديات المحدثة وتلك التي تعرف صعوبات مالية وتشهد نقصا في تلك الاختصاصات.
- الارتقاء بجودة التكوين الموجه لدعم القدرات البشرية بالجماعات المحلية وتطوير برامجه وآليّاته من خلال إنشاء قاعدة بيانات حول المعطيات والمؤشرات المتعلقة باللاّمركزية يتم استغلالها في رسم وبلورة برامج التدريب
- إطلاق الدراسات المتعلقة بنقل الصلاحيات من المستوى المركزي للمستوى المحلي بالتعاون مع الوزارات المعنية
- مواصلة انجاز برنامج تجهيز البلديات الجديدة والبرنامج الخصوصي لتجهيز البلديات التي شملتها عملية توسعة لحدودها الترابية.
- استكمال انجاز كافة المشاريع البلدية المدرجة ببرنامج تهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي في جميع أقساطه.

أما في مجال **التعاون الدولي اللامركزي**، فقد شهدت سنة 2022:

- الانتهاء من بلورة الوثيقة التوجيهية الخاصة بإعداد استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية لتكون إطارا دامجا لمختلف السياسات والبرامج التنموية وتمكن من تحديد التوجهات الكبرى والرؤية المستقبلية في هذا المجال.
- الانتهاء من إنجاز دراسة خاصة بتحسين نجاعة سياسات التنمية الجهوية بتونس والتي ستمكن من إحداث نظام لمتابعة وتقييم سياسات التنمية الجهوية بتونس بالإضافة إلى إعداد مؤشر جاذبية خاص بالجهات.
- الشروع في تنفيذ مشروع " دعم التنمية الإقتصادية المحلية عبر تشغيل الشباب" موضوع إتفاقية التمويل المبرمة يوم 02 جوان 2022 بين المندوبية العامة للتنمية الجهوية وبعثة الإتحاد الأوروبي بتونس بكلفة 5 مليون أورو والذي يشمل 6 ولايات (زغوان، المهدية، الكاف، القيروان، توزر، قبلي).
- تنفيذ مشروع تعزيز الإدماج الإجتماعي للمرأة والشباب ببلدان البحر المتوسط والذي يهدف إلى تمكين الشباب وخاصة ممن هم بدون تعليم أو تكوين أو شغل(NEETs)، وكذلك المرأة من مهارات قابلة للتسويق بتمويل من الإتحاد الأوروبي وبشراكة مع هياكل عمومية ومهنية.

- مواصلة تنفيذ مشروع " عاصمة " الذي ينجز عن طريق بلدية تونس بالتعاون مع منظمة مدن المتوسط والقطب الحضري برشلونة وبتمويل من الإتحاد الأوروبي والذي يتضمن إعداد دراسة إستراتيجية لتنمية مدينة تونس.

كما من المنتظر أن تشهد سنة 2023:

- مواصلة إنجاز مشاريع التعاون الدولي المذكورة أعلاه.
- تدعيم المشروع النموذجي لإستعمال الطاقة البديلة في بعث مشاريع صغرى ودعم قدرات المرأة في الوسط الريفي بمنطقة النفاتية من ولاية المهدية بكلفة تناهز 650 ألف دينار عبر برمجة عناصر إضافية للتكوين والمرافقة ودعم القدرات.
- إنطلاق تنفيذ مشروع التعاون بين الجهات تونس –إيطاليا 2022-2027.

الجزء الخامس:
التنمية المستدامة

الباب الأول: إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وترشيدها

يعتبر الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية مع قدرة التكيف مع التغيرات المناخية إحدى المحاور الاستراتيجية للرؤية المستقبلية للقطاع الفلاحي والمتمثلة في "فلاحة مستدامة ودامجة ومساندة للتنمية ومعززة للأمن المائي والغذائي". ويمثل التحدّي الراهن في تعبئة وإحكام استغلال الموارد الطبيعية الشرط الأساسي لاستدامة التنمية في بلادنا. وقد شهدت سنة 2022 تحسنا في الإنجازات مقارنة بسنة 2021 حيث كانت مناسبة لتجاوز تأثيرات جائحة كوفيد 19 وتدارك التأخير المسجل في إنجاز عديد المشاريع والبرامج.

الموارد المائية

سيتواصل العمل خلال سنة 2023 على تنفيذ خطة تعبئة الموارد المائية التقليدية لمجابهة الطلب المتزايد على الموارد المائية وتلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب وتنمية القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال مواصلة إنجاز المشاريع المائية الكبرى وحسن الإستغلال الرشيد للموارد المائية عبر برنامج الاقتصاد في مياه الري.

وتتمثل أهم المشاريع المبرمجة لسنة 2023 في:

- الانتهاء من أشغال تعلية سد بوهرتمة بجندوبة وسد الدويميس ببنزرت وخزان القلعة الكبرى،
- التسريع في إنجاز سدود ملاق العلوي والسعيدة وربط سدّي سيدي سعد والهوارب بالقيروان ومنشآت تحويل مياه سدّي السعيدة والقلعة الكبرى ومركب الضخ بفندق الجديد،
- مواصلة إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات بوادي مجردة في جزئه الأول من سدّ العروسية إلى قلعة الأندلس،
- مواصلة إنجاز السدود الجبلية (السد الجبلي الدمايم بسليانة وسدّي السقيفة والكحل بالكاف والسد الجبلي حنيطة بسيدي بوزيد)،
- إنطلاق أشغال مشروعي الحماية من الفيضانات من نقطة تلاقي وادي مجردة وملاق إلى سد سيدي سالم ومن الحدود الجزائرية إلى نقطة تلاقي وادي مجردة وملاق،
- الانطلاق في إنجاز سدود تاسة وخلاد والرغاي والمالح العلوي،
- تعويض الآبار العميقة خاصة بالجنوب التونسي.

الماء الصالح للشرب

شهدت سنة 2022 تحسّنا طفيفا في التزود بالماء الصالح للشرب مقارنة بالسنوات الفارطة. وقد بلغت نسبة التزود بالماء الصالح للشرب 98.4% وتمّ إنجاز قرابة 70 ألف توصلة جديدة، ممّا مكن من بلوغ 3.2 مليون مشترك بالشبكة العمومية للماء الصالح للشرب. كما يتواصل تنفيذ مشروع تحسين نوعية مياه الشرب في الجنوب التونسي وتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالاقتصاد في الماء. وقد بلغت الاستثمارات الجملية في مجال الماء الصالح للشرب خلال سنة 2022 حوالي 340 م د.

وستتواصل خلال سنة 2023 الجهود الرامية إلى توفير الماء الصالح للشرب بمختلف الجهات والتركيز بالخصوص على المناطق الريفية التي لا تزال معطشة وتوسيع شبكة التوزيع وإنجاز توصيلات جديدة لمجابهة الطلبات المتنامية وتطور الاستهلاك بالمناطق الحضرية. وينتظر أن تبلغ نسبة التزود العامة بالماء الصالح للشرب 98.6%، فضلا عن تحسين نوعية المياه.

وستشهد سنة **2023**:

- مواصلة تحسين نوعية المياه بالتخفيض من درجة ملوحة المياه الموزعة بالجنوب التونسي ذات الملوحة والتي تفوق 2غ/ل إلى مستوى لا يتجاوز 1.5غ/ل،
- الانتهاء من أشغال تزويد المناطق الريفية ضمن برنامج القرض الرابع المموّل من الوكالة الفرنسية للتنمية،
- مواصلة أشغال بناء محطة تحلية مياه البحر بصفاقس لتلبية الحاجيات المتنامية من مياه الشرب وتخفيف الضغط على الموارد التقليدية المتاحة والتي تمثل اللبنة الاولى في تجسيم الخيار الاستراتيجي المتمثل في استغلال الموارد المائية غير التقليدية،
- مواصلة إنجاز محطة تحلية مياه البحر بالزارات واستكمال إنجاز محطة تحلية المياه بسوسة في إطار تعبئة الموارد غير التقليدية،
- مواصلة إنجاز مشروع تحسين مردودية الشبكات بالوسط والجنوب التونسي،
- مواصلة تزويد المناطق الريفية عن طريق مختلف البرامج (الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الهندسة الريفية والتنمية الجهوية)،
- مواصلة أشغال محاور الجلب بباجة وبنزرت،
- تكريس التصرف المندمج بين العرض والطلب على الماء، خاصّة بعد إنجاز المنشآت المائية الكبرى (محطّات تحلية مياه البحر والمياه المالحة ومحطّات معالجة المياه ومحاور الجلب وغيرها) وذلك من خلال تفعيل آليّات الترشيد والتحكّم في الاستهلاك والرفع من مردوديّة ونجاعة الشبكات.

ويتوقع أن يبلغ إنتاج الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه حوالي 812 م.م^3 من المياه سنة 2023 منها 534 م م^3 يتوقع استهلاكها. لتبلغ بذلك مردودية شبكة التوزيع حوالي 77.6%.

ولبلوغ هذه الأهداف، من المنتظر أن تبلغ الإستثمارات المتعلقة بقطاع الماء الصالح للشرب حوالي 470 م د منها قرابة 70 م د سيتمّ تخصيصها للمناطق الريفية.

الغابات والمراعي وتهيئة الأراضي الفلاحية

تحتلّ الغابات والمراعي والأراضي الفلاحية مكانة هامة في مكونات الثروة الطبيعية حيث تضطلع بدور إجتماعي واقتصادي وبيئي هام. وقد شهدت سنة 2022 على غرار السنوات الماضية عديد الحرائق بالغابات نتيجة لافتعال الحرائق والتغيرات المناخية التي تساهم في ارتفاع درجة حرارة الأرض. وأدّى التدهور المتسارع في المساحات الغابية خلال السنوات الماضية إلى ارتفاع نسق الانجراف وتعرية الأراضي الفلاحية وارتفاع الرسوبات بالسدود علاوة على مضاعفة هشاشة متساكني الغابات وتدنّي ظروف العيش بها.

وينتظر أن تتضافر الجهود خلال سنة 2023 من خلال رفع نسق التشجير الغابي والرعوي عبر:

- مواصلة إنجاز مشروع التصرف المندمج في الغابات الذي يهم ولايات زغوان وسليانة وباجة وجندوبة والكاف،
- مواصلة إنجاز مشروع التصرف في المشاهد الطبيعية والذي يهم 8 ولايات بالشمال والوسط الغربي،
- مواصلة إنجاز برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة الذي يشمل 5 ولايات. وهي: الكاف وسليانة وبنزرت وسيدي بوزيد والقيروان، المعروفة بقدرتها الضعيفة على مجابهة التغيرات المناخية،
- تنفيذ البرنامج السنوي للغابات من خلال تكثيف عمليات التشجير والبرنامج السنوي للمحافظة على المياه والتربة، إضافة الى مقاومة الحرائق في الغابات.
- الانطلاق في إنجاز المرحلة الثانية من مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية.

المناطق السقوية

تكمن أهمية المناطق السقوية في دورها الهام في الاقتصاد الوطني وتأمين الحاجيات الغذائية وتعديل الإنتاج خاصة خلال سنوات الجفاف وذلك عبر مساهمتها في 37% من القيمة المضافة لقطاع الفلاحة رغم أنها لا تمثل سوى 8.2% من الأراضي الفلاحية المحترثة.

ونظرا لتسارع التغيرات المناخية المتسمة بتواتر الجفاف، سيتم خلال سنة 2023 إعطاء الأولوية لتجهيز المساحات القابلة للريّ بالمعدات المقتصدة للماء لبلوغ نسبة تجهيز بـ97 % عند موفى سنة 2023 مقابل 96.5% سنة 2022 بالتوازي مع الترفيع في نسبة استعمال المياه المعالجة في الري من خلال برمجة إنجاز ثلاث مناطق مروية بالمياه المعالجة بكل من ولايات نابل وسيدي بوزيد وقفصة.

وستشهد سنة 2023 مواصلة إنجاز المشاريع المتواصلة في مختلف الولايات خاصة مشاريع تعصير وتهيئة المناطق السقوية العمومية للتقليص من نسبة ضياع المياه وتحسين الإنتاجية وذلك بمناطق سيدي ثابت

(3200 هك) وحوض مجردة السفلى في مرحلته الثانية (2800 هك) ومرناق (6500 هك) والعروسية (2750 هك)، إضافة الى مواصلة مشروع تثمين المناطق السقوية بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد من خلال تنمية سلاسل القيمة لـ9 ألاف هك من المناطق السقوية العمومية عبر مجهود التعاونيات الفلاحية كطرف فاعل في تنمية منظومة المناطق السقوية ومشروع تكثيف المناطق السقوية بولايات جندوبة وباجة وسليانة وبنزرت الذي ينجز على مساحة 23 ألف هك.

الصيد البحري

شهدت سنة 2022 مواصلة إنجاز عدد من مشاريع دعم البنية الأساسية المينائية إضافة الى مواصلة تنفيذ برنامج دعم وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري بالتجهيزات الأساسية لتحسين خدماتها المسداة لحرفائها.

وسيرتكز العمل خلال سنة 2023 على مواصلة المجهودات الرامية لحماية الثروة السمكية عبر مواصلة مجابهة الصيد العشوائي.

وعلى مستوى البنية التحتية، سيتم مواصلة تهيئة 4 موانى (قليبية وطبلبة وسيدي يوسف والزارات) وانطلاق أشغال تهيئة وإصلاح ميناء صفاقس (القسط الأول)، بالإضافة إلى حماية وصيانة وتجديد التجهيزات المينائية قصد التقليص من الكلفة وضمان شمولية التدخل بكلّ ميناء. كما سيتم النظر في توجيه الموانئ التي تشهد شبه انعدام في النشاط إلى تركيز مشاريع تربية الأحياء المائية أو تصنيفها كموانى ترفيهية في إطار الشراكة مع القطاع الخاص.

الباب الثاني: ترشيد استهلاك الطاقة والطاقات المتجددة

شهد مجال **ترشيد استهلاك الطاقة** خلال سنة 2022 تنفيذ مجموعة من المشاريع والبرامج التي تمّ إقرارها خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 28 فيفري 2018، والمتمثلة في:

- الانطلاق في تنفيذ البرنامج الوطني لاستبدال 4 مليون فانوس متوهّج بفوانيس مقتصدة للطّاقة،
- المشروع النموذجي للتحكم في الطاقة بالمساجد بولاية توزر،
- المشروع النموذجي لتجديد شبكة التنوير العمومي ببلدية توزر،
- مواصلة تنفيذ العمليات المتعلقة بالنجاعة الطاقية في قطاعات الصناعة والنقل والخدمات من خلال المصادقة على إبرام 36 عقد برنامج في قطاع الصناعة و8 عقود برامج في قطاع النقل و17 عقد برنامج في قطاع الخدمات،
- الانتهاء من إنجاز تدقيق طاقي لـ 350 بلديّة وذلك بالنسبة للبناءات والمنشآت وشبكة التنوير العمومي وأسطول العربات. ومن المؤمّل أن يتوّج هذا التدقيق برسم خطة عمل لتنفيذ المشاريع وضبط برنامج متكامل للاستثمار البلدي في ميدان النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة،

- انطلاق برنامج الانتقال الطاقي بالمباني العمومية بمكونيه: النهوض بالنجاعة الطاقية في المباني العمومية والنهوض باستعمال الطاقة الشمسية في القطاع العمومي بكلفة جملية تفوق 200 م د ممولة من طرف ميزانية الدولة (موارد عامة للميزانية وقروض خارجية موظفة) وموارد أخرى في شكل هبة علاوة عن المساهمة العينية للوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة. ويهدف هذا البرنامج إلى توفير الإحاطة الفنية والمالية للهياكل العمومية لاستغلال الإمكانات المتاحة للنجاعة الطاقية في المباني العمومية وذلك لتنفيذ برنامج لتجهيز المباني العمومية بالألواح الفلطاظوئية لإنتاج الكهرباء (قرابة 30 ميغاواط) .

وسيتواصل العمل خلال سنة 2023 لتحقيق الانتقال الطاقي وذلك من خلال:

- تجديد حوالي 2000 نقطة إنارة في إطار برنامج تجديد شبكة التنوير العمومي في مرحلته النموذجية بولاية توزر،
- تجهيز حوالي 110 مسجد في إطار برنامج التحكم في الطاقة بالمساجد،
- إستبدال 1 مليون فانوس متوهج بفوانيس LED،
- إستكمال الدراسة الخاصة بالنجاعة الطاقية للمباني العمومية وتركيز تجهيزات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة تناهز 5 ميغاواط بالمؤسسات التربوية وذلك في إطار برنامج الانتقال الطاقي بالمباني العمومية،
- تنفيذ العزل الحراري لأسطح 500 منزل،
- مواصلة برنامج التدقيق الطاقي للبلديّات وذلك بالنسبة للبناءات والمنشآت وشبكة التنوير العمومي وأسطول العربات،
- تنفيذ العمليات المتعلقة بالنجاعة الطاقية في قطاعات الصناعة والنقل والخدمات من خلال برمجة إبرام 90 عقد برنامج.

وفي مجال **الطاقات المتجددة**، عرفت سنة 2022:

- في إطار نظام **التراخيص**: تم إلى حدود سنة 2022 الإعلان عن 4 دعوات لتقديم مشاريع أسندت من خلالها 53 موافقة مبدئية منها 4 موافقات مبدئية لمشاريع طاقة الرياح من فئة 30 ميغاواط و22 موافقة مبدئية لمشاريع الطاقة الشمسية الفولطاضوئية من فئة 10 ميغاواط و27 موافقة مبدئية لمشاريع الطاقة الشمسية الفولطاضوئية من فئة 1 ميغاواط. وبالتالي، بلغت القدرة الجملية المسندة 367 ميغاواط بقيمة استثمارات تناهز 800 م د. وقد تم إلى حدّ الآن ربط محطتين بقدرة أحادية بـ 10 ميغاواط بتطاوين والمكناسي و5 محطات بقدرة أحادية بـ 1 ميغاواط بالنفيضة وقابس والفوار والصخيرة وسيدي بوزيد، بالإضافة إلى محطات أخرى في طور الإقفال المالي والتركيب.
- في إطار نظام **اللزمات**: تمّ إلى غاية سنة 2022 المصادقة بمراسيم على الاتفاقيات والعقود الخاصة بتركيز مشاريع 500 ميغاواط من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية على 5 مواقع بكل من تطاوين (200 ميغاواط)

والقيروان (100 ميغاواط) وقفصة (100 ميغاواط) وسيدي بوزيد (50 ميغاواط) وتوزر (50 ميغاواط)، مما مكن من الحصول على تعريفات منخفضة تتراوح بين 72 و97 مليم/كيلواط ساعة، وهي الأفضل بالنسبة للمشاريع المماثلة من حيث الحجم في إفريقيا والمنطقة العربية خلال تلك الفترة. وسيساهم إنجاز هذه المشاريع في التقليص من العجز الطاقي والحدّ من واردات الغاز الطبيعي بما قيمته 130 م د سنويا.

- في إطار **الإنتاج الذاتي:** تم خلال سنة 2021 تركيز حوالي 40 ميغاواط من وحدات الطاقة الشمسية الفولطاضوئية الصغيرة على أسطح المنازل المرتبطة بالجهد المنخفض لتصل القدرة الجملية منذ انطلاق برنامج بروسول–إلاك سنة 2010 إلى حوالي 150 ميغاواط. وينتظر أن تصل القدرة الجملية إلى حدود 180 ميغاواط موفى سنة 2022.
- سيتم موفى سنة 2022 الانطلاق في إنجاز برنامج نموذجي يخص تجهيز 4 آلاف عائلة بولاية توزر، وذلك في إطار البرنامج الوطني لتجهيز مساكن العائلات المحدودة الدّخل المرتبطة بالجهد المنخفض بوحدات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفوطوضوئيّة.
- الانطلاق في إنجاز المرحلة الأولى النموذجية لبرنامج تركيز تجهيزات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بغرض الاستهلاك الذاتي بالنسبة للعائلات متوسطة الدخل والتي تمثل الشريحة الأكثر دعما من طرف الدولة على مستوى سعر الكهرباء.
- الانطلاق في إجراءات إحداث هيئة تعديلية بقطاع الكهرباء.
- الانطلاق في إعداد "مجلة للطاقات المتجددة" لإرساء إطار موحد للنهوض بالقطاع.

وسيتواصل العمل سنة 2023 في مجال الطاقات المتجددة :

- في إطار نظام التراخيص: مواصلة العمل على انجاز المشاريع المبرمجة والعمل على حلّ الإشكاليات العالقة مع نشر دعوة خامسة بقدرة جملية 70 ميغاواط،
- في إطار نظام اللزمات: الانطلاق في إنجاز مشاريع الطاقة الشمسية الفولطاضوئية بقدرة 500 ميغاواط بداية من سنة 2023 والإعلان عن تركيز 300 ميغاواط من طاقة الرياح على أن تدخل هذه المشاريع حيز الاستغلال في غضون سنة 2025. ومن المنتظر نشر طلبات عروض جديدة لتركيز 1700 ميغاواط عند موفى سنة 2022 و300 ميغاواط سنة 2023 من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح،
- في إطار الإنتاج الذاتي: تركيز قدرة إضافية تناهز 30 ميغاواط من الانتاج الذاتي للكهرباء بالنسبة للمنشآت المرتبطة بالجهد المنخفض،
- استكمال تنفيذ المرحلة النموذجية المتعلقة بتجهيز 4 آلاف عائلة بالطاقة الشمسية في إطار البرنامج الوطني لتجهيز مساكن العائلات المحدودة الدّخل المرتبطة بالجهد المنخفض بوحدات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفوطوضوئيّة،
- تركيز تجهيزات بقدرة تناهز 7 ميغاواط في إطار المرحلة الأولى النموذجية من برنامج تركيز تجهيزات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بغرض الاستهلاك الذاتي بالنسبة للعائلات متوسطة الدخل.

تجسيما لهدف تنسيق مختلف التدخلات القطاعية في إطار رؤية موحدة ومنسجمة في كامل جهات البلاد ولكلّ الفئات، تضبط الأمثلة التوجيهية للتهيئة سواء على المستوى الوطني أو الجهوي الخيارات والتوجهات الاستراتيجية والأولويات لمختلف القطاعات على المدى المتوسط والبعيد وتحدّد تصورا لتنفيذها بطريقة متناغمة بأبعادها الزمنية والمكانية والمالية لتحقيق التطور المنشود في إطار السياسة العمومية للتنمية.

وقد تعززت الإنجازات سنة 2022 بإرتفاع نسق إعداد الدراسات المتواصلة وانطلاق إعداد دراسات جديدة للأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية الكبرى والأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة والدراسات الخصوصية، حيث تواصل إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية بكلّ من القيروان وجندوبة وقفصة والقصرين والكاف وسليانة.

وبخصوص الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية الولايات الداخلية، فقد تمّ استكمال إنجاز دراسات أمثلة توجيهية لتهيئة وتنمية تسع ولايات. وهي: ولايات جندوبة والكاف وسليانة وزغوان والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقبلي وقابس. كما تواصل تقدم إنجاز 4 دراسات تهمّ المناطق الحسّاسة لساحل أقصى الشمال ببنزرت والمناطق الساحلية للوطن القبلي ومنطقة الساحل الشرقي لبنزرت ومنطقة السباسب السفلى علما وأنّه قد تمّت تغطية كامل ولايات الجمهورية بوثائق رقمية للرصد الترابي بفضل الانتهاء من إعداد دراسات الأطالس الجغرافية لولايات سوسة والمنستير والمهدية.

وسيتواصل العمل سنة 2023 على تجسيم الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية التي تم ضبطها والمتمثلة أساسا في:

- العمل على مراجعة الإطار التشريعي للتهيئة الترابية ضمن المجلة الجديدة،
- الرفع من نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي،
- العمل على تحسين الاتصال والتواصل مع مختلف الأطراف المتدخلة في مجال التهيئة الترابية،
- العمل على دعم مبادئ الحوكمة المفتوحة من خلال نشر دراسات التهيئة الترابية على موقع الوزارة.

ويشمل برنامج العمل لسنة 2023 مواصلة إعداد جملة من الدراسات الخاصة بمجال التهيئة الترابية والانطلاق في إعداد دراسات جديدة حيث سيتم الشروع في إعداد دراسة **المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني**، بالإضافة إلى الانتهاء من إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات تطاوين والمهدية وباجة وتوزر.

وتعدّ "دراسة التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري" التي يشمل محيطها كامل التراب الوطني من أهمّ الدراسات الخصوصية التي ينتظر الانتهاء من إعدادها خلال سنة 2023. وهي تهدف إلى وضع استراتيجية

للتحكم والتصرف في الرصيد العقاري على المجال الترابي بصفة تستجيب للرهانات المطروحة ومقتضيات التنمية الجهوية الناجعة والمستديمة.

وبخصوص المجموعات العمرانية ومراكز الولايات، ينتظر أن يتمّ خلال سنة 2023 الشروع في إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية بكلّ من صفاقس الكبرى وزغوان وتطاوين والمهدية ومدنين والمنستير وسوسة الكبرى كدراسة جديدة.

وبالنسبة للمناطق الحساسة، سيتم خلال سنة 2023 الانطلاق في إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا والانطلاق في إعداد دراسة حول "**وضع خرائط للمناطق المهددة بالمخاطر المناخية الشديدة** ".

وينتظر أن تبلغ الاعتمادات المرصودة خلال سنة 2023 في ميدان التهيئة الترابية 1750 أ د دفعا و400 أ د تعهدا.

الباب الرابع: حماية البيئة

ينتظر أن يتركز العمل خلال سنة 2023 على مواصلة الجهود للحدّ من التلوث والرفع من مستوى العيش قصد مجابهة التحديات المقبلة في مجالات النظافة والتصرف في النفايات وتحسين الإطار الحياتي للمواطن وحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والمساهمة في الحدّ من مصادر التلوث.

ففي مجال **حماية البيئة**، تّم خلال سنة 2023 رصد استثمارات تقدر بحوالي 454 م د للتصرف في المياه المستعملة لـ:

- مواصلة أشغال تطهير 5 مدن وهي دار علوش ومنزل حر وآزمور بولاية نابل (19 م د) وقصر قفصة والمظيلة (21,5 م د)؛
- مواصلة توسيع شبكة التطهير برواد وسكرة بكلفة 15 م د؛
- مواصلة تهذيب المجمع الرئيسي لتصريف المياه المستعملة بشارع الجمهورية بالمهدية بكلفة 3,2 م د؛
- مواصلة أشغال تهذيب شبكات التطهير بمدن توزر ونفطة ودقاش بكلفة 1,5 م د؛
- مواصلة تهذيب منظومة تحويل المياه المستعملة بطبلبة–البقالطة بكلفة 17 م د؛
- مواصلة أشغال تهذيب 10 محطات ضخ بولاية سوسة بكلفة 14,5 م د؛
- مواصلة أشغال توسيع وتهذيب محطتي تطهير جنوب مليان والمحرس؛
- مواصلة أشغال محطة التطهير الصناعية بالمكنين؛
- مواصلة أشغال إنجاز منظومة تحويل المياه المستعملة من أكودة إلى محطة التطهير سوسة حمدون بكلفة 56 م د؛

- مواصلة أشغال إنجاز 10 محطات تطهير جديدة. وهي: سوسة الشمالية 2 وتالة والسواسي والخليدية وجبل الوسط والصخيرة وبئر علي بن خليفة وتاكلسة وتيبار وبئر مشارقة؛
- مواصلة أشغال المعالجة الثلاثية لقطب التطهير سوسة حمدون بكلفة 8 م د؛
- مواصلة أشغال توسيع وتهذيب 5 محطات تطهير. وهي: الحمامات الجنوبية ومجاز الباب وسليانة ونفطة والقصرين؛
- إنطلاق أشغال توسيع وتهذيب 3 محطات تطهير ببنزرت ومنزل بورقيبة وماطر وتوسيع وتهذيب شبكات التطهير ببنزرت ومنزل عبد الرحمان ومنزل جميل ومنزل بورقيبة وتينجة وماطر وذلك بمدّ 126 كلم من القنوات وتطهير 9 مناطق ريفية وذلك بإنجاز 8 محطات ضخ ومدّ حوالي 81 كلم من قنوات التطهير وربط 2100 مسكنا بالشبكة العمومية للتطهير، والتي تندرج في إطار المشروع المندمج لتحسين الوضع البيئي ببحيرة بنزرت؛
- إنطلاق تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال التطهير من خلال مشروع تشريك القطاع الخاص في استغلال منشآت التطهير بتونس الشمالية وبالجنوب التونسي (أشغال تأهيل منشآت التطهير).
- إنطلاق أشغال محطة التطهير الصناعية بالمنستير؛
- إنطلاق أشغال المعالجة الثلاثية بمحطة التطهير بالمهدية بكلفة 8 م د؛
- إنطلاق أشغال تجديد التجهيزات الكهروميكانيكية لمحطات الضخ SP1 وSP2 بالعطار بكلفة 6,5 م د
- إنطلاق أشغال تجديد التجهيزات الكهروميكانيكية لمحطة رفع المياه المستعملة بمحطة التطهير شطرانة بكلفة 3,5 م د
- توسيع شبكة التطهير ومنظومة تحويل المياه بسيدي ثابت لمحطة التطهير الجديدة بكلفة 32 م د؛
- الانطلاق في تهذيب وتوسيع شبكة تجميع المياه وشبكة تحويل المياه الصناعية إلى محطة التطهير المندمجة ببن عروس وإنجاز شبكة تحويل المياه من المنطقة الصناعية أوتيك ومحطة التطهير وشبكة تحويل المياه من المنطقة الصناعية بمنزل عبد الرحمان إلى محطة التطهير ببنزرت وربط منطقتي منزل جميل والعزيب؛
- الانطلاق في أشغال تطهير مدينة سجنان (شبكة ومحطة تطهير) بكلفة 16.7 م د؛
- توسيع شبكات التطهير بحومة السوق بجربة (أحياء الزاوية وسيدي محرز ومنطقتي مليتة والرياض) وجربة أجيم وجرجيس (الطريق الرابطة بين السويحل وللا مريم) بكلفة 19 م د؛
- توسيع شبكة التطهير بولايتي سوسة والمنستير بكلفة 5,5 م د وتوسيع شبكة التطهير ببن عروس بكلفة 1,6 م د؛
- الانطلاق في توسيع شبكة تطهير مدينة جمنة والزعفران وبازمة ووسط مدينة دوز ووسط كدينة القلعة وحيّ النزلة والمنصورة والجديدة بقبلّي؛
- تهذيب شبكة التطهير بمدن صفاقس وقبلي بكلفة 15م.د؛
- تهذيب بعض محطات الضخ بولاية تونس بكلفة 10,3 م د؛
- تهذيب محطات الضخ بولاية بن عروس بكلفة 6,1 م د؛

- تهذيب شبكات التطهير بمدن طبلبة والبقالطة والمكنين وزرمدين بولاية المنستير بكلفة 9,2 م د؛
- تهذيب مجمع المياه "G" بحي الرياض بسوسة بكلفة 7,6 م د؛
- تهذيب 12 محطة ضخ بولاية المنستير بكلفة 26 م د؛
- تهذيب محطة الضخ SR4 بقابس بكلفة 2,2 م د؛
- تهذيب قناة تحويل المياه المستعملة قطر 1400 مم بالطريق عدد 36 MC ببن عروس بكلفة 6 م د؛
- إنجاز منظومة تحويل المياه المستعملة من محطة التطهير سوسة الشمالية إلى محطة الضخ أكودة بكلفة 12 م د
- انطلاق أشغال تطهير 15 مدينة. وهي الخليدية وجبل الوسط وملولش ونصر الله ومنزل مهيري والصخيرة وبئر علي بن خليفة وتاكلسة وتيبار وشط مريم وبئر مشارقة ووادي الزرقاء والسواسي وتالة.

وفي مجال ***التصرّف في النفايات***، تقدر الاستثمارات خلال سنة 2023 بـ 41.5 م د ستمكن من :

- الانتهاء من إنجاز الخانة رقم Intercasier8 بالمصب المراقب برج شاكير؛
- الانتهاء من إنجاز خانة جديدة بالمصب المراقب بنابل؛
- إنجاز توسعة الخانة المخصصة لردم النفايات بولايتي بنزرت وسوسة وتوسعة المصبّ المراقب بمدنين؛
- الانطلاق في دراسة إنجاز 3 وحدات لمعالجة وتثمين النفايات بكلّ من باجة/جندوبة وصفاقس ومدنين؛
- الانطلاق في دراسة إنجاز وحدة معالجة النفايات بالمهدية والقصرين؛
- مواصلة أشغال المراكز التحويلية لاستكمال منظومة التصرف في النفايات بباقي الولايات؛
- مواصلة إنجاز مراكز تحويل بتونس الكبرى؛
- إنجاز أشغال خانة جديدة ببرج شاكير وولايات القيروان ونابل وبنزرت وصفاقس؛
- تأهيل مركز معالجة النفايات الصناعية والخاصة بجرادو.
- الانطلاق في دراسات إنجاز وحدة معالجة النفايات بكلّ من جزيرة جربة وسيدي بوزيد وقبلي والكاف/سليانة وقفصة.

وفيما يخصّ ***حماية وتهيئة الشريط الساحلي***، فقد تمّ خلال سنة 2023 رصد ميزانية تنموية بقيمة 95 م د ستخصص أساسا لـ:

- الانتهاء من حماية كرنيش رفراف من الانجراف البحري،
- الانتهاء من إعداد خارطة رقمية لحدود الملك العمومي البحري لعدّة مناطق من الشريط الساحلي (منطقة أغير بجربة ومنطقة سليمان وسبخة بوزيد من ولاية نابل وسبخة الساحلين وسبخة خنيس من ولاية المنستير ومنطقة مدغشقر بصفاقس) وتحديد وإعادة تحديد الملك العمومي المينائي بعدّة موانئ بحرية (ميناء الصيد البحري بالبقالطة، ميناء الصيد البحري بالمنستير، ميناء الصيد البحري بالكتف، ميناء الصيد البحري

بسوسة، ميناء الصيد البحري بالمهدية، ميناء الصيد البحري بالهوارية، الميناء التجاري بصفاقس، الميناء الترفيهي ببنزرت، الميناء الترفيهي ياسمين الحمامات)،

- مواصلة أشغال حماية شاطئ كرنيش بنزرت من الإنجراف البحري وأشغال تثمين ومواصلة إستصلاح وتهيئة سبخة رأس الديماس (ولاية المنستير) والقسط الأول من أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي لمنطقة الرجيش
- مواصلة أشغال حماية الشريط الساحلي بالقنطاوي الجنوبية بسوسة من الانجراف البحري،
- مواصلة مشروع إنجاز أشغال أمثلة التصرف في المساحات المحمية البحرية والساحلية،
- مواصلة الدراسات المتعلقة بمشروع تثمين وتهيئة سبخة السيجومي بتونس،
- الانطلاق في إنجاز دراسات استصلاح وتهيئة سواحل مدينة جرجيس (10 كلم) وصفاقس (32 كلم)،
- الانطلاق في دراسة المثال المديري للقيام بأشغال الحماية والصيانة للشريط الساحلي،
- الانطلاق في دراسة حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري للمنطقة الممتدة من بني خيار إلى الحمامات الجنوبية (ولاية نابل)،
- الانطلاق في مسح أعماق البحر بواسطة تقنية «SONAR LATERALE» على كامل الشريط الساحلي،
- وضع نظام معلومات جغرافية دقيق لإدارة ومراقبة الملك العمومي واقتناء قاعدة بيانات رقمية خاصة بإحداثيات علامات تحديد الملك العمومي البحري محدّدة جغرافيا (géo référencées coordonnées DPM).

وفي مجال حماية المدن من الفيضانات، فقد تم رصد إستثمارات بقيمة 195 م د ضمن ميزانية سنة 2023 ستوجه أساسا لمواصلة:

- حماية منطقة تونس الغربية من الفيضانات بكلفة جملية تقدر بحوالي 178 م د؛
- حماية منطقة تونس الشمالية والشرقية من الفيضانات بكلفة جملية تقدر بحوالي 178 م د؛
- تهيئة وادي قريعة وإنجاز معبرين بقابس بكلفة جملية تقدّر بحوالي 42 م د؛
- حماية مدن جرزونة ومنزل عبد الرحمان وبوعرقوب وتاكلسة وزاوية الجديدي وبوشراي وبني خلاد وبومهل وجمال وغار الدماء ووادي مليز ونابل والحمامات وقربة ومنزل بوزلفة من الفيضانات؛
- مواصلة إعداد الدراسة الإستراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات بتونس بكلفة جملية تقدر بحوالي 12 م د.

تم طبع هذه الوثيقة بوزارة الاقتصاد والتخطيط
شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور مبنى «B4»، البرج "أ" المركز العمراني الشمالي 1082 تونس، الجمهورية التونسية
الهاتف : (+216) 70 55 66 00
الفاكس : (+216) 71 069 799
البريد الإلكتروني : boc.mdici@tunisia.gov.tn